الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 2 – مصطفى بن بولعيد –
معهد علوم الأرض والكون
قسم: الجغرافيا وتهيئة الاقليم

عنوان الأطروحة:

إشكالية التنمية المحلية في الشرق الجزائري تحليل حول فكرة الأقلمة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم فرع علوم الارض

تخصص: تهيئة الاقليم

من إعداد الطالب(ة):
ناصر فتحي

تحت إشراف الدكتور:
دريدي حدة

أعضاء لجنة المناقشة:

• الدكتور: دريدي حدة	(أستاذة التعليم العالي)	(جامعة باتنة2)	مقررا
• الدكتور: عقاقبة أحمد	(أستاذ محاضر أ)	(جامعة باتنة 2)	رئيسا
• الدكتور: عنون نورالدين	(أستاذ محاضر أ)	(جامعة باتنة 2)	ممتحنا
• الدكتور: بن عباس مصدق	(أستاذ التعليم العالي)	(.جامعة بسكرة)	ممتحنا
• الدكتور: رزازمحمد عبد الصمد	(أستاذ التعليم العالي)	(جامعة باب الزوار)	ممتحنا
• الدكتور: بن ميسي أحسن	(أستاذ التعليم العالي)	(جامعة قسنطينة)	ممتحنا

2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 2 – مصطفى بن بولعيد –
معهد علوم الأرض والكون
قسم: الجغرافيا وتهيئة الاقليم

عنوان الأطروحة:

إشكالية التنمية المحلية في الشرق الجزائري تحليل حول فكرة الأقلمة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم فرع علوم الارض

تخصص: تهيئة الاقليم

من إعداد الطالب(ة):
ناصر فتحي

تحت إشراف الدكتور:
دريدي حدة

أعضاء لجنة المناقشة:

• الدكتور: دريدي حدة	(أستاذة التعليم العالي)	(جامعة باتنة2)	مقررا
• الدكتور: عقاقبة أحمد	(أستاذ محاضر أ)	(جامعة باتنة 2)	رئيسا
• الدكتور: عنون نورالدين	(أستاذ محاضر أ)	(جامعة باتنة 2)	ممتحنا
• الدكتور: بن عباس مصدق	(أستاذ التعليم العالي)	(.جامعة بسكرة)	ممتحنا
• الدكتور: رزازمحمد عبد الصمد	(أستاذ التعليم العالي)	(جامعة باب الزوار)	ممتحنا
• الدكتور: بن ميسي أحسن	(أستاذ التعليم العالي)	(جامعة قسنطينة)	ممتحنا

2021/2020

شكر و تقدير

أحمد الله عز و جل الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع، وأتقدم بجزيل الشكر و العرفان للأستاذة الفاضلة الدكتورة دريدي حدة على نصحها العلمي المتواصل و دعمها لي من أجل إتمام العمل وإخراجه في الصورة النهائية .

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني في جمع المعلومات وكان له الفضل من قريب أو بعيد في إنجاز العمل خصوصاً الزملاء قبوط عبد الرزاق شمس و الأخ خالد حريزي و الأخ عبد الكريم ، كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر لزوجتي التي كانت لي معين في اتمام العمل .

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل أساتذة معهد علوم الأرض و الكون جامعة باتنة(2) و أخص بالذكر رئيس المعهد قالة مهدي حيث كان له الفضل في بلورة فكرة الموضوع ،كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى الأساتذة قواس مصطفى، ضريفي نعيمة، غول مسعود، عواشرية لويزة ، عقاقنة أحمد، عنون نور الدين ، حجيرة إلياس و بلة نسيم والذي كان لهم العون و الفضل في اتمام هذا العمل.

لكل هؤلاء أدين لهم بالعرفان و التقدير ، جزاهم الله عنا خير الجزاء.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح والداي رحمهما الله و أسكنهما فسيح جنانه الذين كانا لي عوناً في حياتي ومشواري العملي.

كما أهدى هذا العمل إلى

زوجتي و ابني بلال .

كما أهدي العمل إلى أخوتي و اخواتي و إلى كل الزملاء في الدراسة او خارج الدراسة.

أهدي هذا العمل إلى كل مخلص لهذا الوطن .

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة عملي.

فهرس المحتويات

مقدمة عامة	27-19
الفصل الأول: فلسفة الفكري التنموي المحلي و تطبيقه	
مقدمة الفصل	29
1. التطور النظري لمفهوم التنمية	31-30
2. تصورات نظرية حول مفهوم التنمية المحلية	31
1.2 التطور النظري للفكر التنموي المحلي	33-31
2.2 مفهوم التنمية المحلية	34-33
3.2 متطلبات التنمية المحلية	34
1.3.2 الإقليم	36-35
2.3.2 الفاعلين المحليين الاجتماعيين: مكون أساسي في عملية تنمية المحلية	38-36
1.2.3.2 الدولة	39-38
2.2.3.2 القطاع الخاص (المؤسسات)	39
3.2.3.2 القطاع الثالث	40
4.2.3.2 المجتمع المدني	40
3. الاختيارات النظرية في تطبيقات التنمية الجزائرية	41-40
1.3 نظريات أقطاب النمو	41
2.3 نظرية التنمية الدائرية المتراكمة	42-41
3.3 نظرية التحيز الحضري	43-42
4.3 نظرية الدولة الريعية	43
5.3 نظرية التحديث	45-43
خلاصة الفصل	46
الفصل الثاني: أليات التدخل و مقاييس التنمية	

مقدمة الفصل	48
1. الأدوات الأساسية للتدخل في التنمية المحلية	49
1.1 تهيئة الإقليم	50-49
2.1 سياسات اللامركزية الإدارية	51-50
3.1 التمويل المحلي	52-51
4.1 المشاركة الشعبية	54-53
5.1 الحوكمة المحلية	55-54
2. مناهج و برامج عمل التنمية المحلية	56-55
1.2 مناهج وأشكال التخطيط التنموي التقليدية والحديثة	56
1.1.2 مناهج التخطيط التنموية التقليدية	56
2.1.2 منهج استخدام أراضي الإقليم التنموي	56
3.1.2 منهج التخطيط التنموي الطبيعي	57
2.2 مناهج التخطيط التنموية الحديثة	57
1.2.2 التخطيط التنموي للتنمية الريفية المتكاملة	57
2.2.2 التخطيط التنموي الإقليمي الإداري	57
3.2.2 منهج التخطيط التنموي المحلي:	58
3. التسلسل المرحلي والإجرائي لإنجاز مشاريع المحلية	59-58
1.3 مرحلة التحضير	59
1.1.3 مرحلة التشخيص	60-59
2.1.3 تحليل البيانات	61-60
3.2 التخطيط الاستراتيجي	61
3.1.2 طرح سؤال الصلاحية	62
2.2.3 تطوير الاستراتيجية	63-62
3.3 خطة العمل	64 - 63
1.3.3 بناء فريق	64
2.3.3 انطلاق مرحلة التنفيذ	64
4.3 التقييم	65-64

4 . مؤشرات و مقاييس التنمية المحلية	65
1.4 تطور مؤشرات التنمية	66-65
2.4 مفهوم المؤشر	67-66
3.4 أغراض استخدام مؤشرات تنمية	68-67
4.4 خصائص المؤشرات	68
1.4.4 محتوى و مكونات المؤشرات	69-68
1.1.4.4 المؤشرات الاقتصادية	69
2.1.4.4 المؤشرات الاجتماعية	70 - 69
3.1.4.4 المؤشرات البيئة	71 - 70
2.4.4 طرق استخدام المؤشرات	72
1.2.4.4 مؤشرات هيئة الأمم المتحدة للتنمية المحلية	72
2.2.4.4 مؤشرات التنمية المحلية المستخدمة في الدراسات الجزائرية	73-72
خلاصة الفصل	74
الفصل الثالث: تجارب دولية مستفادة التنمية المحلية	
مقدمة الفصل	76
1. التنظيم الإداري	77
2. المستوى الاقتصادي	77
3. معايير اختيار تجارب الدول في موضوع التنمية المحلية	78-77
4. التجارب المختارة	79
1.4 التجربة الماليزية	79
1.1.4 نبذة عن دولة ماليزيا	80-79
2.1.4 مبررات اختيار التجربة الماليزية	80
3.1.4 المقومات الاقتصادية الاجتماعية وأثرها على التنمية المحلية في ماليزيا	82-80
4.1.4 الدروس المستفادة من التجربة الماليزية	83-82
2.4 التجربة الأردنية	83
1.2.4 نبذة عن دولة الأردن	83
2.2.4 مبررات اختيار دولة الأردن	84-83
3.2.4 المقومات الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على التنمية المحلية	87-84

4.2.4 دروس مستفادة من التجربة الأردنية	87
4.3 التجربة الأميريكية(و.م.أ)	87
1.3.4 نبذة عن دولة الولايات المتحدة الأمريكية	88-87
2.3.4 مبررات اختيار التجربة الأمريكية	88
3.3.4 المقومات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على التنمية المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية	89-88
4.3.4 دروس مستفادة من التجربة الامريكية	89
4.4 التجربة البرازيلية	90-89
1.4.4 نبذة عن دولة البرازيل	90
2.4.4 مبررات اختيار دولة البرازيل	90
3.4.4 المقومات الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على التنمية المحلية في البرازيل	92-91
4.4.4 الدروس المستفادة من التجربة البرازيلية	93 - 92
5.4 التجربة الفرنسية	93
1.5.4 مبررات اختيار التجربة الفرنسية	94 - 93
2.5.4 نبذة عامة عن الدولة الفرنسية	94
3.5.4 المقومات الاقتصادية و الاجتماعية و أثرها على التنمية المحلية في فرنسا	95-94
4.5.4 الدروس المستفادة من التجربة الفرنسية	96
خلاصة الفصل	98-97
الفصل الرابع: المقومات التنموية في الشرق الجزائري	
مقدمة الفصل	100
1. المقومات التنظيمية الإدارية في الشرق الجزائري	101
1.1 لمحة تاريخية حول الإدارة و التنظيم المجالي في الشرق الجزائري	102-101
2.1 تطور التنظيمات الإدارية في الشرق الجزائري	102
1.2.1 التنظيم القبلي في الفترة العثمانية	105-102
2.2.1 التنظيم الإداري و بروز الدوار كبديل للقبيلة في الفترة الاستعمارية	106-105
1.2.2.1 بروز وحدة الدوار	106-105
2.2.2.1 ظهور تنظيم البلديات	107
3.2.2.1 البلديات ذات تصرف التام 1866	108-107
4.2.2.1 البلديات المختلطة	108

3.2.1 تعديل التنظيم الإداري لسنة 1956	109
4.2.1. تنظيم إداري جديد (1955 -1958)	110-109
3.1 التنظيم الإداري للجزائر المستقلة	110
1.3.1 التعديل الإداري لسنة 1963:إعادة الاعتبار للمستوى المحلي البلدي	111-110
2.3.1 التقسيم الإداري لسنة1974إعادة الاعتبار للتجانس بين الولايات	113-11
3.3.1 التقسيم الإداري لسنة 1984 محاولة القضاء على الفوارق الجهوية	115-113
2. المقومات الطبيعية	115
1.2 الثروات الطبيعية	116-115
1.1.2 من حيث التكوين	116
2.2 الموقع الجغرافي و المساحة	117-116
3.2 المؤهلات البنائية و التضاريسية	117
1.3.2 المنطقة التلية	118- 117
2.3.2 منطقة السهول العليا	118
3.3.2 منطقة الأطلس الصحراوي	119-118
4.2 الضوابط المناخية و أهميتها	119
1.4.2 خصائص المناخ المتوسطي	120-119
1.1.4.2 النطاق التلي الرطب و شبه الرطب	120
2.1.4.2 النطاق الأطلسي شبه الجاف	121-120
2.4.2 الفصول الجافة و الممطرة	121
1.2.4.2 الفصل الجاف	121
2.2.4.2 الفصل الممطر	122-121
5.2 الموارد المائية السطحية و الجوفية	123-122
1.5.2 المياه السطحية	124-123
2.5.2 المياه الجوفية	125-124
6.2 الموارد الغابية	126-125
7.2 الموارد الخاصة بالتربة	128-126
3. المقومات البشرية و الاقتصادية في الشرق الجزائر	128
1.3 مقومات البشرية	129 - 128

1.1.3 ثقل سكاني متزايد	129
2.1.3 نمو سكاني متناقض عبر التعداد	131-129
3.1.3 توزيع السكان يتميز بالتباين في صالح المنطقة التلية	131
1.3.1.3 التوزيع الجغرافي للسكان	132 - 131
4.1.3 التركيز السكاني في الشرق الجزائري: تركيز في صالح المنطقة التلية	133-132
5.1.3 البنية العمرية لسكان الشرق الجزائري: "يغلب عليها الشباب"	135-134
6.1.3 الكثافة السكانية:" كثافة متزايدة في النطاق التلي"	135
1.6.1.3 تطور الكثافات السكانية: «تطور متزايد في نطاق التلي»	136-135
7.1.3 سكان الريف و الحضر: «اتجاه يميل نحو تحضر سكان الشرق الجزائري»	137-136
8.1.3 خصائص الشبكة الحضرية في الشرق الجزائري	137
1.8.1.3 مستويات التحضر	138-137
2.8.1.3 التفاوتات في توزيع سكان المدن في الشرق الجزائري	140-138
2.3 المقومات الاقتصادية في الشرق الجزائري «إمكانيات كبيرة غير مستغلة»	141-140
1.2.3 التركيب الاقتصادي للسكان:« إمكانيات الاقتصادية معتبرة»	141
1.1.2.3 تغيير في قوة العمل	142-141
2.1.2.3 معدل النشاط	142
3.1.2.3 علاقة أحجام السكان بمعدل النشاط و معدل النشاط الاقتصادي الخام	143
2.2.3 المقومات القطاعية الاقتصادية: مقومات مهمة أقل استغلالاً	144
1.2.2.3 القطاع المنجمي	145-144
2.2.2.3 القطاع الزراعي	150-145
3.2.2.3 قطاع الصيد البحري	151-150
4.2.2.3 القطاع الغابي: " مساحات غابية هامة في خطر "	153-151
5.2.2.3 القطاع الصناعي : " نشاط صناعي استخراجي مهم في الشرق الجزائري"	153
1.5.2.2.3 مساهمة النشاط الصناعي في الاقتصاد الجزائري	154-153
2.5.2.2.3 أرقام حول النشاط الصناعي في الشرق الجزائري	155-154
6.2.2.3 قطاع النقل	157-155
1.6.2.2.3 كثافة أطوال الطرق بالنسبة للمساحة و السكان	157
خلاصة الفصل	159-158
الفصل الخامس: واقع التنمية في الشرق الجزائري	

مقدمة الفصل	161
1. تطورات التنمية في الشرق الجزائري	162
1.1 المرحلة الأولي (1962-1990) " بدايات بروز المنحى التنموي"	162
1.1.1 الفترة الاولي : مرحلة تخطيط التنموي المركزي الموجه	162-165
2.1.1 الفترة الثانية (1970-1980): " بدايات عمل الجماعات المحلية"	165- 167
3.1.1 الفترة الثالثة (1980-1990) :فترة الإصلاحات وإعادة الهيكلة مع تعميق اللامركزية:	167-169
2.1 المرحلة الثانية(1989-2001): التحولات الاقتصادية والسياسية مع جمود العمل التنموي المحلي	169-170
3.1 المرحلة الثالثة2001-2014: " الإنعاش الاقتصادي و تعميق العمل المحلي "	170-173
2. الأدوات و الوسائل المستخدمة لإحداث التنمية المحلية	173-174
1.2 الجماعات المحلية و دورها في انجاز المخططات التنموية و التوجيهية:	174-175
1.1.2 الجماعات المحلية و نظام المخططات التنموية	175- 176
1.1.1.2 مخطط تنمية محلي ولائي	176- 177
2.1.1.2 مخطط تنمية محلي بلدي	177- 179
2.1.2 الجماعات المحلية ودورها في انجاز المخططات التوجيهية للتهيئة و التعمير	180- 183
2.2 البرامج و الصناديق المعتمدة في إحداث التنمية المحلية	183
1.2.2 البرامج الخاصة	183- 184
2.2.2 المؤسسات المحلية(برامج التجهيز المحلي)	184- 185
3.2.2 القرى الاشتراكية	185- 186
4.2.2 نظام البرامج والصناديق بعد سنة 2000	187
1.4.2.2 برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)	187
2.4.2.2 البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009)	188
3.4.2.2 برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)	188
4.4.2.2 برنامج تنمية الهضاب العليا	188
5.4.2.2 برنامج دعم التجديد الريفي	189
6.4.2.2 صناديق ووكالات التنمية المحلية	189
1.6.4.2.2 الصندوق المشترك للجماعات المحلية	189
2.6.4.2.2 صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية	190
3.6.4.2.2. صناديق التنمية:	190

7.4.2.2 الوكالات الوطنية للتنمية	190
1.7.4.2.2ا لوكالة الوطنية لدعم التشغيل	191
2.7.4.2.2 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	191
3.7.4.2.2 وكالة التنمية الاجتماعية	191
4.7.4.2.2 الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة	191
3. مؤشرات قياس التنمية المحلية:	192
1.3 تقييم التنمية المحلية وفق مؤشرات مختارة	193 -192
1.1.3 اختيار مؤشرات تقييم الأداء التنموي	193
1.1.1.3. ماهية المؤشر	193
2.1.1.3 اختيار المؤشرات الملائمة لتقييم مستوى التنمية المحلية الجزائرية	194-193
3.1.1.3 تحليل و تقييم مؤشرات التنمية المحلية	199 -194
2.3 التباينات التنموية المحلية في الشرق الجزائري	202 -199
خلاصة الفصل	203
الفصل السادس: اشكالية التنمية المحلية و توجهاتها المستقبلية	
مقدمة الفصل	205
1. صعوبات الجانب الإداري و المادي	206
1.1 صعوبات ضعف الإدارة و التنظيم	206
1.1.1 التنظيم الإداري الجزائري	206
2.1.1 استقلالية نسبية للجماعات المحلية في الجزائر	207-206
1.2.1.1 الوصايا الإدارية	207
2.2.1.1 ضعف المشاركة الشعبية	208
3.1.1 صعوبات الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المحلية	209-208
1.3.1.1 صلاحيات الجماعات المحلية رمزية و ليست تقريرية	209
2.1 الصعوبات البشرية في تحقيق التنمية المحلية	210-209
1.2.1 أزمة الوظيفة العمومية للجماعات المحلية	210
1.1.2.1 مشكلة تثمين الوظيفة العمومية	210
2.1.2.1 الأعداد الزائدة للموظفين	210
3.1.2.1 اشكالية النقص النوعي للموظفين	211-210

2.2.1 أزمة المنتخبين المحليين	211
1.2.2.1 ضعف تشكيلة المجالس المحلية المنتخبة	212-211
2.2.2.1 ضعف مستوى المنتخب المحلي	212
3.2.1 إشكالية الفساد الإداري	213-212
1.3 اشكالية التجهيز نتيجة سوء التنمية الاقتصادية	215-213
1.3.1 تفضيل البلديات الحضرية على البلديات الريفية في عملية التجهيز	216-215
2. إشكالية عدم كفاية الموارد المالية:	216
1.2 النظام الحالي للمالية المحلية	217-216
1.1.2 الموارد المالية المحلية	218-217
1.1.1.2 الإيرادات المحلية الخارجية	219-218
2.2 أسباب إشكالية عدم كفاية الموارد المالية المحلية	220-219
1.2.2 أسباب مرتبطة بالجباية المحلية	219
2.2.2 تبعية النظام الضريبي المحلي للدولة	220
3.2.2 هيمنة الموارد المالية الجبائية على موارد التسيير	220
4.2.2 أسباب تتعلق بضعف الموارد المالية المحلية	221
5.2.2 تباين في موارد الجماعات المحلية مع تنوع صلاحياتها	221
6.2.2 عدم التحكم في النفقات مع تزايدها	222-221
7.2.2 حدود متعلقة بالجماعات المحلية	222
8.2.2 أسباب تتعلق بفوضى التقسيمات الإدارية	222
3.2 اتجاهات مستقبلية في معالجة المالية المحلية	222
1.3.2 الإصلاح التقني	223
2.3.2 الإصلاح البنيوي	224-223
خلاصة الفصل	225
الفصل السابع: الأقلمة كوسيلة لتحقيق التنمية	
مقدمة	227
1. الإطار المفاهيمي للأقلمة:	228
1.1 مفهوم الأقلمة	228
1.1.1الإقليم المتجانس	228

2.1.1 الأقاليم الوظيفية	229
3.1.1 الأقاليم المخططة	230-229
2.1 الأقلمة كوسيلة لتكريس مفهوم التنمية المحلية	231-230
2. تطبيقات الأقلمة في الجزائر و في الشرق الجزائري:	233-231
1.2 التقسيمات الإقليمية في الفترة العثمانية و الفرنسية:	234-233
2.2 التقسيمات الإقليمية في الجزائر المستقلة	235-234
1.2.2 الإقليم الشمالي الشرقي	236-235
1.1.2.2 المؤهلات و العوائق الطبيعية و البشرية	237-236
2.2.2 إقليم الهضاب العليا الشرقية	236
2.2.2.2 مؤهلات وعوائق الوسط الطبيعية و البشرية	237-236
3. استحداث أقاليم تنمية في ولايات الشرق الجزائري: مساحات مثالية للتنمية المحلية	238-237
1.3 طريقة استحداث أقاليم تنمية	239 -238
2.3 نتائج التحليل الاحصائية واسقاط المبادئ الخاصة بالإقليم	239
1.2.3 نتائج التحليل الاحصائي	240-239
2.2.3 نتائج اسقاط المبادئ المعتمدة في التقسيم الإقليمي لولايات الشرق الجزائري	241-240
4.الأقلمة كوسيلة مفيدة لمعالجة إشكالية التنمية	242-241
1.4التوافق الإيجابي بين الأسلوب اللامركزي و الإقليمية	242
2.4 معالجة مسألة التمويل المالي للجماعات المحلية	243
3.4 الأقلمة هو تكوين الهوية و الاقتصاد للإقليم	243
4.4 الأقلمة كوسيلة لإعادة التنظيم الإداري	244-243
خلاصة الفصل	245
الخاتمة	251-247
قائمة المراجع	260-253
قائمة الأشكال	262-261
قائمة الجداول	264-263
قائمة الخرائط	265
قائمة الملحقات	276-267

الملخص	279-277
قائمة الرموز	280

ذ

المقدمة

مقدمة عامة :

صورة التنمية في العالم اليوم في تغيير لصالح المحليات بالاهتمام على المسائل اللامركزية فالمطالبة بالاستقلال المالي و الإداري و إعطاءوزن يعبر عن الوحدات المحلية هو في الحقيقة الدافع القوي لربط التنمية بشكلها المحلي و هيكلتها الإقليمية.، التوجه الجديد نحوتنمية المحليات هو انشغال كل الدوائر العلمية ،الاقتصاديةو الاجتماعية ، بالنظر لما يكتسي هذا الموضوع من أهمية لدى كل المجتمعات باعتبارالإنسان هو الهدفو الوسيلة في ميدان التنمية المحلية، و هي جزأ لا يتجزأ من عملية التنمية الوطنية الشاملة ، ففي محتواها العام دفع التنمية حتى تصل لكل المناطق و الكيانات الصغيرة و هذا بتحسين ظروف المعيشة و استقرار السكان فيهاو بمشاركة المجتمع المحلي في كل المشاريع و البرامج بصورة إيجابية.

إن التنمية الشاملة للدولة يمكن تحقيقها على المستوى المحلي و ذلك بتوزيع السكان والأنشطة داخل إطار موحد يتجاوب مع ثروات الوحدة المحلية و امكانياتها الكامنة و وفق التوجهات العامة لسياسة التنمية الوطنية، ما يمز سياسات التنمية الحالية الاهتمام المتزايد بمعالجة والنهوض باقتصاديات المناطق المتخلفة بالاستغلالوالتوزيع المتوازن للموارد الطبيعة والبشرية بما يكفل قدراً مهم من الفعالية التنموية لدي كثير من الدول النامية. التوجه التنموي المحلي تم تجاوزه كاختيارات وكممارسة عمل من قبل الدول المتقدمة ، بحيث اصبح الإطار المناسب لضبط حركة واتجاهات التنمية ، فالفروق الريفية الحضرية باتت منعدمة في ظل التركيز على الرفع من قدرات المحليات وجعل مستوى التنمية فيها يصل إلى المستوى الوطني و العالمي.

اليوم يتم النظر إلى احتياجات السكانوالمستخدمين كمطالب محتملة يجب على الدول صياغة استراتيجية في سبيل توفير هذه الحاجات بطريقة ميسرة و بأكثر كفاءة ممكنة ،إذن فمستوى المحليات يقدم نهجا شاملا من أجل تطوير المجالات بطريقة منسجمة من جوانب مختلفة حياتية و يصبح كل فرد قادراً على كسب قوته واشبع حاجاته بإمكانياته الذاتية ، وهو مسعى تحاول التنمية المحلية تحقيقه وهو كذلك نهج اساني أكثر منه سياسات ومؤسسات يرتبط بحشد مجمل القدرات للتغيير بطريقة منسقة ومنظمة للواقع المحلي المعاش.

يعالج البحث موضوع التنمية المحلية في محاولة التطرق إلى الصعوبات التي تواجه تطبيقها و هي تشكل هاجس حقيقي للسلطات الجزائرية ماضي وحاضر، فبالرغم من البرامج والمشاريع المطبقة بأساليب مختلفة، إلا أن تدني مستوى التنمية مازال هو الطابع المسيطر، فمظاهر الضعف والانكسار و التهميش الصورة الأكثر ملاحظة، فالفروق التنموية كبيرة بين الوحدات المكانية الريفية و الحضرية لعدم توفر ظروف و ضروريات الحياة، و هذا يعكس المسار الطويل المنتظر من كل الفاعلين وعلى رأسهم

الدولة لتخفيف قدر الإمكان من الفروقات التنموية و الوصول إلى مستوي المعدلات الوطنية و العالمية، و هذا في ظل توفر الإمكانيات المادية و البشرية في الجزائر بالنظر إلى وضعية التنمية على المستوى المحلي والمسار القيادي لها والذي لم يكن في مستوي تطلعات ،لأجل ذلك يجب النظر فيه وفي طبيعة الأساليب المطبقة والبدائل كثيرة نظريا أو عمليا لكن الإرادة السياسية لبعض الاختيارات الناجعة الملائمة لظروف الدولة تبقى محدودة بحكم الكثير من العراقيل و التجاذبات فكلها متعلقة بدرجة الوعي العام لكل الفاعلين على المستوى الوطني في تدبير الشأن العام، عملية التنمية المحلية في الجزائر أصبحت مطلباً أساسياً لكل شرائح المجتمع.

التجربة الجزائرية في تغيير الواقع التنموي على المستوى المحلي غير واضحة سواء ضمن الجانب النظري أو العملي أو حتى من جانب الأهداف المعلنة لتغيير الواقع، فالشيء الملموس من التنمية المحلية لم يكن في المستوى المطلوب في المقابل فالإمكانيات المملوكة للدولة وحتي المصرح بها لمعالجة الوضع التنموي كبيرة لتغير الواقع المحلي،إذن فتغيير الرؤية القيادية للتنمية المحلية مطلبا أكثر من ضرورة في الجزائر اليوم، انطلاقا من الصعوبات التي تواجه تحقيق التنمية المحلية هي في مستوى الجماعات المحلية هو التفكيرفي رؤية جديدة لقيادة جديدة للتنميةالمحلية بدلالة تحقيق النتائج على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي الإداري و العمراني نموذجاً جديداً يعبر من خلاله السكان عن التغيير في محيطهم الحياتي ،وحتى نستطيع الوصول إلى ذلك يجب تغيير الوسائل والآليات المعمول بها ، ومن الأساليب الجديدة التي تفرض نفسها على المنحى السياسي ، الإداري و الاقتصادي هو أسلوب الأقلمة المطبق في كثير من الدول والذي كان دافعاً قوياً في وصول التنمية المحلية لكل المناطق ، غير أن الجزائر عند تطبيقها لأسلوب الأقلمة حاولت تطبيقه في شقه المتعلق بالتخطيط و تهيئة الإقليم ، لكن لم يحدث تحسن نوعي في مستوى التنمية المحلية بتحقيق نمو سريع و مستدام يتطلع إليه السكان، فتحقيق تنمية محلية لا يمكن فصلهامن دون فهم خصوصية المجتمع ومن دون فهم حقيقة المجال الجغرافي المعني.

1. طرح الإشكالية:

نؤكد أن التنمية المحلية لم تتحقق بعد، الصعوبات التي تعاني منها الجماعات المحلية كثيرة القدرات و الموارد المكتسبة لدى الجماعات المحلية مازالت ضعيفة في المقابل المهام و الصلاحيات و حتى الرهانات على الجماعات المحلية في الجزائر كبيرة وهذا على مختلف الاصعيدة ، لأجل ذلك يمكن طرح السؤال المركزي للدراسة.

" ما هي قدرة نموذج الأقلمة في محاولة لمعالجة إشكالية التنمية المحلية "؟

من خلال السؤال المركزي أمكننا وضع بعض الأسئلة الفرعية و المرتبطة عضويا بالسؤال المركزي.

- هل يمكن الاستفادة من التوجهات النظرية الجديدة المفسرة لعملية التنمية المحلية والاستفادة من التجارب الدولية في موضوع التنمية المحلية ؟
- هل يمكن اختبار مدى توفر مقومات التنمية في الشرق الجزائري؟
- ما هو واقع التنمية المحلية في الجزائر و الشرق الجزائر منه، و هل يمكن قياس مستوى التنمية المحلية و معرفة قدراتها أو ضعفها؟
- كيف يمكن اعتماد الأقلمة كنموذج بديل لقيادة التنمية المحلية؟

2. فرضيات البحث:

تحاول الدراسة وضع فرضيتان من شأنها الإجابة المبدئية عن السؤال أو الأسئلة الفرعية و هذا وفق الترتيب الآتي :

الفرضية الأولى: أسلوب قيادة التنمية المحلية الحالية غير فعال.

الفرضية الثانية: الأقلمة أسلوب ناجع لقيادة التنمية المحلية.

3. أهمية الموضوع:

تتناول الدراسة موضوع في غاية من الأهمية يتمثل أساساً في التنمية المحلية في البحث عن أسباب ضعفها في الجزائر والشرق منه ، وهو موضوع الساعة لكونه يبحث في الارتقاء بالإنسان من كل الجوانب ، والتنمية المحلية مطلب أساسي لكل أفراد المجتمع ، الدراسة تحاول جاهدة إعطاء بدائل حقيقية فعلية للنهوض بالواقع التنموي المحلي و تعالج مسببات تدني مستوي التنمية المحلية ،الموضوع هو انشغال خاص بالجماعات المحلية و قبل هذا هو انشغال وطني، فالحاجة إلى تغيير واقع التنمية و إعادة التوازن بين المناطق ضمن مستويات تنمية مرغوبة وطنية كانت أو عالمية وتقليص قدر الإمكان في الفروق التنموية مكانياً واجتماعياً، وأهمية الدراسة مهمة على قدر أهمية الموضوع و الإشكالية محل الدراسة.

4. المنهجية المستخدمة:

اعتمدنا في بحثنا على بعض المناهج التي نراها مناسبة في مثل هذه المواضيع و في اختيارنا مدى صحة الفروض الموضوعة في الدراسة محل ابحث وقد تم استخدام المناهج الاتية:

- المنهج الوصفي التحليلي: المنهج يمكننا من تشخيص الظاهرة ثم القيام بمختلف التحليلات لاستخراج التفسيرات الملائمة من استنتاج ما أمكن من نتائج وتم دراسة تقييم

مختلف الموارد وتوزيعهم حصوصاً الجانب السكاني و الاقتصادي، أي التعرف على كمية الموارد التي تميز الإقليم.

- المنهج الإحصائي: تطبيق المناهج الكمية في مثل هذه المواضيع، هو منهج أكثر استعمالاً في العلوم الانسانية ، وتم استخدامه كثيراً في الدراسة وفي جميع أطوارها بداية من جمع المعطيات وتحليلها واسقاط الكثير من المعدلات عليه حتى تكون سهلة في الفهم والتفسير والاستنباط، واستعمل المنهج في تقييم مقومات التنمية و كذلك في انجاز بعض الخرائط.
- منهج النظم : إن استخراج أقاليم تنمية خصوصا باستعمال نظام لبرمجيات و قد تم استخدام برامج SPSS و هو برنامج إحصائي يساعد في التحليل العاملي و التحليل التجميعي ، كما تم استعمال برنامج.Q GIS في انجاز الخرائط.
- المنهج التاريخي: منهج مهم في الدراسات التنموية المكانية، فإي إصلاح وتقويم يجب أن يبحث في الوضعية الماضية، تم استعمال هذا المنهج في كثير من أجزاء الدراسة خصوصاً في معرفة التنظيمات الإدارية التي يشهدها المجال و مختلف التطورات الخاصة بالظاهرة التنموية.

5. دوافع اختيار موضوع الدراسة:

أكدنا من خلال أهمية العمل البحث أن الموضوع والإشكالية التي تم التصريح بها تشكل هاجس حقيقي للسلطات الجزائرية في محاولة للبحث عن حلول، لأجل ذلك فأهم الدوافع التي تم على أساسها الاختيار:

- أهمية الموضوع و الاشكالية المتفرعة عنه انشغال حقيقي لدى السلطات و السكان.
- قلة الدراسات في موضوع التنمية من جانبها العلمي والمتعلق بالبحث في المسائل المتعلقة بالإخفاقات المرتبطة بالتنمية المحلية.
- موضوع التنمية المحلية دراستها ضمن الابعاد المكانية لها صلة قوية بالتخصص والميولات العلمية لدى الباحث و طبيعة اختصاصه.
- إن محاولة البحث في معالجة المسائل المتعلقة بالتنمية المحلية بالنسبة للباحث تزيد في رصيده المعرفي و في الاهتمامات العلمية.

6. دوافع اختيار مجال الدراسة.

اختيار مجال الدراسة لم يكن اعتباطياً ، بل كان اختيار مبني على أسس علمية دقيقة ، وفي هذا الصدد يجب توضيح الدوافع اختيار الشرق الجزائري كحيز مكاني مهم، الدراسة اهتمت بفكرة الأقلمة وهذا المستوى يتميز ببعد مجالي كبير، ومن اجل إبراز أهم الأقاليم وكل التقسيمات المتعلقة به تم اختيار حدود الشرق الجزائري التي تم التعامل معها في الدراسة بدمج الإقليمين التخطيطيين شمال الشرق الجزائري والهضاب العليا الشرقية[1] ضمن إقليم واحد أنظر الخريطة رقم(1)، وهو إقليم الشرق الجزائري و يعكس مساحة 86072 كلم^2 بنسبة تقدر بـ3.61% من المساحة الإجمالية الجزائرية، أما من حيث السكان فيقد عدد السكان حسب الديوان الوطني للإحصاء بـ10188682نسمة سنة 2008 من مجموع سكان الجزائر المقدر بـ34459729 نسمة ،تقدر نسبة السكان 29.56 % وهي نسبة معتبرة من الوعاء السكاني لهذا المجال ككل و بنسبة كثافة الخام 118.37نسمة/كلم^2 فالأرقام تشير إلى أهمية المجال الشرق الجزائري مساحة وسكان ومدي تركزه. مجال الشرق الجزائري تم تناوله في عديد من الدراسات بالخصوص جامعة قسنطينة مثل دراسة (رحام،2001) وكذا (لكحل،1982) فالباحثان اعتمدا على حدود محافظة قسنطينة في الفترة الاستعمارية، كما تم تناول الإقليم من طرف (بوكرزازة وأخرون،1993)، وقد سمي المجال الشرق الجزائري لكن الشيء الجديد في هذا التقسيم هو الاعتماد على الحدود الإدارية للجزائر بـ(17) ولاية . مجال الدراسة وفق الحدود المختارة هي الحدود نفسها التي اعتمدها الديوان الوطني للإحصاء لسنة (armature ,2008) و الخريطة رقم (1) أكثر توضيح ،يبقى أن نؤكد الدافع وراء اختيارنا هذا المجال كان على اساس:

- حدود الشرق الجزائري يتطابق مع فرضيات الدراسة.
- وجود تباين بين تضاريسيا مناخياً و وجيومورفولوجيا.
- وجود مراكز حضارية مهمة تبرز كأقطاب تنموية كبرى.
- قلة الدراسة المرتبطة بالتنمية المحلية في بعدها الإقليمي.

1-القانون رقم 20-01 الصادر في 11 ديسمبر 2001 المتعلق بالتقسيم البلاد الجزائرية الى اقاليم

خريطة رقم (1) خريطة توقيعية لاقليم الشرق الجزائري

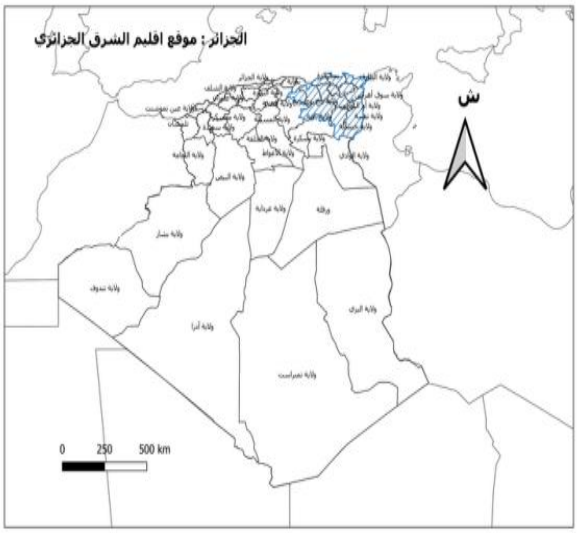

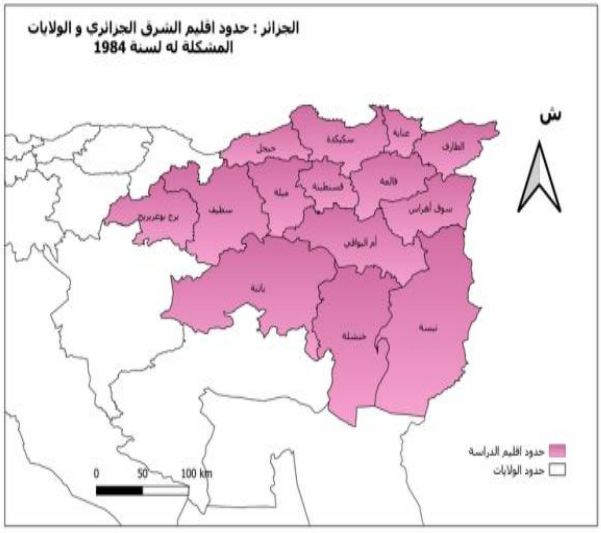

المصدر: انجز انطلاقا من ANAT 2001 + ONS 1984

7. خطة البحث:

للوصول إلى وضع محددات واضحة للفروض و محاولة الاجابة عليها أمكننا وضع خطة بحث ملائمة في هذه المواضيع ، ويتشكل المسعى البحثي على ست فصول تبدأ بمقدمة عامة تناولت كل حيثيات الدراسة وانتهت بخلاصة عامة محتوى الفصول الست كان وفق النحو التالي:

الفصل ألأول: تناول الإطار النظري و تطبيقاته، أما الفصل الثاني فتطرق إلى لآليات التدخل ومؤشرات قياس التنمية وأما الفصل الثالث فتناول تجارب دولية يمكن الاستفادة منهافي موضوع التنمية المحلية، و الفصل يحاول توضيح أهم التجارب النموذجية المعتمدة في هذا الجانب،. خص الفصل الرابع دراسة مقومات التنمية المحلية وتم التركيز على المقومات التنظيمية والإدارية، كذلك إبراز المقومات الطبيعية والبشرية ، تناول الفصل الخامس واقع التنمية المحلية وآليات تنفيذها مع تحديد أهم المؤشرات التي تقيس مستوى التغيير للحكم على مستوى الجماعات المحلية في اداءها وتحسين الواقع التنموي المحلي، يلي الفصل الخامس فصل مهم في الدراسة وهو الفصل السادس وتم التطرق فيه إلى اسباب ضعف التنمية المحلية بالتركيز على الجانب البشري و المادي إضافة إلى الجانب الخاص بعدم كفاية الموارد المالية وهما أسباب مركبة أساسية نستطيع من خلالها تحديد الأسباب التي حالت دون تقدم الجماعات المحلية في تغيير الواقع التنموي المحلي ، أما الفصل السابع بالنظر إلى نتائج الفصل الرابع وأسباب الفصل السادس، تم تناول الفصلكإطار نعالج من خلاله بدراسة و البحث أهمية الأقلمة كوسيلة مهمة لمعالجة مستوى التنمية المحلية.

8. أدبيات الدراسة :

موضوع التنمية المحلية و الأقلمة وتناول مجال الشرق الجزائري تم تناوله في كثير من الدراسات و شخص بالذكر موضوع التنمية المحلية، كذا الأقلمة ومجال الدراسة وهو إقليم الشرق الجزائري.

1. دراسات اهتمت بمجال الدراسة: كثرا هي الدراسات التي اهتمت بمجال الدراسة ،نذكر دراسة (رحام،2001) حيث تناولت الدراسة في موضوع البنية المجالية في الشرق الجزائري و حاول توضيح أهم التقسيمات التي تناولت مجال الشرق الجزائري قديماً و حديثاً و ركز بالأساس على الجانب التاريخي في دراسة هذه التقسيمات، إضافة إلى دراسة (لحكل،1982) و تناول إقليم الشرق الجزائري بدراسة المدن الصغربو محاولة إعطاء تعريف خاص بها من خلال تحديد أهم المقاييس المعتمدة السكانية، التجارية ومجالات نفوذ المراكز)، دراسة (بن ميسي، 1999)حيث تناول موضوع التحضر والتصنيع محاولاً إبراز العلاقة الارتباطية بينهماوقد ركز في تغطية مجاله بدراسة إقليم واحد من إقليم الشرق الجزائري وهوإقليم شمال الشرق الجزائري والذي يتشكل من ثمانية ولايات، كما نضيف لذلك دراسة(Bard, 1981)وتم تناول في دراسته الوسط الريفي في محاولة إنجاز خريطة استخدامات الأرض في الشرق الجزائري بالتركيز على التقسيم الإداري لسنة 1984 واعتبر أن مجال شمال الشرق الجزائري يتكون من 17 ولاية.
2. دراسات اهتمت بموضوع الدراسة الخاصة بالتنمية المحلية: كثيرة هي الدراسات التي كان مفهومها حول التنمية المحلية، حيث تم تناول موضوع التنمية المحلية من جوانب عديدة وأهم

الدراسات نذكر ما يلي:(خنيفري،2001) حاول دراسة موضوع التنمية المحلية بالتطرق إلى عملية تمويل الجماعات المحلية بالأحرى دراسة إشكالية التمويل وتزويد الجماعات المحلية بالمال الكافي، دراسة (سلاوي،2018) وكان الاهتمام منصب حول مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري هي مقاربة قانونية اعتبرت أن المشرع عندما استخدم مفهوم التنمية المحلية يعكس غموض في استخدام المفهوم،(بلهادي،1996)من الدراسات التي أثرت العمل خصوصاً الجانب النظري، فالباحث ركز على الجانب الريفي واعتبر التنمية المحلية هي وسيلة لمعالجة الفوارق الإقليمية بين الريف والحضر، دراسة أخرى اهتمت بدراسة التنمية المحلية واقعها في ولاية ميلة(بيدي،1995)، تطرقت الي دراسة ولاية ميلة بـ(32) بلدية التابعة لإقليمها و قد أنجزت خريطة سميت اقتراحات التنمية و هي ثمرة دراستها و التي كان أساسها هو تشخيص الواقع التنموي في الولاية و كان العمل بعنوان الترابي و التنمية المحلية في ولاية ميلة.

3.دراسات اهتمت بموضوع الإقليم : الدراسات في موضوع الأقلمة اليوم أصبحت كثيرة و قد تناولت في عدد من الاختصاصات، نذكر أهم هذه الدراسات(Côte,1995) دراسة منشورة الباحث حلوب إعطاء مقاربة نظرية عملية حول الأقلمة، فالدراسة اهتمت كثيراً بالجانب النظري لفكرة الأقلمة، دراسة مهمة حول الأقلمة (Train,2002) وكانت الدراسة حول المغرب(الجهوية، البلد والإقليم) وحاول الباحث دراسة الإقليم (20) للمغرب الأقصى وهي دراسة مفصلة تناول دراسة الإقليم من كل الجوانب، نذكر أهم الدراسات التي تناولت الأقاليم خاصة(التيجاني 2004) و قد أعطى تحليل مفصل حول الأقاليم التخطيطية في الجزائر في إطار تهيئة التراب الوطني ضمن أبعاده التخطيطية في الجزائر في إطار تهيئة التراب الوطني ضمن أبعاده

9. **مرحلة البحث و الدراسة:**

مرت الدراسة بالعديد من المراحل امهما:

1.9 دراسات مكتبية :حاولنا جاهدين دراسة ما أمكننا من بحوث حول موضوع الدراسة وتم التطرق إلى العديد من المراجع المهمة سواء كانوا(كتب، مقالات، رسائل تخرج...الخ).

2.9 المصادر الإحصائية: تم تناول وجمع الكثير من الإحصائيات حول مجال الدراسة و هي متنوعة ، وأبرز الإحصائيات المعتمدة وهي الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات—1998-2008) (1987 ، إضافة إلى مصادر رسمية أخرى مثل وزارة المالية ، مديرية التخطيط و التنمية العمرانية، هذه الأخيرة تم تغيير اسمها وكانت مصدر مهم للمعلومات عن كل الولايات لسنة 2012، كما تم استغلال

المنشورات الدولية الصادرة حول الجزائر، في إطار جمع المعلومات تم الاتصال بالوكالة الوطنيةL'ANAT قالمة و سطيف بحيث تم انجاز مقابلة مع مسئولي الوكالة.

3.9 إنجاز الخرائط: بالنظر إلى أهمية البعد المكاني في الدراسة ، تم الاستعانة بكثير من الخرائط خصوصاً الخرائط الطبوغرافية ، كما تم انجاز الخرائط الموضوعية وفق برنامج Quitum GIS أو QGIS وهو برنامج من أقسام نظم المعلومات الجغرافية(GIS).

4.9 الدراسات الميدانية: بالنظر إلى توفر المعلومات من الجانب الإحصائي وباعتبار أن مجال الدراسة مقسم إلى ولايات و بلديات و المعلومات في هذا الجانب متوفرة، فكان أسلوب العمل الميداني طريق للملاحظة والمقابلة وفي هذا الصدد تم برمجة العديد من المقابلات خصوصا مع رؤساء البلديات ومسئولي الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليمANAT قالمة – سطيف، كذلك مع مسؤولي بعض الولايات.

10.الصعوبات التي واجهت الباحث:

عند انجاز البحث واجهتنا العديد من الصعوبات أهمها:

- عدم فهمنا في مرحلة أولى للموضوع من خلال توضيح العلاقة بين المستوى المحلي و الإقليمي.
- صعوبة الحصول في بعض الأحيان على المعلومات خصوصا من مسئولي مديريات التخطيط و التهيئة العمرانية(DPAT).
- قلة المراجع خصوصا ما تعلق بموضوع الأقلمة خاصة في الجزائر.
- مشكلة الإلمام بمجال الدراسة و بالنظر لكبر المجال حيث يحتوي على 14 ولاية.

الفصل الأول:

فلسفة الفكر التنموي المحلي وتطبيقاته

مقدمة:

تحاول النظرية المساهمة المباشرة في إثراء والوصول إلى حقائق الواقع المدروس فمصداقية ورسمية العلوم تبدأ دائما من القاعدة النظرية المتبعة من قبل الباحث حيث تساعد النظرية في التوضيح والتوجيه والفهم فهي من اجل فحص موضوع الدراسة وتستخدم كدليل في انجاز البحوث وهدا لما تتوفر عليه من تفسيرات و تحاليل تخص الواقع المدروس ونظرية كما أكد (انجرس،2004) إنها مهيأة لنوعين من الاستعمالات.

- بالنظر إلى التأملات والأفكار التي يكون المفكر قد وصل إليها.
- وهي بذلك تحاول تنظيم المشكلة وتدقيقها.
- تقترح النظرية من خلال الاستنباطات المستمدة من افتراضاتها المجردة ميدان للكشف وتحديد العلاقة بين الظواهر.

يرتبط إي نشاط فكري يعالج إشكالات اقتصادية اجتماعية محصورة في مجال معين بنوع وحجم المعلومات والموارد البشرية والطبيعية فالمجال الجغرافي غالبا ما يتنوع وتزيد فيه الاختلافات الموجودة في الأنشطة وفي إجمالي السكان ومعيشتهم ، وفي إطار الاختلافات التي يحدثها المجال الجغرافي كان لزاما علينا وضع إطار نظري مفاهيمي لموضوع الدراسة، حتى نستطيع من خلاله فهم و تدقيق مسار البحث محل الدراسة نؤكد إن البدايات تشكل الفكر التنموي كانت مع تعقد مشاكل الإنسان ومع زيادة احتياجات كما و نوعا إضافة إلى قلة الإمكانات و الموارد المتاحة الممكنة ، فكل المجتمعات تحاول وضع مناهج و برامج تنمية وفق أسس نظرية للوصول إلى هدف أساسي هو تحقيق رفاهية المجتمع والجانب النظري المسند إليه في موضوعنا يفيدنا في وضع رؤية واضحة ودقيقة لظاهرة مدروسة حيث يتم التركيز على الواقع بكل خصائصه كما تساهم النظرية في اقتراح تفسيرات هي محل اختبار دائم وسيتم استعراض أهم التطورات الخاصة بالتنمية في مختلف مستوياتها النظرية.

1. التطور النظري لمفهوم التنمية

التنمية بمعناها العام هي عملية متعددة الإبعاد وليست اقتصادي، فهي تهدف إلى إحداث تغييرات جذرية في العناصر الاجتماعية والمؤسسات الوطنية، كما تعمل على زيادة وتيرة النمو الاقتصادي وتخفيف قدر الإمكان من الفوارق الإقليمية ومحاربة الفقر، مفهوم التنمية استخدم في كتابات كثير من الباحثين، وقد أكد (الفرجاني، 1998) إن التنمية في تصادم دائم مع التخلف فالتنمية عملية تغيير هيكلي للنسق الاجتماعي والاقتصادي تضمن تنوع النظم الإنتاجية المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع مطرد للمستوى الاجتماعي لسكان ، وقد أشار (perroux,1961)إن التنمية لا تحدث في جميع المناطق بل تتخير مناطق بعينها وبمستويات مختلفة وتكون التغييرات المصاحبة للنمو تبرز بقوة ضمن القطاعات الديموغرافية ،الاقتصادية والاجتماعية. وقد أكد الباحث (غنيم، 1988) ان كثير من الدول النامية تحقق سنويا معدل نمو مرتفع خصوصا في الجوانب الاقتصادية برغم الزيادة الكبيرة في سكانها حيث نجد وراء هدا النمو مشاكل اقتصادية و اجتماعية عديدة كالهجرة والفقر واختلالات كبيرة والتغلب على هذه المشكلات بتطلب تنسيق كامل بأخذ بجميع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية... الخ، وقد تناول(sen,1999)التنمية وأكد انه من الخطأ اعتبار التنمية عملية تنتج من الميكانيكية السلوكية أو نفعية الاختزالية ،بل أن الاقتصاد علم أخلاقي وأكد أن الجانب الأخلاقي متغير مهم و ضروري في مختلف جوانب التنمية ،هذا التصور المؤسس على الأخلاق وفقت عليه الكثير من المنظمات الدولية و خاصة برنامج الأمم المتحدة للإنماء وينص صراحة بربط متغيرة الأخلاق بالتنمية وان تسعى جهود التنمية إلى تحسين المستويات المعيشية لسكان، كما تبني برنامج الأمم المتحدة PNUD سنة 1990 بتحليل قدرات التنمية و أنماط النمو لدول و المجتمعات من خلال تحليل مشكلات التخلف و ينتهي بتصنيف نسقي للإبعاد الاجتماعية والاقتصادية، وينتهي بنموذج PNUD بتحديد مستويات تنمية بتحديد العوامل المؤثرة في التنمية وقد اعتبر التنمية البشرية "كعملية توسيع الخيارات للناس في حياتهم اليومية وهذا التوسع يتحقق بزيادة القدرات و طرائق العمل البشري".

كما ترتبط التنمية بالمكان المتواجد فيه وهو المجال الطبيعي الجغرافي الذي يصبح مجالا للنشاط الاقتصادي (عيسى،1998) فالمجال هو مساحة ممتدة قابلة للانقسام بطبيعة الأمر، وقابلة للتقسيم بإرادة صانعي القرار السياسي والإداري، كما يمكن تميزها و مقارنتها مع أماكن أخرى تشترك في البرامج لكن تختلف في الظروف و خصائص المكان وفي هذا السياق أكدت (بوديخة،2013) أن المفهوم المحلي للتنمية مرتبط بالإقليم بكل ما يترجمه هذا المفهوم من تعقيد خصوصا تنوع للفعليين المحليين. فالتنمية لها معاني يصعب فهمها فمنهم من ينظر إليها على أنها تنمية علي المستوى الوطني وآخرون يعتبرونها تنمية على المستوى الإقليمي أما التنمية علي المستوى المحلي تتطلب جهدا اكبر على مستوى الممثلين الفاعلين لزيادة نشاطهم من اجل تغير مستويات معيشتهم.

كما تبرز الرؤية الحديثة للتنمية من خلال ربط التنمية بالمحافظة على البيئة من الاستحواذ الجائر للإمكانات وموارد الوسط الطبيعية، بحيث تكون التنمية متوافقة وايجابية مع استغلال إمكانات الوسط سميت بالتنمية المستدامة. وهذا النوع من التنمية يرتكز على أن تلبي التنمية احتياجات الحاضر دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة

والرؤية الجديدة لتنمية تتماشي مع إحداث توازن في الرغبة للاستغلال إمكانات الوسط مع المعرفة المسبقة بكمية الموارد الموجودة التي تكون بحوزة الوسط ،المقاربات و المناهج المعرفية للتنمية كثيرة ولا يتسع المجال لذكرها ، وبشكل عام فالتنمية الشاملة والمستديمة يجب إن تمارس على جميع المستويات الوطنية ، الإقليمية و المحلية ، في تسلسل متناسق ، ودائما فالتنمية هو السؤال عن التغييرات المرغوبة المراد تحقيقها ولا تستثني قطاع من قطاعاتها. دون الحديث عن المسار التاريخي الخاص بالتنمية، في عملية تنبثق عن الرغبة في تغيير مستويات حياة الإفراد ضمن اطر مكانية متداخلة متسلسلة تسمي بالمحلية وهي قسم من التنمية الذي يعطي لظروف المكان الأهمية القصوى فالإقليم يمكن أن ينتج التنمية بناء على طريقة عملها وتنظيمها، وينظر للأهمية التنمية المحلية كمفهوم فما هي تصورات النظرية لهذا المفهوم الذي هو محل بحث ودراسة.

1. تصورات نظرية حول مفهوم التنمية المحلية:

1.2 التطور النظري للفكر التنموي المحلي :

البحث في الأسس النظرية للتنمية هي من متطلبات العمل البحثي سواء كانت النظرية ذات أساس اجتماعي اقتصادي أو سياسي، فالنظرية تسهم في إزاحة العقبات التي تواجه التنمية ، يطرح الفكر و التنموي المحلي بعض التساؤلات المتصلة بدراسة التنمية ومناهجها، دراسة المشكلات العلمية التي تعيق توجهاتها ، الواقع يبين إنها تشملهم معا ، وستعرض أهم الاتجاهات النظرية المعبرة فعلا للفكر التنموي المحلي، فالتنمية ضرورية في السياق الخطة الوطنية وهي جزء من هذه وتعد التنمية مطلب محلي أساسي لسكان فهي تحاول

- إدماج المجتمع المحلي في المشاريع ذات الصلة.
- إبراز علاقة جديدة بين السلطات و السلطات و السكان بحكم محلي جديد.
- تحاول التنمية وصول المشاريع إلى أقصي نقطة مهمشة في المنطقة المدروسة
- تقلل من الفوارق التنموية الموجودة

تربط عملية التنمية بنظام دائري متداخل متفاعل مع البيئة المحيطة ، فالنمو و التنمية موجودة بين قوتين داخلية و خارجية (عيسى،1998) وتنمية تتأثر كثيرا من خارج المجال الجغرافي إضافة إلى ذلك يوجد قوة دفع ثانية تبرز من داخل النظام وهي مؤثرة بنفس القدر مع قوة الدفع الخارجية . ظهر

النوع الأول مبتكرا من خلال دراسة دالة الإنتاج حيث يمثل السكان والتقدم التكنولوجي عاملين أساسين لسير الحسن بحيث تصبح قوة الدولة من خارج نظام المشروع لتمثيل بيئته الداعمة، رواد نظرية قوة الدفع الخارجي من أمثال (سولو،1956) حيث اعتبر امتلاك التكنولوجيا عامل يمارس تأثيره بصفة تلقائية يأتي من خارج المجال و هذا هو الاتجاه النظري بربط النمو و التنمية كعملية تتلقى قوة الدفع من خارج الإقليم.

قوة الدفع الداخلية هي عملية تدفع بعملية النمو والتنمية من داخل النظام ، وهذه النظرية حديثة نوعا ما مقارنة بالنوع الأول ، معتبرة إن تنمية منظومة متمركزة أساسا حول مركزها وهي بذلك مدفوعة بذاتها وان العامل المؤثر في تنمية هو من داخل إقليمها ، قام بوضع هذه النظرية الأمريكي رومر في بداية الثمانيات ما نؤكد حول الاتجاه النظري للقوتين الدافعتين للتنمية المحلية هو اعتبار أنهما متكاملين متداخلين يمارسون تأثير لا يستهان به في التغيير الايجابي في حالة الإقليم ، مع تواصل الدراسات والأبحاث ظهرت نظريات أخرى أصفت الطابع الرسمي للتنمية المحلية ومدلول جديد لتنمية المحلية هما نظرية رأس المال الاجتماعي وكذا نظرية اقتصاديات للقرب ،تشير نظرية رأس المال الاجتماعي إلى تجميع العناصر الملموسة التي تنظم العلاقات بين الإفراد والشركات والجوانب الاجتماعية كذلك إضافة إلى تحديد معايير الثقة تقوم النظرية على تحليل الأشكال اجتماعية المنظمة تعود الأعمال الأولى لهذه النظرية إلى (ويبر سميل)محتوها ذات أساس حديث، و التركيز يكون منصب حول تحليل المجموعات والمؤسسات الاجتماعية من خلال إجراءات اتخاذ القرار مع الفاعلين وهذا من اجل بروز فكرة رأس المال الاجتماعي وهي متميز بمجموعة من القواعد والشبكات التي تسهل العمل الجماعي (woolcok et narayan, 2000)، النظرية تركز على عاملين أساسين ، فالعامل الأول يمثل معايير القيم و تؤكد على مجموعة القواعد غير الرسمية التي تحكم التفاعل تبين الفاعلين باختصار فان نظرية رأس المال الاجتماعي مجموعة مؤسسات رسمية وغير رسمية لها قواعد واطر عمل من قبل الفاعلين .لتجسيد التغير المرغوب في الطاقة المعينة

نظرية اقتصاديات القرب هو نهج بتمحور حول مسائل وتنسيق بين الفاعلين واهم رواد هذه النظرية من أمثال (belletde et autres,1992) ، والكثير قد أكدوا على أهمية هذه النظرية ، حيث بدأت دراساتهم مع بدايات التسعينات قامت هذه النظرية من اجل تطوير العمل في الاقتصاد الصناعي ، مع وبط الجذور المكانية للأنشطة على نطاق واسع للظواهر الاقتصادية ،هذه النظرية تكون فعالة وتعطي مردودية أكثر حينما نوفر عنصرين أساسين، وأما العنصر الأول اعتبار المجال الجغرافي عنصرا تفسيرا تكوينا للأنشطة ، أما العنصر الثاني هو وجوب التقاطع بين الاقتصاد الصناعي و الاقتصاد الكافي مع معالجة قضيه الاقتصاد الصناعي في تحليل الظواهر المكانية ،ان تداخل في الاختصاصات هو تغذية مجال بحثي مثمر للاقتصاديات القرب.

يشترك النظريات في معالجة مسألة كثافة الروابط الاجتماعية للفاعلين في المنطقة محل التغيير و العمل سواء كإمكانات او عوامل تنمية ، صياغة هذه النظريات أعطت دفع قوي لزيادة الأبحاث و معالجة قضايا العمل تنموي المحلي ووضع الآليات التي تعكس عمليات تنمية المحلية تشكل أفضل

2-2 مفهوم التنمية المحلية

مر مفهوم التنمية بعدة تطورات نحتت مفهومه ،وقد تشكل المفهوم وفق فترت زمنية مختلفة عرف منذ البداية بتنمية المجتمع مع التركيز على المجتمع الريفي، ان تنمية المجتمع وهو يعكس معاني متعددة لمختلف الجماعات ، والهيئات التطوعية ، فهو مرتبط بتنظيم المجتمع المحلي وحل مشاكله مع تقديم المساعدة الذاتية لمختلف شرائح المجتمع.

تنمية المجتمع كمفهوم قد تطور كثيرا، وقد تبناه مؤتمر كامبردج سنة 1948 و قد فضل المؤتمر استعمال تنمية المجتمع مكان التعليم العام و اعتبرت كحركة هادفة من اجل النهوض بالمجتمعات بمساعدة السكان أنفسهم ، في و ان لم يتخذ السكان المبادرات بأنفسهم ، و يتطلب استخدام أساليب و تقنيات لتحويل المبادرات إلى إكمال فعلية تساعد المجتمعات بتوسيع اختياراتهم و توفير احتياجاتهم واش باعها من ك أساسيات الحياة ، إن وجود أشخاص تربطهم علاقة شراكة في ضروريات الحياة في المنطقة صغيرة نسبياً يتقاسمون طريقة عيش مشتركة فيجب ان ينظر إليهم كمجتمع يشترك في الحياة و يتمتع بمنظومة عيش متكاملة ، مع حلول 1957 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار بناء على توصية من مجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتبار تنمية المجتمع إحدى أهم الإجراءات المتخذة لرفع مستوى معيشة المناطق الريفية ، ونؤكد أهمية تنمية المجتمع كمفهوم عندما تخلت هيئة اليونسكو عام 1960عن مصطلح التعليم الأساسي و قد عبروا عن الرغبة في مساعدة سكان الريف و تشجيعهم في سبيل تحسين مستويات حياتهم ، و في سنة 1975 برز بقوة مفهوم تنمية الريفية ، المتكاملة ليحل محل المجتمع و بسببه يرجع الاهتمام المتزايدة بالمجال والمجتمع الريفي ، ولكن ما لبث ان تغير مفهوم التنمية الريفية إلى تنمية ريفية متكاملة وسبب ذلك يعود للارتباط تنمية الريفية بالبعد للاقتصادي دون إن يتعدي إلى الإبعاد الأخرى الاجتماعية ، الثقافية ...الخ وبنظر إلى هذا القصور برزة بقوة مفهوم تنمية الريفية المتكاملة ، بيد أن هذا المفهوم لم يعمر كثيرا ، وقد استبدل بمفهوم تنمية الريفية المتكاملة إلى التنمية المحلية ، وهذا راجع إلى تركيز المفهوم الأخير على النواحي الريفية دون ارتباطه بنواحي الحضرية وأضحى مفهوم تنمية المحلية كمفهوم جامع يلبي طموحات سكان الحضر و الريف ولا يستثن أحد .

وشهد مفهوم التنمية المحلية تعاريف كثيرة ، فهو مفهوم لا يمكن تحديده بسهولة بحيث تتعدد بشأنه الآراء العلمية، وهدا الاختلاف مرتبط باتجاهات وتخصصات وضعي التعارف، ومن أهم التعارف أنه يعتمد نموذج المحلية على قدرة الفاعلين المحلين على تنظيم أنفسهم حول مشروع ما إلى أن يتوحد

حول مشروع إغاثي مشترك من خلال الإمكانات والموجودة في إقليم ما (touyank,1996) في تعريفه أن التنمية المحلية تعبير عن التضامن المحلي الذي ينشأ علاقات اجتماعية جديدة وتظهر إدارة سكان المنطقة الصغيرة لتعزيز الثروة المحلية ,مما يؤدي إلى تنمية اقتصادية واجتماعية في الإقليم من تعبئة وتنسيق مواردها وطاقاتها وقد أكد (علاوي،2008) بأن مفهوم حديث للأسلوب العمل الاجتماعي و الاقتصادي يقوم على أحدات تغير حضاري في طريقه التفكير والعمل والحقائق عن طريق إشارة وعي البيئة المحلية ,ويكون الوعي قائم على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية في كل المستويات عملية و إداريا.

أما في التعريف هيئة الأمم المتحدة المعنية بتنمية المجتمع بأنها العمليات التي يمكن أن توحد جهود الأهلي مع السلطات الحكومية من أجل تحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية المجتمعات المحلية(شافعي، 1985)، وفي تعريف (Bonnel, 2008) أن التنمية المحلية تتشكل من ثلاث رؤوس وجود استراتيجية و متمثلين محلين إضافة إلى أعمال محلية مع وجود سبعة مقاربات رئيسية تعد قاعدة لتنمية المحلية مثل المقاربة الصاعدة الحضارية الإقليمية، مقاربة الشراكة المجموعات المحلية التحديث و المقاربة المتكاملة، التنويل والسير الحلي إضافة إلى وجود شبكة التعاون من خلال التعارف السابقة ما تمكن استخلاصه هو أن التنمية المحلية هي الحالة التي إليها و مرحلة جديدة تبدأ إضافة إلى كونها تجربة تكتسب، فقد شهدت تحولات عميقة في محتواها فمن تنمية تتماش مع الأبعاد الاقتصادية إلى تنمية المحلية تأخذ بعدا اجتماعيا، ثقافيا وكذا بعدا بيئيا، وتفهم كذلك أن تنمية لها متطلبات أساسية من دون لا يمكن الحديث عن تنمية محلية وجود الإقليم إضافة احتواء على الممثلين المحلين و المبادرات المحلية الناحية عن الشواغل المحلية وهي وعناصر يمكن اعتبارها محفزة لعملية تنمية على المستوى المحلي , فتحسين ظروف العيش والاستقرار في الإقليم مع المشاركة الجادة من قبل المجتمع المحلي وأصحاب المبادرات وتتجسد في الفاعلين الذي يحملون عن لانشغالات المجتمع المحلي للوصول إلى أحدات نقلة نوعية وفعلية أكبر في الأعمال و الأنشطة.

نؤكد حتى يمكن أن نصل إلى تنمية محلية، يجب الأخذ بجمع ظروف المكان و يجب أن يكون معرفة أكثر بتفاصيل الواقع مع رقابة ودقة أكثر تكون بدلك الإنجازات أكثر معرفة أكثر بتفاصيل الواقع مع رقابة و دقة أكثر تكون بدلك الإنجازات أكثر تكيف مع الحاضر مع دعم لكل الوسائل للهدف الأفضل.

3.2 متطلبات التنمية المحلية :

حالة التنمية هي مستوى التغير الإيجابي الذي تم التوصل إليه بفعل جهود كثيرة من الفاعلين المحلين و حتى يكون التغير إيجابي وفي مستوى طموحات السكان يجب أن تبنى التنمية على ركائز ومتطلبات أهمها:

1.3.2 الإقليم:

مفهوم مميز في قلب اهتمامات الجغرافيا و حتى في كثير من الاختصاصات العلمية، و إذا أردنا بالفعل تتبع البدايات الأولى لظهوره ، فيعود إلى القرن 17 حيث يعكس معنى سياسي و إداري أرتبط مدلوله باستخدام الأراضي، كما استعمل من قبل الكثير من المناهج و العلوم من خلال إبراز البعد الإنساني و المتمثل في الجهات الفاعلة في الإقليم، و كمفهوم عملي استخدم كثيرا في فرنسا وانتقل العمل به في الجزائر وهذا بإيعاز من المنظمات الدولية والخبراء الدوليين، وأعتمد كذلك من قبل الإدارات الوطنية والمحلية والسؤال الذي يتبادر طرحه ما المحتوى العلمي له؟ وما هي أسسه و خصوصياته؟

و الإقليم مفهوم ليس حيادياً و لكنه قابل للاستعمال، فالإقليم كمساحة وأرض لها شغليها وهي أرض تعكس انتماء ومملوكة وهي تؤسس لهوية المنهج الخاص بالإقليم هو مصدر حيث استعمل كمساحة عيش الحيوانات، بعدها تطور مفهوم الإقليم وأصبح أكثر تجريدية خصوصا عند الخبراء و واضعي استراتيجية التنمية يؤكد (traon, 2012) أن الإقليم أقل أو أكثر تعقيدا لكن الأقل مساحة و الأكثر شخصية ويزيد عن ذلك ويحدد تعريف دقيق له انتماء مجموعة بشرية لمجال تارة يكون ضد انتماء اجتماعي وتارة يكون انتماء ثقافي في نطاق الحياة و التهيئة و الإرادة سياسي. إن غرض الدراسة الإقليمية هو تحسين المساحات التي سوف تقام عليها المشاريع التنموية لأنها مساحات جديرة الاهتمام فالبعد الإقليمي هو الذي يسمح بالمنافسة الاقتصادية والمجالية، كما أن المساحة تستطيع تقديم جميع خصائص التخلف والتطور إن حصل، لأجل ذلك فالانتماء الذي يؤسس للهوية والتمثيل هو الذي من شأنه أن يعكس تصور شامل لإقليم ذو خصوصية تميزه عن غيره مثل التاريخ و ثقافة المنطقة (اللغة، الدين، العادات والتقاليد والثقافة الشعبية) فإنه يعطي للهوية الإقليمية الميزة الأساسية للإقليم وفي القاموس الجغرافي الخاص بالتعمير وتهيئة الإقليم أكد أن الإقليم له ثلاثة معاني أساسية، فالمعنى الأول يشير إلى التقسيم الإداري في حين أن المعني الثاني يعتبر أن الإقليم هو الإقليم الوطني له حدود وهو بهذا المعنى يتطابق مع التقسيم الإداري والمجال المنبثق بالضرورة يكون له سلطة إقليمية وسياسية، أما المعنى الثالث وهو الأكثر استعمالاً من طرف الجغرافيين وهو الأحدث، و يؤكد أن الإقليم هو كل مجال اجتماعي مملوك من طرف السكان وهذا باختلاف المساحة المعبر عنها (كبيرة أو صغير)، فهو يعكس ذاكرة و يعبر عن الأعمال الموجودة وحسب هذا التعريف فهو ليس وحدة طبيعية أو تاريخية أو مدينة تنظم الدولة، بروز مفهوم الإقليم وأخذ مكانة مهمة عل الساحة الوطنية، الإدارية و المؤسساتية ، ففي فترة (1960–1970) كان التخطيط و أعمال التنمية يتم على مستوى مركزي و قد أسرف في استخدام هذا النمط و مع تشابك مناحي الحياة أصبحت الدولة غير قادرة على مواكبة هذا النسق من التسيير مما أجبرها على التنازل عن بعض سلطتها للأقاليم والفروع الأخرى للدولة فالحيز

المجالي الذي تنازلت الدولة سلطتها لصالحه هو الإقليم بنمط جديد هو اللامركزية مع ظهور أنماط أخرى للتسيير ويعود استخدام مفهوم الإقليم كمساحة المشاريع وديناميكية المؤسسة إلى بداية الثمانينات ،حيث شهد بداية ظهور التسيير الإداري اللامركزي ، من خلال استخدام الأراضي من قبل الدولة وأصبح تحليل الإقليم هو تحليل القوي الفاعلة وما تملكه وكيف تستغل مساحة الإقليم ويؤكد أن الإقليم مفهوم غامض فخصائص الإقليم لا يمكن بأي حال إسقاطها في جميع المناطق. و يؤكد أن مفهوم الإقليم قد غز الجغرافيا وتم تحويل الملاحظة الوصفية للظواهر إلى فهم آليات التي تحفز هده الظواهر و خاصة نحو فهم دور الجهات الفاعلة في الإقليم، وهذا على مستويات مختلفة من المقاييس حيث يعطي أهمية لمن يمثل الإقليم ,كما أنه تخصص من قبل مجموعة بشرية لضمان إعادة التكاثر السكاني ,و حسب ما تناوله الإقليم وهذا طلبه بانتهاء العمل البحثي أنه يحدد عناصر أساسية هو إطار استدلالي لجميع أعمال تنمية هو محال اختصاص المجموعة البشرية و فيه مجموعة فاعلة متمثلة في الإقليم و هو مجال لإعادة الإنتاج السكاني .

2.3.2 الفاعلين المحليين الاجتماعيين: مكون أساسي في عملية تنمية المحلية.

الفاعلين المحلين هم مجموعة أشخاص المؤثرون في عملية التنمية المحلية ووجودهم يصبح مؤثر في مستوى المحلي و في كامل أطوار انجاز المشاريع بدء من تفكير في مشروع وصولا إلى عملية تنفيذ و تقييم المشروع تنموي نؤكد أن الجهات الفاعلة والممثلة في الدولة والمؤسسات الخاصة إضافة إلى القطاع الثالث والمجتمع المدني هذه العناصر مدعو إلى أخد زمام الأمور في ما يتعلق بأعمال التنمية المحلية ، وهي مطالبة بتغير المشهد التنموي ، حيث يتميزون بالثقة و المشاركة الأنشطة و بمشاركة الإيجابية (bonnal,2008) فهم أكثر معرفة بالتفاصيل الدقيقة للواقع المحلي الإقليمي، فإنجاز المشروع تنموي بتطلب تعاونا وتنسيق بجمع كل الممثلين وهدا من اجل تحريك عجلة التنمية، وأن التنسيق والتعاون في شكل شراكة وكل ممثل له بصمته الخاصة في المشروع المراد إقامته والجدول الأتي بين العناصر الفاعلة و الفروع التابعة لها إضافة إلى مهامهم المنوطة بهم.

جدول رقم(01) :العناصر الفاعلة مهامها في تنمية المحلية.

المجموعة الفاعلة الرئيسية	التمثيل	العناصر الحكومية	القطاعات الثانوية	ملاحظة حول المهام
الدولة	المؤسسات العمومية و الجماعات المحلية	محل الخدمات الاجتماعية الصحية الإدارات المحلية	تقديم الخدمات الصحية و التعليمية للجماعات المحلية	مهمتها توفير المعلومات الوثائق الإدارية لتسير و تنمية البلدي إداري في دولية
المؤسسات الخاصة	المؤسسات الخاصة و القطاعات المالية	المؤسسات الإنتاجية الخاصة الإنتاجية الاستهلاكية و الخدماتية مثل البنوك	البنوك المحلية الخاصة والأجنبية قطاعات اقتصادية خاصة	زيادة في مردوديه الأنشطة الإنتاجية و التأقلم مع متطلبات
القطاع الثالث	الجمعيات و النقابات المهنية	الجمعيات رياضية مهنية تنظيمات غير حكومية	جمعيات خاصة بالمجتمع المدني الجمعيات ذات طابع إقليمي	تنظيم المجتمع المدني تحسين جودة الحياة
المجتمع المدني	السكان المقيمين بصفة دائمة أو مؤقتة	القواعد الشعبية	السكان المقيمين على مستوى الأحياء	تقديم المعلومات الإدارية و الاختصاصات تحسين سير الإجراءات

المصدر: أنجز انطلاقاً من دراسة ل bonnal, 2000–hdjira 2010–

شكل رقم(1) :مهام و تمثيل الفاعلين المحليين للتنمية

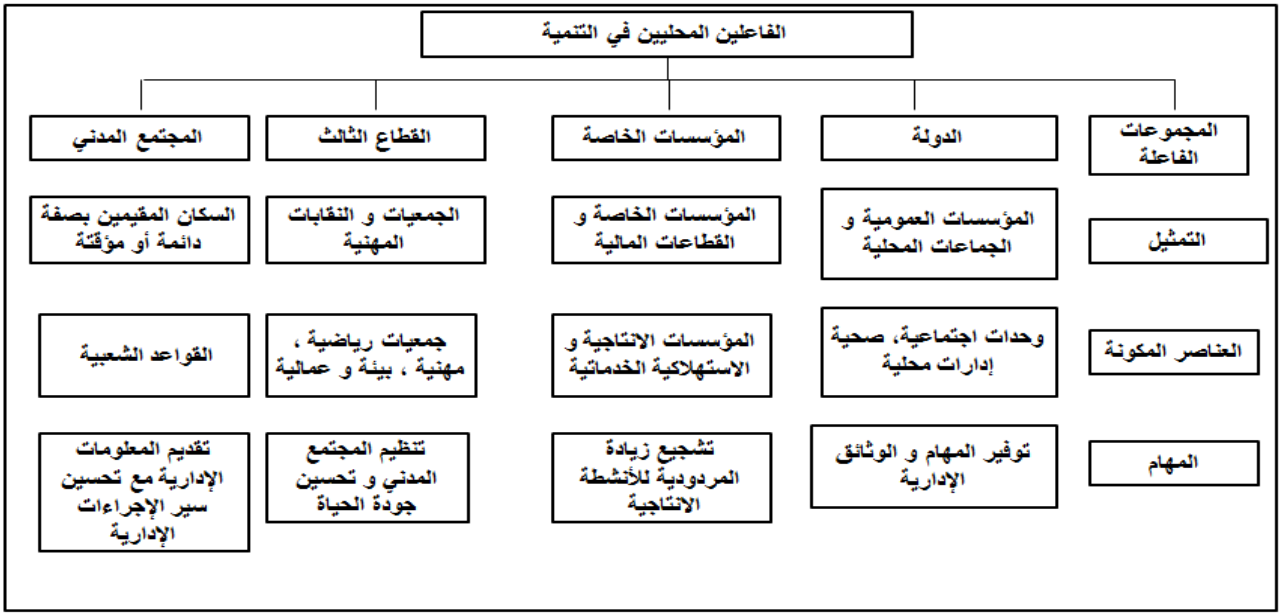

المصدر: أنجز انطلاقا من معطيات الجدول رقم (10)

1.2.3.2 الدولة:

تقوم الدولة بممارسة السلطة السياسية على الإقليم، وهو مفهوم قانوني مختصر، الحكومة هي من تسير الدولة في زمن محدد يختلف باختلاف النظام السياسي والإداري للدولة، كما تشير الدولة إلى الواقع الملموس ،و الدولة تعبير عن الواقعية ضمن الإقليم الوطني الذي يتشكل من أقاليم فرعية تبسط الدولة سلطاتها عليه.

كمفهوم يدرس كثيرا من قبل المؤرخين والسياسيين و قليل عند الجغرافيين و يبرز دور الدولة في وجودها من الجانب المادي الملموس من خلال مؤسساتها ووسطاء الإدارة والحكومة وخاصة في قضية المجال الوطني.

نؤكد أن الدولة أداة فعالة في تحويل المشاريع التنمية إلى حقائق ملموسة على الأرض وتجسيد المبادرات حيث تقوم بتشجيع التعاون بين البلديات من خلال التضامن الاجتماعي ووضع القوانين التي تسمح بذلك وكذلك التزامها برسم السياسات و تحديد الأهداف الخاصة بالدولة.

و يزيد دور الدولة في المجتمع عندما تقوم بضمان سيادة العمل والإنصاف بين أفراده، كما أنها الوحيدة التي تملك الوسائل التنظيمية و الإدارية (إجراء الانتخابات، التغييرات العميقة أو البسيطة في نظام الحكم، تقديم الإعانات و التحويلات المالية) ، كما تقوم الدولة بتصحيح السياسات التنموية الموجهة للطبقة الفقيرة في المجتمع كما تقوم الدولة بتشجيع كل ما من شأنه تشجيع التنمية على

المستوى المحلي من خلال أنها تقوم بدور المحضر المنظم والمهيأ لإيجاد بيئة مناسبة قادرة على احتضان مشاريع التنمية المحلية، كما تقوم بسن قوانين تحمي حقوق الفاعلين الاجتماعيين و تشجيعهم في تحويل المبادرات إلى مشاريع قابلة للإنجاز.

فالدولة ممثلة في الإقليم الوطني بمؤسسات وهيئات حكومية لا مركزية وهرمية على عدة مستويات(وطنية إقليمية ومحلية)، فالدولة تنسق سلطتها بطريقة لامركزية.

الجماعات المحلية تعبر عن منطقة جماعية بحيث ينقسم إقليم الدولة إلى وحدات جغرافية و تتمتع بالشخصية المعنوية ، تظم مجموعة سكانية و تنتخب من يقوم بتسيير شؤونها المحلية في شكل مجالس منتخبة وقد تعددت تسميتها وسميت باللامركزية الإقليمية وكذلك بالإدارة المحلية وهذا لتميزها عن الإدارة المركزية وطبيعة نشاطها. الجماعات المحلية لها مهام كثيرة، ما تعلق بالمحافظة على الممتلكات وتجهيز الإقليم بمختلف المنشآت والمخططات المبرمجة، علاقة الجماعات المحلية بالتنمية هو الدراية الكافية بالاحتياجات و نظام الأولويات المحلية وهذا بحكم قربها من السكان سواء من حيث المساءلة و المطالبة، كذلك بحكم قربها وارتباطها مع الدولة، فهي تقوم بوضع تصاميم السياسات العامة ومخططات التنمية وتحاول تنفيذ انشغالات السكان، كما أنها تتفاعل مع كل المبادرات ذات المصلحة العامة، فالجماعات المحلية أداة فاعلة في العمل التنموي المحلي .

2.2.3.2 القطاع الخاص (المؤسسات):

المؤسسات عامل مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية بمختلف مستوياتها الوطنية الإقليمية والمحلية ولها دور مهم في التنمية المحلية وفي الديناميكية الإقليمية، والمؤسسات هي المحرك الأساسي للاقتصاد ولتحريك عجلة التنمية واستقطاب كل ما له قيمة من المناطق المجاورة وهو وسيلة مهمة في تجسيد كل المبادرات المحلية وفي تهيئة وجودها في منطقة الدراسة تزيد في الروابط مع الفاعلين الاجتماعيين والمؤسسات الخاصة، فهي وسيلة وهدف في حد ذاته؛ لكي تلبي طموحات الأفراد في الرفع من النمو الاقتصادي بزيادة المشاريع وفي تحسين ظروف العيش، أما الوسيلة فهي عنصر أساسي في تشجيع والمساهمة في المبادرات المحلية والتكفل بهم. والمؤسسات تقدم للإقليم الكثير من المزايا ففي جانب التشغيل فهي تقلل من البطالة وتساهم في كسب بعض المهارات كما تساهم في التدريب والتكوين المهني و بتوفير الوظائف وتحسين الدخل، كما لها دور مباشر في تحسين رصيد صناديق الضرائب والتي ستعود بالنفع على المنطقة فهي أداة تدريبية كما إنها تسمح بانفتاح المنطقة على الخارج من خلال الانفتاح والربط بأسواق جديدة.(hdjira,2010)

3.2.3.2 القطاع الثالث:

يعبر حقيقة علن الاقتصاد الاجتماعي ، فهو يضم عالم الجمعيات و النقابات المهنية ، وهو تعبير عن المصالح الفردية، أهميته تتمثل في تجسيد المبادرات الخاصة وهو قطاع ذو وظيفة تنظيمية أكثر منه وظيفة ربحية، كما له دور مهم في تحسين جودة الحياة في الإقليم، ينظم إلى هذا النوع المنظمات غير الحكومية هدفها هو تنظيم المجتمع المدني وتحسين جودة حياة أفراد وجماعات و القطاع الثالث دوره مهم في الكشف عن المبادرات و في التنسيق مع الممثلين في التنمية لإيجاد إجابات مهمة في التنمية المحلية.

4.2.3.2 المجتمع المدني :

السكان المقيمين هم سكان على دراية كافية بإمكانيات وعوائق المنطقة، كما أنهم على دراية كافية باحتياجات الإقليم المدروس فهو يساعد أكثر من غيره على تحديد نظام الأولويات وتحديد الاحتياجات والأكثر من ذلك فهو يستطيع تحديد مرد ودية المشاريع خصوصا إذا كان مشاركاً فيها، فاندماج المجتمع المحلي في المبادرات المحلية يجعل فرص النجاح كبيرة لتلك المشاريع من خلال ديناميكية وفعالية المبادرات محلية، فدعم السكان للمشاريع التنموية المنجزة يشعر السكان بحالة الانتماء والتضامن المحلي مع كافة الممثلين.

3.الاختيارات النظرية في تطبيقات التنمية الجزائرية:

اهتمت مجمل الدول النامية في فترة الخمسينات والستينات بالبحث وتبني أفضل السياسات و النظريات وحتى المقاربات التي من شأنها تحقيق وتيرة التنمية و الخروج سريعاً من حالة التخلف التي خلفها المستعمر، وقد أثرت النظريات منذ ذلك الحين في صانعي القرارات لدى الدول النامية و كان لها دورا في النمو و التنمية الاقتصادية ، الدولة كانت في حاجة ماسة إلى موارد مالية حيث وضعت الكثير من السياسات التنموية(غنيم ،1998) تشجيع النظام المصرفي ، وتحديد أسعار الفائدة مما أثر على المنافسة بين القطاعين الخاص والعام وإدارة أسعار الصرف و التحكم تدفقات رأس المال وكان لهذه السياسات أن أسهمت في نمو ميزانيات الدول و زيادة مدخرات الأفراد ناهيك عن تحسن في جودة الحياة.

و كان لوقع النظريات الهادفة لتحسين أوجه الحياة التنموية الاستخدام الأكبر، ففي الجزائر كان لنظرية أقطاب النمو(فرانسوا بيرو) ونظرية التنمية الطاردة المركزية الاختيار النظري الأكثر تطبيقا وقد أفرز هذا الاختيار وضع استراتيجية التصنيع كإطار مادي في تطبيق ما جاء من مبادئ لنظرية أقطاب النمو مع التطور الزمني طبق الجزائر بعض النظيرات المصححة والمعدلة للنظريات السابقة

مثل نظرية الدولة الريعية وكذا نظرية التكيف الهيكلي وكلها نظريات طبقت بطريقة مختلفة مباشرة او غير مباشرة وفي هذا التحليل سنركز على أهم النظريات المستخدمة في الجزائر.

1.3 نظريات أقطاب النمو:

فعل الاستقطاب يتألف منه العديد من النظريات الاقتصادية والجغرافية، يقوم على فكرة أن هناك تغييرات اقتصادية، اجتماعية هيكلية أثناء النمو تؤكد نظرية أقطاب النمو أيضا تحدث على مستوى الدولة وترتبط بالتنمية الاقتصادية بعيدة المدى و أنها عملية انتقائية في محتواها واستقصائية في وظيفتها، فهي تعبر عن أفكار التركيز الجغرافي للأنشطة التنموية ، الفرنسي فرانسوا بيرو François PERROUX في سنة 1961 أول من أستخدم مفهوم أقطاب النمو، فالنمو لا يحدث في أي مكان ولا في جميع المناطق ولكن النمو يحدث في شكل نقاط وبكثافات مختلفة، فالنمو حسب بيرو عملية غير متوازنة فأقطاب النمو تصبح مع الزمن كإشعاع اقتصادي ، حضاري بالنسبة للمناطق المجاورة، وقد أكد الباحث أن القطاع الصناعي هو القطاع القائد الذي يقود عملية التنمية. نظرية أقطاب النمو كانت من أهم الاختيارات النظرية التي اعتمدتها الجزائر بعد الاستقلال للخروج من حالة التخلف، حيث أقامت عدة مشاريع صناعية أنجزت حسب ما تنص عليه نظرية أقطاب النمو حيث وزعت الأقطاب الصناعية على الشريط الساحلي في الجهة الشرقية والوسطى والغربية و كان يراهن على هذه النقاط من أجل نشر التنمية على جميع المناطق الأخرى، لكن العكس هو الذي حدث حيث عملت هذه الأقطاب بتنمية نفسها و المناطق المجاورة لها فقط .

تعمل هذه الصناعات في التطوير الكمي والكيفي لقطاع الخدمات بشكل تراكمي استقطابي اعتبر بيرو إن الأقطاب تعد مواقع اقتصادية مقارنة بمحيطها ،حيث يكون المركز عنصر نشط و إيجابي ،بينما المحيط عنصر تابع و سالب، استخدمت نظرية أقطاب النمو في حالة نقص في الموارد المالية للدولة.

بالتالي تختار أماكن دون غيرها حتى تصبح إشعاع للمناطق الأخرى ، ونظرية الأقطاب هي الأساس النظري الاستراتيجي للتنمية التي طبقت في الجزائر، حيث بنيت أساسا على تركيز النمو في أماكن محدودة بحيث كانت لهذه الاستراتيجية عوامل سلبية على التنمية حيث زادتها تخلفاً وانحداراً.

2.3 نظرية التنمية الدائرية المتراكمة:

ترتكز فكرة النظرية على أن التنمية عملية دائرية متراكمة تقع في الدولة وترتبط بالظروف الطبيعية و التاريخية، بحيث تؤدي الحركة الحرة للقوى الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة الفوارق الإقليمية بأنواعها المختلفة بين النواة الرئيسية الذي تمثله عادة المناطق الحضرية(المدن)المناطق الفقيرة والتي تمثلها الأرياف، وضع هذه النظرية الاقتصادية السويدي جونر ميردال في بداية العقد الخامس

من القرن العشرين وقد أكد ميردال أن الحركة الحرة للقوى الاقتصادية تحدث نوعين من الآثار السلبية والإيجابية.

أولا الآثار السلبية: هذا النوع ينشط أكثر في الأرياف أي الهوامش يتمثل في هجرة محدودة زمنيا و مكانياً لليد العاملة، رأس المال، البضائع من الهامش إلى المركز مرتبط بوجود عوامل طرد للريف وجذب للمركز.

ثانيا الآثار الإيجابية: عوامل تنشط في المركز باتجاه الهوامش حيث يزداد الطلب في المركز عن المنتجات الزراعية والمواد الأولية التي تنتج في الريف ، و لكي يتم إشباع الحاجات في المركز المتزايد من هذه الموارد يتم تصدير تقنيات زراعية جديدة نحو الأرياف تساعد في تطوير وتحسين الإنتاج الزراعي، حسب ميردال فإن الآثار الإيجابية تحدث بسرعة كلما كانت أحوال المركز أفضل من خلال الطبيعة السكانية والتنموية للدولة ، وأن هذه الآثار لا تحدث بالشكل المطلوب من دون تدخل الدولة ، هذه النظرية كانت من بين الأسس النظرية المختارة في الجزائر، فبعد تطبيق استراتيجية التصنيع كان لها انعكاسات سلبية على الأرياف ولتدارك الأمر قامت الدولة مع بداية التسعينيات بوضع سياسات تنموية في المناطق المهشمة من أجل تكسير حركة الهجرة نحو المدن فالآثار الإيجابية كان لها وقع على الأرياف من خلال تبني توازن بين متطلبات الريف و الاستقرار فيه و بين ديناميكية المدن واستثماراتها، و في الجزائر كان نوع من التفهم بين حركة الاقتصاد والاستثمار التي هي نشاط دائم ي المدن باتجاه الريف وكان لهذه النظرية وتطبيقاتها الوقع الإيجابي في استقرار سكان الريف و بدايات التماسك في المجال الريفي.(غنيم ،1998)

1.3 نظرية التحيز الحضري:

وضع النظرية ميخائيل ليبتون وقد قام بطرح سؤال مهم مفاده ، ‹‹ لماذا يبقى الفقراء فقراء؟›› بالنظر لتعقد مشكلة الفقر و كثرة المتغيرات التي تؤثر فيها ، حيث حاول الكثير من الباحثين تفسير سبب و استمرار تزايد الفقر في الريف من خلال عدد من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية بحيث أن الصراع بين سكان الريف و المدينة حيث يؤكد بعض الباحثين فرضية مفادها بان رصد الموارد داخل كل مدينة و قرية تعكس أولوية حضرية أكثر من التركيز على المساواة و الفاعلية ، وهذا يعكس تماماً نمط التنمية في الجزائر المنحاز دائما للمناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية فتجهيز المراكز و ترقية الإنسان الريفي وإقليمه لا يحدث في الريف دون أن يمر كأولوية في المناطق الحضرية، و قد عانت الأرياف في الجزائر من هذه السياسة المتحيزة وأثرت سلباً على تهيئة و استصلاح المناطق الريفية وجعله قطب له خصائص و موارد لها نفس الاهتمام والدور في النمو الاقتصادي و كثير من الاستثمارات يمكن أن تحقق أرباح طائلة إذا ما استثمرت في الريف مقارنة بما

تحققه في المدن من أرباح، و رغم ذلك يتم استثمارها في المدن. إن هذا التحيز لصالح المدن لا يؤدي إلى زيادة الفوارق التنموية، بل إلى حالة إحباط لدى سكان الريف. (غنيم ،1998)

4.3 نظرية الدولة الريعية:

الإشكالية الريعية هي من المواضيع الحديثة التي أثيرت من قبل الاقتصاديين أدم سميث ريكاردو ...الخ) و أما من الجانب الجغرافي فنجد قليل من الباحثين من استخدم مفهوم الريع خصوصا ما تعلق بالوسطاء في القطاع الزراعي و أثر ذلك على الإنتاج الزراعي والأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية، نظرية الاقتصاد الريعي يطلق عليه البعض دولة تخزين الموارد، إن توظيف فكرة الريع مفيد جداً في فهم دراسة تغيير العديد من الجوانب السلوكية الاجتماعية والسياسية للدولة أو المجتمع ومن أهم الدراسات في التحليل الباحث الإيراني حسين مهداوي حيث تناول بالبحث والدراسة أثر الريع الذي يعيشه بلده ايران علي تنمية بلده ، حيث يركز سلوك الحكومات و الجماعات والأفراد داخل المجتمع الريعي و ركزت على تحليل و تفسير العديد من المشاكل والظاهرات السياسية و الاجتماعية في الدول الريعية من خلال طبيعة اقتصادها(غنيم ،1998)، مفهوم الريع هو دلالة على جميع المداخيل التي يكون مصدرها الطبيعة و ليس له علاقة بدورة الإنتاج ، فالريع هو كسب غير مبرر وتختلف الدول في مداخيلها من الريع عندما تفوق مدا خيل الدول أكثر من 60% من الموارد الطبيعية نؤكد على أن الدولة ريعية، حيث تأثر القلة ممثلة في الحكومة بأخذ النصيب الأكبر من الريع حيث تقوم باستخدامه و توزيع الجزء الأكبر على السكان ، أي أن الدولة تحاول توزيع الريع على السكان في شكل منافع و مكاسب وتستحوذ النخب والمصالح على النصيب الأكبر من هذا الريع و هذه القلة أصحاب المصالح تكون متمركزة في العاصمة والدولة تقوم بإنجاز بعض التجهيزات والخدمات باقتطاع جزء من الريع. تعيين المناصب لا يتم على أساس الكفاءة و الإضافة في الاقتصاد بل للقرب من يملك الريع وهذا هو سبب تكوين الثروات الخاصة في هذه الدول (غنيم، 1998) و هذا ما هو موجود في الجزائر أين سيطرت مجموعة المصالح والنفوذ على السلطة وكذا سيطرتها على الريع ، حيث أصبح وسيلة في تحويل وتوزيع المكاسب و المشاريع على أسس مصلحية و يتحول المجتمع إلى مجتمع ريعي و العلاقات الاقتصادية تصبح تقوم على أساس مبدأ المنفعة وتبادل المصالح وباستمرار هذه الممارسات تتكون عقلية ريعية عند الأفراد داخل المجتمع وبذلك فأي محاولة تنموية محلية من شأنها أن ترتقي بالمجال سوف تفشل والمبادرات المحلية تؤول إلى الفشل وفي هذا ظل سيادة العلاقات الريعية فإن كل حديث عن تنمية محلية أو وطنية فهو مؤجل.

5.3 نظرية التحديث

إن بناء النظرية الليبرالية الحديثة، فالتخلف حسب النظرية هو تأخر زمني وهو مرحلة طبيعية مرت بها جميع الأمم حيث مرت بالتخلف ثم حدث تطور من خلال تصورهم للدولة، تعتمد النظرية

الليبرالية الحديثة على عوامل النمو والتنمية من خلال متغيرين أساسين هما (رأس المال– العمالة) نظريا فإن اقتصاديات الليبرالية هي نظريات وهدف في حد ذاته وهو هدف نهائي لكل عمليات التحديث، حيث تقلل من دور الدولة في إنشاء مناخ ملائم للنشاط الاقتصادي للفاعلين(شركات، عائلات أفراد) يعد هذا النهج قابل للتطبيق على جميع الدول التي تطمع إلى التنمية وتكون خصوصية له ولقياس مستوى التنمية والنمو فالوسيلة المتعارف عليها هي الناتج الوطني الخام GDP وهو مؤشر يبين قدرات الدولة في التنمية وهو مؤشر اقتصادي في هذه النظرية التطورية التي تأخذ بالخصائص المختلفة مثل عدم المساواة وعدم التناسق وعدم التجانس لعوامل الإنتاج والمنتجات وهذه النظرية هي التي تفسر لماذا البلدان لم تصل إلى مستوى التنمية الذي وصلته الدول الصناعية الغربية وهذا ما يسمى باقتصاديات تنمية ، و يلعب النهج الكنزي دور مهم في تطوير الفكر وهو يؤكد على دور الهياكل وعلاقات القوة في المجتمعات المتخلفة وفق هذه النظرية فإن نمو الناتج الوطني الخام لا يعني بالضرورة إن هناك تنمية ما لم يترجم إلى تحسين في الظروف المعيشية ، ومن هنا ظهر مؤشر التنمية البشرية (IHD) و في الجزائر و بالنظر إلى الوضعية الاقتصادية فقد طبقت مبادئ النظرية بنوع من التحيز وفق استراتيجية التكيف الهيكلي التي فرضتها صندوق النقد الدولي من خلال سياسات جدولة الديون ومن بين بنود هذه الاستراتيجية الليبرالية هو تحرير الاقتصاد وتطبيق سياسة الخوصصة للوصول إلى توازن بين العائدات والنفقات.

جدول رقم: (2) تطور نظريات التنمية المطبقة في الجزائر

الفترة	النظريات المطبقة	التطبيق مع بعض النتائج
1960-1970	-نظريات أقطاب النمو François PERROUX -نظرية التنمية الدائرية المتراكمة جونز ميردال -نظرية التحيز الحضري ميخائل ليبتون	استراتيجية التنمية الصناعية و اختيار أقطاب تنمية صناعية من أجل أن يكون إشعاع نحو المناطق المجاورة أو القريبة
سنوات 1980	-نظريات و سياسات مترابطة بربط التنمية بالمجتمع	الفترة هو تحولات اقتصادية، سياسية اجتماعية و الاتجاه نحو اقتصاد السوق و التحول من الأحادية في تمثيل التنمية إلى التعددية في تمثيل وإنجاز و تطبيق التنمية.
سنوات 1990	-نظرية التحديث، الليبرالية الحديثة -سياسات التكيف الهيكلي -برامج النقد الدولي	التكيف الهيكلي إعادة هيكلة كلية للمجال الوطني وتطبيق سياسة الخوصصة و المؤسسات الحكومية تطبيق قاعدة49/51.
سنوات 2000	-نظرية الدولة الريعية و محاولات التقليل من المشاريع. -محاربة الفقر -تطبيق سياسة التنمية المحلية	تطبيقات سياسة تنمية محلية من خلال برامج التصحيح الهيكلي و هي برامج موجهة ، حيث أفضت إلى حماية الفئات الضعيفة الموجودة في المناطق الريفية و الحضرية.

المصدر : أنجز انطلاقاً من المواثيق الوطنية و أراء المكلفين بالتنمية

الخلاصة:

تناول الفصل الجانب النظري لمفهوم التنمية المحلية في إطار سياق منهجي استقرائي يرتبط أساساً بدراسة الأسس النظرية الخاصة بالتنمية وتطبيقاتها، وقد بينا أنها عملية متعددة الجوانب تأخذ بجميع قطاعات الحياة وفي محتواها هي عملية تفسير وتغيير من حالة سيئة إلى حالة أحسن تعكس مؤشرات إيجابية و فق التغيير الذي حدث في الواقع.

التنمية المحلية تمثل مستوى من مستويات التنمية في العالم و قد مرت بتطورات أسهمت بوضع الأسس النظرية لمفهوم التنمية المحلية الذي يأخذ بجميع شروط المكان ومعرفة دقيقة بتفاصيل الواقع و هي كلها جهود مشتركة بين الجهات العاملة لتغيير الواقع المطلوب من كل الجوانب الحياتية اقتصادية، اجتماعية، ثقافية و حتى بيئية.

التغيير الإيجابي التي تنادي به التنمية المحلية و تحاول تحقيقه بمختلف عناصرها وممثليها هي متطلبات وعوامل تفعل المبادرات المحلية و تعمل علي تبني المشاريع المحلية أكثر تطبيق في الواقع ومنسجمة مع كل الظروف، كما بينت تطبيقات التنمية، أن هناك محاولات لترجمة الإطار النظري إلي واقع ملموس والدراسة بينت أهم النظريات التي طبقت في الجزائر مثل نظرية أقطاب النمو ،ونظرية التعديل الهيكلي ،كل هذه النظريات وغيرها كان لها وقع ايجابي في إكساب الجزائر مزيد من التجارب والعمل التنموي ،النظريات التنموية والفواصل الزمنية كانت تؤسس لمرحلة جديدة في العمل التنموي ببروز المنحى التنموي المحلي .

الفصل الثاني:
آليات التدخل و مقاييس التنمية المحلية

مقدمة :

أصبح المجتمع المحلي في معظم الدول النامية يأخذ القسط الأكبر من الاهتمام المتزايد لما له من معرفة في كيفيات إبراز المؤهلات وكل المواهب واستغلالها بطريقة مثلى تلبي طموحات سكان المنطقة وتحقق التنمية المرغوبة، وينظر إلى تعقيد الواقع بكل عناصره، فالتركيز على المساحات الصغيرة و تنشيطها مسار واتجاه يجب إتباعه.

وحتى نستطيع بلوغ أهداف التنمية، يتطلب منا الاستعانة بآليات تسمح وتساعد في التدخل في الواقع المعقد إن التغيير الذي تدعو إليه التنمية المحلية يتطلب منا مساندة العملية بمختلف الآليات التي نراها مناسبة في تعزيز الثروة المحلية والمحافظة عليها، وإثراء مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم، فاستكمال جميع متطلبات التنمية المحلية والاستعانة بالآليات الواجب استخدامها في العملية ضروري لتغيير الواقع المحلي

النهج تنموي المحلي وفق أسلوب من الأسفل إلى الأعلى لا يتم بصورة اعتباطية، بل أن العملية تنجز بإحكام بإتباع أساليب تميل إلى التقنية وكثرة الانضباط يبقى فقط علينا اختيار من أساليب التدخل ما يتناسب مع إمكانياتنا. الدولة الحديثة اليوم تحاول انتهاج الأساليب الحديثة من أجل تخفيف العبء عليها خصوصا مع زيادة السكان، التنمية المحلية هي جهد يجب أن يقيم من أجل تحسين العمل التنموي وتعزيز مردود يته، لأجل ذلك فقياس التنمية أمراً ضرورياً لتقييم التنمية والحكم عليها وفق المؤشرات المختلفة اقتصادية، اجتماعية ،ثقافية و كذا بيئة ، ومعرفة أين وصلنا في المسعى الخاص بتغير الواقع إلي واقع مرغوب يميل إلي الاستقرار المجتمعي .

1.الأدوات الأساسية للتدخل في التنمية المحلية:

تتمحور آليات التدخل في التنمية المحلية على العناصر الآتية:

1.1 تهيئة الإقليم:

أداة مهمة في بعث التنمية المحلية، فمن خلال المخططات المنجزة من طرف تهيئة الإقليم تحدد الطبيعة الوظيفية للأماكن، حيث تنجز أعمال المخططات و توضيح أهم المساحات الصناعية و التنشيطية المختلفة، والتهيئة تتطابق عادة مع إرادة التغيير في حالة اللاتوازن الحاصل في المجال الوطني، الإقليمي والمحلي بمعني تحاول إعادة التوازن للمجال المختل تنموياً، حيث تنحدر مستويات التنمية في أماكن وترتفع وتتركز في أماكن أخرى في نفس المجال، و تهيئة الإقليم هي ترجمة للجغرافيا التطبيقية، بحيث لها تأثير قوي في الرفع من قدرات المجال التنموي فهي تعطي تصور شامل لحالة الإقليم ومستقبله، مع تحليل كافة التوجهات وتنتهي بتحليل تقني لكافة العناصر مع إعطاء بدائل واقتراحات تكون بمثابة التغيير المراد الوصول إليه.

تهيئة الإقليم وإعادة التوازن التنموي انشغال يستخدم أدوات متعددة ومختلفة حسب النظم السياسية والاقتصادية القائمة تهدف إلى تصحيح الآثار المجالية لتي خلقتها الأنشطة البشرية و خاصة الوحدات الاقتصادية (baude et autre,1997).

و تهيئة الإقليم تتدخل على المجالات السيئة التوازن لإعادة التوازن اي إزالة التباين بين المركز والهامش، وتحاول التهيئة بمختلف أدواتها التركيز على المجالات المهشمة وتنميتها بتخصيص بعض المشاريع والبرامج المتأقلمة مع خصوصياتها حتى تلتحق بالركب التنموي الذي تعرفه المنطقة ككل، وعلاقة التهيئة بالتنمية المحلية هي علاقة تنظيم جهود التنمية في المكان وهناك أسباب كثيرة تقود إلى التنمية:

- معالجة تضخم المدن واستحواذ المدن الكبيرة على المزايا والموارد.
- تحاول معالجة الاختلافات التنموية بين الأقاليم المتباينة تنموياً.
- إنشاء هوية اقتصادية و وطنية.

فتهيئة الإقليم تأخذ شكل إرادي وتحاول إعطاء قيمة للمجال، وهذه القيمة هي القاعدة الأساسية للتنمية في المستويات المحلية وارتبطت التهيئة بالإنجازات الكبرى مثل أعمال الري واستصلاح الأراضي وإنشاء الطرق و الجسور مثل تهيئة وادي تنسي بالولايات المتحدة الأمريكية ،جلها أعمال أنجزت في إطار التهيئة والتخطيط في ارتباط مهم مع رفع جهود الأهالي و تنميتهم.

تؤكد تهيئة الإقليم على إعادة هيكلة مساحة معينة من خلال استغلال أصول والحد من القيود و الهدر من خلال الاستخدام الرشيد للمساحة والموارد والهدف هو رفاهية المجتمع المحلي، وتهيئة الإقليم

يتم تصميمها وتنفيذها من حيث النمو، التنمية والكفاءة، حيث يصبح الإقليم كمنطقة موارد فهي تسعى إلى التوزيع الأمثل للسكان والأنشطة في جميع مناطق الإقليم. (belhadi ,2010)

تهيئة الإقليم هو عمل منهجي إداري تنموي يهدف لتنسيق تنمية المناطق ومكافحة كل الاختلال والتفاوت الموجودة في الإقليم المحلي. فهي وسيلة فعالة بيد السلطات من اجل تنظيم أعمال التنمية المحلية في الإقليم المراد تنميته

2.1 سياسات اللامركزية الإدارية:

تتطلب تحقيق التنمية المحلية استجابة متعددة الأوجه وهذه الاستجابة تكون سريعة الحدوث خصوصاً إذا كانت صناعة القرار قريبة من الأقاليم ،حيث يكون استغلال الموارد بشكل أمثل وان توزيع سلطة القرار بشكل يضمن فعالية الهيئات ويوسع فرص التنمية ،فاللامركزية الإدارية آلية عمل تسمح للتنمية أن تتواجد في الأقاليم الصغيرة والفقيرة بمختلف البرامج والمشاريع وبنوع من الاستقلالية في تسييرها حتى تضمن مساحة أكبر من الكفاءة والخبرة ونجاح أكبر للمشاريع المراد تطبيقها.

سياسات اللامركزية تضمن توسيع فرص التنمية ونجاحها وهذا من منطلق أن توزيع الموارد ومراقبتها على علاقة وثيقة بطبيعة السلطة وتوزيعها والسلطة المركزية تعمل على تركيز كل مظاهر السلطة في يد الحكومات الموجودة بالعاصمة، في حين فالنظام اللامركزي تتم فيه صناعة القرار في المستويات الإدارية والإقليمية المحلية و يمكن أن تنقل إلى التجمعات السكانية المختلفة.

اللامركزية(غنيم ،1998،ص65)- أسلوب إداري سياسي مرتبط تطبيقه بقرار سياسي وبطبيعة السياسة في الدولة يفيدنا أسلوب اللامركزية بالاعتماد على الذات وديمقراطية صنع القرار، إضافة إلى أن أهمية تطبيق مبدأ المشاركة الشعبية يؤدي لا محال إلي نجاعة وفعلية التطبيق ومراقبة تقسيم المشاريع التنموية- ، من الأسباب التي تجعل من أسلوب اللامركزية يقوي فرص التنمية المحلية وهذا من خلال العناصر الآتية:

- أثبتت تطبيقات إنجاز مشاريع تنمية والوصول إلى التغيير المنشود أنه لا يمكن تحقيقه من أعلى فقط، بل أن نجاحها وأثره يحدث من الأسفل بأكثر كفاءة وفعلية من خلال إشراك السكان في عملية التنمية.
- اللامركزية الإدارية معناه وجود مسئولين ميدانيين قريبين من السكان ومن انشغالاتهم، فإن فالجماعات المحلية يتعايشون مع المشكلات بشكل مستمر.
- نظام الأولوية لتحديد الحاجيات الأساسية في يد السكان لا غير، فإذا كان الأسلوب الإداري اللامركزية هو المطبق فإن فرص نجاح مشاريع التنمية يكون أكبر، حيث يمنحهم القدرة على ربط البرامج والمشاريع والتنمية مع الحاجيات المتعددة المختلفة.

- تشجع اللامركزية الإدارية والاقتصادية دفع مشاريع التنمية الحكومية للمناطق البعيدة، بحيث تكون البرامج والمشاريع غير معروفة ومحكومة بالحتميات الطبيعية وربما لا يكتب لها النجاح إطلاقا.
- تكون اللامركزية قواعد شعبية يمكن الرجوع إليها في حالة إنجاز المشاريع التنموية، حيث تكون المشاريع حقيقية وفعالة ومؤثرة في الإقليم والمجتمع المحلي.
- أسلوب اللامركزية يضمن مشاركة كل أفراد المجتمع بكل اختلافاتهم وفي إنتاج القرارات التنموية بشكل يعكس الإنصاف ومدى المسؤولية ورصد وإحلال الموارد.
- أسلوب اللامركزية في طابعه إداري سياسي وفي باطنه محرك يدفع كل البرامج التنموية المحلية لتجسيد معدلات نجاح كبيرة.
- المستوى المحلي في ظل أسلوب اللامركزية يعطي انطباع من خلال مرونة إجراءات الانجاز ويساعد على كشف العوائق التي ستواجه المشاريع بشكل مسبق بحيث يمكن تفاديها في المستقبل.

أسلوب اللامركزية هو إصلاح إداري لما كان موجود من أسلوب مركزي أعاق كثيراً العمل التنموي على مستوى المناطق ،فرص نجاح التنمية على مستوى المحلي يكون أكثر مع الأسلوب اللامركزي الذي يضمن مسافة القرب بين المجتمع والمشاريع والبرامج التي يمكن تطبيقها.

3.1 التمويل المحلي:

التمويل المحلي كعلم قائم بذاته وهو آلية عمل حقيقية للتنمية المحلية ،كذلك يعد المحرك الأساسي لأي تدخل في المجال المحلي، والتمويل هي مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع ،والتمويل يعني تحديد احتياجات الأفراد والمنظمات والشركات من الموارد المالية وتحديد سبل جمعها واستعمالها، ومنه فمفهوم التمويل المحلي يرتبط بدراسة طريقة جمع الأموال واستخدامها وغيرها من الأصول، كما أنه يفيدنا في إدارة الأموال ومراقبتها، ويضمن كذلك تحديد مخاطر المشاريع وإدارتها، كما يساعد التمويل المحلي التحكم في إدارة المال العام والخاص.

التمويل المحلي من الأدوات الأساسية التي يمكن لمسئولي الهيئات الإدارية المختلفة على المستوى المحلي العمل بها، فهي توفر كل الاعتمادات المالية والأعمال، وإنجاز مشاريع التنمية المحلية، والموارد المالية التي يمكن تسخيرها من مصادر مختلفة لتمويل مشاريع التنمية المحلية من أجل تحقيق أهداف التنمية المرغوبة فهو الركيزة الأساسية في التمويل المحلي من أجل اتخاذ القرارات الإدارية المحلية، فجميع الموارد المالية الذاتية للإقليم معروفة أصولها مع وجود خطط في إحصائها بطريقة تسمح بتدعيم المخزون المالي للهيئات الإدارية المحلية وللفاعلين المحليين، حيث يكون لديهم مساحة واسعة للتدخل وتوسيع دائرة

اختيارات انجاز المشاريع ، فالتمويل آلية حقيقية تعمل على التدخل وفق المستويات المحلية وإحداث التغيرات المراد تحقيقها، إن التمويل المحلي له شروط يجب تحقيقها(خنفري ،2011) و أهمها:

- محلية الموارد المحلية: أي أن وعاء الموارد بالكامل في نطاق الوحدة المحلية التي تستفيد من جملة هذا الوعاء.
- ذاتية الموارد: المقصود بذاتية الموارد استقلالية الهيئات المحلية في سلطة تقدير سعر الموارد في حدود معينة أحياناً و ربطه و تحصيل حتى تتمكن من التوفيق بين الاحتياجات المالية و حصيلة الموارد المتاحة لها.
- سهولة تسيير الموارد: نعني سهولة تسيير الموارد أي سهولة تقديرها وكيفية تحصيلها وتكلفة تحصيلها.

ولتحقيق برامج تنمية محلية على مستوى وحداتها إشكالية في تمويل وضعف الموارد المالية المحلية المخصصة لأغراض التنمية، لذلك نجد قصور في إنجاز مشاريع البرامج التنموية وهي ضرورية لتلبية احتياجات السكان، نستطيع تفسير المشكلة في الاستقلال الفعلي والحقيقي للوحدات المحلية في الحصول على الموارد المالية ،حيث تقيد حريتها برقابة السلطة المركزية في فرض الرسوم والضرائب المحلية، كما نجد رقابة كبيرة على ميزانية الوحدات المحلية، كما يوجد إشكالية مرتبطة فعلاً بصغر دعم الوحدة المحلية ، حيث لا يمكن الحصول على الموارد الذاتية الكافية، فالقدرات التمويلية عادة ما تتناسب وأهمية الوحدة سواء من حيث المساحة و السكان و تاريخ الترقية الإدارية و لتنمية الموارد المحلية يجب مراعاة:

- تحقيق اللامركزية في الإنفاق و ترشيد الإنفاق العام .
- تطوير القدرات الفنية و الاقتصادية للمشروعات.
- تشجيع تنظيم جهود الذاتية الخاصة للأفراد و رجال الأعمال.
- تفعيل أسلوب المشاركة في الإنجاز و كمصدر لعملية تمويل التنمية المحلية.

إن مصادر التمويل المحلي تنقسم إلى قسمين منها موارد محلية ذاتية مثل الضرائب المحلية و الرسوم المحلية و كذا إيرادات الأملاك العامة و الهيئات المحلية، أما المصدر الثاني يتمثل في الموارد المالية الخارجية و الإعانات القروض و كذا التبرعات والهبات.

يبقى إن نؤكد آلية العمل و التدخل في إطار تثمين و تنسيق المستويات المحلية دائما مرتبط بأنظمة الإدارة المحلية الكفيلة بالتسيير المحلي.

4.1 المشاركة الشعبية

إن إتاحة الفرص و المشاركة في طرح الأفكار وإنجاز مشاريع التنمية أصبحت اليوم من أولويات العمل المحلي، فمع زيادة الوعي الشعبي و تعلمه أصبحت المشاركة في مشاريع التنمية اليوم مطلب في كثير من الدول النامية من أجل الوصول إلى معدلات نمو وتنمية عاليا، إن المشاركة الشعبية في مشروعات تنموية ذات الطابع المحلي ضرورة ملحة ، فهي تعوض في كثير من الأحيان عامل التمويل فالفاعلين المحليين عند تضافر جهودهم و زيادة ديناميكيتهم تكون فرص نجاح المشروع كبيرة جداً.

المشاركة الشعبية والتعاون الجماهيري تاريخيا موجود في كل المجتمعات لكن العمل بها في إطار رسمي معمول بها ولها أسس نظرية ومفعلة قانوناً في كثير من الدول، ومع بداية التسعينات اعتبرت المشاركة في المشاريع التنموية المحلية كطريق للخروج من الأزمة المحكومة بالعلاقات الإنسانية، حيث عقد في سنة 1990 مؤتمر دولي حول المشاركة الشعبية والمقصود بالعملية التي يقوم أفراد وجماعات من خلال الإسهام الحر والوعي في صياغة نمط الحياة العامة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك بإتاحة الفرصة للمشاركة في وضع الأهداف والمساهمة الفاعلة للحركة التنموية للمجتمع الايجابية ، وتصور أفضل لوسائل تحقيق الأهداف، كما يبقى التوجه الإداري الحر للإسهام في تنمية المجتمع دافع واعي وذاتي بنوع من المسؤولية تجاه المجتمع ، و تترجم درجة الوعي الذي وصل إليه الفرد و كذا المجتمع ، والمشاركة يمكن أن تفيدنا كثيرا في العمل التنموي المحلي من خلال:

مشاركة أفراد المجتمع في المشاريع التنموية ذات صلة من خلال رغبة الهيئات الإدارية و الاقتصادية في إشراك المواطنين في وضع القرارات و المشاركة لها أهمية من خلال:

- السكان أعلم من غيرهم بمرد ودية المشاريع و بفعالية و نجاح المشاريع التنموية.
- السكان أعلم من غيرهم بنظام الأولوية، أي أولوية الحاجات الأساسية المرتبطة بالسكان

العناصر المذكورة سابقا تجعل من الهيئات التي تعنى بالتخطيط و التمثيل الإداري أن تشرك السكان لما لهم من تأثير مباشر على مشاريع التنمية وتؤكد أن ممارسة العملية هي ممارسة إدارية طوعية للسكان سواء بالأفكار، المال والجهد، حيث تضع الهيئات إطار لتدخل ومشاركة السكان في كل مراحل المشروع. ، دعت الأمم المتحدة إلى مشاركة السكان في التخطيط و عملية التنمية وتفعيلها يتم من خلال التقرب من السكان و التعرف أكثر عن تطلعاتهم و حاجاتهم ، كما أن قصور تمويل المشاريع يجد ضالته في عملية المشاركة الشعبية ، ولهذا يجب تكثيف سياسة الاتصال مع المواطنين إشراكهم في القرار المحلي، كما يجب أن تمنح هيئات التخطيط والتنمية كامل الصلاحيات من أجل الاشتراك في الأعمال المسطرة و تفاعلهم مع كل المبادرات التي يكون أساسها المواطن المحلي، فتحقيق الأهداف المشتركة يحقق كل رغبات الصالح العام، فالتنمية من خلال استخدام آلية المشاركة تجعل من المشروع المحلي له

فرص عديدة للنجاح، فالطاقة الكامنة لأي مشروع يراد تجسيده واستخدامه يفضي إلى إزالة كل العراقيل التي من شأنها أن توقف المشاريع وتجعلها مشاريع صعبة التحقيق خصوصاً ذات المنفعة العامة، و في دراسة (لحبشي و بن حاج) ، 2016 ص، 110 بين أن مظاهر التجسيد الدستوري و التشريعي لمشاركة المواطن في عملية صنع القرار محليا وكيفية تكريسها ضمن قانوني البلدية و الولاية.

5.1 الحوكمة المحلية

تتطلب الدولة إقامة حكم محلي يستجيب إلى كافة التطلعات وأهداف التنمية باختلاف مستوياتها الولائية، الجهوية والمحلية والتسيير الإداري للدولة يتم بموجب توزيع المهام الإدارية على هيئات محلية مستقلة ومنتخبة و هي تمارس مهامها على حيز جغرافي محلي، وبموجب هذه المهام فهي المسئولة أمام القانون والإدارة المحلية تقوم بموجبه كما يلي:

- التمتع بالشخصية المعنوية.
- تجسيد مجالس محلية منتخبة.
- مجمل المجالس منتخبة و خاضعة للحكومة المركزية.
- الحوكمة المحلية من كفاءتها و فعاليتها في التسيير الإداري، فهي على علاقة كبيرة مع الإدارة المحلية.

الحكم المحلي عموما له صلاحيات واسعة واستقلالية، ففي ظل سيادة الدولة تكسب المراكز صلاحيات يتم تنازل الحكومة المركزية عنها لفائدة المجالس المحلية وهذا التنازل يتم من خلال اكتساب صلاحيات تشريعية تنفيذية لفائدة الجماعات المحلية، وإذا ما قورن الحكم المحلي بالإدارة المحلية فعند بعض الخبراء هو تطوير الإدارة المحلية أي حكم محلي فعلي و ما الاختلاف بين هذه المفاهيم هو مرتبط بمدى استقلاليته عن الجهاز المركزي.

و الحكم المحلي الأمثل يعد من خلال محتواه الفكري و التطبيقي مفيد جداً للتنمية المحلية، فتطبيقه تبعاً لميكانزماته يجعل ظروف ممارسة التنمية المحلية في الميدان قائمة بذاتها وحتى فرص نجاحها تكون أكثر نجاحا فالمشاركة الشعبية واللامركزية الإدارية مع الاستقلالية التامة في التسيير والتمثيل عن الحكومة المركزية يجعل تطبيق التنمية أمراً ممكن فالسلطات التي تأخذ بلحكم المحلي مكتسبة وغير قابلة للتصرف من قبل الحكومة المركزية، كما أن استخدام أسلوب الحوكمة المحلية الإدارية هو ضمان المشاركة الشعبية وديمقراطية المجتمع المحلي ضمن هيئات محلية منتخبة.

إن الحاجات الضرورية للمجتمعات المحلية يتم تلبيتها من خلال اختيار سليم لتحقيق طموحات و أهداف التنمية، يقوم الأسلوب على تقاسم المهام والأعباء بين السلطة المركزية وما يمثلهم في المجتمعات

المحلية فتوزيع المهام والأعباء بين السلطة المركزية وبين الهيئات المحلية له أهمية كبيرة في مختلف الجوانب السياسية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي من خلال الاستقلالية التي تتوفر عليها الهيئات المحلية، فيجب أن تسير بكفاءة و أن تسعى لخدمة المجتمع المحلي و تكون هادفة و حكم مثالي سليم كما أن الحوكمة المحلية تتطلب:

- تحقيق كفاءة إدارية في إدارة المجتمعات للخدمات المختلفة وكذا في أداء الوظائف العامة زيادة فعلية في الأداء المحلي داخل السياق الإداري المحلي.
- تمتلك الحوكمة الإدارية مجموعة كثيرة من الجوانب التنظيمية و تطوير كفاءة الإدارة المحلية تهيئة و تخطيط استغلال ما ستجد من التكنولوجيا و استخدامها في التسيير الإداري مع التأقلم مع ظروف و حاجيات المجتمع المحلي
- مجاراة التنسيق الرأسي والأفقي لمختلف الهيئات التنظيمية وهرمية الوحدات السياسية كلها.

فالحوكمة الإدارية مطلب شعبي يتناسب إيجابياً مع متطلبات التنمية المحلية وهي تعد أداة حقيقية يجب تفعيلها لتنمية المناطق خصوصاً المتخلفة حتى تقوم الوحدات الإدارية بعملها على الوجه الصحيح.

1. مناهج و برامج عمل التنمية المحلية:

التنمية المحلية في ظاهرها تغيير في الوضعيات الاقتصادية، الاجتماعية و الحياتية عموما، لكن في باطنها هي برامج و مشاريع تنجز بأحكام و وفق أسس نظرية، علمية و تطبيقية دقيقة، لأجل ذلك فكل تغيير على المستوى المحلي هو محصلة أعمال ذات منهجية و إطار تقني مشبع، والتنمية المحلية هي أعمال تطبق في الميدان منظمة ومخططة، أي أن التغيير المنشود للوصول إلى الأهداف التنموية المحلية المرغوبة، وهذا التغيير جاء نتيجة اختيار و تحكم في أساليب العمل و البرامج المطبقة في المكان، لأجل ذلك يجب التحكم في هذه الأساليب حتى يكون المنتج الجديد الخاص بالتنمية في مستوى تطلعات السكان وحسب (Bonnal,2008) فإن التنمية المحلية تحدث إذا توفرت ثلاث رؤوس متكونة من الاستراتيجية و الفاعلين المحليين إضافة إلى الأعمال المحلية، لهذا فالتنمية هي تنسيق و تفكير في معالجة الإشكالات و كذا التفكير في معالجة هذه الإشكالات بحيث يتم وضع برامج تنفيذية مختارة بدقة ووفق مراحل مجدولة مكانياً و زمنياً حتى نصل إلى التغييرات المراد تحقيقها، والأساليب التنموية وبرامج العمل تتبنى من خلال تقصي و فهم الواقع المحلي فهماً عميقاً يخرج بوضع سياسة ملائمة لمختلف الظروف البيئية المحلية، ما يمكن قوله فإن أدوات العمل من أساليب تخطيطية وبرامج تنفيذية توضع وفق الاعتبارات الآتية:

- مستوى التنمية في المنطقة المدروسة و حالة التخلف فيها.

- المقومات الأساسية المميزة للمنطقة من النواحي الاقتصادية، الاجتماعية...الخ.
- الشكل الهرمي الإداري الموجود.
- طبيعة الأسلوب الإداري المعمول به و درجة الاستقرار السياسي.
- النظام الاقتصادي و الاجتماعي القائم(النظام الطبقي)
- المشاريع الاقتصادية المراد تحقيقها و الأدوات المساعدة في ذلك.

الدراسات التي تمت في موضوع التنمية المحلية أثبتت تنوع في الأساليب التخطيطية التنموية حديثا وقديما وكذا تنوع البرامج التنفيذية التي من شانها أن تحقق التنمية المنشودة.

1.2 مناهج وأشكال التخطيط التنموي التقليدية والحديثة:

1.1.2 منهج التخطيط التنموية التقليدية:

يعد هذا الأسلوب أقدم أساليب التخطيط التنموية المحلية التي تم استخدامها، حيث يكون التركيز على الجوانب الاقتصادية، خاصة مع زيادة معدلات النمو، مع تحقيق نوع من التوازن بين المناطق بحيث يتم توجيه التنمية صوبهم مع ضبطها في مناطق أخرى. إن تحقيق عملية التكامل والتنسيق والانسجام يتم من خلال تحقيق أهداف بعيدة متوسطة وقصيرة المدى مع ملائمة النظام الإداري المؤسسي الموجود لتحقيق المشاريع التنموية المرغوبة، ميزة هذا النوع هو أنه يغطي أقاليم الدولة دون سواها ولا يكون شاملاً عملياً فهو يحاول تقسيم الخطة التنموية للدولة إلى خطط جزئية محلية من أجل تنفيذ الخطط دون الاهتمام بالاختلال الموجودة بين هذه الخصائص الأساسية التي جاء بها هذا الأسلوب، هذا الأخير طبق في العديد من الدول، أي أن التنمية تبدأ من الأعلى وتنزل متجه إلى الأسفل وهو يركز على الجانب الإجرائي في إنجاز المخططات التنموية أكثر من تركيزه على محتوى التنمية.(غنيم،1998)

1.1.2 منهج استخدام أراضي الإقليم التنموي:

يبرز هذا الأسلوب و يتميز بالتحليل والتفصيل في كيفية استخدام الأراضي ويسمى هذا النوع بالتخطيط في الوسط الحضري، ومن أهدافه هو الحماية والمحافظة على الموارد الطبيعية من مياه، هواء وتربة ويركز على وضع اقتراحات تخص ضبط عملية التوسعات الحضرية حتى لا يكون هناك تعدي على الأراضي الزراعية مع تقليل من مشكلة التلوث المائي و الهوائي.

يتميز هذا النوع من الأساليب بأنه لا يهتم بآلية السوق كما هو الحال في التخطيط التنموي الاقتصادي و الإقليمي و تبرز أهميته في كيفية تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، السياسية و الإقليمية.

3.1.2 منهج التخطيط التنموي الطبيعي:

يعتمد أسلوب هذا التخطيط على تنمية الموارد الطبيعية من حيث تحديد أهميتها وإبراز كفاءتها وأهميتها ومدى مساهمتها في التنمية على المستويات المحلية، فتتم دراسة الموارد الطبيعية في إقليم معين من خلال تنقيطها حسب خصائصها باستخدام طرق ووسائل كثيرة من أجل استخدام هذا النوع من الأساليب في تنمية الأحواض التجميعية وتنمية الأرياف كنموذج مهم لتطبيقات هذا الأسلوب.

2.2 منهج التخطيط التنموية الحديثة:

1.2.2 التخطيط التنموي للتنمية الريفية المتكاملة:

مجموعة أنواع الأساليب الحديثة تحاول أن ترفع من القدرات الذاتية للأرياف من جميع جوانبه، أي أن تنميته تمس جميع جوانبه وهو تعريف حديث للتنمية الريفية المتكاملة، يحاول هذا الأسلوب تصحيح كل الانشغالات في الميادين المختلفة بالريف وهذا من أجل بعث تنمية حقيقية، وتتم تنمية المناطق بأساليب مختلفة من أهمها التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، كما يوجد تخطيط لاستعمالات الأراضي وتخطيط الموارد الطبيعية، تبرز أهداف التنمية الريفية المتكاملة من خلال المحاور التالية:

- محاولة تقليص الهجرة من الريف نحو المدن.
- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية من خلال التركيز على نظام الأولويات وأن يكون التدخل في الأرياف لا يؤثر في التوازنات البيئة.
- توفير فرص عمل جديدة في الريف من خلال توسيع في عدد الأنشطة خارج القطاع الزراعي.
- توسيع نطاق الخدمات التعليمية لخدمة التنمية بما ينسجم مع طبيعة الحياة الريفية مع زيادة فرص التدريب والتعلم المهني من أجل الرفع في الإنتاجية الريفية.

نؤكد أن تنمية الوسط الريفي من مهام هذا الأسلوب من خلال التركيز على القطاع الزراعي والذي يعد القطاع المنتج بالنسبة للمناطق الحضرية، كما أن التنمية الريفية المتكاملة تسعى إلى التدخل في جميع جوانب الوسط الريفي، أي كل ما يؤثر ويتأثر بالريف.

2.2.2 منهج التخطيط التنموي الإقليمي الإداري:

ينصب اهتمام هذا النوع على إدارة خطط برامج التنمية على المستوى المكاني لضمان نجاح التنمية و تحقيق النتائج المنشودة خصوصا في حالة التنسيق الأفقي أو في غياب التنسيق الرأسي، وهذا الأسلوب يركز على الجانب الإجرائي الإداري ويبحث في ميكانزمات تحويل التخطيط إلى طريقة عمل على مستوى الحيز المدروس.

3.2.2 منهج التخطيط التنموي المحلي:

الأسلوب التنموي المحلي يمارس تطبيقه على المستويات المحلية الدنيا ويعمل على تحقيق أهداف المجتمع و ترقية الإقليم المعاش، كما يركز علي الأنوية المجالية المميزة باستغلال مواردها، وإقامة المشاريع البرامج التنموية المختلفة دون حدوث اختلال في اتجاهات التنمية على المستوى الوطني أو الإقليمي:

جدول رقم(03) الشرق الجزائري: أساليب التخطيط التنموية الإقليمية المحلية التقليدية والحديثة.

	نوع التخطيط	تخطيط إقليمي	نوع السياسات التنموية	بين الأقاليم أو داخل الإقليم الواحد	نوع الإقليم	حجم الإقليم	التغطية الإقليمية
أولا الأساليب التقليدية							
تخطيط اقتصادي إقليمية	اقتصادي اجتماعي و استخدام الأراضي	تنمية إقليمية مكانية	تركيز على الجانب الحضري	غالبا إقليمي	تركيز على اسلوب تخطيط	المجال عادتا كبير	انتقائي و ليس كل الاقاليم
تخطيط استعمالات الأراضي	غالبا استخدام الارض	تخطيط اقليمي وتنمية اقليمية	التركيز على الانماط المكانية	بين اجزاء الإقليم الواحد	غالبا تخطيط	غالبا صغير	انتقائي
تخطيط الموارد الطبيعة	اقتصادي اجتماعي و استخدام الأرض	غالبا تنمية إقليمية	غالبا ريفي و تركيز على الموارد الطبيعية	بين أجزاء الإقليم الواحد	غالبا تخطيط	غالبا كبير	انتقائي
ثانيا الأساليب الحديثة							
التنمية الريفية المتكاملة	اقتصادي اجتماعي	غالبا تنمية	دائما ريفي	بين أجزاء الإقليم الواحد	كلاهما	غالبا صغير	انتقائي
التخطيط الإداري الإقليمي	إدارة	تخطيط	ريفي عاما	بين أجزاء الإقليم الواحد	إدارة	غالبا صغير	جميع أجزاء الإقليم
تخطيط المجتمع المحلي	شامل	تخطيط إقليمي وتنمية إقليمية	دائما ريفي حضري	بين أجزاء الإقليم الواحد	غالبا تخطيط	صغير جدا	غالبا انتقائي

المصدر: .أنجز انطلاقا من دراسة غنيم 1998

3. التسلسل المرحلي والإجرائي لإنجاز المشاريع المحلية:

تطبيقات المشاريع الخاصة بالتنمية المحلية مرتبطة بتطوير أسلوب استراتيجي دقيق ومعلوم الاتجاه مكنت مسئولي الاتحاد الأوروبي من وضع خطة عمل من خلال مجموعة مراحل للوصول إلى إنجاز

مشروع تنمية محلية حيث تم رصد المشروع بناء علي خبرتهم في هذا المجال و هذا الجزء يبين كيفية تنظيم المشروع الخاص بالتنمية المحلية ومتابعته، والمشروع هو نتيجة لعملية طويلة من تراكم الخبرات و تطوير بعض التقنيات و إتقان جمع المعلومات، وهذه التحولات هي انعكاس لـ(04) أبعاد متمثلة في رؤية المستقبل– إدارة جماعية للنظام– القيم المشتركة وكذا الاستراتيجية الرئيسية على المدى المتوسط لعمل إدارة المشروع على تعبئة التقنيات ومدى اكتساب المهارات من أجل تقديم الإضافة في المشروع في كل مراحله، يقدم الشكل الآتي المراحل الأساسية:

شكل رقم:(2) التسلسل الإجرائي المرحلي لإنجاز مشروع للتنمية المحلية

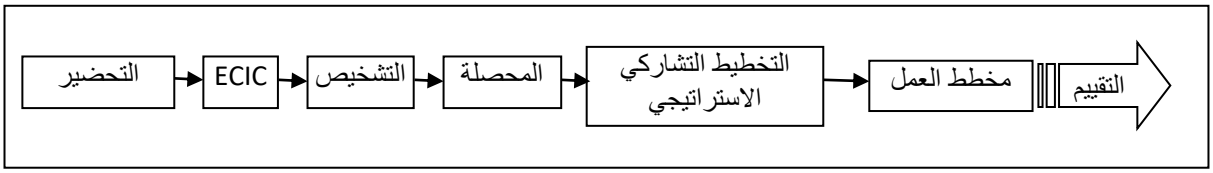

و وفق التسلسل المرحلي والإجرائي فهناك أربعة مراحل أساسية متكونة من التحليل الأولي و التشخيص ـالتخطيط الاستراتيجي خط العمل ـ التقييم (hdjira ,2010,p125)

1.3 مرحلة التحضير:

أولاً: التحليل والتشخيص المسبق: يتم في هذا الجزء مراقبة أولية للتعرف عن الإقليم من أجل مشروع التنمية المراد إنجازه، وفي هذه المرحلة نهدف إلى السعي للحصول على رؤية شاملة للإقليم، تتميز هذه المرحلة بالقلق لدى المهتمين بالمشروع مع الغموض في تحديد الفرص الجديدة ، يتم استخدام التشخيص الأولي السريع بناء على الوثائق المتاحة و ما تفضي إليه الحوارات مع الأشخاص الرئيسيين من مختلف القطاعات الاجتماعية و الاقتصادية، فمن خلال التحاليل التي أجرتها الاتحادات المهنية حول موضوع الإقليم، كما يتم في هذه المرحلة توسيع وتنويع المشكلة الأولية بحيث تبرز مجموعة البداية التي تعمل على تطوير ديناميكية محلية للتفكير والمناقشة، بحيث توضع جانب اتخاذ القرار ومحتوى المشروع مع وضع المواصفات لمرحلة التشخيص نفسها كما تتركز اهتمام هذه المرحلة في النقاط التالية:

- الموارد المحلية التي تبدو ضعيفة وغير متطورة بشكل كافي.
- الفئات الاجتماعية والقطاعات الجغرافية التي تبدو جهود التنمية ضرورية بشكل خاص.
- المشاكل التي تريد التنمية المحلية معالجتها كأولوية.
- قوى التغيير التي سيكون من المثير الاهتمام و مقارنتها في سياق بناء الشراكة.

1.1.3 مرحلة التشخيص:

تهدف هذه المرحلة تحديد ما يلزم معرفته عن المنطقة وجمع المعلومات اللازمة لهذا الغرض و تحليلها من أجل فهم الإقليم بشكل أفضل والقدرة على تنفيذ مشروع تنموي بما يتناسب معها عند القيام بجمع البيانات ويجب تحديد نوعين من المسموحات منها التشاركية اعتماداً على الاحتياجات و المعلومات المحددة، إن غياب معلومات دقيقة عن الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية تجعل من الإجراءات التنظيمية غير جديرة بالثقة، كما نجد عملية أخرى تتم في شكل حوارات إرشادية تسعى هذه الاختيارات في تحليل معمق للمشاكل التي تواجه الفئات المختلفة من السكان بالإضافة إلى المشاريع والإجراءات اللازمة (الترويج للمنتجات المحلية، برامج التدريب....الخ).

إن المعالجة الآلية للبيانات يمكن أن تصل بسرعة إلى تحديد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للقرى والأسر، كما يمكن أن تحدد لنا أشكال التنظيم الاجتماعي و استراتيجية الفئات المختلفة من السكان كما تقدم لنا مؤشرات على أشكال وإدارة المخاطر إضافة إلى الموقف المحلي تجاه الابتكارات ، ويمكن بعد ذلك استخدام نتائج البيانات الاجتماعية والاقتصادية لتنفيذ وتقييم المشاريع التنموية من خلال:

- مستوى دراسة الإعداد و التقييم: إن هذه البيانات تسلط الضوء بشكل خاص على رغبات مشاريع السكان المحليين، حيث تسمح بتحديد العوائق والقيود بدقة، مما يسهل تحديد الاحتياجات ذات الأولوية التي يتعين تنفيذها.
- عند تنفيذ المشروع يمكن استخدام الممسوحات لإنشاء نظام مراقبة و تقييم يعتمد على معايير و مؤشرات محددة خلال الدراسة التحضيرية (مؤشرات الفقر، مؤشرات تحديد المجموعات المستهدفة، مؤشرات التغييرات في العلاقة بين المشروع والمستفيدين).
- المؤشرات الحقيقية تشكل أداة تشخيصية تكميلية في حالة دراسات أساسية في المنطقة.
- السعي إلى جمع معلومات دقيقة حول موضوع معين(تقييم أوضاع الفقر، تحديد المجالات الاقتصادية المحتملة وتحديد الاستراتيجيات).

2.1.3 تحليل البيانات:

بناء على المعلومات التي تم جمعها يتم التركيز من خلالها على ديناميكية العمل في المنطقة ويتم إظهار التشخيص بشكل خاص.

تحديد نقاط القوة و الضعف لكل الأجزاء المختلفة للإقليم مع تحديد الاتجاهات الرئيسية التي من الممكن ملاحظتها في المنطقة خصوصا ما تعلق بالديموغرافيا، الاقتصاد، السكان والحياة الاجتماعية

والثقافية مع تحديد لفئات السكان الأكثر تأثراً بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية مع تحديد المبادرات والمشاريع التي تبدو ابتكارية مع تحديد الموارد الداخلية والخارجية التي تتطلبها الإجراءات.

نقاط القوة والضعف: أهم العناصر(الإمكانيات، الديناميكية المحلية، نقاط الضعف المخاطر الديناميكية الخارجية والبيئية).

جدول رقم(4) : تحديد نقاط قوة وضعف المشروع التنموي المحلي.

داخلي	القوة	الضعف
	الإمكانيات الإخطار	الهشاشة ديناميكية محلية
الديناميكية الخارجية و البيئية		
خارجي		
أثر المشروع		

المصدر: أنجز انطلاقا من معطيات دراسة Hdjira سنة 2010

3.2 التخطيط الاستراتيجي:

يعتمد على ما يمكن القيام به وتحدد من خلال استراتيجية العمل انطلاقاً من القضايا و المشكلات التي تم تحديدها بهدف العمل إلى تحديد المحاور الأساسية لتوجيه التدخل، ويجب النظر إلى الأهداف المحتملة و الاحتفاظ ببعض منها وتحديد أولوياتها وتحديد المسارات التي سيتم استخدامها وتحقيقها ة كذا تحديد الوسائل والطرق التي سيتم استخدامها و الجهات الفاعلة الرئيسية.

الواضح أن الاختيارات ستبين جميع العناصر كونها صريحة ناتجة عن المفاوضات بين أكبر عدد من الجهات الفاعلة المعنية، ويمكن أن تشكل عقد اجتماعي بين الشركاء الملتزمين رسميا بالمشروع، من الواجب كذلك التأكيد على مدى تعقد العملية، ويعد عملا ببراغماتي من خلال جمع البيانات ومعالجتها وسيكون من الضروري إظهار الإبداع لتنفيذ وبناء الاستراتيجية ويتم التحقيق من صحتها من قبل الجهات الفاعلة المعنية بتنفيذ الاستراتيجية.

3.1.2 طرح سؤال الصلاحية:

الطريقة التي يتم بها تحديد الاستراتيجية مرتبطة إلى حد كبير على نجاح المشروع، في الواقع لا معنى للاستراتيجية إلا إذا تم تنفيذها و الاعتراف بها من قبل عدد أكبر من الممثلين بقد الإمكان، ويجب الحصول على الدعم بشكل إيجابي من الشركاء الرأسيين من خارج الإقليم أن وجدوا مع تعبئة الموارد

اللازمة في الوقت المناسب و يتوجب على الفريق المسئول بصياغة تقرير نهائي عن العمل المنوط بهم و هذا ما يعكس بوضوح سياسة ذات توجه معين مع التركيز على المجالات التي يلعب فيها التدخل المحلي دوراً فاعلاً وحاسماً.

2.2.3 تطوير الإستراتيجية:

- النظرة الجماعية :

البداية تتم وفق للرغبات والآمال وتحديد التصاميم يمكن للجهات الفاعلة المحلية وصف المنطقة وفق آفاق عشر سنوات، وهذه الرؤية المستقبلية ضرورية لتحديد الأهداف طويلة الأجل، ومع تطوير البدائل يمكن أن يثري العملية. يمكن تصور ما يمكن القيام به لتحقيق الوضع المأمول يتم تحديد ما يمكن فعله حقا، كما يتم الاتفاق على ما تم الاتفاق عليه والقيام به، كما يمكن تحديد بوضوح التفاصيل وما يمكن إن تصبح عليه المنطقة ، وأن تكون الاستراتيجية متوازنة بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مع تقديم ديناميكية متكاملة لتنمية الإقليم بأكمله، وأن يكون هناك تآزر وتفاهم بين مختلف القطاعات الاقتصادية والجغرافية.

- في إطار عمل استراتيجي :

يأتي تطور الاستراتيجية مع تحديد المسارات التي يجب إتباعها وكذا لتحقيق رؤية جماعية يتم تحديدها و هذه المسارات هي محاور تشكل أهداف استراتيجية المشروع، ويمكن تقسيم المحاور إلى أهداف تشغيلية مع تحديد عدد الأهداف الملموسة المراد تحقيقها بحيث سيتركز الجهد على تحقيق هذه الأهداف كما سيكون هناك بعض العمليات(الرأسية) مسجلة في قطاع اقتصاد معين، بينما ستكون العمليات (الأفقية) تساهم في معالجة الكثير من الأهداف التشغيلية.

- معرفة دقيقة بالموارد المتاحة للعمل:

الموارد المتاحة تحدد طموح النهج وتؤثر على اختيار الأولويات المحددة، لذلك من المهم تحديد هذه الموارد مع تحديث المخزون الأولي بانتظام، ويمكن إعداد جداول لكل الموارد المحتملة مع تحديد طبيعة هذه الموارد(بشرية مالية، لوجستية، تقنية...الخ) مع تحديد الشروط الواجب استخدامها(الحدود الجغرافية طرق التخصيص والقيود الفنية) فرص الحصول عليها وتضارب بين المصادر وكذا أوقات الوصول وهذا لبناء قاعدة الموارد، بحيث يمكن تطويرها بانتظام في المستقبل مع تحديد الموارد الجديدة.

- توسيع الشراكة وتعزيزها:

إن تطوير الاستراتيجية وتحديد الأولويات يجعل من الممكن تحديد الاتجاهات وتحديد الشراكة وبالتالي يمكن تعميق العلاقات، وتوسيع الشراكة يتم من خلال النقاط التالية:

- فئات الفاعلين المحليين التي من الممكن أن تسند إليهم الاستراتيجية التنمية وتوكل لهم المسؤولية المقابلة لهدف معين.
- محتوى و عرض الوثيقة يحدد الاستراتيجية المختارة.
- الرؤية التي تفيد العملية(ما هو مطلوب للمنطقة على مدى العشر سنوات المقبلة).
- المصادر و الوسائل (البشرية، المالية والتقنية) التي يجب تعبئتها.
- المواعيد النهائية الثابتة.

3.3 خطة العمل:

لقيادة عملية التنمية لا يكفي تحديد الأهداف والأولويات، بل التحضير بعناية لتنفيذها في الواقع فالعمل يقوم بتحديد مجموعة الأهداف والوسائل العامة.

- ترجمة ملموسة للاستراتيجية المختارة:

العمل وفق الاستراتيجية الموضوعة له جانبان مهمان :

الاستراتيجية تعطي فترة محددة، تحديد المشاريع والمهام ويتعين القيام من خلال الفترة بالإجراءات التي سيتم تنفيذها، تحديد الأهداف، الموارد المخصصة و تحديد المواعيد.

و يجب الإشارة أن البرمجة غير الدقيقة تجعل الأهداف و الأولويات عفا عليهما الزمن، لذلك يجب أن تعكس برمجة الإجراءات الملموسة بأكثر قدر ممكن من الدقة للخيارات الاستراتيجية المختارة.

- تشجيع المبادرات:

ينظر إلى مفهوم المبادرة يؤدي إلى بعض التفسيرات الخاطئة فمن المفيد تذكير بنهج التطوير و يتضمن عدة أنواع من الإجراءات أهمها:

- الإجراءات التي يبدأها المرجون للنهج و يتم تنفيذها من قبلهم.
- هل هو ابتكار للإقليم؟
- هل أن المشروع مرتبط بواحد أو أكثر من الأهداف المحددة في إطار الإستراتيجية؟
- هل هو مرتبط بمشاريع أخرى قيد التنفيذ أو المخطط لها؟
- هل هناك احترام البيئة؟

- هل يقدم قيمة جيدة مقابل المال؟
- هل سيكون بشكل صحيح؟

1.3.3 بناء فريق

لتنفيذ العملية بشكل فعال يجب أن يكون فريق، بحيث يبدأ في الشروع مع الجهات الفاعلة التي شاركت في تشخيص و انشاء مشروع للإقليم و ينبغي تعزيزها و يكون من الضروري تحديد المخطط التنظيمي لاتخاذ القرارات بعناية و بمهارة الفاعلين من أجل تجنب الموافق المتضاربة التي تؤدي إلى عرقلة العملية. فمسألة استخدام المهارات التقنية(الخاصة) تحتاج إلى دراسة متأنية و يمكن بالفعل تنفيذ العديد من المشاريع.

إن تشكيل الفريق التقني وإدراجه في المشهد المؤسسي المحلي مع مصداقيته من خلال الشركاء المحليين يعتبر عنصر حاسم لنجاح عملية التنمية المحلية.

2.3.3 انطلاق مرحلة التنفيذ

يبدأ العمل من خلال تحديد مواقع البناء بالاتفاق مع المنظمات الاجتماعية، حيث يتم تحديد مبادئ آليات صنع القرار و نشرها على جميع السكان من خلال:

- تعيين الموظفين.
- معالجة طلبات التمويل.
- إجراء التزام و التحكم في النفقات التي يقوم بها الهيكل التنسيقي.

4.3 التقييم:

إن عملية التقييم كعملية أو إجراء هو برنامج يتم فحصه في سياق تطبيقه لتقييم آثاره و الحكم على تأثيره وفق الأهداف المنشودة، والغرض من التقييم هو الحصول على فهم أفضل وحل المشكلات العالقة وتحقيق الأهداف بشكل أفضل.

عملية التنمية المحلية مستمرة(ديناميكية) تغذيها إجراءات متعددة يتم التعبير عنها بقوة فيما بينها و التي تؤدي إلى ظهور أشكال فنية، اقتصادية، مالية، اجتماعية وثقافية ولأجل هذا يجب إعادة تشكيل هيكل المشروع و استخدام المؤشرات ،التقنيات والأدوات ذات الصلة لتقييم العملية من زوايا مختلفة.

عملية التقييم تكون من قياس الاختلال وتحليل أسباب هذه الاختلافات على أساس الموقف المرجعي و الأهداف التي يتم تحديدها إلى غاية نهاية المشروع ، وعليه فإن عملية التقييم تحوي عدة نقاط:

- يتم التقييم خطو خطوة و في كل مرحلة من مراحل التقييم يتم استخراج العديد من الأدوات مع استخدامها عدة تقنيات مختلفة لجمع و معالجة المعلومات المختلفة وهذا في الواقع نهج مزدوج.
- تقييم من أعلى إلى أسفل يقوم على هيكل المشروع و يسعى إلى قياس الأهداف التشغيلية و قد تحققت من ناحية ومن ناحية أخرى الروابط بين الأهداف والوسائل قد حدثت مع تقييم تنفيذ المشروع.
- أسلوب "زيادة الرصيد" يرتبط بالعمليات ويسعى إلى إخضاعها لعدد معين من المعايير المحددة وفق الأهداف العامة للمشروع.

4 .مؤشرات و مقاييس التنمية المحلية:

تطرح إشكالية القياس و فهم و تقييم انخفاض أو ارتفاع مستوي التنمية المحلية جانب مهم في تقييم العملية، فنتائج القياسات المترتبة عن العملية مهمة في وضع السياسات والبرامج التنموية وقد شهدت القياسات المستخدمة في تقدير مستويات التنمية تطورات هامة سواء من حيث الجانب الاقتصادي الاجتماعي والطبيعي. ووضوح المؤشرات يظهر من خلال كبر أو صغر مساحة الإقليم المعني بالقياس فالإقليم الصغير عند إسقاط المؤشرات عليه يشوبه الكثير من الغموض خصوصا عند اختيار المؤشرات وعليه فاختيار المؤشرات بدلالة المساحة المدروسة يبقى عنصراً أساسياً في محاولة لإبراز قوة و ضعف محتوى التنمية المحلية لكل المستويات الوطنية ،الإقليمية والوطنية.

القواميس ذات الصلة تعرف المؤشر بأنه الذي يشير إلى شيء أخر، يجب أن لا يكون هناك خلط بين المتغيرات و المؤشرات فحين يكون المتغير اقتصادي أو مجالي و حتى اجتماعي، مؤشر التنمية يجب أن يعكس بعض العوامل التي تخص عملية التنمية أو صفة من صفاتها، وعليه(عدنان،....)يمكن للمؤشر أن يشكل قياس مباشر لعامل مخصوص من التنمية ويعبر حقيقة على أنه عنصر تنمية أو مؤشر تنمية و هو الأساس الذي يقيس هدف التنمية أو عنصر من عناصرها ، ومن أهم المؤشرات التي تصف حالة التنمية أو قوتها أو ضعفها ما يأتي:

1.4تطور مؤشرات التنمية:

المرحلة الأولي: التركيز على المؤشرات الاقتصادية(55-1975).

اعتمد التصنيف على مدى التطور الكامل في الصناعة و تطويرها كمؤشر لقياس مستوى التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و تصنيف دول العالم تبعا لذلك، تم تصنيف و تقسيم الدول من حيث التقدم الصناعي و التكنولوجي و نصيب الصناعة في الناتج المحلي الخام للدولة و انطلاقا إلى نتائج إسقاط

المؤشرات نجد دول متطورة وأخرى متخلفة ، وقد اقترح كذلك مقاييس أخرى تقيس الرفاهية لقياس مستوى الدخل و المعيشة و كذلك التطور الحاصل في الصحة والتعليم.

المرحلة الثانية: بداية ظهور المؤشرات الاجتماعية(1970-1990):

تميزت الدول المتقدمة بسيطرتها على الصناعة و الدول النامية على اكتساب المواد الخام، و كانت العلاقة الوظيفية بينهما لصالح الدول المتقدمة مع تخلف كبير للدول النامية، و بالنظر إلى هذه العلاقة المتخلفة أصبحت الدول تفرض صوتها بقوة من خلال الامتيازات التي هي في صالحها، وقد حدد مستوى الدخل لتحديد التقدم من التخلف بما يقابل 1000 دولار للفرد و بعدها تطورت المؤشرات التي تبين مستوى التنمية من خلال الإحصائيات التي كانت تنشرها هيئة الأمم المتحدة وتبين بعد ذلك الفروق التنموية بين الشمال و الجنوب، وقد تبين في هذه المرحلة الاهتمام بالجوانب الاجتماعية في عملية التصنيف الدول النامية و أخرى متخلفة، وبدأت تظهر المؤشرات غير الاقتصادية مثل الدخل، توزيع الدخل، عدد الفقراء، البطالة....الخ و قد تأكد عند الكثير من الهيئات التي تعنى بالتصنيف هو لا معني للتطور الاقتصادي من دون أن يكون له تأثير على الجوانب الاجتماعية ومنذ ذلك التحسن تطورت المؤشرات غير الاقتصادية و أصبحت ذات مصداقية و وضوح في تحديد مستويات التنمية بين الدول و أصبح وضع المؤشر يقدم بالفعل مستويات التصنيف.

إن رأس المال و الموارد الطبيعية هي عناصر إنتاج مؤشرة فيها هي العناصر الفاعلة الذين يكونون رأس المال و يستغلون الموارد الطبيعية و يزيدون في مقادير التنمية في كل المستويات، فمهارات الأفراد و صحتهم داخل المجتمع عناصر أساسية في عملية تطوير البلد و هي عناصر حاسمة في تحسين مستويات المعيشة وزيادة رفاه المجتمع، إذن دليل التنمية البشرية هو مؤشر مشتق من مصادر عدة يهدف إلى قياس و رصد مستوى التنمية البشرية عند نقطة من الزمن فهو يقيس النتائج و ليس تحقيقها.

2.4 مفهوم المؤشر:

يقصد بالمؤشر على أنه مقدار أو حجم ظاهرة أو مشكلة ما ، فهو يحاول إعطاء إجابات عن الأسئلة المرتبطة بأهداف تنمية ، والمؤشرات تعمل على توفير بيانات كمية مادية ولا مادية تساعد في تحديد أولويات التنمية و هذه المؤشرات يتم استخراجها من العلاقات الرياضية والإحصائية تبدأ من عدد معتبر من البيانات ، حيث يتم جمعها من مجالات تنموية متعددة و توضع في جداول منظمة حسب الغرض الذي أُعدت من أجله، والمؤشرات هي أدوات أساسية ذات فعالية كبيرة في قياس مدة كفاءة و مستويات التنمية سواء على المستويات الوطنية ، الجهوية والمحلية و هي بمثابة القاعدة الأساسية لمتخذي القرارات على مستوى الدولة، فكلما كانت البيانات المعتمدة دقيقة و رسمية تعبر حقيقة على حالة و محتوى التنمية، حيث من خلالها يمكن معرفة التطورات التي ستحدث وتنبؤها في المستقبل.

و المؤشر هو مقياس تلخيص معلومة تعبر عن ظاهرة أو مشكلة معينة و معلومات تفيد في الإجابة عن أسئلة مطروحة سابقا، تبرز الفائدة من المؤشر من خلال العناصر الآتية:

- توفر معلومة كمية أو نوعية، مادية أو لا مادية، بحيث تساعد في تحديد نظام الأولويات في تحديد مستويات التنمية.
- أساس وضع السياسات الرسمية و الأهداف التنموية التي ستترجم إلى برامج و مشاريع تنموية.
- إفرازات المؤشر تعد الأساس في عملية التخطيط و التنمية في المستقبل.

3.4 أغراض استخدام مؤشرات تنمية:

المؤشرات التنموية تستخدم في العديد من المؤشرات المختلفة الخصائص وعادة ما تستعمل وفق المحددات الخاصة بالتنمية:

- تحليل العلاقات بين المتغيرات المختلفة.
- وصف و تحليل مستويات تقنية و تحديدها.
- التنبؤ بالتغيرات التي قد تحدث للمجتمع في المستقبل.
- القاعدة الأساسية للسياسات والأهداف التنموية و تدعيم الأهداف العامة و الفرعية للتنمية.

ويستخدم بعض الباحثين مؤشر واحد لقياس التنمية وهناك من يعتمد على العديد من المؤشرات محاولين بذلك فهم العلاقة التي تربط بين المؤشرات ذات الخصائص المختلفة مثل الربط بين التنمية و المساعدات الأجنبية، الربط بين التنمية و إشباع الحاجات الأساسية في المجتمع.

المؤشرات الدالة على التنمية يمكن إن يستدل عليها من خلال ما توفره الدولة لسكانها من خدمات لتشبع احتياجاتها و تزيد من رفاهيتهم و هذه عناصر تعبر عن المنحى الذي يعتمد على مؤشر واحد ، أما المنحى الثاني والذي يعتمد على وجود أكثر من مؤشر يمكن الاستدلال من خلاله على التنمية ، بحيث ربط عدد من الباحثين بين التنمية ومؤشرات خاصة بالسكان ،الصحة، التغذية، الإسكان ،الدخل الاستهلاك البطالة، الإعالة الخ، وتختلف علاقة الربط وفق الخصائص الأساسية للمؤشر فمنهم من يربط بين الخصائص الاقتصادية والاجتماعية وبين الخصائص الاجتماعية والخصائص البيئية (اجتماعية اقتصادية و بيئية).

تأكد أهمية المؤشر من خلال تقرير لهيئة الأمم المتحدة عام 1971 بحيث اعتبر مؤشر التنمية كعنصر ثابت في تحديد الإستراتيجية التنموية للبلد المعني وطريقة علمية يمكن إتباعها لتحقيق أهداف التنمية و تحقيق الاستقرار و الرفاهية في المجتمع، فالمؤشر رقم معياري ضمني يقابله التطور أو التخلف

وهو معيار مفيد جداً في عملية المقاربة بين الدول و معرفة بسط ووضع السياسات المناسبة لتحسين أحوال المجتمع و مواجهة بفعالية احتياجات المجتمع .

4.4 خصائص المؤشرات:

تتحدد المؤشرات الخاصة بالتنمية بالملاحظة وكيفية تحديدها، بينما اعتمد باحثين آخرين على الملاحظة و قياس الظواهر كما يوجد من اعتمد على القياس الكمي والكيفي خصوصا الظواهر المعقدة مثل درجة المشاركة الانتخابية. كما يمكن تحليل الظواهر من خلال اختيار مجموعة المؤشرات لأبرز عناصرها و تكون المؤشرات بهذه الصفة عادية غير مترابطة، كما تبنى المؤشرات على تبني أكبر عدد من العوامل التي تشمل عدد من الظواهر و يتم وضع أوزان للموضوعات التي تعالجها المؤشرات تم تجمع و يصبح لها معنى علمي مفيد كما يوجد حالة أقرب يتم من خلالها اختيار المؤشرات الأنسب لقياس التنمية من خلال تبني فكرة الارتباطات والعلاقات الموجودة بين المؤشرات مع ترجيح أفضل المؤشرات و أكثرها أهمية في معالجة الظاهرة.

عموما يمكن تلخيص خصائص المؤشرات في العناصر التالية:

البساطة: أن يكون المؤشر يتميز بالبساطة في فهمه و العلاقة التي تجمعه بالقياس.

الوضوح: أن تكون المؤشرات مصادر بياناتها معروفة و موثوقة و تكون قابلة للتغيير الكمي لإتاحة القياس.

قابلية للقياس: يجب أن يكون المؤشر قابل للقياس من الناحية الكمية و الكيفية.

قابلية المقارنة: أن يكون له القدرة على المقارنة وهو ما يستلزم توحيد تعريفات المؤشرات المستخدمة.

الارتباط مع القياسات الموجودة: أي أن يكون المؤشر مترابط مع المؤشرات الانمائية المعمول بها في الهيئات الدولية.

1.4.4 محتوى و مكونات المؤشرات:

يمكن تصنيف المؤشرات حسب خصائصها الاقتصادية أو الاجتماعية التي يتم قياسها، أي وفق هدف المؤشر إذا كان المؤشر يقيس الغاية أو نتائج العملية أو لقياس الوسائل أو العناصر الداخلة في العملية، كما يوجد تصنيف أخر لمؤشرات موضوعية و ذاتية، أي تقسيم المؤشرات إلى مؤشرات وقائع ترصد واقعة أو حدثاً ما، أو مؤشرات رأي أي تسجل رأي الأشخاص لفهم العملية الواقعة، أي بمعنى مدى

رضاهم عن عملية اقتصادية ، أو اجتماعية معينة، وهذا نظرا لصعوبة استخدامها حيث في كثراً من الأحيان تتميز بالغموض وبالتالي تتنافى مع متطلبات خصائص المؤشرات المستخدمة في التحليل.

و حسب ما هو موجود من مؤشرات و دراسات وما هو أنسب للمؤشرات التي تتأقلم مع ظروف المنطقة و ما هو معمول به في دول ضمن هرمية الهيئات التخطيطية الوطنية، وعند مراعاة الجوانب كلها يمكننا تحديد طرق اختيار مؤشرات تتميز بـ: (الحسن،2013).

- تطبيقها وفق الظروف الجزائرية دون إحداث تناقض مع متطلبات توجيهات التنمية على المستوى الوطني.
- يجب أن تراعي في المؤشرات استعمالها في المستويات المحلية، أي تطبيق المؤشرات يكون على مستوى المساحات الصغيرة أن يتطابق مع موضوع الدراسة.
- مراعاة الوضوح والدقة في سياق ما هو معمول به في زمن الحاضر.

كما يوجد مؤشرات حسب طبيعتها وهي أنواع كثيرة: مؤشرات اقتصادية، اجتماعية، مجالية بيئية...الخ.

1.1.4.4 المؤشرات الاقتصادية:

تأخذ معايير الدخل المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية و درجة التقدم الاقتصادي والملاحظة الأساسية في هذا الصدد في ضعف مصادر البيانات الإحصائية المستخدمة في حسابات الدخل في كثير من الدول النامية، وتشمل معايير الدخل منها الدخل الوطني وهذا المعيار يلقى الكثير من الانتقادات، ذلك لأن زيادة الدخل الوطني لا يعني أن هناك نمو اقتصادي عندما يزداد عدد السكان بمعدل أكبر، كما يوجد الدخل الوطني الكلي المتوقع بحيث يقترح قياس الدخل على أساس الدخل المتوقع و ليس الدخل الفعلي فقد يكون للدولة مواد كامنة غنية أو إمكانيات مختلفة للإفادة بالثروات الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني . كما يوجد ما يسمى بمتوسط الدخل و هو متوسط نصيب الفرد من الدخل و هو أكثر المعايير استخداما عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم الدول، كما يقيس النمو الاقتصادي بما يمسى بمعدل النمو البسيط و يحسب وفق العلاقة الآتية:

معدل النمو البسيط= الدخل الحقيقي في الفترة الحالية– الدخل الحقيقي في الفتر السابقة X 100/ الدخل الحقيقي في الفتر السابقة.

2.1.4.4 المؤشرات الاجتماعية:

هناك العديد من المؤشرات الاجتماعية لقياس مستوى تنمية و أهمها المؤشرات صحية

- عدد الوفيات لكل ألف(1000) من السكان؛
- معدل توزيع الحياة عند الميلاد؛
- عدد الإفراد لكل طبيب؛
- عدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات.

كما يوجد المؤشرات التعليمية وهي مؤشرات مهمة في رفع النمو والتنمية خصوصا في المستوى المحلي و مهم كذلك في رفع مهارات جديدة تؤدي إلى تحسن في المستويات المعيشية وفي زيادة الادخار لدى الأفراد و هي تحتوي على عدة مؤشرات فرعية أهمها:

- نسبة الذين يعرفون القراءة و الكتابة من أفراد المجتمع؛
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذا نسبة المسجلين في التعليم الجامعي.
- عدد المدارس الابتدائية، المتوسطات و الثانوي...الخ.
- معد الرسوب المدرسي في المرحلة الابتدائية.

إضافة إلى مؤشرات التغذية وقدرة الدول على تأمين غذائها الأساسي لسكانها المحليين وهناك تباين بين الدول في عملية التأمين الغذائي، فهو أكثر من حاجة في الدول المتطورة، لكن في الدول النامية فإن زيادة إنتاج الغداء يقابله زيادة في عدد السكان وهنا يجب الاهتمام بزيادة الإنتاج الزراعي كما ونوعا وللتعرف على سوء التغذية تستخدم مؤشرات منها:

- متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية.
- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى نسبة متوسط السعرات الضرورية للفرد.

إضافة إلى مؤشر الغداء نجد مؤشر نوعية الحياة المادية، و هو معيار مركب يتضمن أكثر من جانب من جوانب الحياة، وهو الأكثر شمول مقارنة بالمعايير الفردية السابقة و من بين المؤشرات الآتية:

- توزيع الحياة عند الميلاد يستخدم للكبار.
- معدل الوفيات بين الأطفال.
- معرفة القراءة و الكتابة وهو مؤشر تعليمي.

3.1.4.4 المؤشرات البيئة :

يوجد العديد من المؤشرات التي بموجبها نستطيع المحافظة وحماية البيئة مع استغلال عقلاني و مستدام للموارد المتاحة لأجل ذلك هناك العديد من المؤشرات منها:

- نصيب الفرد من المساحة الغابية

- نصيب الفرد من الإنتاج ألغابي
- نصيب الفرد من أوزان القمامة
- معدلات تدخل السلطات المحلية في معالجة الشواغل البيئة.

يوجد الكثير من المؤشرات التي نستطيع من خلالها تقدير ضعف أو تطور المستوى المحلي و زيادة رفاهية المجتمعات في أقاليمهم.

الطرق المستخدمة في قياس المستوى التنموي المحلي:

و حسب ما هو موجود من مؤشرات ودراسات و ما هو أنسب للمؤشرات التي تتأقلم مع ظروف المنطقة و ما هو معمول به في دول ضمن هرمية الهيئات التخطيطية والوطنية، وعند مراعاة الجوانب يمكننا تحديد ثلاثة (03) طرق في اختيار المؤشرات التنموية تتميز بـ:

- تطبيقها وفق الظروف الجزائرية دون إحداث تناقض مع متطلبات توجيهات التنمية على المستوى الوطني.
- يجب مراعاة عند استخدام المؤشرات على المساحات الصغيرة المحلية حتى يتطابق مع موضوع الدراسة.

و أهم الطرق التي نرى أنها تعطي فعالية أكثر والتي تعكس العلاقة بين الأولويات الوطنية و الإستراتيجية و تقيس بالفعل حالة التنمية على المستويات المحلية و حسب هيئة الأمم المتحدة فيجب:

- توفر البيانات لهذه المؤشرات.
- إمكانية جمع ما هو متاح من البيانات.
- مصادر البيانات.
- استمرارية توفر البيانات.
- مدى واقعية البيانات.

و لتسهيل عملية إعداد المؤشرات لقياس التنمية المحلية يجب طرح مجموعة أسئلة و هي:

- لماذا نحتاج للمؤشر؟
- من الذي يستخدمها؟
- ما الغرض من استخدامها ؟
- ما هي الحاجة لتحديثها؟
- ما هي المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية المناسبة للأهداف؟

2.4.4 طرق استخدام المؤشرات:

1.2.4.4 مؤشرات هيئة الأمم المتحدة للتنمية المحلية:

صدر في عام 1996 من هيئة الأمم المتحدة مدونة134 مؤشر حيث طلب من المجتمعات المحلية أن تختار ما يلزمها من مؤشرات و التي تتوافق مع أولوياتها و أهدافها بالاعتماد على الأهداف الإنمائية عند 48 مؤشر الجداول الخاصة بالمؤشرات تم إدراجها ضمن الملحق.

2.2.4.4 مؤشرات التنمية المحلية المستخدمة في الدراسات الجزائرية:

يتم إنجاز التنمية المحلية من خلال اختيار عدد من المؤشرات التي تعكس الوضع التنموي في الأقاليم صغيرة المساحة و يتم إنجاز خريطة بيانات تنموية بناء على قياس الحاصل قيم لكل مركز واهم المؤشرات ما يلي:

جدول رقم(05) الجزائر : المؤشرات المستخدمة في قياس مستوى التنمية المحلية:

طبيعة المؤشرات	المؤشرات
سكان – حالي	الكثافة السكانية الخام ساكن / كلم ^{2}
ديموغرافي	نسبة السكان الحضر إلى إجمالي السكان
سكاني– اقتصادي	الشغل (السكان المشتغلين مقابل/ السكان في قوة العمل)
سكاني – اقتصادي	البطالة (السكان غير المشتغلين/ السكان في قوة العمل)
اقتصادي	نسبة المساحة الزراعية المستغلة من المساحة الكلية الزراعية
اقتصادي	المساحة المسقية(المساحة المسقية/ المساحة المستعملة SAI)
اقتصادي	الأنشطة الصناعية(السكان المشتغلين في الصناعة/ السكان المشتغلين فعلاً
خدمات	البنية التحية للمدرسة(عدد التلاميذ في الطور الابتدائي/ عدد الأقسام.
خدمات	التمدرس المتوسط(عدد التلاميذ في الطور المتوسط لكل 1000 ساكن
خدمات	التمدرس الثانوي (عدد التلاميذ في الطور الثانوي لكل 1000 ساكن
خدمات	التمدرس الجامعي(عدد الطلبة لكل 1000 ساكن)
خدمات	تمدرس الأطفال(عدد الأطفال/ عدد التلاميذ في الطور المتوسط و الثانوي)
خدمات	عدد الأسرة في المستشفيات(عدد الأسرة في المستشفيات لكل 10000 ساكن
خدمات	مصلحة الخدمات(عدد مصالح الخدمات لكل 10.000 ساكن)
خدمات	عدد المراكز الصحية(عدد المراكز الصحية لكل 10.000 ساكن)
خدمات	عدد أطباء الأسنان(عدد أطباء الأسنان لكل 10.000 ساكن)
خدمات	عدد الصيدليات (عدد الصيدليات لكل 10.000 ساكن)
خدمات	عدد قاعات السينما(عدد قاعات السينما لكل 10.000 ساكن)
خدمات	نسبة الطرقات(عدد الكيلومترات في الطريق الوطني للولاية لكل 100كلم2)
خدمات	عدد مراكز البريد لكل 10.000 ساكن
خدمات	الهاتف (عدد المشتركين لكل 1000 ساكن).

المصدر : أنجز انطلاقاً من معطيات دراسة مارك كوت1996، وبوكرزازة 1996

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال الفصل تحديد مختلف آليات التدخل في عملية التنمية المحلية لجعلها أسلوب ناجع في عملية التغيير، فتهيئة الإقليم كآلية مهمة تعمل علي تسريع وتيرة التنمية، فهي تقوم تنظيم الإمكانيات المرصودة، كما أن إتباع و تطبيق الأسلوب اللامركزية يجعل من الفعل المحلي واقع يمكن تحقيقه.

الفاعلين و الحاجات المحلية و الوعي السكاني غير كافية من دون أن تكلل بنظام تمويلي يأخذ بجميع جوانب مشاريع التنمية المراد إنجازها، فيكون سنداً حقيقياً لاستكمال المشاريع، كما أن الآليات السابقة لا تتم دون المشاركة الجادة للمجتمع المحلي، وبعث تنسيق سليم يستوجب منا أن تتم العملية وفق حكم محلي صارم بكل مقوماته.

الأعمال الخاصة بالتنمية المحلية هي جهود لها منافعها و لها سلبياتها فمن أجل التسيير الحسن و تخفيف السلبيات يتطلب منا التوقف وتقييم مختلف المساعي لضبط مستوى التنمية خصوصا على المستويات المحلية، يبقى أن اختيار المؤشرات التي تنسجم مع واقعنا وظروفنا هي مؤشرات جديرة بالدراسة و البحث و تترجم حقيقة الواقع التنموي المتوصل إليه.

الفصل الثالث:
تجارب دولية مستفادة من التنمية المحلية

مقدمة :

بعد عرض الأسس النظرية للتنمية المحلية، ومع تناول مختلف أدوات التدخل والمقاييس الخاصة بالتنمية المحلية، و في ظل محدودية الجهود النظرية كان من الضروري عرض بعض التجارب العملية الدولية الخاصة بهذا الغرض من أجل الاستفادة قدرا الإمكان من تجارب الدول خصوصا الناجحة منها ولكثرة التجارب فقد تم الاختيار البعض منها على أساس يمكن الاستفادة منها في موضوع بحثنا، لأجل دلك يتطلب منا معرفة دقيقة بالظروف والمقومات المرتبطة بهذه الدول ومختلف الإشكالات التي واجهت الدول والمستويات التنظيمات الإدارية المعمول بها إضافة إلى معرفة المستويات الاقتصادية وطبيعتها حتى يمكننا الاستفادة من التجارب المختارة.

أن عملية محاكاة تجارب الدول في مجال التنمية المحلية يعد نهجا أساسيا تنهل منه الدول ما استجد من تجارب أثبتت نجا عتها في تغيير الواقع تنموي المحلي خصوصا الدول المستقلة حديثا مثل هو الحال الجزائر ،حيث تشهد تأخر نسبي في اكتساب المهارات الخاصة بالعمل التنموي سواء التسلسل المرحلي أو الإجرائي في تطبيق محتوي تجارب الدول و كليفيات تطبيقها

يبقي أن نؤكد علي أن الأمر غاية من الأهمية ، خاصة في عملية نقل وتحويل تجارب الدول الناجحة ،يتم في إطار المحاكاة الواعية ولا يتم ذلك إلا من خلال فهم كل الظروف الاجتماعية، الاقتصادية ،الثقافية والجغرافية ،وكيفية تطبيقها والوقوف علي أهم الأسباب التي ساهمت في نجاح التجربة ،ويعود ذلك إلي أن الإنسان هو العنصر المحوري في التنمية والعناصر المتحكمة فيه متعددة ومعقدة فيجب اخذ الحذر والحيطة في عملية الاستفادة من هذه التجارب .

1.التنظيم الإداري التنظيمي:

تتنوع الدول في تنظيماتها الإدارية ويمكن وضعها ضمن مجموعات مستقلة كما يلي:

- دول لها حكومات محلية مركزية وتبرز مثل بريطانيا، الدانمرك، هولندا والسويد، حيث نجد أن الحكومة المركزية تركز على الأهداف العامة والخطط الرئيسية في إطار وضع خطط التنمية المحلية، مع وضع استراتيجيات تنموية للدولة مثل سياسة المدن الجديدة، التنمية الريفية المتكاملة...الخ
- دول لها تنمية محلية وجهوية: نستطيع وضع بعض الدول في هذا التنظيم الإداري مثل فرنسا اسبانيا وإيطاليا، تكون التنمية المحلية وجميع فعليات التخطيط على المستوي الوطني، الجهوي و المحلي.
- الدول المركزية: تنظم لهذه المجموعات دول أمريكا اللاتينية، اليونان، تركيا وكثير من الدول النامية.

2.المستوى الاقتصادي:

تقسم الدول وفقا النهج الاقتصادي إلى(03) مجموعات نسبياً مع وجود اختلاف في تحديد المجموعات بين الهيئات الدولية التي تعني بالتصنيف فنجد:

- دول متطورة اقتصادياً: فرنسا، بريطانيا وأمريكا....الخ
- دول نامية : الجزائر، مصر وكوت ديفوار....الخ
- دول أقل نمواً: مالي، النيجر و أفغانستان...الخ

ما يمكن التأكيد عليه أن التصنيفات قد صعبت علينا نوعاً ما في حصر التجارب المعنية بالاختيار حيث أن المقاربة المعتمدة هي استقراء مختلف تجارب الدول في التنمية المحلية مع تحديد ظروفها واستخلاص الدروس المستفادة والتي توضح فيما بعد قوة الاقتراح ويمكن أن تكون مصدراً في استخلاص محتوي الاستراتيجيات التي تواجه مختلف حاجيات وإشكالات تنمية الدولة والاستفادة القصوى من التجارب المختارة و نظر لكثرة التجارب حتم علينا وضع معايير أهمها:

3.معايير اختيار تجارب الدول في موضوع التنمية المحلية:

أهم المعايير المعتمدة في الاختيار كما يلي :

- أن تكون الدول المختارة تجمع بين الدول المتقدمة والنامية وكذلك من أجل عرض مختلف الأساليب لأن كل أسلوب هو تعامل مع ظروف الدولة.
- أن يكون هناك اختلاف في الخصائص والظروف سواء التنظيمية، الإدارية والسياسية وكذلك الاقتصادية والاجتماعية وذلك بهدف عرض أنماط التسيير الإداري والتنموي والعمراني لهذه الدول.
- أن تكون مجموعة التجارب متمايزة فيما بينها بهدف الاستفادة من هذه التجارب سواء الجوانب الايجابية وحتى السلبية وهذا منعاً لتكرار السلبيات.
- الحرص أن تكون عناصر محتوى التجربة عندها بنفس النسق في كل التجارب حتى يسهل علينا المقاربة.

إسقاط المعايير على مجموع التجارب الموجودة لدينا ووضعها وفق حاجتنا من هذه التجارب يتم اختيار التجارب الآتية والخريطة رقم(02) تبين مواقع نماذج الدول.

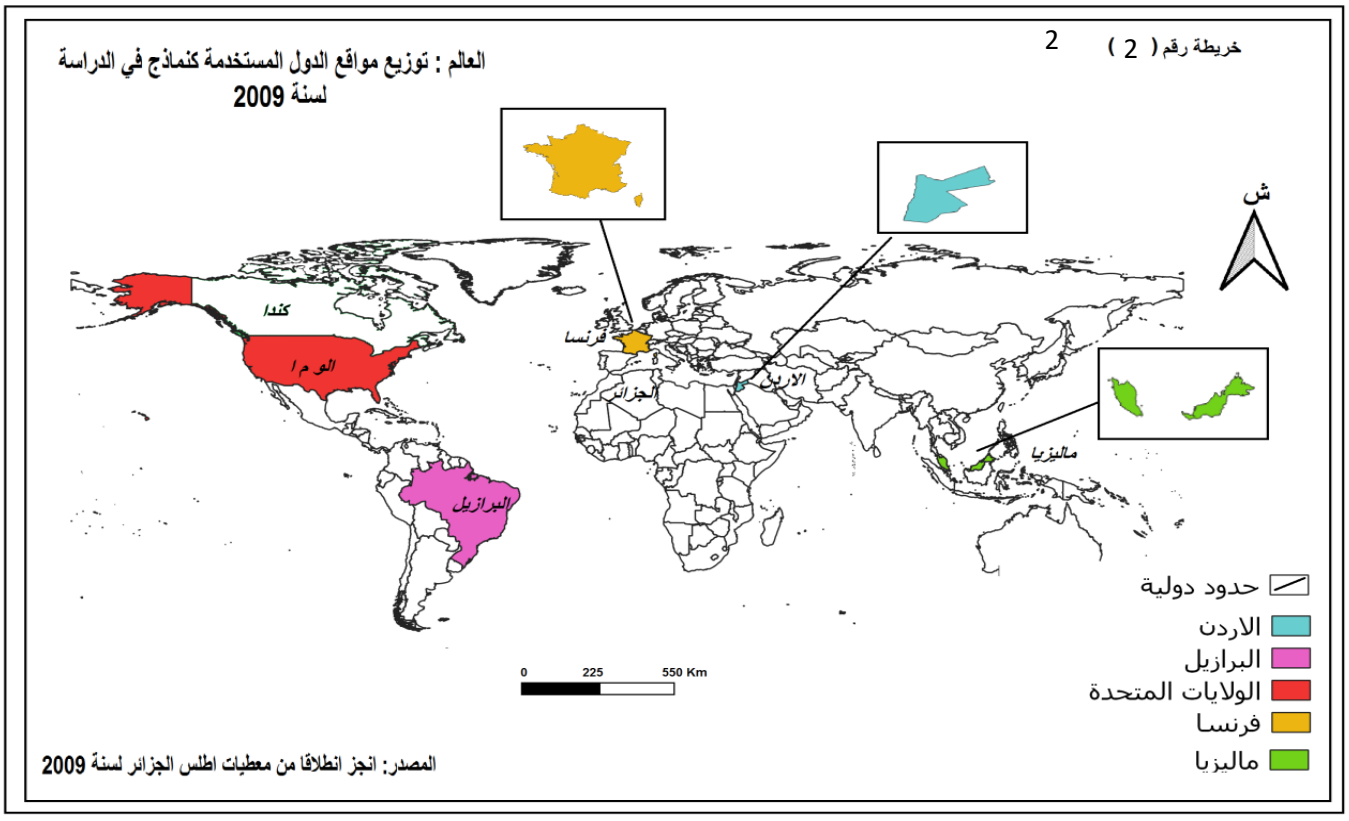

تجربة ماليزيا

- التجربة الأردنية
- تجربة أمريكا(و م أ)

- التجربة الفرنسية.

4. التجارب المختارة:

1.4 التجربة الماليزية:

تعد ماليزيا من النماذج الرائدة في مجال التنمية المحلية، حيث ركزت ماليزيا في تطورها على سياسة الاعتماد على الذات فهو نموذج يتميز بخصوصية معروفة عالميا وهي جديرة بالبحث والدراسة لما وصلت إليه من إنجازات يمكن الاستفادة منها والنهوض بالأقاليم الصغيرة، وشهدت ماليزيا نمواً متزايد وتطورت في سلم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فأصبحت الدولة الأولي صناعياً في العالم الإسلامي إضافة الريادة في التجارة الخارجية، حيث تم بناء هيكلة صلبة في قطاع البنية التحتية في جميع مناطق الدولة، و قد أنعكس ذلك في تنويع مصادرها و في المعدلات المنخفضة من الفقر والبطالة و في الفساد، الميل نحو التجربة الماليزية هو اختيار من شأنه أن يقدم الكثير من اكتساب معارف لموضوع التنمية المحلية.

1.1.4 نبذة عن دولة ماليزيا:

ماليزيا من الدول التي شهدت فترة استعمارية كبيرة في تاريخها لمدة قاربت 05 قرون، فمنذ القرن السادس عشر بدأ الاستعمار البرتغالي، ثم الهولندي وأخيراً الاستعمار البريطاني وبالتحديد سنة 1665، حيث استغل المستعمر في كل حقبة الكثير من موارد لمدة تفوق(03) قرون، كما وقعت ماليزيا تحت الاحتلال الياباني سنة 1941 وبعد انهزام اليابان في الحرب العالمية الثانية أعادت بريطانيا استعمارها، استقلت ماليزيا وقامت دولتها بصورة نهائية في مارس 1963، اليوم ماليزيا إحدى النمور الأسيوية التي أصبحت من مجموعة الدول المتقدمة، إذ تعد تجربة رائدة في تسريع التنمية والنمو وفي وضع أسس تنمية محلية تتميز بنوع من الاستقلالية.(التلباني ،2019)

تقدم ماليزيا قيمة ثابتة، فعملية التعايش بين المجموعات البشرية المختلفة في (الديانات و النوميات) حيث يمثل السكان المسلمون 60% من سكانها والباقي من النسبة نجد الصينيون يمثلون 27% يدينون بالبوذية وكذلك الهنود المسيحيون وديانات أخرى.

تقع ماليزيا في جنوب شرق أسيا وتتكون من 13 ولاية و 3أقاليم ، ووفق الإحصائيات فقد وصل عدد سكانها سنة 2016 بـ30.875.800 نسمة يتوزعون على مساحة تقدر بـ330290 كلم^2، توزيع السكان على المساحة غير متساوي في ماليزيا وهذا بالنظر إلى تمركز الصناعات في الجزء الخاص بجزيرة الملايو المكتظة بالسكان.

اتخذت ماليزيا الأسلوب التنموي لجيرانها الأسيويين(اليابان خاصة) ولم تتبع توجيهات وتعليمات المؤسسات الدولية و هي ميزة لماليزيا، حيث تزايد النمو الاقتصادي خلال العشرينات الأخيرة من 5% خلال

سنة 2010 إلى 8% بعد سنة 2010 تصنف ماليزيا اليوم ضمن أكثر الدول ذات نمو اقتصادي كبير وهذا على النطاق العالمي و صنعت ماليزيا سياسات وبرامج للقضاء النهائي على الفقر والبطالة وزيادة التنمية في المناطق المهشمة و تقليص الفجوة في الفروق الخاصة بالدخل.

2.1.4 مبررات اختيار التجربة الماليزية:

تعد قضية التنمية المحلية من المواضيع الهامة على النطاق العالمي و خاصة على مستوى الدول النامية فمحاولة اكتساب تجارب تطبيقية ناجحة يعد مكسبا يعود بالفائدة علي الدراسة محل البحث بالنظر الي الصعوبات في مجال التنمية ، اختيار تجربة ماليزيا كونها إلى زمن قريب كانت تنتمي إلى مصاف الدولة النامية، وبالنظر إلى الطفرة التنموية المشهود لها عالمياً والتغيرات الإيجابية التي طرأت على الدولة في جميع نواحي الحياة يجعلنا نختارها كتجربة جديرة بالدراسة هذا من جهة وكذلك اختيار ماليزيا لاعتبارها من الدول التي تتلاءم كثيراً في خصائصها مع الوضعية الجزائرية، وسنركز في الدراسة العمل بأسلوب وصفي تحليلي على المقومات والتغيرات التي حدثت في ماليزيا خصوصاً الجانب الاقتصادي والاجتماعي وأثره على التنمية المحلية.

3.1.4 المقومات الاقتصادية الاجتماعية وأثرها على التنمية المحلية في ماليزيا:

القطاع الاقتصادي الماليزي ملئ بالتجارب الإيجابية ارتبطت بتحقيق قدر من القبول، قلة النزاعات بين مختلف أفراد المجتمع و وجود قيادة ناجحة تتمتع بالقبول الجماهيري، فضلا عن حالة الاستقرار مع وجود تنوع عرقي ديني...الخ، فالنظام السياسي والإداري قد ساعد كثيرا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فهو يتميز بالاستقلالية السياسية والاقتصادية يرفض الهيمنة والقيم الغربية التي تتعارض مع الثوابت والقيم الوطنية لدولة ماليزيا. إن نجاح الماليزية يجعلنا نلقى مزيد من الضوء و تكون دروس يمكن الاستفادة منها ففي البدايات الأولى للاستغلال كانت ماليزيا تعيش حالة من الفقر، الجهل والمرض ولا يعرف أهلها سوى زراعة الأرز و كيفية استهلاكه ولا يعرفون سوى الأكواخ و في فترة من الزمن ارتفع الدخل الماليزي من 350 دولار إلى نحو 12.600 دولار سنة 2016 حيث احتلت المرتبة 48 عالمياً من مجموع 188 دولة في العالم، أبانت ماليزيا عن تميزها من دولة زراعية إلى دولة صناعية وتحولت البيوت القصديرية إلى ناطحات السحاب وبيوت حديثة لا تقل قيمة عن نظيرتها في دول أروبا الغربية، مع تولي مهاتير محمد الحكم بداية فترة الثمانينات حيث عمد على تنشيط النمو وتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية وبلغ النمو الاقتصادي معدلات كبيرة بلغت 8%وهذا النمو قام على أسس الصناعة إنتاجية وتسارعت عملية النمو والتنمية بعد سنة 1991، أهمية التجربة الماليزية إنها تدمج بين القيم المجتمعية والأداء الاقتصادي إلى حد الارتباط تقوم فلسفة التنمية في ماليزيا على فكرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية نتيجة المساواة في الدخل مع ترقية المنظومة التعليمية مما يؤدي إلى اتجاهاً تنموياً متكامل، وقد أكدوا على أن علاقة النمو بالفقر تأخذ اتجاهاً عكسياً

فإن تعليم الفقراء والحرص في رفع المستوي الصحي قد ساهم بفعالية في تسريع معدلات نمو الاقتصاد وتنمية الاقتصاد في دولة ماليزيا على المبادئ الآتية:

- الملكية الخاصة بوسائل الإنتاج هي موزعة بين الملكية الخاصة والعامة.
- الحرية الاقتصادية مع التكفل بالقطاع الخاص وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي.
- التكافل الاجتماعي و تحقيق العدالة الاجتماعية تمثلت في توزيع عادل للثروة.

و قد اخذت ماليزيا تجربتها من اليابان بتطبيق استراتيجية إنتاج سلع ذات نوعية و بيعها بأسعار منخفضة وركزت على الجدية في الأداء المهني بالتركيز على (أخلاق العمل)، وعمل مهاتير على نقل التجربة اليابانية بالرفع من الجهاز الإنتاجي وتفرد في القدرة التنافسية العالية. إن التنمية في مناطق صغير المساحة تؤسس على الكفاءة العالية لليد العاملة المتعلمة والواعية ببناء فرد متعلم وصحي من خلال دعم قطاع التعليم وتطوير القدرات واستيعاب التكنولوجيا. (التلباني ،2019)

إن نجاح التجربة الماليزية في الدفع والارتقاء باقتصادها وزيادة القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي جاء نتيجة لعوامل كثيرة والاهتمام المتزايد بالتنمية على المستويات المحلية من خلال التركيز على تنمية الموارد البشرية بتوفير قدرات علمية مؤهلة كانت حافزاً على جلب المستثمرين الأجانب وأدى ذلك إلى حدوث تحولات في الاقتصاد المحلي الماليزي وأصبح القطاع الصناعي الذي يقلل من عدد البطالين سواء في المناطق الحضرية أو الريفية وكان بديلا فعلياً للقطاع الزراعي، وتعد ماليزيا من بين أكثر الدول نجاحاً في استخدام نظام الحوافز الضريبية من أجل توجيه الاستثمار المحلي والأجنبي بما يخدم اختياراتها ومصالحها الاقتصادية.

المقومات الاجتماعية المرتكزة على البعد الثقافي الديني سبباً في استقرار الجانب الاجتماعي لدولة ماليزيا تشير كثير من الممارسات أن الدول التي تملك رأس المال ثري مرتفع تحقق معدلات نمو عالياً على أساس أن التقنية تؤدي إلى النمو والتنمية تحتاج إلى وفرة رأس المال، وقد اعتمدت ماليزيا على المقاربة المرتبطة الانسجام بين التقدم التقني وتغيير هيكل الطلب مما يؤدي إلى الطلب المتزايد على العمالة الأكثر مهارة تعليماً وهذا ما يؤدي إلى الاستثمار في رأس المال البشري، وقد اهتمت ماليزيا بالتعليم وجعلته أولوية لتحقيق التنمية وصقل الموارد البشرية وقد كفل القانون التعليم لكل فئات المجتمع باعتباره واحد من الحريات الأساسية، فقد زادت نفقات الدولة للتعليم من 21.7% في سنة 1996 إلى 27.6% في سنة 2000 و كما ساندت الدولة جهودها في الأبحاث العلمية وقد كانت الأنشطة البحثية عامل مهم في زيادة كفاءة القدرات الإنتاجية، كما أنشئت الدولة المدارس الذكية التي تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم واستيعاب التقنية الجديدة مع بروز مواد متخصصة في أنظمة التصنيع المتطور وشبكات الاتصال ونظم استخدام الطاقة.

اهتمت الدولة بالجانب الصحي فالرعاية عنصر أساسي في معادلة التنمية من خلال بناء إنسان معفى من الأمراض، سليم قادر على مجابهة كل الإشكالات المطروحة وقد زادت نسبة انفاق الدولة على الأغراض الصحية من 9.1% سنة 2005 إلى 17.32%في سنة 2006، وفي إطار تحسين المستوى الاجتماعي فقد ورثت ماليزيا حالة تخلف تميزت بوجود نسبة كبيرة من الفقراء واعتبرت أهم عقبة تواجه ماليزيا في سبيل النهوض بالتنمية المحلية بالنظر إلى استراتيجية الدولة المتبعة والهادفة إلى تقليص في عدد الفقراء، فقد تراجع معدل الفقر من 13.5%سنة 2002 إلى1.6%سنة 2014 ويعني أن الدولة أعطت عناية كافية بالمناطق الريفية المهشمة خاصة (التلباني ،2019)

كما أتمت الدولة نشاطها من خلال سياسة بدأت سنة 1991 بمقاربة تعتمد على زيادة النمو مرتبط بالعدالة التوزيعية للثروة على كامل أنحاء الدولة من خلال إعادة بناء المجتمع الماليزي بتوزيع عادل لمسار التنمية و من بين أهداف التنمية البشرية :

- تقديم برامج دعم للفقراء مثل برامج تنمية الأسر.
- تطبيق التصاعدية في الدخل و تأسيس شبكة عمل لمكافحة الفقر من خلال التنمية الريفية.
- توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الفقيرة.
- سياسة دعم و منح الإعانات للفقراء.

4.1.4 الدروس المستفادة من التجربة الماليزية:

تضع الكثير من الدول استراتيجيات وسياسات لمواجهة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والبطالة والتضخم، وحتى نتفادى الوقوع في القضايا المماثلة يتطلب منا ضرورة دراسة التجارب العالمية الناجحة خاصة في مجال التنمية وقد أكد (زيتوني ،2020) أنه يمكننا الاستفادة من التجربة الماليزية من خلال إعطاء الأولوية لتعليم وبناء الاقتصاد المعرفي وكذا تحفيز في العمل التنموي من خلال الإعفاء الضريبي بهدف الاستفادة منها حتى نستطيع تقليص الزمن المتوقع للقضاء على كافة التحديات التي تواجه التنمية يمكن وضع بعض العناصر المستفادة من التجربة الماليزية منها:

- نستطيع تحقيق تنمية محلية في ظل تعدد الأعراف والديانات من خلال الحفاظ على السلم و الوحدة.
- يجب بروز النخبة الوطنية الواعية والمهنية خصوصاً في المراحل الأولى للدولة.
- تعزيز روح الانتماء للدولة لدى المواطنين الماليزيين.
- التركيز على العنصر البشري في التنمية من خلال بنائه تكوينياً وتنظيمياً مع زرع قيم العمل و التميز في الإبداع.
- فعلية الإصلاحات الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو عالية.

- ربط عملية التنمية المحلية بحصول التنمية البشرية دلالة تنمية اقتصادية أي نمو اقتصادي.
- التنمية المحلية من خلال التجربة الماليزية هو تكامل وتوافق بين عديد متغيرات الربط الموجود بين الاقتصاد الكلي والجزئي والربط بين الاستقرار الاجتماعي والنمو والتنمية الاقتصادية توافق بين تطوير التعليم مع وتيرة وسرعة التكنولوجيا.

2.4 التجربة الأردنية :

التجربة الأردنية في مجال التنمية المحلية غنية بمحتواها و مضمونها ليس فقط على مستوى الدول العربية و لكن كذلك على مستوى الدول النامية، و قبل الحديث عن الاستفادة من التجربة يجب تقديم دولة الأِدن مع توضيح تباين المقومات الاجتماعية و الاقتصادية واثر ذلك على التنمية المحلية ،وهذا حتى نتمكن من استخلاص عناصر يمكن أن تفيدنا في موضوع التنمية المحلية و تقييمها بشكل واقعي وموضوعي.

1.2.4 نبذة عن دولة الأردن:

خلال فترة الانتداب البريطاني كانت الأردن مقسمة إلى 03 محافظات إدارية هي عجلون، السلط والكرك ثم ضمت معان والعقبة للأردن سنة 1924، حالياً يوجد(08) محافظات، حيث قدرت في 1990 بنحو 1000 تجمع ما بين قرى ومدن.

دولة عربية تقع جنوب غرب أسيا تتوسط الشرق الأوسط وتقع في الجزء الجنوبي للشام من منطقة بلاد الشام لمنطقة شبه الجزيرة العربية، تتميز الأردن بتنوع عناصر البيئة الجغرافية كما نجد تنوع في البيئات النباتية و المائية وحتى تنوع في أصناف التربة ترجمته الحقيقة تنوع مماثل في الموارد الأرضية وبالتالي ضيق القاعدة الاقتصادية ومحدودية فرص التنمية هي مقولة تجانب الواقع، وتقدر مساحتها بـ88.000 كلم^{2}وبـ3.5 مليون نسمة.(غنيم ،1998)

2.2.4 مبررات اختيار دولة الأردن:

الأردن من الدول العربية التي شهدت تنمية وهي دولة حديثة الاستقلال تتميز بقلة مواردها(مساحة صغيرة) وبأعداد سكانها المتزايد بشكل كبير ونسب ذلك لا يمكن في ارتفاع معدلات النمو لنمو السكان فقط بل إلى الهجرات القصرية المتتالية التي تعرفها الدولة للمهاجرين الفلسطينيين، ومن مبررات اختيارنا لدولة الأردن هي :

- لها برامج و مشاريع واعدة في مجال التنمية المحلية .
- بلد عرف فترات كبيرة من الاستعمار عبر تاريخيه وهو بلد واجهته ظروف صعبة.
- أنماط مكانية ناجحة في تنمية المناطق وأخرى فاشلة تتيح المقاربة والاستفادة أكثر.

- وجود مبادرات تنمية محلية مع قلة الإمكانيات المادية و الطبيعية.
- الانتماء الحضاري الإسلامي والعربي والجيواستراتيجي للأردن جعلها تتشابه كثيراً مع الجزائر وجعل التجربة المطبقة كإطار عمل مشترك.

3.2.4 المقومات الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على التنمية المحلية:

تأثر الاقتصاد الأردني كثيراً بالأحداث السياسية والعسكرية خصوصا في المنطقة العربية فقَد الأردن كثيراً من إرادته من جراء احتلال إسرائيل للضفة الغربية سنة 1968، كما قام الأردن ببناء المنشئات والبنية التحتية بسبب موجات الهجرة وكان هذا على حساب القطاعات الاقتصادية، الاقتصاد الأردني تحسن كثيرا خصوصاً في نصيب الفرد من الصادرات من 4 دنانير سنة 1961 إلى 78 دينار سنة 1987، كما ارتفع نصيب الفرد من الواردات من 48 دينار إلى 318 دينار لنفس السنوات السابق وهذا مع مرعاة التغيرات في سعر الصرف ، إضافة الي تراجع في الميزان التجاري للأردن ،وقد شهد الأردن عقبات في الاقتصاد مرتبطة بالجوانب الداخلية والخارجية، أما الداخلية هو عجز في ميزانية الدولة وارتفاع أعباء الديون حيث وصلت إلى 08 مليار دولار بنمو ديموغرافي كبير يقدر بـ3.5%سنوياً والأكثر أهمية هو انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية خصوصا القطاع الصناعي إلى 13%سنوياً من إجمالي اقتصاد الدولة، صعوبات أخرى مرتبطة بعملية توجيه التنمية على المستوى الوطني، أما الصعوبات الخارجية قلة التمويل الخارجي مع الصعوبات الخاصة بالأمن الخارجي ونستطيع تحديد أهم الصعوبات التي واجهت الأردن تمثلت في :

- التوزيع غير المتساوي للموارد الطبيعية بين الأقاليم المشتركة للأردن.
- التوزيع غير المتساوي للمعطيات الزراعية المتاحة بين الأقاليم.
- التوزيع غير المتساوي للسكان حيث نجد 65% من سكان الأردن يتمركزون في إقليم وسط البلاد.
- فوراق إقليمية مرتبطة بدخل الفرد، حيث نجد معدل دخل الفرد في المناطق الحضرية يقدر بـ320 دينار اردني بينما لا يتجاوز هذا الدخل في المناطق الريفية بشكل عام 304 دينار سنويا.

انطلاقا من الصعوبات المختلفة التي يشهدها الأردن، وبالنظر إلى التباين المكاني الكبير في القدرات الطبيعية والبشرية فإن الأردن وضع كامل جهوده من أجل رفع وتسريع في وتيرة التنمية المحلية، حيث وضعت الأردن بدء من سنة 1964 تنفيذ العديد من المخططات الوطنية مثل الخط السباعية(1964-1970)، ثم الخطة الثلاثية و الخماسية...الخ، كما وضعت الحكومات المتعاقبة جملة من السياسات الهادفة إلى تقليص في معدلات الفقر والبطالة، أما ما أتصل بالتنمية المحلية فقد اجمعوا على:

- وجوب بناء وتنمية وفق الموارد المحلية الموجودة في الإقليم مع زيادة التعاون والشراكة ما بين جميع القطاعات العام و الخاص.

- وجوب الاعتماد على استراتيجيات متطورة للتنمية الاقتصادية ومشاركة الفاعلين في التنمية الوطنية والمحلية.
- وجوب تقييم الميزة التنافسية للمجتمعات المحلية مع إجراء تكامل مع باقي المجتمعات المحلية.
- ضرورة بناء استراتيجيات تنمية الغرض منها هو الوصول بفوائد التنمية نحو المناطق المهشمة في الأرياف.
- السياسة الجديدة المستخدمة في التنمية المحلية هي الأخذ بعين الاعتبار بمبدأ المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار الإنمائي وتفعيل دور المواطن الأردني في عملية التنمية المحلية بهدف تحسين جودة الحياة وبناء مجتمع محلي فاعل، وتكون التنمية المحلية منسجمة في سلم مكافحة الفقر وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

لأجل تطبيق مختلف السياسات الخاصة بالتنمية، فقد قام الأردن بتحضير الأرضية الخاصة لزيادة احتمالية نجاح فرص التنمية وإتباع سياسة الإعفاء الضريبي للمشاريع الممولة من القطاع الخاص، وقد قامت كذلك الأردن بمسح اجتماعي واقتصادي شامل يشمل كل التجمعات السكانية للأردن، حيث تم من خلال هذا المسح رصد الواقع التنموي لكافة التجمعات، وكانت مخرجات السياسات المنبثقة عن التنمية المحلية هو وضع مشاريع التخطيط و التنمية المحلية وأهما:

- خطة تطوير نمو الأردن.
- خطة تطوير منطقة إربد.
- خطة تنمية مناطق عمان – البلقاء.
- خطة تنمية منطقة الجنوب
- مشروع توطين البدو في جنوب البلاد.

كما قام الأردن بالاهتمام بالجوانب الإدارية والمحلية وقد تطورت وتخصصت و سميت الشؤون القروية و البيئية وتضم هذه المصالح بنك خاص بتنمية المدن والقرى و تتلخص أعمالها في:

- تأسيس المجالس البلدية والقروية والهدف هو تحسين الإجراءات الإدارية والمحلية.
- اقتراح ومتابعة المشاريع التنموية الخاصة بالمجالس القروية والبلدية إلى جانب وضع نمط استعمال الأراضي.
- التنسيق مع بنك المدن والقرى بدعم مشاريع التنمية المحلية.
- وضع القوانين والتشريعات لتحسين خدمات المجالس القروية والبلدية.

الأردن من الدول التي اهتمت كثيراً بالتنمية على مستوى القرى والمدن و كانت من بين ثمرة هذه الأعمال هو مشروع مساندة الأعمال المحلية، حيث شمل(09) بلديات وهذا سنة 2004 وهو مشروع مساند الأعمال المحلية لدعم النمو الاقتصادي في المجتمعات المحلية (غنيم ،1998) ومن بين أهداف المشروع:

- رؤية النمو وتطوير استراتيجيات وأولويات عبر خطط تطوير الاقتصاد المحلي.
- وجوب توفير فريق عمل له معرفة جيدة بالمسؤوليات والتنمية.
- فهم السياسات التشريعية للدولة.
- تسهيل الشركات الاستراتيجية مع القطاع الخاص و استخدامها بشكل صحيح.
- تحديد الأصول المحلية(سواء موارد بشرية، أو طبيعية، أو مالية) التي تدعم التنمية الاقتصادية المحلية.
- قدرة الوصول إلى البيانات والمعلومات المتعلقة بمصادر النمو.

أما الأنشطة التي يقوم بها المشروع هو تسريع النمو الاقتصادي المحلي:

- تحديد موارد البلدية و القروية.
- وجوب وضع خطط التنمية الاقتصادية والمحلية.
- حزمة دعم لوحدات التنمية المحلية في البلديات.
- تعزيز سلسلة القيمة من خلال معرفة المزيد من بيئات الأعمال الاستثمارية في المجتمعات المحلية التي تتناول مشكلة معينة.
- الحوار بين القطاعين العام و الخاص من خلال تقييم عمل وحدات التنمية.
- تنفيذ أنشطة داعمة لمجمل البلديات المعنية بالمشروع.
- دعم التدريب ورفع كفاءة الموظفين.

تبنت الإردن الكثير من المشاريع في إطار التنمية المحلية وقد ركزت على الجانب الاقتصادي كما أعطت الأهمية للجانب الاجتماعي من خلال وضع أهداف القضاء على الفوارق الاجتماعية، حيث تبحث عن تحديد أسبابها ونتائجها وكذا عمليات التنمية المسئولة عن نشأتها وتطويرها. إن تركيز أعمال وبرامج التنمية في الأردن يعود ذلك لعملية التنمية وهي المسئولة المباشرة عن الاختلافات التنموية الموجودة في الأردن.(غنيم ،1998)

وضعت الأردن لتنمية المجتمع مشاريع لتحسين الأوضاع الاجتماعية:

- تمكين المجتمعات من المساهمة بشكل فعال في التقدم العام للمجتمع.
- تحسين الأوضاع الاجتماعية لسكان المجتمع المحلي.

- تحقيق استخدام أمثل للموارد الطبيعة و البشرية لهذه المجتمعات.

4.2.4 دروس مستفادة من التجربة الأردنية :

التجربة الأردنية غنية وجب أن تدرس وأن تكون إطار لتحليلها والتعرف عليها. صحيح أن التجربة الأردنية حديثة بحداثة الدولة ولكنها جديرة بالبحث، فبالرغم من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي شهدتها الدولة فقد استطاعت أن تنجح في بعض المشاريع التنموية المحلية الموضوعة والمرصودة وأهم الدروس الممكن الاستفادة منها:

- فرص وبرامج ومشاريع مطبقة فعلا وهذا بالرغم من الصعوبات التي عرفتها الدولة وفي ظل محدودية الموارد والإمكانيات المادية والطبيعية.
- تطبيقات اللامركزية من خلال ممارسة حقيقية للحكم المحلي، حيث أعطى المبادرة للبلديات(مدن وقرى) في المشاركة الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى الاستفادة من الخبرات والمعلومات لدى المواطنين حول احتياجاتهم وأولوياتهم.
- إنشاء وكالة تنمية لكل منطقة و قد أوجدت (03) وكالات تنمية تعمل اليوم في الأردن وكان الهدف منه إنشاء هوية محلية للتنمية وهذا ما اكسب المشاريع القائمة نجاح كبير، وقد أدت الوكالات إلى بروز تنمية محلية تتكلف بتسيير شؤون الجهات و المناطق.
- وضع بنك خاص بالمشاريع التنموية المحلية آلية عمل تفيد كثراً في العمل التنموي المحلي.
- البرامج التنموية في الأردن من خلال مشاركة المواطنين في الأعمال المنجزة كونت قواعد شعبية مستمدة من المشاركة الواسعة للمواطنين.

4.3 التجربة الأمريكية(و.م.أ):

ظهرت أعمال التنمية المحلية في الولايات الأمريكية المتحدة مبكراً خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية بهدف تكوين مجتمعاً متطور اقتصادياً واجتماعياً، فالنجاحات المتكررة لـ و.م.أ هي نتيجة طبيعية لتوافر الكثير من الخصائص الطبيعية الاقتصادية والاجتماعية، التاريخية والثقافية وهذه الخصائص كان لها أثر إيجابي في رفع مستوى التنمية المحلية وبناء فرد متفوقاً وأكثر فعلية ومر دودية مكنته من بناء إنسان سليم وخالي من الأمراض ومستوى تعليمي متطور والولايات المتحدة الأمريكية هي أهم دولة رائدة في هذا المجال.

1.3.4 نبذة عن دولة الولايات المتحدة الأمريكية:

الولايات المتحدة الأمريكية هي جمهورية اتحادية وتعد خامس دولة في العالم من حيث المساحة التي تقدر 9.629.091 كلم^2 وبلغ عدد سكانها 229.6 مليون نسمة سنة 2006،كما تقدر الكثافة السكانية بـ0.32/كلم^{2}تتميز الولايات المتحدة بأن 50% من سكانها يتمركزون في الجزء الشرقي والشمال الأوسط الواقعة

جنوب البحيرات العظمى و يوجد على السهل الساحلي الأطلسي ما يسمى بالغابات المتساقطة كما تبرز المراعي في حصة الغرب وتبلغ الارتفاعات بـ4300 متر كقمة كولورادو، وبحكم المساحة الواسعة نجد تنوع كبير في المناخات وذلك بسبب مساحتها، حيث يختلف من المناخ القاري والرطب شرقا وشبه مداري في الجنوب ومناخ استوائي في منطقة فلوريدا، كما تتميز أميركا بالتنوع البيئي الحيوي.

2.3.4 مبررات اختيار التجربة الأمريكية:

الولايات المتحدة الأمريكية من الدول المتقدمة فهي تمثل نموذج النظام السياسي الفيدرالي وهي كذلك نموذج وأسلوب يقتدي به من قبل الدول خصوصاً في خطة التنمية المحلية، فالدارس للتجربة الأمريكية يجد العديد من الأساليب والطرق ومختلف المقاربات لإنجاز مشاريع التنمية المحلية وقد تمت المشاريع وفق آليات عمل مختلفة هدفها الوصول إلى مستوى تنمية مؤسس علي الواقعية، والولايات المتحدة الأمريكية تعكس تجربة متميزة نستطيع الاستفادة من جوانبها الإيجابية ومن أهم مبررات الاختيار نذكر ما يلي:

- الريادة على مستويات عديدة في العالم وعلى جميع المستويات مع تجارب ناجحة طبقتها أمريكا في داخلها و خارجها.
- مساحة واسعة وترابط قوي بين مختلف مكوناتها وإمكانياتها، ريادة مع تاريخ قصير لدولة مع حجم النجاحات وهذا يعد بذاته مصدر قوة لأخذ العبرة والاستفادة من الانجازات والتجارب خصوصاً في ميدان التنمية المحلية.
- خصوصياتها المتميزة سياسيا، اقتصادياً، اجتماعياً وحتى عمرانياً بأسلوب مميز من الإدارة المحلية و التخطيط المكاني.

3.3.4 المقومات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على التنمية المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية:

إن التنمية المحلية في أمريكا كانت استجابة لتناول التغيرات الاجتماعية التي حدثت خلال النصف الأول من القرن العشرين وكذا بعد الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لتنوع التخصصات وظهور الخطط و البرامج المحلية أدى التطور الحضاري إلى تغيير سريع في الخريطة السكانية نتيجة لتدفق وزحف السكان من بقاع العالم وخاصة في الجزء الشرقي للدولة وأمتد جنوباً مع نمو بطيء في الداخل، فعدد سكان .و.م.أ سنة 1970 حوالي 204.16 مليون نسمة ليصل سنة 1980 إلى 238.8 مليون نسمة، كما أن التحضر السريع صاحبه الكثير من التغييرات وخاصة في القطاع الصناعي وفي ترابط المجتمع واستقراره، حيث بدأ الاهتمام بالمجتمع خصوصاً في قطاعاته الهامشية. توزيع مكاسب النمو الاقتصادي كانت متفرقة وغير موحدة، في هذا الإطار أكدت عدة دراسات بأن تلاشي الطبقة الوسطى(و.م.ا) قد أوجد اقتصاد مزدوج؛ والاقتصاديات المزدوجة يحدث فيها تمويل التكنولوجيا والالكترونيات، كما اهتمت أمريكا بالتعليم حيث وفرت التعليم

الابتدائي للجميع، ما يبرز عن السياسة الأمريكية هو التركيز على الطبقة المتوسطة، وحسب توجيهات الولايات المتحدة الأمريكية في الجانب التنموي الاجتماعي هو:

- أن تؤثر التنمية في المعدلات الاجتماعية.
- إنشاء إطار دعم و تعزيز الإطار التنظيمي المناسب لعمل المؤسسات الاجتماعية.
- مكافأة أصحاب المشاريع والمؤسسات الاجتماعية الناجحة من خلال الاعتراف بهم و مساعدتهم.
- تنمية النظام الإيكولوجي للحفاظ على المشاريع الاجتماعية وحتى تكون الإيكولوجية مكملة للعملية التنموية.

4.3.4 دروس مستفادة من التجربة الأمريكية

تميزت الولايات الأمريكية بالريادية والفعلية سواء من الجانب الاجتماعي ،والاقتصادي ...اخ ،فالناتج الإجمالي يقدر ب17.311 تريليون دولار سنة 2014 ،وهي صاحبت العملة الأكثر استعمال في العالم ،نهيك عن المستوي التنموي المحلي الأكثر تميزا في العالم، لأجل ذلك يمكن الاستفادة من التجربة ، وكانت التنمية هو في كيفية تفعيل الوحدات التنموية المحلية وتم ذلك وفق ثلاث مناهج أساسية .

نهج التنمية الاجتماعية يركز هذا علي ثلاث عناصر أساسية

- دعم وتعزيز الإطار التنظيمي المناسب لعمل المؤسسات الاجتماعية.
- مكافأة أصحاب المشاريع والمؤسسات الاجتماعية الناجحة من خلال الاعتراف بهم ومساعدتهم.
- تنمية النظام الايكولوجي الأوسع للمشاريع الاجتماعية والحفاظ عليها لتحقيق نمو اقتصادي ومكاسب اجتماعية.

4.4 التجربة البرازيلية:

البرازيل هي الدولة الأولى في تصدير البن وكذلك أصبحت من أكبر اقتصاديات العالم متخطية كثيرا من الدول المتقدمة والتجربة الاقتصادية محل تقليد و تطلع لكافة الدول التي تبحث عن التقدم الاقتصادي و قد استطاعت البرازيل من التحول السريع من بلد فقير يعيش البطالة والحرمان إلى دولة ذات اقتصاد متطور ومتصاعد ذات قوة اقتصادية لا يستهان بها.

حققت البرازيل خلال العشرينات الماضية استقرار اقتصادي مهم في تقليص في عدد الفقراء وفي تحسين القدرات المادية والبشرية للدولة مع تحقيق نمو اقتصادي مهم، وقد انخفضت الديون الخارجية، كذلك تقليص في التفاوت الحاصل في المداخيل، و البرازيل لم تتأثر بآثار الأزمة الاقتصادية التي مست كثير من دول العالم.

التغيرات السريعة في تحسين الاقتصاد جعل من التجربة البرازيلية محل بحث و دراسة بهدف الاستفادة من محتوى التجربة.

1.4.4نبذة عن دولة البرازيل:

للاستفادة من التجربة البرازيلية يجب إبراز أهم خصائصها وتحديد ما أمكن من الخلفيات التاريخية والطبيعية والاقتصادية المميزة للدولة لفهم أكثر نتائج الأعمال الخاصة بالتنمية المحلية للدولة. و البرازيل تقع في النصف الجنوبي من القارة الأمريكية وتقريبا تمثل نصف مساحة أمريكا الجنوبية أي 8.511.965 كلم^{2}تتوسع في الجزء الشرقي لنصف القارة الجنوبي، تقع مجمل المساحة بين خط الاستواء ومدار الجدي، تساوي مسافة الضفة البحرية بحوالي 9000 كلم وتعد خامس دولة من حيث المساحة، أراضي البرازيل في معظمها صالحة للزراعة وغنية جداً بالمواد المعدنية مع وجود نهر الأمازون أعطى لها تميز في خصائصها.

وصل الأوروبيين الأوائل إلى البرازيل بعد أن اكتشفوها في 26 جانفي 1500 وقد سميت بتسميات عديدة قبل أن يستقر الاسم عن البرازيل، ولمدة ثلاث قرون والبرازيل تحت وطأة الحكم البرتغالي ومع النظام الإداري الاستعماري أصبحت أكبر مركز في العالم لزراعة القصب السكري، وقد أنتهي الحكم البرتغالي سنة 1815وهي السنة التي شهدت البرازيل فيها نقلة في تاريخها السياسي، وأخذت البرازيل استقلالها الفعلي 1827، وقامت جمهورية البرازيل سنة 1889 و قد تعاقب منذ هذا التاريخ الحكم العسكري الاستبدادي على حكم الدولة ولم يشهد البرازيل استقراراً سياسياً إلا مع كادوسو رئيساً سنة 1914.

2.4.4 مبررات اختيار دولة البرازيل:

تم اختيار البرازيل لكثير من الاعتبارات حيث نراها أكثر نفعا للعمل والاستفادة من التجربة وهذا من واقع مستوى التنمية المرغوبة فيها والمنجزة وحجم الاختلافات والصعوبات وكيف أن معالجة أنظمة الحكم والقيام بإصلاحات عميقة من شأنه أن يفتح أفاق جديدة للتنمية المحلية، فالبرازيل لها مزايا كثيرة، فالمرتبة السادسة عالمياً في حجم القوى العاملة، عظم المساحة وضخامة الحجم السكاني مع موارد وإمكانيات عالية قد اهتمت البرازيل بسياسة التصنيع لإحلال التوازنات وقد نجحت هذه السياسة في رفع معدل النمو الاقتصادي في البرازيل إلى حدود7% مع تطبيق بعض الإصلاحات والاهتمام بالعامل البشري أعطى آثار إيجابية على واقع التنمية المحلية في البلد المعني.

3.4.4 المقومات الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على التنمية المحلية في البرازيل:

تبنت البرازيل النهج المتبع من قبل الكثير من دول أمريكا اللاتينية، حيث تميزت الفترة من (1950-1980) بسياسة التصنيع عوض الاستيراد واتبعت الدولة سياسة الحماية والدعم الجماهيري والمشاركة المباشرة

في المشروعات المملوكة للدولة وذلك من أجل دعم قاعدة تصنيع في الدولة. في الفترة(1950-1980) نما الاقتصاد البرازيلي بمعدلات عاليا وقد تنوع الاقتصاد البرازيلي وقد دخلت بناء القاعدة الاقتصادية. انتهجت البرازيل سياسة الانتقال من استراتيجية إحلال الواردات إلى استراتيجية الإنتاج والتصدير، بفضل هذه السياسة شهد البرازيل نمواً سريعاً وتنوع كبير في نشاطاته الإنتاجية لسياسة التصنيع وكانت ثمار السياسة تجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو 07% سنويا.

جدول رقم(06): معدلات النمو الاقتصادي للفترة(1920-1980).

الفترة	الناتج المحلي الحقيقي	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة
30-20	4,2	3,7	3,9
40-30	5,1	2,0	8,9
40-50	5,9	3,1	7,7
50-60	7,4	4,6	9,2
60-70	5,9	2,9	6,9
70-80	8,6	5,5	9,3

المصدر: أنجز انطلاقا من معطيات اقتصاد تنمية البرازيل لسنة 1980

يتمثل بوضوح إيجابية السياسة المخططة، حيث وصل النمو إلى ما يقارب 8% بعد هذه السياسة سيشهد اقتصاد البرازيل فترة من الركود، حيث ضربت أزمة الديون اقتصاد الدولة وانخفاض التسديد في معدل النمو خصوصاً عند فترة الثمانينات.

قامت البرازيل بداية من فترة التسعينات بإصلاحات مع حكم مدني وهذا التحول غير في مسار اقتصاد الدولة فكان التوجه نحو اقتصاد السوق والقضاء على الحواجز غير الجمركية وإطلاق برامج الخوصصة لكن النتائج كانت كارثية على الاقتصاد، لكن بوادر الانفتاح بدأت سنة 1994 وبالنظر للتحولات الاقتصادية منها تغيير العملة قصد الحد من نسبة التضخم التي فاقت معدلات هائلة، كما تبنت السياسات الداعمة إلى إلغاء الحواجز وانفتاح الاقتصاد البرازيلي مع تخفيض حجم التعريفات الجمركية وتخفيض الضرائب عن الشركات الأجنبية، هذه السياسات نتج عنها تدفق كبير للاستثمارات الأجنبية مقارنة بفترات سابقة (الصيداوي،2018)

و في الفترة الممتدة ما بين(2004-2008) قد شهدت تطوراً اقتصادياً كبير بمعدل نمو فاق 5,1%سنة 2008،السياسات المتبعة حيث عملت البرازيل على محاربة الفقر وعدم المساواة وهذا في إطار التنمية المحلية من خلال إتباع وسائل وبرامج الإعانات المالية المشروطة للأسر الفقيرة، حيث يرجع لهذا البرنامج الفضل في توسيع نطاق المنفعة من هذا المشروع ومنح طاقة أكبر وأموال أكثر فيه، وكانت نسبة الإنفاق على هذا البرنامج ما يقدر0,5% من الناتج المحلي وبتكلفة قدرت بـ9.5 مليار دولار، ويقوم البرنامج على إعطاء

الأسر الفقيرة معونات مالية بقصد التحسين في مستواها المعيشي والتي يقل دخلها عن 28 دولار (مختار،2015).

و البرنامج الإنمائي المستخدم في البرازيل كانت الإعانات فيه تمنح بشروط صارمة تتمثل بالتزام الأسرة على إرسال أطفالها للتعليم وحصول الأطفال على اللقاحات بشكل منتظم ،حيث تحصل الأسرة على 87 دولار شهريا بما يعادل 40% من الحد الأدنى للأجر في الدولة، حيث وصل عدد المستفدين بما يقدر بـ11 مليون أسرة أي حوالي 1/4 من الشعب البرازيلي.

سمح البرنامج الإنمائي المحلي في البرازيل إلى زيادة في الطبقة المتوسطة و يمكن الاسترشاد بالشكل الآتي في توضيح المخرجات الإيجابية لهذه السياسة الإنمائية المحلية.

الشكل رقم (03): مؤشر جيني و معدلات الفقر في البرازيل(1992-2008)

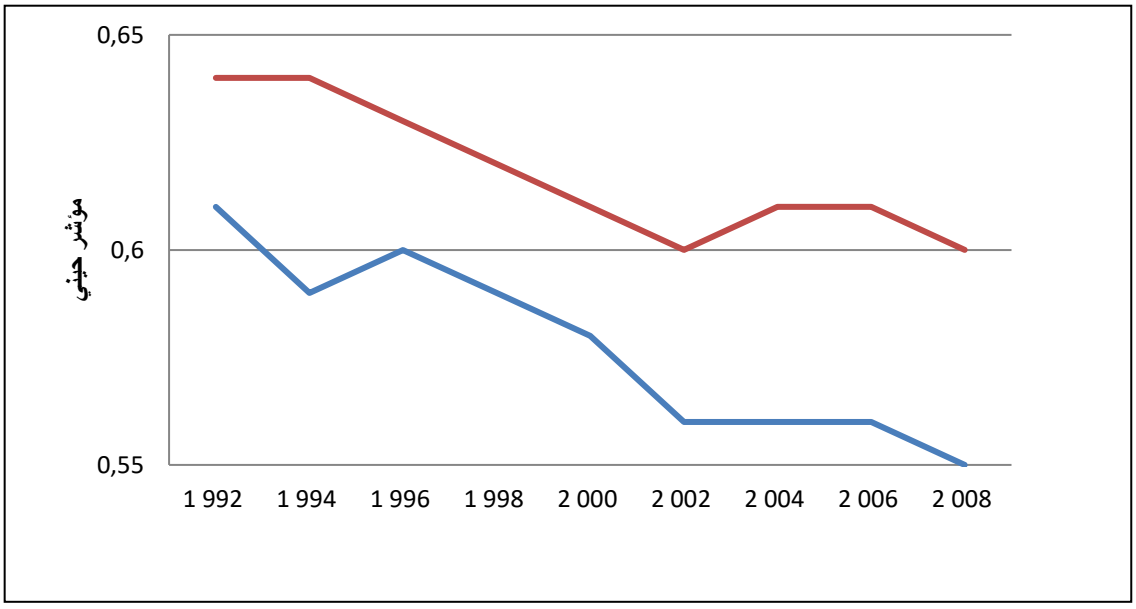

المصدر: انجز انطلاقا من دراسة عبد المعا طي وآخرون لسنة 2008

و قد قامت البرازيل من أجل نقل التكنولوجيا من خلال توفير المناخ الملائم للشركات المتعددة الجنسيات بتعديلها لقوانين الاستثمار الأجنبي بما يتماشى مع استراتيجيتها، فقد قامت بتشجيع البحث العلمي ومحاولتها إنتاج سلع ذات تكنولوجيا متقدمة، وهذا ما تشير إليه إحصائيات البك الدولي.

4.4.4 الدروس المستفادة من التجربة البرازيلية:

الدراسة والبحث حول تجربة البرازيل يجعلنا دائما نأمل إيجابياً في المستقبل، فالاستقلال السياسي و الاقتصادي ومحاولة إبراز الحكم المدني من شأنه أن يكون نقلة نوعية نحو التغيير وبلوغ مستويات أفضل

في التنمية المحلية، فالاندماج بين تصحيح الاقتصاد الكلي بدلالة ربط ذلك مع التنمية البشرية من شأنه أن يحقق مستويات عالية من معدلات النمو والتنمية وأهم الدروس المستفادة:

- ربط عملية النمو الاقتصادي بوجوب الإصلاحات التي لا مفر منها من أجل تحسين في عملية الأداء الاقتصادي للدولة.
- لا يتم النجاح من خلال الإحصائيات دون مراعاة الآثار الاجتماعية التي سوف تخلفها هذه الإصلاحات فالتنمية البشرية يجب تجسيدها ضمن مشاريع تكون ملموسة بالنسبة للمجتمع المعني.
- اكتساب التكنولوجيا مرتبط بزيادة الإنفاق على التعليم والبحث العلمي لأنه جانب مهم في عملية تقويم و زيادة التنمية على المستوى المحلي.
- إن تحسين التنمية ضمن المناطق المهشمة لا يحدث دون تكوين قاعدة صناعية إنتاجية ونقل المعارف والتحكم في التكنولوجيا.
- التجربة البرازيل قد أعطت تميز واضح وأعطت فكرة في اكتساب التكنولوجيا عن طريق عامل خارجي وهي الشركات متعددة الجنسيات، حيث كان لهذه التميز تأثير إيجابي في إحداث تنمية محلية واعية تساير سرعة التكنولوجيا الموجودة في العالم.

5.4 التجربة الفرنسية:

جمهورية دستورية ذات نظام مركزي وبرلماني لها عدة أقاليم منتشرة عبر العالم وهي بلد قديم يعود تكوينه إلى العصور الوسطى، وهي إحدى المناطق المهمة في أوربا، وصلت فرنسا إلى قوتها نفوذها خلال القرن (19) و هي ثاني أكبر إمبراطورية استعمارية بعد بريطانيا وهذا بعد سنة 1950، تلعب فرنسا دورا بارزا في تاريخ العالم من خلال تأثير ثقافتها وانتشار اللغة الفرنسية في كثير من ربوع العام إضافة إلى نمط حياتها المتميز، كما تعد قوة عظمي في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية، و هي ثاني أكبر اقتصاد في أرويا.

1.5.4 مبررات اختيار التجربة الفرنسية:

ينظر إلى تاريخ فرنسا الاستعماري حيث أنها تعني الكثير بالنسبة للدول النامية وخاصة في قارة إفريقيا واعتبارها كدولة استعمارية مخلفاتها وآثارها مازالت حاضرة في جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية لكثير من الدول وباعتبارها دولة لها الريادة ولها خصائص التقدم الحضاري والإنساني في العالم، وقد عرفت فرنسا بتفوقها خصوصا في برامج الحماية الاجتماعية والحريات المدنية فلا ضير أن تكون فرنسا لها اهتمام

قوي بجانب التفعيل التنموي المحلي ويجعلها تدرس كتجربة في إطار المنوال التنموي العام ومن بين مبررات دراسة التجربة الفرنسية:

- المشاريع و البرامج المطبقة في فرنسا معروفة عالمياً و لها الكثير من الباحثين في هذا المجال.
- فرنسا دولة متقدمة ولها تقليد واستراتيجيات على مدار تاريخ الدولة تجعل من هذه المزايا كقاعدة لاختيار التجربة الفرنسية.
- قيام الثورة الفرنسية وما انعكس على الحكم المحلي وترجمة ذلك في القوانين والتنظيم الإداري المنظم لتنمية الدولة وهذا انعكاس توافقي لما هو موجود في الجزائر يجعل من المسار التنموي المحلي محل دراسة وبحث وإثراء في التجربة الفرنسية للاستفادة منها.

2.5.4 نبذة عامة عن الدولة الفرنسية:

الجمهورية الفرنسية من أكبر الدول في أوروبا مساحة حيث تقدر ب 643.422كلم^2 و هي تحضي بتنوع تضاريسي كبير كما تمتلك مظاهر طبيعية متنوعة ، فتسخر كذلك بكونها تمتلك أكبر المناطق الاقتصادية الخاصة في العالم، يبلغ سكان فرنسا 60 مليون نسمة بكثافة سكانية تقدر بـ111/كلم^2 و هذا في سنة 2002، كما تضم73 تجمعاً سكانياً يتعدى 100 ألف نسمة و هذا باستثناء التجمعات الخمسة السكانية يعيش 3/4 من الفرنسيين(74%) في المدن والأحياء التي يزيد سكانها عن 2000 شخص ويعيش في الريف الفرنسي نسبة تقدر بـ26% وهم أكثر تماسك مع الأنشطة الزراعية (ocede,2019)

3.5.4 المقومات الاقتصادية و الاجتماعية و أثرها على التنمية المحلية في فرنسا:

منذ نهاية الخمسينيات اعتبرت الأجزاء الخاصة بالأراضي الفرنسية الوسط، الغرب والجنوب الغربي أقاليم معرضة للتخلف مقارنة بالنمو السريع الخاص بالحوض الباريسي، كذلك نجد أن الجزء الشرقي معدلات البطالة أقل و تدفقات الهجرة ذات معدلات ضعيفة، الريف الفرنسي أكثر تهميش تتميز فرنسا بازدواجية الصناعية و أخرى فقيرة زراعياً، لذلك ظهر مفهوم التنمية المحلية في منتصف الستينات كرد فعل عن الممارسات السلبية في التخطيط الإقليمي، فنجد محاولة لوضع موازنة للأراضي الفرنسية وفق أسس المنطق الإقطاعي بالنسبة للدولة، حيث و في بداية الستينات تم تنفيذ سياسة متحمسة، سيئة الانقسام ضيقة الغاية غير ملائمة للعمل التنموي.

التخطيط الإقليمي قام بتوجيه نقد قوي للشبكة الإقليمية الموروثة عن شبكة المقاطعات السابقة و كانت رؤية الدولة من أعلى إلى أسفل بنقل أي عملية اتخاذ للقرارات يأتي من العاصمة ليطبق في باقي الفروع حيث لم يكن هناك تشاور مع السكان المعنيين، المعارضة الشعبية لنمط التسيير كانت قوية خاصة في بداية السبعينات من قبل الجهات الفاعلة المحلية اعتبرت أن تطوير الإقليم يأخذ بعين الاعتبار احتياجات و تطلعات السكان، أي يجب أن تكون التنمية من الأسفل إلى أعلى وتدافع عنها حركة (Pays 14) و شعارها

« العيش معنا» واتخاذ القرارات في الدولة وظهر مبدأ الاستقلالية في صنع القرار سواء الجانب السياسي والاقتصادي وهذا هو سبب ارتباط المحليين بمبادرات التنمية المحلية، في فترة السبعينيات، و قد غيرت هذه المظاهرات من خلال العمل التاريخي في الأراضي الريفية الكثير من القوانين و التشريعات و إبراز صوت السكان الريفيين ، وقرر وزير الدفاع سنة 1971 جعلها منطقة عسكرية، ومن أجل مواجهة هذا القرار تجمع الفلاحين وتظاهروا من أجل الحفاظ على هويتهم وثقافتهم المحلية، وبفضل دعم ألاف المدافعين عن (Lazac) تم الحفاظ على ثقافة عمرها 1000 سنة ، كما ولدت في فرنسا ثقافة ريفية معاصرة وهو مختبر اجتماعي يقود حاليا معركة جديدة ضد العولمة النيوليبرالية.

تحدد قوانين (982-1983) تركيز قوي بشأن اللامركزية من خلال إعطاء مزيد من المسؤوليات للسلطات المحلية، وسياسة تنموية أكثر صلة بالسكان وأكثر تكيف مع خصوصية الأقاليم. يواصل قانون والمسؤولية المحلية لسنة 2004 والمسمى بقانون اللامركزي الثاني رغبة الدولة في منح مزيد من المسؤوليات واستقلالية السلطات المحلية.

تميزت نهاية التسعينات بسلسلة من الإصلاحات المهمة في مجال التخطيط المكاني أيضا تتوافق مع منطق جديد قائم على الأخذ بعين الاعتبار الأراضي التي يعيش فيها السكان والتي بسبب تنقلهم تجعل من التقسيمات في الماضي غير مجدية من خلال سياسة الاتحاد الأوربي الإقليمية والسلطات المحلية والأقاليم وشهدت هذه الفترة ظهور قضايا جديدة مثل التنمية المستدامة ومن المهم فهم آليات السياسة والتخطيط المكاني في فرنسا.

بروز مكتب اللامركزية على مدار السنوات الماضية مع السلطات المحلية والإقليمية في تفعيل دور الجهات الفاعلة في التنمية المحلية، إن ظهور «مناطق مشروع» يتضح لنا الدور الواعد للمجمعات المحلية من خلال مواثيق التنمية والتخطيط بين البلديات حيث حدد 350 منطقة مشروع منها 50 منطقة حضرية ونتيجة لهذه اللامركزية تم إنشاء حركية إقليمية جديدة من أجل إنشاء مشاريع وتطوير ساسة مشتركة بين البلديات. ومن خلال تجربة (بريطانيا مركز) وتحليل كيف تمكنت منطقة صغيرة من تحضير نفسها والتعبير عن توقعاتها والتغلب على النفوذ الإداري وقامت على تنظيم ومساعدة الدولة وأصبحت تجربة رائدة في المساعدة الذاتية و تظهر هذه التجربة الناجحة للجهات الفاعلة المحلية في الجمع بين أعلى وأسفل من خلال التدخلات القطاعية واعتماد النهج من الأسفل إلى الأعلى طبق في عدد من الدول وبدأ يعطي ثماره في العالم.(زبيري وآخرون\،2015).

4.5.4 الدروس المستفادة من التجربة الفرنسية:

التجربة الفرنسية غنية بمحتواها وببعدها الثقافي والاجتماعي والأكثر من ذلك أن التجربة وليدة النضال الجماهيري فهي مخرجات من رحم النضال واللامركزية في فرنسا اليوم أصبحت أداة إدارية أساسية في نظام الإداري الفرنسي و من الدروس الواجب الاعتماد عليها:

- توفير المعلومات الأساسية المرتبطة بالفعل التنموي المحلي للتجربة التنموية الرائدة.
- فهم وتفسير ظاهرة التنمية المحلية من خلال البدايات الأولى لتكوين الظاهرة، كما يمكن معرفة الصعوبات التي اعترضت التجربة الفرنسية حتى نستطيع تجنبها و الاستفادة من (الوقت، الجهد والتكاليف).
- عدالة وتوزيع الدخل وانخفاض شديد في الفقر، حيث مع النمو المتواصل السريع تزداد عدالة التوزيع في فرنسا.
- مساندة الحكومة لسكان المناطق الريفية جعل نسبة الفقر تتقلص كثيرا مع التحديث الذي مس كثيرا من قطاعاتها.
- فرنسا دولة متقدمة طبقت فعل التنمية من الأسفل إلى الأعلى وقد نجحت في ذلك، فالتجربة الفرنسية نستطيع الاستفادة الفعلية من هذه التجربة.

خلاصة الفصل:

بعد أن بحثنا في العديد من العوامل المفسرة لنجاح التجارب الخاصة بالتنمية المحلية في تجارب(ماليزيا الأردن، البرازيل وفرنسا) خلصنا إلى الاستفادة من العديد من الدروس التي يمكن تطبيقها في الجزائر و يجب الإشارة أن برامج و مشاريع التنمية المحلية يمكن أن تصلح في دولة وقد لا تنطبق في دولة أخرى وهنا يجب الأخذ بعين الاعتبار إمكانية تطبيق التجارب مع مراعاة الظروف الخاصة بكل دولة ومن خلال التجارب، فالنجاح المحقق هو إتباع استراتيجية تستند إلى التنمية المتوازنة مع عدالة التوزيع والاستناد على السوق مع الاعتماد على الذات(الإمكانيات الذاتية) وتشغيل عناصر الإنتاج ومحاولة الدمج بينها هو أساس التنمية على مختلف المستويات.

كما أن استقرار الاقتصاد الكلي في الدولة يعزز فرص نجاح مشاريع التنمية المحلية وهذا من خلال خفض في معدلات التضخيم مع استقرار أسعار الصرف والعناية القصوى بالبشر من خلال العناية بقيم السلوك يجعلها تكسب العديد من التطور المحلي، فمجمل التجارب قد أعطت استفادت مختلفة، فالتجربة الماليزية بينت أن رسم السياسة الاقتصادية والمحلية قد نجحت في صهر الفئات المتنوعة في مجموعة واحدة ، وساهمت كذلك في التقدم الاقتصادي، حيث وصل معدل النمو إلى ما يفوق 09% ،كما أن الصعوبات التي تواجه الدولة لا يمكن بأي حال أن يكون عقبة أمام التنمية ،التجربة الفرنسية بينت لنا وأعطت تفسير في فهم المسار المتبع للدولة للوصول إلى وضع البرامج التنموية المحلية ، وأن النضال الجمهوري أساسياً في تغيير أنماط التسيير الإدارية الحالية .

نؤكد أن وضع السياسة الاقتصادية المحلية يكون من أجل الصالح العام واختيار الكوادر الأفضل في المجتمع حتى تكون فرص نجاح المشاريع كبيرة، إضافة إلى دمج وسهولة الاتصال بين الفاعلين في التنمية من شأنه أن يكون عامل مهم في نجاح عملية التنمية المحلية ،ومن خلال التجارب أمكننا الخروج ببعض النتائج و هي :

- يجب أن يكون تكتل جيوسياسية أو تكتل عربي – عربي لدول حوض البحر الأبيض المتوسط مثلاً أو الجامعة العربية من أجل التعاون و نقل التجارب الناجحة وتطبيقها والتبادل البيني للأفكار والمشاريع، و هذه التكتلات طبقت وأتت بثمارها.
- إقامة بنوك تنموية تهتم بمشاريع التنمية المحلية.
- ضرورة فهم أن التنمية المحلية وتحقيقها ليست نجاحات مادية فقط، بل تهدف إلى نجاحات معنوية حضارية ثقافية ويجب أن يكون هناك تكامل بين هذه العوامل.
- الأخذ بعين الاعتبار العناية بالتنمية المحلية من خلال اعتبار البشر هو عنصر حاكماً في كفاءة و أداء جهود التنمية المحلية نفسها.

- تغيير الفهم للتنمية المحلية فرص حدوثها تكون اكبر عندما تكون من الأسفل إلى أعلى وقد طبقت الكثير من المشاريع وقد أبانت عن تقدمها.

الفصل الرابع:
المقومات التنموية في الشرق الجزائري

مقدمة:

إن بلورة تنمية حقيقية تمس جميع جوانب الحياة ، بحيث تبدأ من الانوية المجالية الصغيرة و تتصاعد لتبلغ مساحة تراب الدولة ، تتطلب إدارة قوية من قبل المجتمع لتغيير الوضع بطريقة عقلانية ومنسقة من أجل إعداد ظروف حياة جديرة بالبحث والدراسة، حيث يكون الاهتمام منصب في رفع التحدي والوصول إلى أهداف التنمية و خاصة المحلية.

التنمية بكل مستوياتها هي تفكير شامل يبدأ بتصور للأهم الحاجيات الواجب معالجتها ومعرفة خاصة بأهم الوسائل لتغيير الواقع ثم تفكير أخر يركز على معالجة إشكالات التنمية و تحقيق أهدافها التنمية المسطرة ، وهذا كله يقتضي منا معرفة مسبقة بالقدرات، حيث تعد السبيل الوحيد لتصحيح و تقويم الوضع التنموي و معالجة حقيقية لمختلف انشغالات التنمية.

إن القدرات التنظيمية الإدارية، الطبيعية والبشرية هي عوامل تعطي قيمة للمجال المدروس إن وجدت من أجل تعزيز كل عمل تنموي يراد منه تغيير الواقع المحلي، عملية تسريع التنمية يرتكز أساسا علي سعة الموارد الموجودة في المجال ، فكلما عظمت المؤهلات وقلت العوائق كان ذلك سببا في زيادة فرص التنمية والسؤال الممكن طرحه هل مجال الدراسة له من المؤهلات والموارد الطبيعية والبشرية ما يؤهله لدفع التنمية وهذا ما يحاول هذا الجزء الإجابة عنه

1. المقومات التنظيمية الإدارية في الشرق الجزائري:

إن دراسة المجموعات المكانية المحلية وتشخيص هياكلها التنظيمية و تحليل أسلوب عملها في المجال المدروس يسمح لنا بمعرفة مختلف العلاقات المجودة على المستوى المحلي بين السكان والمؤسسات القائمة بالتسيير. التنظيمات الإدارية المكانية إن وجدت و تنوعت في مسارها التاريخي فهي حافز قوي لنجاح الفرص الخاصة بالتنمية ، فالتنمية المحلية تنشأ من الإصلاح التنظيمي لهياكل الإدارة المحلية المكانية و أن تشجيع السكان وترقيتهم ضمن أطر تنظيمية مكانية هي مرحلة أولى لتحقيق التكامل والانسجام بين الإنسان والمكان الذي يعيش فيه وبالتالي نجاح كل عمل تنموي.

التدبير المحلي التنموي ينمو ويتجسد في ظل هيئات تنظيمية مكانية حقيقية، والمجال الجزائري تعاقبت عليه عدة أمم أفرزت في كل مرحلة تنظيم مجالي مميز يعطي قيمة إدارية جديرة بالدراسة.

1.1 لمحة تاريخية حول الإدارة و التنظيم المجالي في الشرق الجزائري:

تباينت الأساليب الإدارية التنظيمية الإقليمية الجزائرية عموما فالدول حديثاً أو قديماً تختار الأسلوب الأنجع و الأمثل لتنظيم إقليمها من أجل تسيير يخدم مصالحها العامة والخاصة و الحكم المحلي الذي كان سائداً قديماً يتميز بصلاحيات واسعة واستقلالية من خلال المهام التي يؤديها، وهذا في ظل سيادة الدولة والجزائر عبر تاريخها النضالي في التنظيم و الإدارة قد شهدت تطبيقات مختلفة من الأساليب و الأشكال الإدارية و يعود ذلك إلى موقعها الاستراتيجي الذي كان محل أطماع عديدة من المستعمرات القديمة، مثل الرومان، الو ندال البيزنطيين، الفينيقيين وأما المستعمرات الحديثة مثل فرنسا، حيث المستعمرة تضع خاصيتها ومميزاتها على الإقليم الوطني خصوصاً في كيفية تنظيم وإدارة الإقليم، والباحث في تاريخ إدارة المجال الجزائري يجد الكثير من الأساليب التي طبقت في الجزائر.

مجموعة المحليات من خلال تحليل هياكلها التنظيمية وتطبيقاتها في الميدان يسمح بمعرفة نوع العلاقات الموجودة على المستوى المحلي و بين السكان و مسيري الدولة ويوضح درجة مشاركتهم في تحقيق متطلبات التنمية المحلية، والنجاح مرهون بمبررات الأخذ بالحكم المحلي وبإصلاح التنظيم في هياكل الإدارة وتشجيع المسئولين المحليين في تطوير وترقية مجتمعاتهم (الشافعي ،1985).

نؤكد أن الهياكل الإدارية و التقسيمات المنبثقة منها ما هي إلا تاريخ طويل من التقسيمات والتنظيمات السابقة، وحسب دراسة رحام جمال من خلال التقسيمات الإدارية لسنة 1984 فإن البلديات هي في الأصل كانت دواوير في العهد الاستعماري.

جدول رقم(07) الشرق الجزائري :أمثلة لبلديات منبثقة من دواوير سنة 1984.

الولايات	بلديات 74	بلديات84	بلديات أصلها دواوير	النسبة المئوية
جيجل	17	28	03	11,53
أم البواقي	18	29	13	50
قالمة	35	34	2	7,69
خنشلة	32	21	8	30,76

المصدر: أنجز انطلاقا من دراسة رحام جمال سنة 2001

والجدول أكثر توضيح لأهمية التنظيمات السابقة في تحديد حدود البلديات، و كذا حدود الوعاء الولائي وأصوله التاريخية ، فولاية ام البواقي تقريبا 50% من بلدياتها هم في الأصل كانوا دواوير في العهد الاستعماري و هذا حسب الجدول.

مبررات الأخذ بالحكم المحلي عديدة ومختلفة متعلقة أساسا باتساع المجال الجغرافي للدولة مع تعدد قومياتها، كذلك من خلال إعادة توحيد الدولة بعد تثبيت أقاليمها، فالتركيز على الحكم المحلي يجعل عملية التوحيد مبررة، فنظام الإدارة المحلية شكلاً يحافظ على الاستقلالية و تحقيق الوحدة المجالية

التنظيمات الإدارية التي عرفها المجال الجزائري و بنوع من الحكم المحلي يعكس أهمية ايجابية لكون أن الإقليم الوطني أو الشرقي منه له من المقومات ما يستطيع تقبل كل ما هو جديد في التنظيمات المجالية وهو نموذج للمجالات الرائدة في تنوع تنظيمه الإداري ويمكن تتبع مراحله بماضي تاريخه و حاضره.

2.1 تطور التنظيمات الإدارية في الشرق الجزائري:

1.2.1 التنظيم القبلي في الفترة العثمانية:

شهد مجال الشرق الجزائري عدة تنظيمات إقليمية، خصوصاً في الفترة العثمانية وما قبلها، وسنكتفي بالمرحلة العثمانية لأهميتها من جهة وكذا لتوفر البيانات على هذه الفترة، وهي فترة مفصلية في التاريخ الجزائري بحيث نجد تطابق قوي بين التاريخ والمجال الجزائري وبالأخص الشرق الجزائري ، وكان هناك تنظيمين أساسيين يشكلان ازدواجية مهمة ، فالتنظيم القبلي موازي لتقسيم الإداري العثماني والخريطة رقم (03) أكثر توضيح لذلك، هذه الازدواجية في التقسيم مرتبطة أساساً بضعف السلطة المركزية للدولة العثمانية ، بالرغم من قدم التواجد العثماني في الجزائر (1541-1836) غير أن التنظيم القبلي ما زال هو التنظيم الفعال على المستوى المحلي في كامل ربوع الدولة، بينما التواجد العثماني كان تنظيمه مقتصراً على الجانب الشمالي بنوع من التنظيم الجهوي وفق مساحات كبيرة تتعدى مساحة قبيلة ، هدف التنظيمات في المرحلة التركية هو ضمان مراقبة الجزائر كما أن الدولة العثمانية لم تغير في البنية التنظيمية، الاجتماعية الإقليمية للجزائر والمجسدة أساساً في النظام القبلي، بل تعايشت مع هذه المنظومة. وبالنظر إلى اتساع الإقليم الجزائري فقد قسم الأتراك الإقليم الجزائري إلى أربعة مقاطعات إدارية من أجل التسيير وتنظيم و إبراز الحكم

على المجال الشمالي للجزائر ،ونجد دار السلطان ثم مقاطعة الوسط وتعرف بيلك التيطري مقرها المدية، ثم مقاطعة الغرب وتضم الجزء الغربي للجزائر الغربية الشمالية ومقرها وهران، أما مقاطعة الشرق وهو إقليم المعني بالدراسة حيث كان مقره بقسنطينة وميناءه المعتمد في منطقة عنابة.

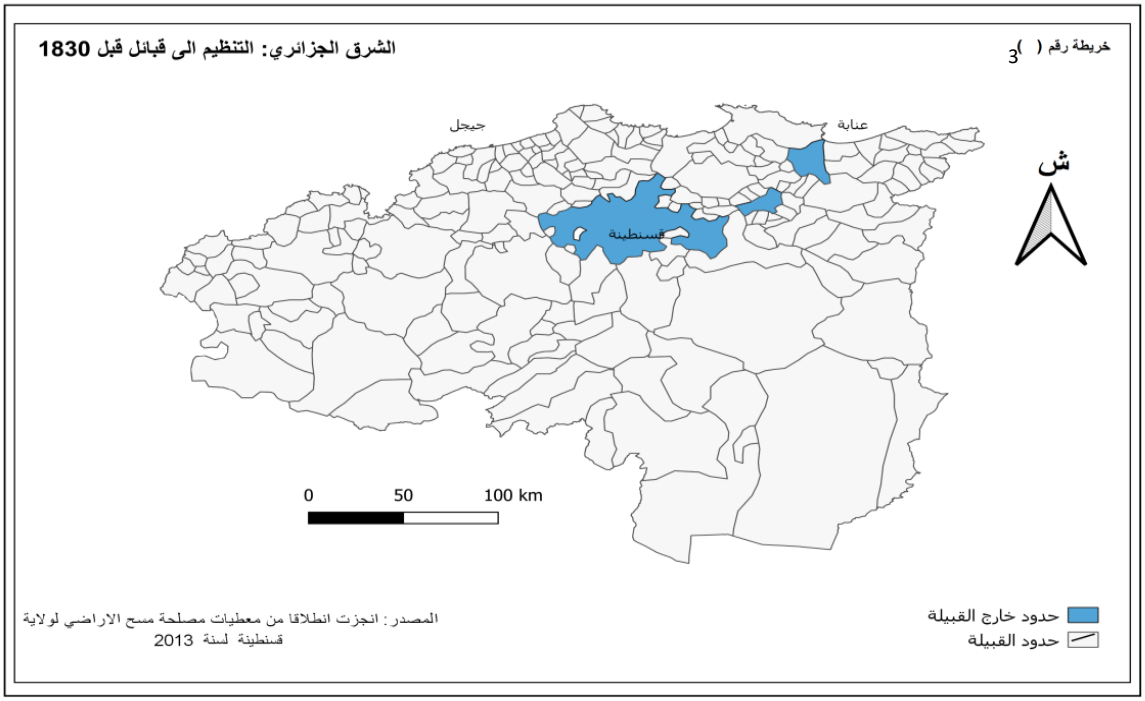

و كل مقاطعة قسمت بدورها إلى بعض الوحدات المجالية يحكمها قائد عسكري تركي و تجمع بدورها عدداً من القبائل، والقبيلة كانت مسيرة من طرف شيخ القبيلة. و الشكل رقم (04) و الخريطة رقم 04 يبينان التنظيم الإقليمي الإداري المنظم خلال الفترة العثمانية.

شكل رقم(04) الشرق الجزائري: التنظيم الإداري في الفترة ما قبل 1830

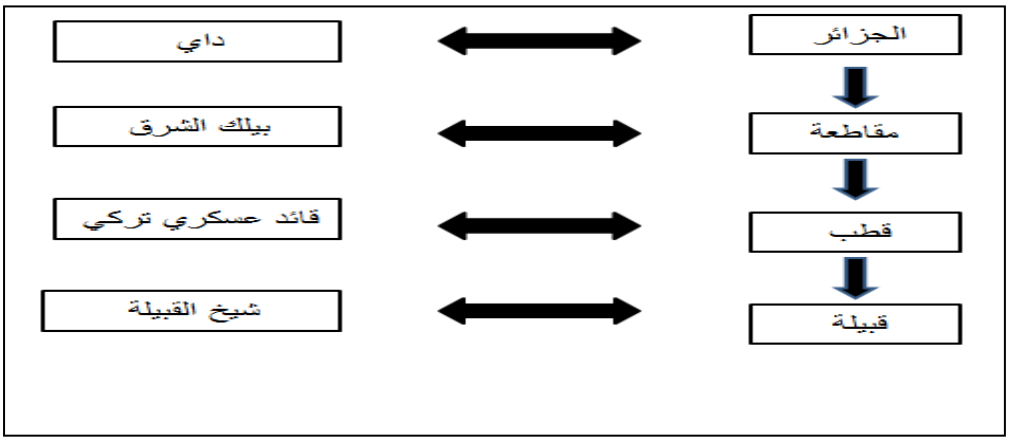

المصدر: أنجز انطلاقا من معطيات دراسة بودادة وأخرون لسنة1996

تنظيم و تسيير المقاطعة من طرف سلطة الباي وسلطة القبائل ،حيث نجد كل مقاطعة مسيرة من طرف مدينة رئيسية هي مركز القرار مع سيطرة مباشرة من طرف الأتراك، وعليه فإقليم الشرق الجزائري عاصمته مدينة قسنطينة بتعداد سكاني يقدر بـ125.000، كما أن عدد القبائل كان مهم بـ264 قبيلة من إجمالي القبائل في الجزائر والمحدد بـ650 قبيلة أي بنسبة 40.60% و هي تعد نسبة معتبرة.

جدول رقم(08) الشرق الجزائري: توزيع أعداد القبائل قبل 1830.

	القبائل	النسبة المئوية	ملاحظة
الجزائر	650	59,39	تغطية إقليمية مهمة للنظام القبلي
شرق الجزائر	264	40,61	في المنطقة

المصدر: أنجز انطلاقاً من دراسة بجاجة سنة1974

التنظيم القبلي هو تنظيم جماعي تقليدي يعتمد على القرابة من حيث الأب و تعتبر العائلة الخلية الأساسية لهذه البنية و الهيكلة الجماعية، بحيث كل قبيلة تقريباً تضم ثلاث أجيال ينتمون إلى إقليم واحد وهذا التنظيم متوارث ،بحيث نجد ارتباط بين الإنسان والإقليم (المجتمع القبلي)، والتنظيم مهيكل وفق نمط الحياة الزراعية بحيث يبرز التكامل بين الزراعة والرعي، مع سيادة نمط العرش الأرض ملك أفراد القبيلة فهي لإتباع ولا تشتري ، إن التقسيم الشرق الجزائري إلي قبائل مختلفة المساحة كونه يتميز بالبساطة، والتنظيم القبلي يعد الدعامة الأساسية لكل التنظيمات ألاحقة ،حدود القبيلة هي حدود مثلية لاستحداث المساحات المثلي للتنمية المحلية ، وتعريف الإقليم ينطبق عليها لكونها حقيقة مركبة من مستوي اجتماعي ،اقتصادي ومجالي أكثر ارتباط.

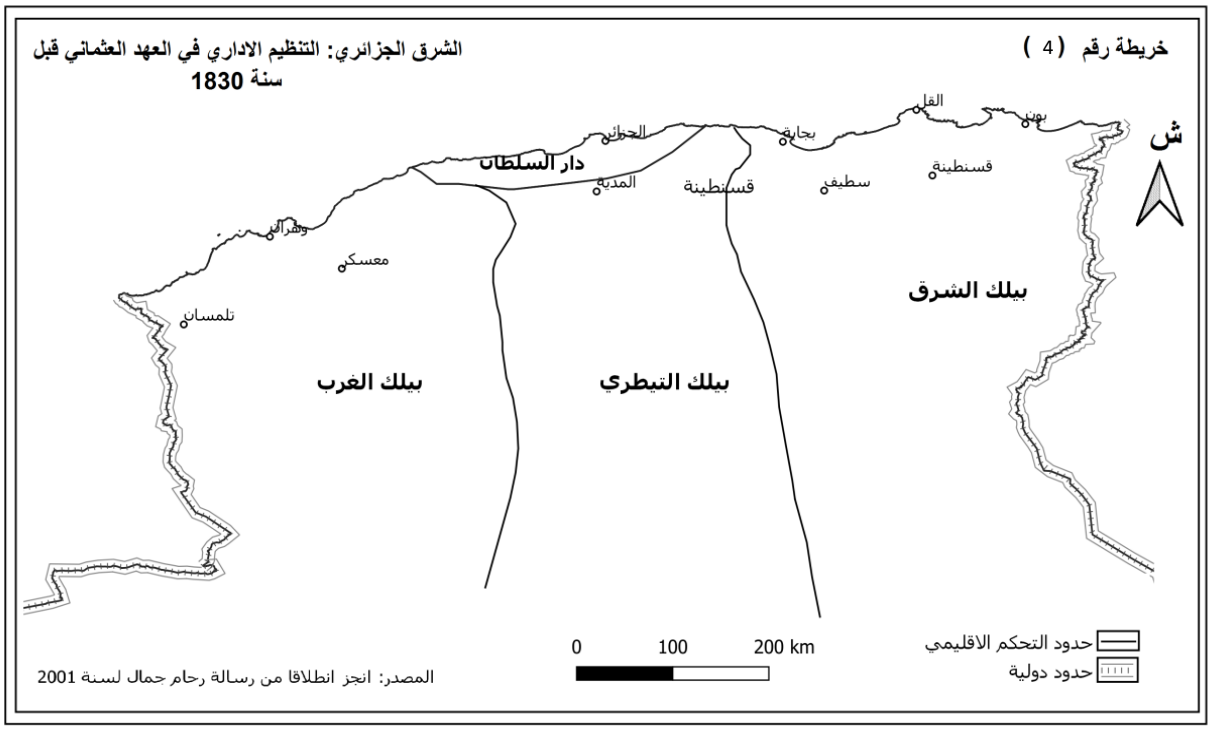

2.2.1 التنظيم الإداري و بروز الدوار كبديل للقبيلة في الفترة الاستعمارية:

1.2.2.1 بروز وحدة الدوار:

السنوات الأولى للاستعمار عمدت الإدارة الفرنسية إلى أول تنظيم مستنسخ من الدولة الأم، حيث قسمت الجزائر إلى 03 محافظات: الجزائر، وهران وقسنطينة، وفيها يتواجد مجال الدراسة ،أما على المستوى المحلي قامت فرنسا بتكسير البنية المجالية والمجسدة في القبيلة، وهذا التكسير تم بحزمة من القوانين أهمها قانون (Senatuse consulte) صدر في فيفري1863مهمته القضاء على نظام القبيلة ،ثم بعد ذلك قانون (lois de farni) في سنة 1873، بحيث كرس حق الملكية الفردية للأرض أي(حق التصرف) ملغياً بذلك نظام الملكية القديم و المبني أساسا على نظام العرش ومع فرنسة الأراضي، عوضت القبيلة بالدوار كوحدة إدارية أقل حجما و أكثر تشابها و الجدول الآتي يبين كيف تم تكسير وحدة القبيلة.

جدول رقم(09)الشرق الجزائري: تكسير وحدة القبيلة إلى دواوير سنة1956.

	القبائل	دوار
الجزائر	650	1600
الشرق الجزائري	264	596

المصدر: أنجز انطلاقاً من دراسة رحماني لسنة 1985

و كانت مساحة الدوار تقدر بـ120 هكتار و أن لا يقل عدد السكان عن 1000 نسمة مع بعض مصادر الثروة(cote,1985) والتقسيم إلى دواوير لم يراعي صلة الارتباط الاجتماعي التي كانت مجسدة في السابق كلحمة واحدة. أما محافظة قسنطينة و المعبر عن مجال الدراسة، فقد حدد له مساحة معبرة عن حجم سكاني بـ(07)محافظات فرعية و الجدول الآتي أكثر توضيح لذلك.

الجدول رقم (10)الشرق الجزائري: خصائص محافظة قسنطينة لسنة 1956

	المساحة كلم^2	السكان	عدد المحافظات الفرعية
محافظة قسنطينة	87572	318165	07

المصدر أنجز انطلاقاً من رسالة رحام جمال سنة2001

و قد انشطرت القبيلة إلى عدة دواوير، أين تم ربط موضوع الدراسة من خلال طرح السؤال هل أن بنية الدوار تتوافق مع بنية الإقليم المحلي الحالي؟ ويتقرر بذلك إلى تنمية محلية نؤكد أنه مقارنة مع تنظيم القبيلة هو بنية دواوير الأكثر ملائمة منه عن القبيلة في كون الدوار نجد سلطة فرض الواقع، أي سلطة مهيمنة على سيادة الدوار و لكن من حيث الفعل التنموي المحلي فهي بعيدة كليا عن المضمون العلمي لمفهوم التنمية المحلية.

و الخريطة رقم (05) تبين تقسيم مجال الشرق الجزائري إلى دواوير في الفترة الاستعمارية.

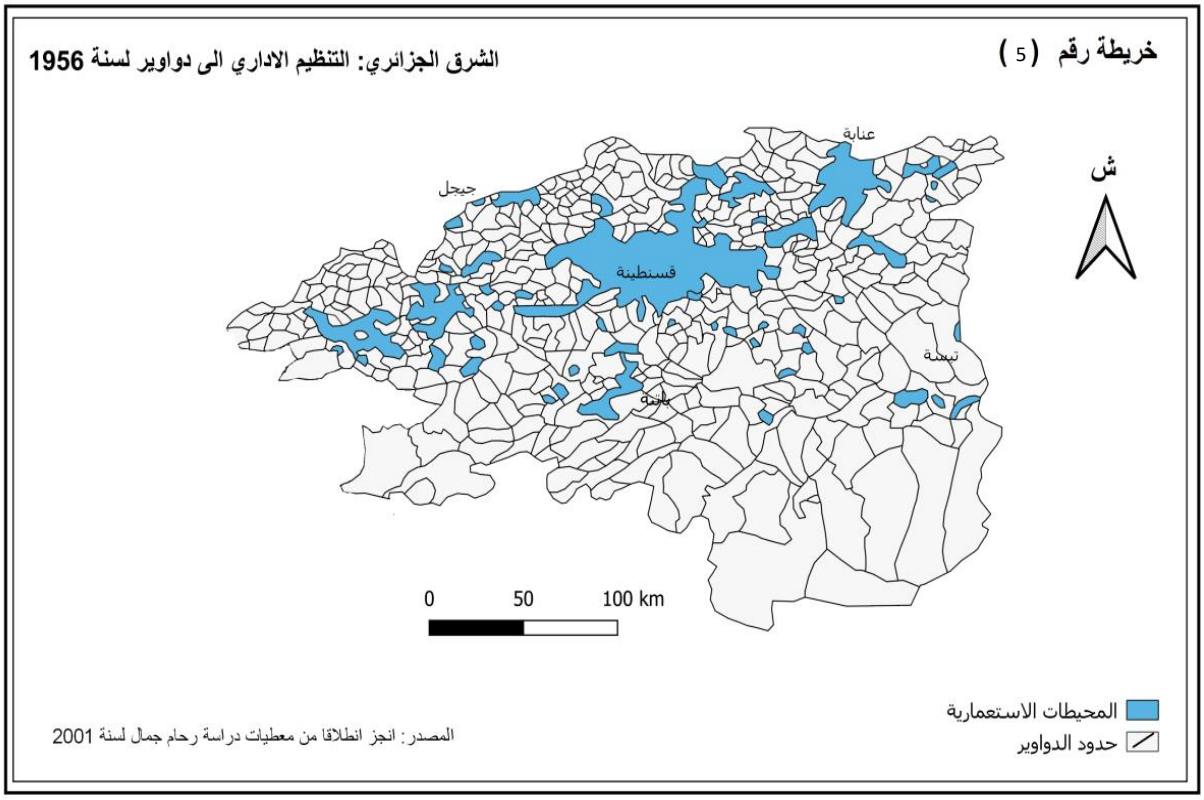

2.2.2.1 ظهور تنظيم البلديات:

أنشأت السلطات الفرنسية البلديات من أجل التسيير الحسن للمجال وحتى يكون مطابق و متكامل مع الدولة الأم، لكن البلديات التي ظهرت لها نوع من الازدواجية، بحيث يوجد نوعين من البلديات، بلديات ذات تصرف تام والبلديات المختلطة، وهو نظام مزدوج على المستوى المحلي، ومع استمرار هجرة المعمرين وتعمير الأراضي وتثبيت تواجده في الجزائر وفرض تنظيم يتوافق مع ازدواجيته و طبيعته وفرض كامل السيطرة على المجال الجزائري وإلغاء كل التنظيمات الموروثة للفترات السابقة. البلديات المشكلة تختلف باختلاف المناطق والكثافة، البيئة وأعداد الأوروبيين والجزائريين ومنه نستطيع تمييز نوعين:

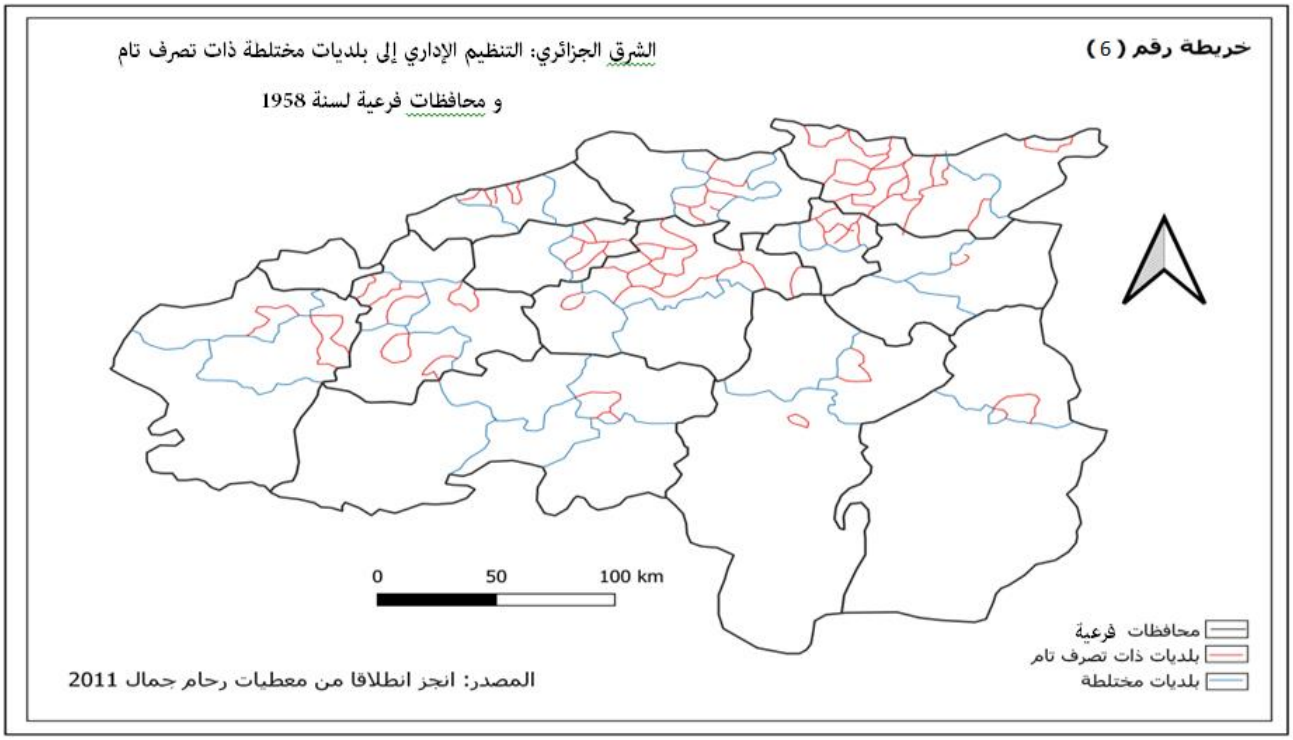

3.2.2.1 البلديات ذات تصرف التام 1866:

يتركز فيها عدد كبير من الأوروبيين وهي بلديات مستنسخة طبق الأصل في الدولة الأم، السكان يتمتعون بكامل حقوقهم المدنية و كل الحقوق الخاصة، تزود بمختلف الخدمات العمومية التي توفرها الدولة المستعمرة يترأس البلدية شخص يسمى شيخ البلدية مع مجلس منتخب ،مساحتها متواضعة (بعض الآلف من الهكتارات) يسكنها عدد سكان لا يتجاوز 20.000 نسمة باستثناء البلديات ذات المدن الكبرى يبلغ عددها حوالي300 بلدية في المجال الوطني الجزائري والجدول رقم (11) يبين توزيع البلديات ذات تصرف التام في منطقة الدراسة أقيمت بلديات ذات تصرف التام على أجود الأراضي و يبلغ عددها 336 بلدية.

الجدول رقم (11) الشرق الجزائري: توزيع البلديات المختلطة وذات التصرف التام على المحافظات الفرعية لسنة 1958

المحافظات الفرعية	بلديات مختلطة	بلديات ذات تصرف تام	عددها
باتنة	6	4	10
قسنطينة	2	14	16
قالمة	9	23	32
سكيكدة	3	9	12
سطيف	2	10	12
المجموع	22	60	82

المصدر: أنجز انطلاقا من معطيات بوكرزازة سنة1996

4.2.2.1 البلديات المختلطة:

تختلف البلديات المختلطة عن البلديات ذات التصرف التام، حيث أن أغلب سكانها جزائريين يزيد عددهم عن 80.000 نسمة يرأس البلدية المختلطة قائد عسكري يعين من طرف الحاكم العام إلى جانب موظف مدني عادتا البلدية ما تحتل مساحة واسعة تتعدي 10.000 هكتار والأراضي عادتا ما تكون فقيرة من الوجهة الزراعية موجودة على سفوح الجبال، يقدر عددها في منطقة الدراسة بـ78 بلدية مختلطة و34 منها موجودة في منطقة الدراسة وخريطة رقم (07) اكثر توضيح لذلك.

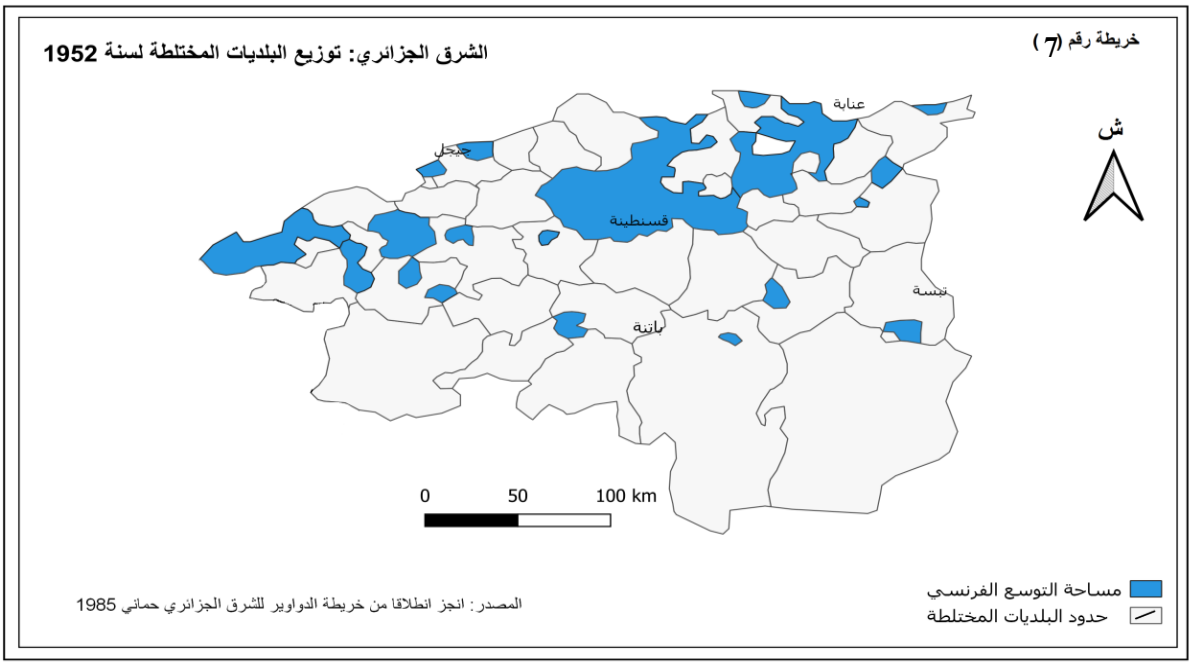

3.2.1 تعديل التنظيم الإداري لسنة1956:

تزامن التعديل الإداري و إلغاء الازدواجية بين البلديات مع بداية الثورة التحريرية وفي سبيل تكسير عزيمة المجاهدين وضعت فرنسا الاستعمارية حزمة من الإصلاحات من بينها إعادة التنظيم الإداري والتي طبقت بالفعل سنة 1956 ،فبعد اختفاء الازدواجية لتصبح البلديات واحدة ذات أحجام لمساحة سكانية صغيرة، كما قامت بتعديل فد عدد المحافظات على مستوى الجزائر وقد مس هذا التعديل مجال الدراسة فأصبح عدد المحافظات ب(07) محافظات ونجد عاصمته قسنطينة تتواجد بين ملتقى الطرق للسلسلة التلية والهضاب ونتيجة لبعدها عن الساحل أصبحت مدينة عنابة تأخذ شيء فشيء مجال نفوذ يميزها و يقع تحت سيطرتها.

4.2.1. تنظيم إداري جديد (1955 -1958)

بالنظر إلى التشابك الحاصل في المحافظات و عجزها عن وضع حلول لمختلف الإشكالات الموجودة و من أجل التحكم في المناطق الهامشية والبعيدة استوجب إيجاد تنظيم إداري جديد حتى يسهل مراقبة السكان و الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ففي أواخر 1955 أنشأت محافظة عنابة(Bône) و باشرت مهامها و في 28 جوان 1956 أصدر مرسوم إعادة هيكلة شاملة للمحافظات ليرتفع العدد إلى (04) محافظات وهي : قسنطينة، عنابة سطيف وباتنة و الخريطة رقم(06)والشكل رقم(12) يبينان توزيع المحافظات الجديدة و البلديات المختلطة لسنة 1952 في الشرق الجزائري:

و إقليم الشرق الجزائري ومع نهاية الفترة الاستعمارية أصبح يتشكل من (04) محافظات و 23 محافظة فرعية و 507 بلدية والجدول الآتي يوضح الوظيفة الإدارية الجديدة والتي انتهت بها الفترة الاستعمارية.

جدول رقم(12) : الشرق الجزائري توزيع المحافظات الفرعية والبلديات لسنة 1956.

المحافظة	المحافظة الفرعية	عدد البلدية
قسنطينة	7	166
عنابة	5	124
سطيف	5	96
باتنة	6	121
المجموع	23	507

مصدر: أنجز انطلاقا من المعطيات دراسة رحام 2001.

الشكل رقم (05) الشرق الجزائري: التنظيم الإقليمي الإداري قبل 1956 و بعده.

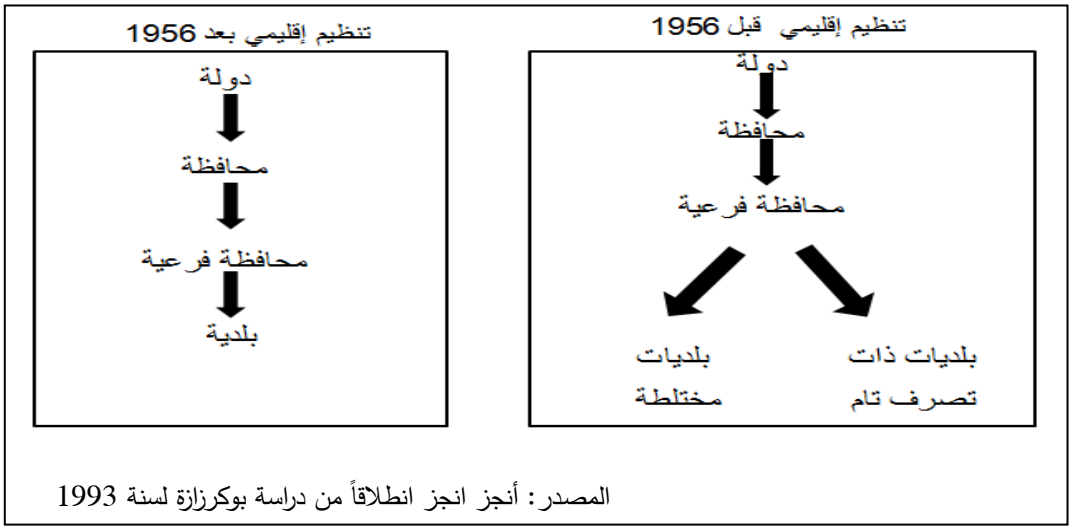

المصدر: أنجز انجز انطلاقاً من دراسة بوكرزازة لسنة 1993

3.1 التنظيم الإداري للجزائر المستقلة:

ورثت الجزائر وضعية إقليمية متخلفة، فالفروق التنظيمية واضحة بين الأقاليم وحتى داخل المنطقة الواحدة ،التحديث الزراعي موجود بالقرب من المدن الكبرى، البلديات التي كانت سابقا ذات التصرف التام مستوى التنمية أعلى بكثير من البلديات المختلطة، المناطق الداخلية عموماً كانت تعاني من قلة التجهيزات مع نقص كبير في عملية التأطير و التسيير الإداري، فالخروج الاستعماري ترك وضعية صعبة و مع قلة المؤهلين و المؤطرين ونقص في الموارد المالية والمادية والتقنية مع انحصار التنمية في مناطق دون غيرها وخصوصا الوظيفة التنموية على المستوى المحلي، فمع السنوات الأولى وجدت البلديات صعوبات كبيرة في دفع وتيرة التنمية ، فهي أمام وضعة فقر و حرمان لأغلب البلديات وغياب كلي لكل مظاهر الحياة، و أمام هذه الوضعية حاولت الدولة الجزائرية المستقلة التدخل لتقليل قدر الإمكان من هذه الفوارق التنموية وحاولت التدخل من أجل إجراء تعديل إداري إقليمي سنة 1963 ينسجم مع توجهات واختيارات الدولة.

1.3.1 التعديل الإداري لسنة 1963:إعادة الاعتبار للمستوى المحلي البلدي:

خلف المستعمر بعد الاستقلال وضعية اقتصادية صعبة، و حتى تستطيع الدولة النهوض وتحسن و في مستوى التنمية خصوصاً من الجانب المحلي و التركيز على المناطق الريفية من خلال تقليص التفاوت الموجود، فكان أول تدخل هو إصدار المرسوم رقم 63-189 الصادر في 1963/08/16 و يتعلق الأمر بتخفيض في عدد البلديات من 1525 بلدية تم إنشاؤها سنة 1956 إلى 676 بلدية سنة 1963، ثم جاءت نصوص متلاحقة لتزيد في عدد البلديات من 676 إلى 691 بلدية ووصل العدد سنة 1974 إلى 704 بلدية وكان الهدف من التعديل إعادة التقسيم للوحدات المحلية و إعطائها إمكانيات مالية أكثر من خلال ضمن البلديات الفقيرة إلى البلديات الغنية و الغرض الثاني من زيادة عدد البلديات هو من أجل تقريب الإدارة من المواطن وكذا ضمان وصول التنمية إلى المناطق الهامشية، فكلما قطع المجال زادت حظوظه في التنمية،

و اعتبار البلدية جماعة إقليمية عمومية سياسية مهمة في رفع وتيرة التنمية و النمو على المستويات المحلية و الخريطة رقم(08)توضح أهم التعديلات الإدارية لسنة 1963.

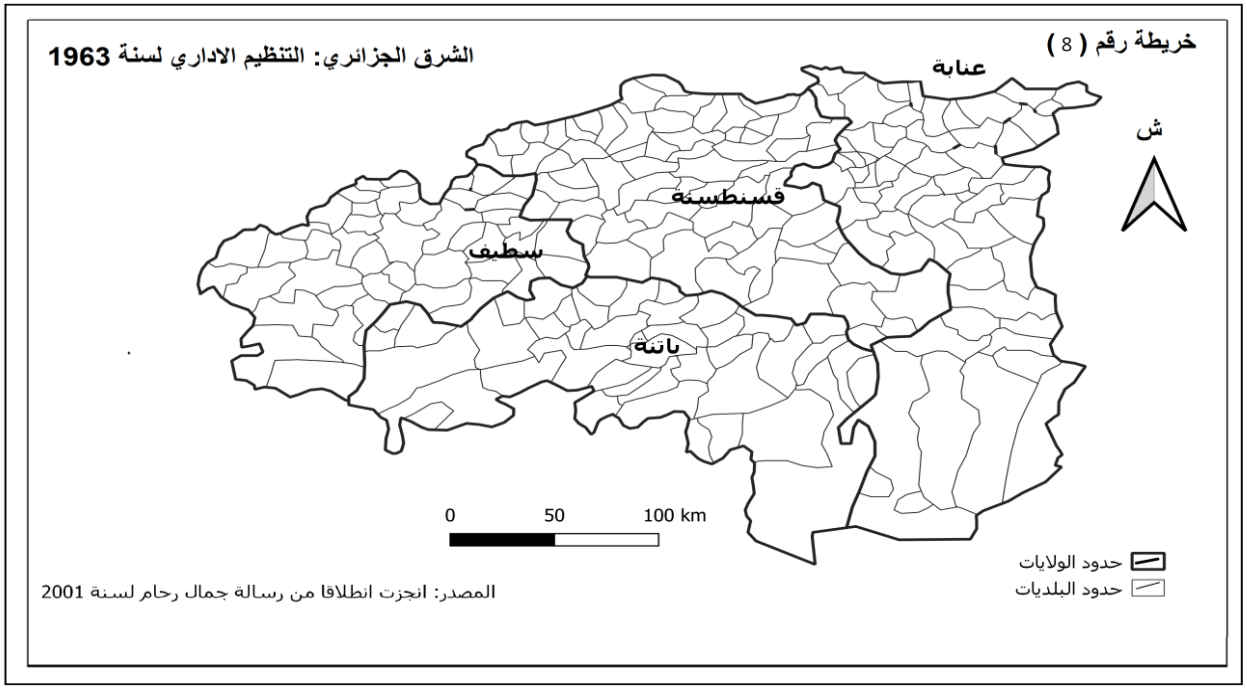

2.3.1 التقسيم الإداري لسنة1974إعادة الاعتبار للتجانس بين الولايات:

الهدف المعلن هو البحث عن التجانس بين الولايات، و التقسيم الإداري لسنة 1974 أقتصر على الولايات بحيث يتم استكمال التعديل الإداري لسنة 1963 و الذي أقتصر فقط على البلديات، و على أثر التنظيم الإداري لسنة 1974 فقد أصبح لدينا 31 ولاية عوض 15 ولاية قديمة، و الهدف من التقسيم الإداري لسنة 1974 هو ترشيد الهياكل الإدارية من خلال الانسجام مع الواقع التنموي و الأولويات الجديدة للدولة من خلال رد الاعتبار لسياسة التنمية الإقليمية ومحاربة الاختلافات التنموية بين المناطق، فالموروث الإداري أصبح لا يلبي طموحات وحاجات السكان، فالإجراءات الإدارية الجديدة قد أعادت النظر في عدد الدوائر من 91 دائرة سنة 1969 إلى 160 دائرة سنة 1974.

التنظيم الإداري الجديد كان ضمن سياسة إرادة الدولة في تشكيل إقليم جديد للجزائريين و تغيير الوضعية الاستعمارية المتخلفة في التنظيم والإدارة مع تصحيح الاختلال الإقليمي و ترقية بعض المناطق المهمشة، وقد اعتمدت الدولة في تقسيم إلى ولايات على (03) عوامل أساسية :

- تنظيم الشبكة الحضرية.
- دراسة المعطيات الفيزيائية و البيئة.
- إعادة توزيع الموارد.

- إعطاء أهمية لتخصص الوظيفي.
- إعطاء أهمية لأبعاد الولايات وسهولة الوصول إلى المركز ألولائي.

تأثر مجال الدراسة بالتغيرات الإدارية الجديدة، حيث أضيفت(03) ولايات جديدة وهي(أم البواقي جيجل و قالمة)، وعود سبب نشأتها إلى فعل إداري والعمل بالتقسيم الإداري لسنة 1974 أفرز عيوب حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة منها.

- بروز ولايات غنية استحوذت على مجمل امتيازات الولايات القديمة(قسنطينة – عنابة) وأخرى فقيرة تكونت من ولايات مجاورة.
- وجود ولايات ذات مساحات كبيرة(ولايات السهول العليا) لم تستطع السيطرة على مجالها مثل ولايات باتنة و سطيف.
- وجود فجوات وظيفية تنموية في أقاليم الولايات إلى عدم وجود تطابق حقيقي بين الحدود الوظيفية و الإدارية.
- تنافس قطبين داخل الإقليم الولائي الواحد (قالمة – سوق اهراس)

جدول رقم (13)الشرق الجزائري: توزيع الولايات والبلديات لسنة 1974

الولايات	عدد البلديات
عنابة	14
جيجل	17
سكيكدة	22
سطيف	34
أم البواقي	18
تبسة	19
باتنة	34
قالمة	35
المجموع	193

المصدر: أنجز انطلاقا من معطيات ons لسنة1977

تطابق ظهور التقسيم الإداري لسنة 1974 مع تطبيق مخططات تنموية خاصة بالمخطط الرباعي (1974-1977) و الخماسي(1980-1984)، حيث منحت الأولوية لسياسة التوازن الجهوي و بناء الوحدات الصناعية المتوسطة في بعض الأقاليم، وهذه السياسة أعطت مظهر صناعي مشوه غير متوازن، كما توافق التقسيم الإداري لسنة1974مع إجراء الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 1977، بحيث تبين فوارق شديدة بين

الشريط الشمالي و باقي الدولة، بحيث زادت الهوة التنموية وحركات النزوح نحو المدن و بنمو ديموغرافي غير متوازن و سريع ،مما استوجب إعادة النظر في التقسيم الإداري وتصحيح بعض الأخطاء الواردة في التقسيم الإداري لسنة 1974، خريطة رقم (09) تبين التقسيم الإداري لسنة 1974 في الشرق الجزائري.

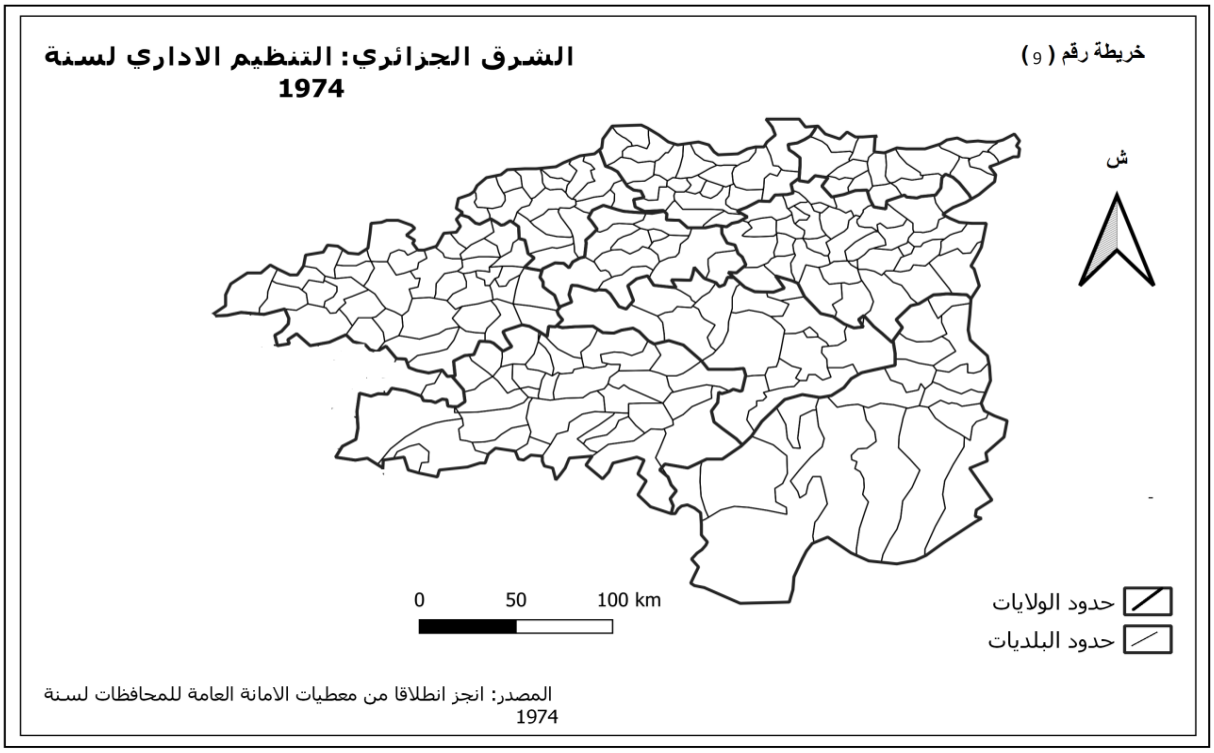

3.3.1 التقسيم الإداري لسنة 1984 محاولة القضاء على الفوارق الجهوية:

يهدف التقسيم الإداري لسنة 1984 إلى التقليل من الفوارق الجهوية و إعادة التوازن للمجال الجديد في التقسيم الإداري لسنة 1984 هو إعادة النظر في عدد الولايات وكذا عدد البلديات مع الاهتمام المتزايد بالواقع المحلي و بالتركيز على البنيات المحلية وخاصة البلديات باعتبارها الأساس في التقليل من الفوارق التنموية و كغيره من الأقاليم المشكلة للوطن فقد تأثر مجال الشرق الجزائري بهذا التقسيم بظهور ولايات و بلديات جديدة والخريطة رقم(10) أكثر توضيح للتقسيم الإداري لسنة 1984. الولايات المستحدثة ناتجة عن جمع جزء أو عدة أجزاء من ولاية أو ولايات مجاورة أو عن تقسيم و لآية أو بلدية واحدة، و من الأسباب الأساسية التي دعت إلى إعادة التنظيم الإداري لسنة 1984 هو:

- الأخطاء الناجمة عن التقسيم السابق لسنة 1974.
- المعدلات الحضرية المتسارعة مع ظهور مراكز اقتصادية جدية.
- إعطاء الاهتمام المتزايد للتنمية المحلية.

وبالتطبيق الفعلي للتقسيم الإداري لسنة 1984 كان مع صدور القانون المتعلق بإعادة التنظيم الإداري وهو القانون رقم09/08 وكان بتاريخ 1984/04/02 وقد أفرز عدد من البلديات و الولايات وهذا وفق نتائج الجدول التالي:

الجدول رقم (14) الشرق الجزائري :التنظيم الإداري بين (1974-1984)

السنوات	الولايات		البلديات	
	1974	1984	1974	1984
الجزائر	31	48	704	1541
الشرق الجزائري	9	14	193	439

المصدر :أنجز انطلاقا من معطيات ons لسنة 1984

الجدول يبن تزايد كبير في عدد البلديات و الولايات في الشرق الجزائري، بحيث تزايد العدد من 193 بلدية سنة 1974 إلى 439 بلدية سنة 1984 ، فالجدول يبن أن هناك اهتمام متزايد في البنيات المحلية فالتقسيم الإداري لسنة 1984 أعطى الاهتمام إلى زيادة البلديات من أجل تجسيد الوظيفة الإدارية الجديدة اللامركزية بإعطاء سلطات أخرى إضافية للاستقلالية للبلديات في تسييرها المادي والإداري وتعزيز العمل المحلي كأساس للتنمية المحلية و التقسيم الإداري لسنة 1984 زاد في تقطيع الأقاليم الصغيرة بغية الوصول إلى المناطق المهمشة التي لم تستفيد من الموارد و الإمكانيات ضمن التقسيمات السابقة وهذا عن طريق تقريب مقرات البلديات إليها في إطار إعادة توزيع الشبكة الإدارية والتقليص من الفوارق التنموية:

المقومات الطبيعية:

تبرز دراسة الشروط الطبيعية المؤثرة في التنمية على مستوى إقليم الشرق الجزائري أحمية كبرى في عناصر التنمية وأوساطها الطبيعية ما هي إلا نتاج لتداخل العديد من العناصر الطبيعية (الموقع الجغرافي المساحة التضاريس والبنية الترابية....الخ) في تنوع النطاقات و المناخات وأهمية الترب و بأهمية كذلك الموارد المائية سواء الطبيعية والجوفية ،المقومات الطبيعية أفرزت في كل مرة عوائق تتباين هي كذلك في كل مناطق الفيزيائية في الشرق الجزائري (النطاق التلي، السهول العليا والنطاق الأطلسي).

المؤهلات البيئية لإقليم شمال الشرق الجزائري ما هي إلا نتاج مجموعة من العناصر الطبيعية ، إذ يشترك كل عنصر في إكساب البيئة الطبيعية بميزتها و مؤهلاتها ، وتباين البيئات الطبيعية على أساس اختلاف في صفات هذه العناصر، ومن المهم عرض هذه الإمكانيات الطبيعية التي تؤثر في إكمال التنمية على المستوى المحلي و تزيد في نشاط الإنسان والانتفاع بها.

1.2 الثروات الطبيعية:

هي ثروات ليس للإنسان دخل فيها والتي تدخل في تكوين الأرض أو يرتبط منها غطائها النباتي أو ترتبط بالمجموعات الحيوانية التي تعيش سطحها، ويختلف توزيع الثروات الطبيعية فوق سطح الأرض أو في باطنها أو في المسطحات المائية من منطقة إلى أخرى ، فمثلا الثروات الخاصة في منطقة الدراسة

تتقلص كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب ، تقسم الثروات إلي مجموعات حسب تقسيم (الشامي،1969) وهي كما يلي :

1.1.2 من حيث التكوين:

– الثروات غير العضوية: كالماء ،المعادن الأحجار، البناء ,المواد الكيميائية التي توجد في الهواء كالنتروجين في الأرض، الملح الصخري.

– الثروات العضوية: والمقصود هنا الغابات والمراعي والحيوانات والفحم والبترول، هذان الأخيران هما مصادر القوى المحركة و هي ذات أصل عضوي.

– المواد الإحيائية : هي موارد مائية ، نباتية وطبيعية ،حيوانية، مياه البحر تحتوي على ثروات طبيعية هائلة يمكن استغلالها و منطقة الشرق الجزائري لها ضفة بحرية تقدر430كلم يمكن أن تكون قاعدة هامة للتنمية المحلية كما في الموارد النباتية الطبيعية و تشتمل على الغابات بمختلف أنواعها و هي كذلك ثروة مهمة يمكن أن تكون بديلاً لتنمية ونشاط اقتصادي مثمر يتمثل في العديد من الأغراض.

– الموارد غير إحيائية: والمقصود بها الصخور والمعادن وهي متنوعة من صخور رسوبية جارية و متحولة، وهذا الجانب يؤخذ مؤهلات كبيرة يمكن الاستفادة منها والاستغلال الحالي مازال بطيء جدا مع عدم استخدام التقنيات الحديثة في الاستغلال، ومنطقة الدراسة لها مساحات منجميه كبيرة منها المكتشف المستغل و منها المكتشف غير المستغل.

2.2 الموقع الجغرافي و المساحة:

لا شك في أن الموقع الجغرافي و مساحة الحيز المكاني المعني بالدراسة نصيب في اكتساب الوسط الطبيعي لبعض المؤهلات وقيمته تحضير التنمية، فالواقع الجغرافي الذي يحتله إقليم شمال الشرق الجزائري له ضفة بحرية بقدر بـ430 كلم وهو مجال ينتمي إدارياً و سياسياً إلى الجزائر، هذه الأخيرة تأخذ موقعاً استراتيجياً في إفريقيا الشمالية الغربية، والموقع له الأثر البالغ في تشكيل الإمكانيات الكبيرة و في تكوين الخصائص الحيوية و البيئية في منطقة الدراسة، كما أن مساحته الكبيرة 86072كلم^2 يعطيها ميزة التنوع في المؤهلات الطبيعية ، كما هو معلوم فإن طبيعة الدور الذي يلعبه الموقع في حياة الإنسان وفي نشاطه ،ويدرس الموقع بالنسبة للعلاقة المكانية بين موضع الدراسة وبين المراكز الحضارية والاقتصادية وبين المسطحات المائية القريبة، ففي ظروف معينة تطرأ على العلاقات المكانية تزداد معها قيمة الموقع الجغرافي وفي ظروف أخرى يفقد الموقع الجغرافي قدرا كبيراً من أهميته (علام،1995) و الخريطة رقم (11) توضح الموقع الجغرافي للمنطقة المدروسة إضافة للإبعاد والمساحات.

خريطة رقم (11)

الشرق الجزائري: التقسيم الاداري و الابعاد القطرية لسنة 1984

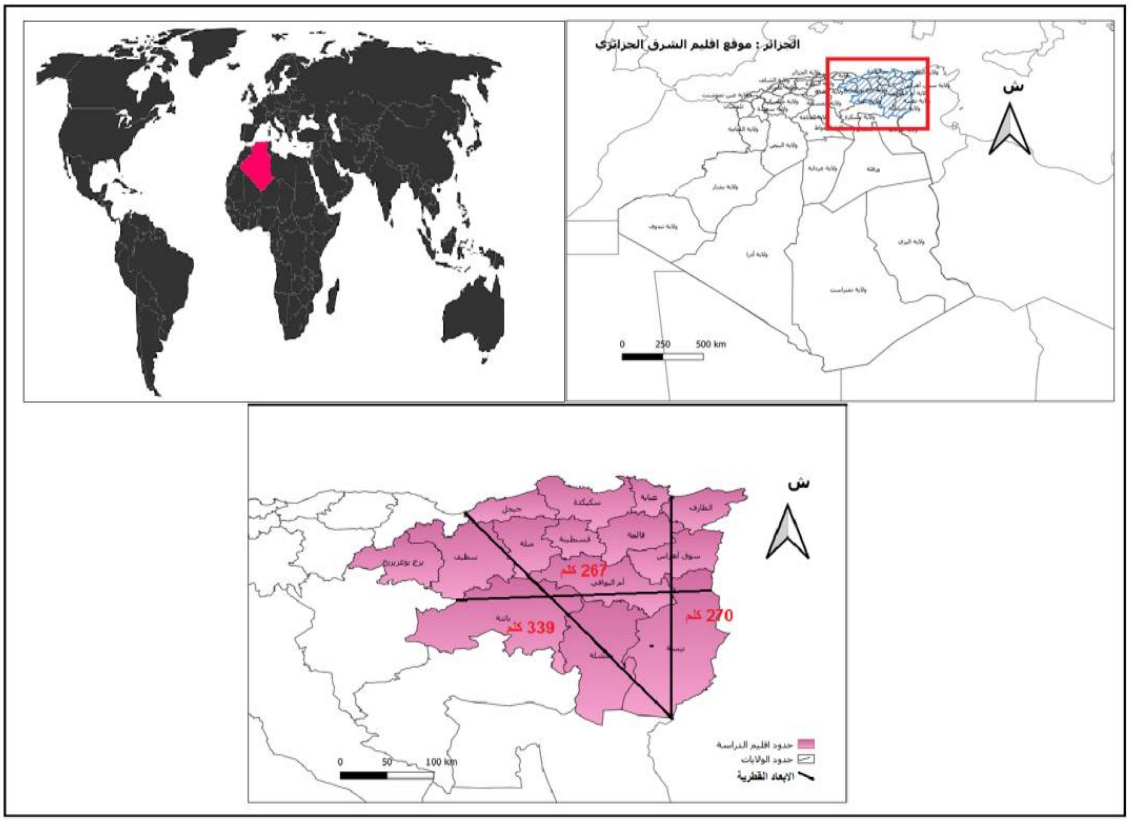

المصدر: انجز انطلاقا من معطيات اطلس الجزائر لسنة 2009

3.2 المؤهلات البنائية و التضاريسية:

تعكس بيئة وتضاريس الشرق الجزائري تنوعا متبايناً من الشمال إلى الجنوب بوحدات تضاريسية متنوعة، عموماً المنطقة تبدي فروق بنائية وتضاريسية مهمة، وهذا عن طريق الانقسام العرضي الذي تحدثه السلسلة التلية من الشرق نحو الغرب وكذلك سلسلة الأطلس الصحراوي مشكلتين أشرطة متمايزة ، بحيث تعرف أقصى المجموعة الشمالية بالنطاق التلي، وفي جنوبها نطاق الأطلس الصحراوي يفصل بينهما منطقة سهلية تسمى بمنطقة السهول العليا الشرقية و الخريطة رقم(12) أكثر توضيح لذلك.

دراسة المنطقة بنائياً و تضاريسياً بينت وجود وحدتين بنائيتين متمايزة فيما بينها و تضاريسيا وجود 03 وحدات تضاريسية وهما بنية الأطلس التلي والصحراوي عبارة عن طيات ملتوية يفصل بينهما مساحات مقعرة امتلأت برواسب خلال الزمن الرابع مكونة منطقة السهول العليا الشرقية وأهم الوحدات البنائية في منطقة الدراسة كالاتي:

1.3.2المنطقة التلية:

من خلال الخريطة رقم (12) فإن المنطقة التلية تتكون من (03) وحدات بنائية كبرى

- النطاق الساحلي الموجودة على شكل سطح متتابعة للبحر وهي عبارة عن سطح للركيزة البنائية القديمة و المعقدة مركزة أساساً في جبال كتلة القل و كتلة إيدوغ و هي تكوينات الزمن الأول.
- المجموعة الثانية تتكون من كتلة بنائية ممتدة وهي كتلة كلسية تقع عليها جبال البابور وجرجرة و تنتهي بكتلة الجبال النوميدية في منطقة الجنوب الغربي لعنابة وهو نطاق يتكون من تكوينات الحجر الرملي والمارن ،المجموعة الثانية تكونت خلال الزمن الثالث.

- المجموعة الثالثة متكونة أساساً من السلسلة التلية، تكونت خلال الزمن الثالث ،تكويناتها هشة خصوصاً تكوينات المارن والفليش وكذا الجبس في منطقة قسنطينة ،ميلة ...الخ و هذه المنطقة تبرز فيها ظاهرة الانزلاقات و انجراف التربة خصوصا علي السفوح التلية وهي أراضي صالحة جدا للزراعة.

2.3.2 منطقة السهول العليا:

تستحوذ على مساحة واسعة متباينة الارتفاع بين (700-1000)م والمنطقة مقعر عريض ترسبت فيه رواسب الزمن الرابع ، يصل عرض المنطقة 300 كلم من الشمال نحو الجنوب و بطول يقدر بـ400 كلم من الشرق إلى الغرب و التربة المكونة تكون مزيج من رواسب الزمن الرابع مع وجود التحجرات الكلسية، هذه الأخيرة أفقدت التربة تميزها.

3.3.2 منطقة الأطلس الصحراوي

تشكل طية ممتدة يغلب عليها الطابع الجبلي وهي ذات اتجاه واضح بسيط وممتد من الشرق نحو الغرب، حيث تبدو أكثر تضرس وارتفاعا مثل جبال الأوراس والنمامشة ،بنائيا فهي ذات تكوينات صلبة مكونة أساساً من الكلس تعكس أشكالاً مورفولوجيا متنوعة وهي كتلة لها سفوح شمالية مطلة نحو السهول العليا وسفوح جنوبية مطلة على الصحراء والأطلس الصحراوي بشكل خاص حيث يفصل النطاق الشمالي عن النطاق الجنوبي والخريطة البنائية أكثر توضيح لذلك. الجبال الأطلسية تشكل مصدات للكتل الهوائية الآتية من الشمال وهي أقل مطر مقارنة بالجبال التلية.

يهتم الدارس بمظاهر السطح إذ تتحدد الخريطة طبيعة أرض الإقليم والوحدات التضاريسية وتزداد تنوع إذا قمنا بتوصيفها ضمن مختلف عناصرها وتضاريس الشرق الجزائري تفرض على الإقليم مظهراً متميزاً ومتنوع بارتفاعات متوسطة تارة تكون في مقابلة مع الجبال وتارة آخرة يحيط بها منخفضات عبارة عن سهول ساحلية مثل سهل عنابة سكيكدة وجيجل أو منخفضات مثل حوض قالمة، تملوكة و تلاغمة .

التضاريس مؤهل طبيعي مهم في وضع تخطيط يهدف إلى استغلال سطح الأرض الشرق الجزائري و تعميره، فأشكال السطح تعد من العوامل الهامة في التنمية المؤثرة في مد شبكة الطرق وخطوط السك

الحديدية وكذا في الاستغلال الزراعي والموارد المعدنية، فالتضاريس في منطقة الدراسة تؤثر بدرجة ما على الإنسان وأسلوب معيشته.

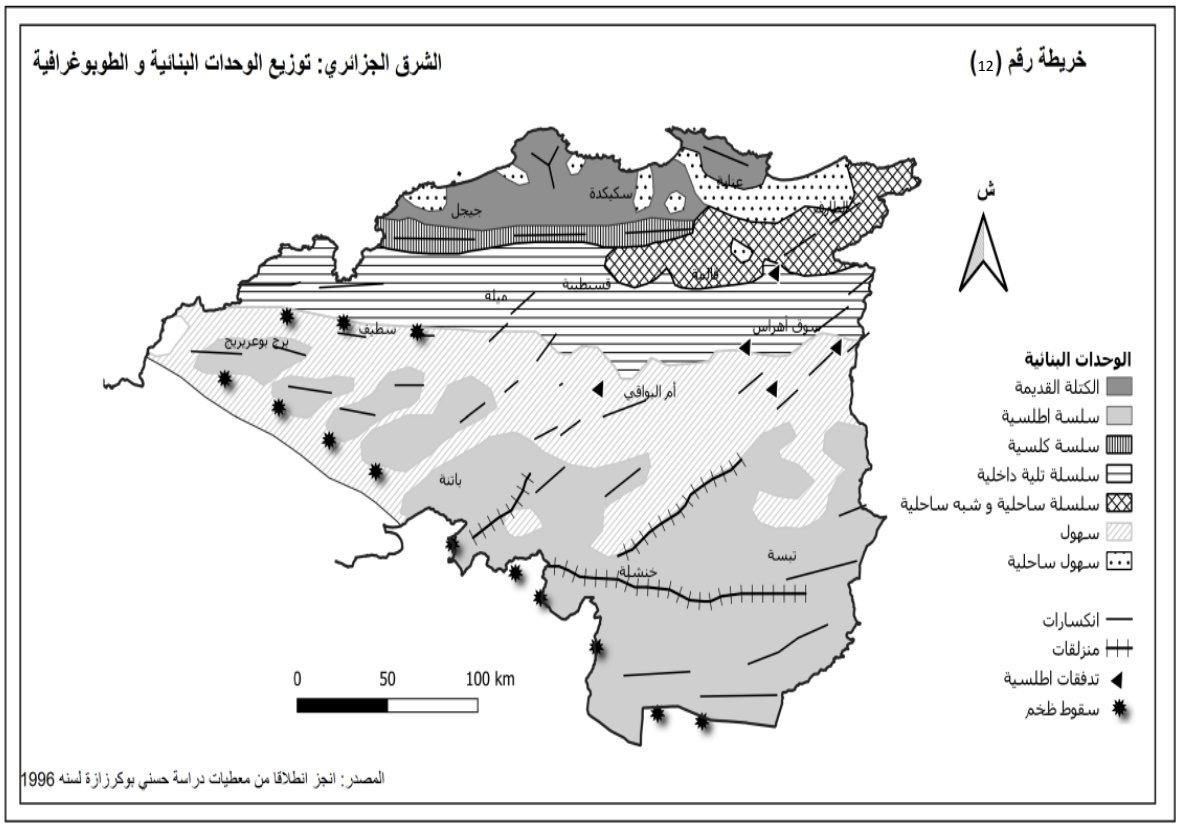

4.2 الضوابط المناخية و أهميتها:

المناخ عنصر هام ينعكس أثره مباشرة على حياة الإنسان فيما يأكل أو يلبس أو يسكن، ويتأثر الإنسان بالمناخ من حيث انتشاره وتوزيعه العام على سطح الأرض ومدى تركيزه وتشتت عناصره، كما يفرض المناخ في مجاله الملامح والصور البنائية والطبيعية.

شمال الجزائر يعكس المناخ المتوسطي و يختلف كليا عن المناخ الصحراوي و له خصائص مميزة.

1.4.2 خصائص المناخ المتوسطي:

المناخ المتوسطي يتميز بوجود فصلين أكثر اختلاف بصيف حار صيفياً ودافئ و ممطر شتاءً ويمكن تمييز نطاقين كبيرين من المناخات في نطاق الشرق الجزائري يتحكم في توزيع الأمطار منها الموقع الارتفاع والقرب والبعد عن سطح البحر وهي عناصر تحدد بدقة المناخ المتوسطي، حيث نسجل التقهقر يميل إلى الجفاف ضمن ميزات المناخ المتوسطي، فهناك تباين واضح في الظروف المناخية من الشمال نحو الجنوب فيكون النطاق الرطب يبرز في المناطق المرتفعة المحاذية للساحل، وإذا توغلنا نحو الداخل يبدأ النطاق شبه رطب إلى أن نصل إلى النطاق شبه الجاف، وهو المناخ الذي يسود المناطق المحاذية للمناطق

الصحراوية ، أنظر إلى خريطة رقم (13) توزيع المناخات في منطقة شمال الشرق الجزائري و يمكن تمييز نطاقين أساسيين .

1.1.4.2 النطاق التلي الرطب و شبه الرطب:

النطاق التلي يشمل الأقاليم يكون تساقط الأمطار فيها أكثر من 400 ملم ويعكس كثيرا في مناطق لها سلوكيات مناخية متميزة ، فالمناطق الرطبة أين يكون تساقط الأمطار يفوق 1000 ملم محدوداً و يقتصر محليا على المناطق الساحلية الجبلية مثل جبال القل، إيدوغ و بعض الجبال في منطقة جيجل، اين يكون تساقط الأمطار مهم دون هذه المناطق يبرز المناخ شبه الرطب وهو يشكل مساحات واسعة من المنطقة التلية فالأرض السهلية والأحواض هي كلها أراضي تميز هذا المناخ الرطب وشبه رطب و يتراوح بين 800- 600 ملم ، المناطق تستقبل كميات كبيرة من المياه خصوصا المرتفعة مع كمية مهمة من الجانب الحراري، يتدرج النطاق البيو مناخي ليصل نطاق أراضي السهول العليا.

2.1.4.2 النطاق الأطلسي شبه الجاف:

هو مناخ يمتد في الجزء الجنوبي للسهول المحاذية للإقليم الصحراوي ،وتحدد النطاقات القارية القريبة من المنطقة الصحراوية جنوب تبسة ،باتنة و خنشلة وهذه المناطق تنحدر فيها مستويات تساقط الأمطار ويبرز نطاق الاستبسي و يتميز هذا النطاق بـ:

- النطاقات القارية تتميز بمناخ جاف باختلاف الارتفاعات وبزيادة المدي الحراري
- النطاقات الجبلية في نطاق شبه الجاف تستقبل أقل نوعاً ما الأمطار و يكون التساقط بين 400-200 ملم .

و الخريطة رقم (13) تبين أهم النطاقات المناخية التي تميز منطقة الدراسة.

خريطة رقم (13)

الشرق الجزائري: توزيع النطاقات البيوميناخية لسنة 2015

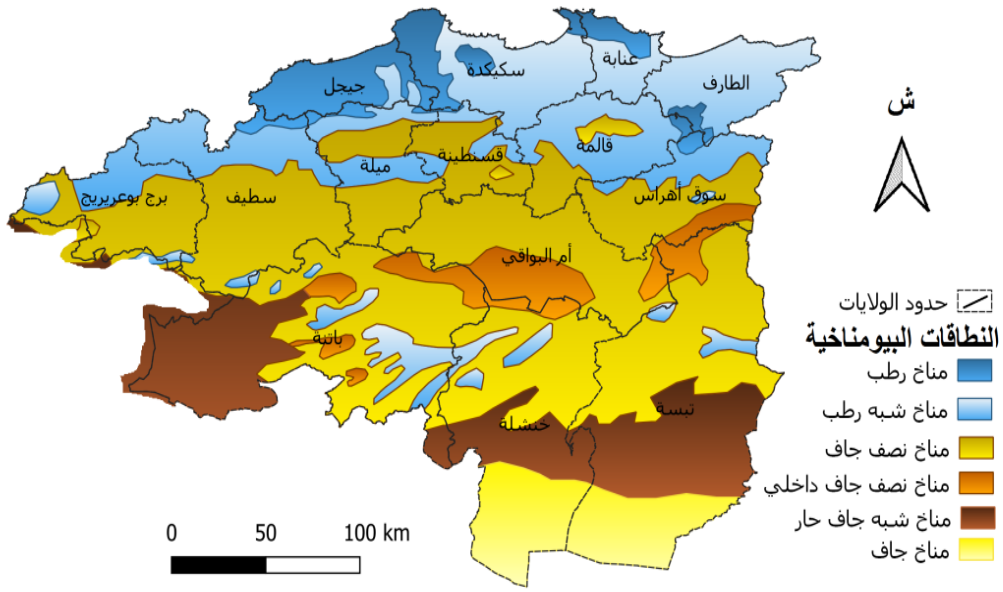

المصدر : انجزت انطلاقا من معطيات بازري 2015

2.4.2 الفصول الجافة و الممطرة.

1.2.4.2 الفصل الجاف :

وهو الفصل الساخن الجاف يتميز يوجد (04) اشهر(ماي حتي أكتوبر) و هذا الفصل هو مناخ مستقر يتميز بصفاء، و تكون الحرارة مرتفعة أثناء النهار باردة نوعاً ما في الليل، تهب في هذا الفصل رياح ساخنة آتية من عمق الصحراء تسمى محليا بالسيروكو أو القبلي هبوبها يؤدي إلى تجفيف و حرق المحاصيل الزراعية.

2.2.4.2 الفصل الممطر:

الفصل الممطر يبدأ من أكتوبر حتى بداية ماي وهو فصلب غير مستقر، انخفاض ملاحظ للحرارة في فصل الشتاء، يتميز الفصل بتساقط معتبر بحيث يتميز بهطول الأمطار الرعدية العنيفة، يبرز الفصل بوجود أيام مشمسة وأخرى ممطرة.

يوجد شكل منتظم لسقوط الأمطار خصوصا في الفترة الرطبة وهي أمطار تسقط في الخريف و في الربيع وكذا في شهر ماي و في بعض الأحيان الأمطار تتأخر في التساقط في فصل الخريف ، وبالتالي تأخر الحرث و زرع الحبوب والشكل رقم(04) يبين تساقطات الأمطار المنتظمة والتي تتوافق أوقات الحرث وبالتالي زراعة الحبوب.

الشكل رقم:(06)الشرق الجزائري : علاقة توزيع الأمطار بأهمية السنة الفلاحية .

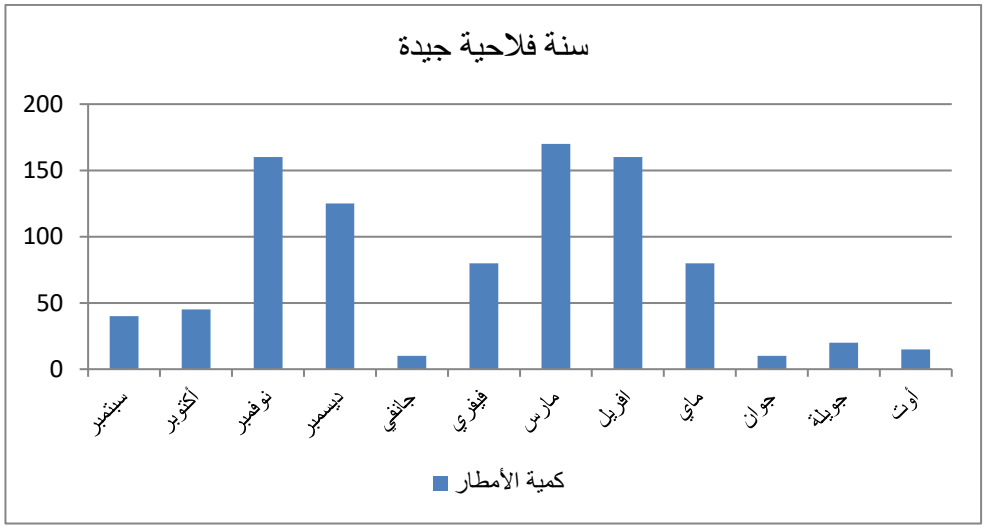

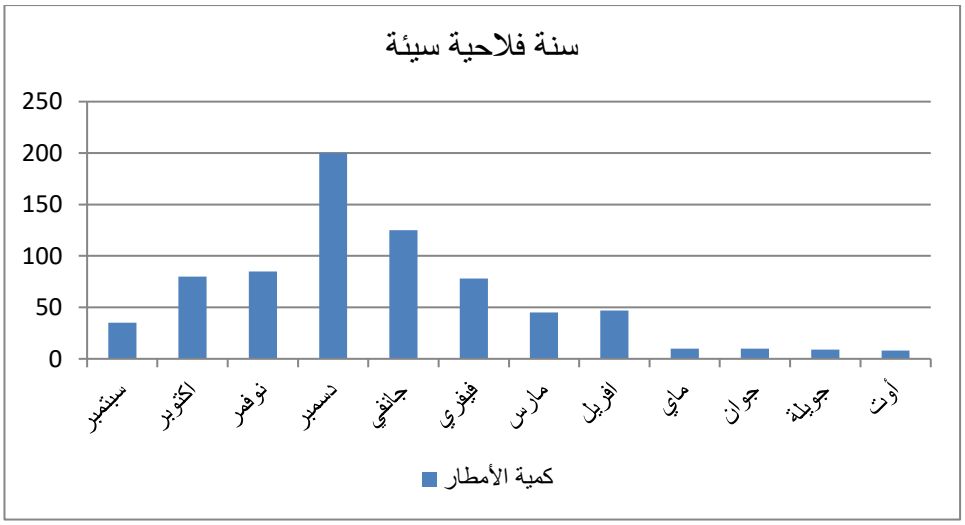

المصدر: أنجز انطلاقاً من معطيات مناخية

فالمناخ من أهم العناصر التي تؤثر في تهيئة الإقليم وتنميته والاستفادة القصوى من الموارد المتاحة ،ففي مجال استخدام الأرض لزارعة ،فيجب أن تكون عملية الاستغلال تستجيب لخصائص المناخ ،أما في النشاط الصناعي فيجب أن نختار الصناعة التي تتأقلم مع المناخ ،فالمناخ هو ثروة طبيعية على جميع أنشطة الإنسان ،ودراسة مناخ شمال الشرق الجزائري هو مؤهل قوي لجميع الأنشطة الاقتصادية ويعد عنصر مهم في صنع الخصائص البيئية و في إثراء التنمية المحلية.

5.2 الموارد المائية السطحية و الجوفية :

بحكم مناخ الجزائر وتباينه من منطقة إلى أخرى، وتأثره بكثير من العوامل نتج عنه موارد مائية ضخمة سواء سطحية وجوفية لكنها تتفاوت أهميتها من منطقة إلى أخرى وتتقلص من الشمال نحو الجنوب خصوصاً في منطقة الدراسة و الجدول يبين أهمية التساقط ضمن الوحدات التضاريسية المعبر عنها

الجدول رقم(15) الشرق الجزائري توزيع التساقط والوحدات التضاريسية

الشرق الجزائري	الأمطار/ ملم
الساحل	600 ملم و أكثر
الأطلس التلي	400-600 ملم
السهول العليا	أقل من 400 ملم

المصدر: أنجز انطلاقا من المعطيات المناخية

والأودية تتأثر باستمرار من هذا الاضطراب في كمياتها من مكان إلى أخر ومن موسم إلى أخر ، مجملها الأودية عديمة الانتظام باستثناء الأودية الكبرى خصوصاً في منطقة الدراسة ، والمياه ووفرتها والقدرة على استعمالها تعد مؤهل قوي لإنجاز مشاريع تنمية و تحفز في انجاز المشاريع عموماً يمكن تميز نوعين من المصادر المائية.

1.5.2 المياه السطحية:

مجال ولايات الشرق الجزائري للموارد المائية السطحية منظمة وفق مجموعة أحواض كبرى والخريطة رقم(14) تبين توزيع الأحواض التجميعية الكبرى في شرق الجزائر وظيفتها استقبال الأمطار وتحويلها إلى أمطار جارية، جزء منها ينفذ إلى باطن الأرض وجزء يصرف المياه وينقلها إما للبحر أو إلى داخل الشطوط الداخلية ،وإذا كانت السدود على الأودية فتخزن ضمن هذه السدود للاستفادة منه في بقية فصول السنة سواء استخدامه للشرب أو ري الأراضي الزراعية أو استعماله في النشاط الصناعي.

النظام المناخي في منطقة شمال الشرق الجزائري مقسم على موسمين متباينين لهما تأثير مباشر على الشبكة المائية تتميز بسيول جارية ، عنيفة ،فجائية و غير منتظمة خصوصاً أثناء الفترات الممطرة و كثير من الأحيان تكون مدمرة خصوصا عندما تسقط في الفصول المتوسطة(الخريف- الربيع) و يندفع الصبيب المائي بقوة حاملا معه الحصى و الحجارة الكبير، وتقدر الإمكانيات المائية في الجزائر بنحو 19.2 مليار م^3 موزعة وفق الجدول التالي:

جدول رقم (16) شمال الجزائر: توزيع المياه السطحية لسنة 1995.

شمال الجزائر	مياه سطحية
المنطقة التلية	11.8 مليارم^3
السهول العليا	0.6 مليار م^3
الاجمالي	12.4 مليار م^3

المصدر: أنجز انطلاقا من معطيات وزارة التجهيز لسنة 1995

الجدول يبين سوء توزيع القدرات المائية السطحية و هي في صالح المنطقة التلية و هذا في مقابل المنطقة السهول العليا قليلة الأمطار.

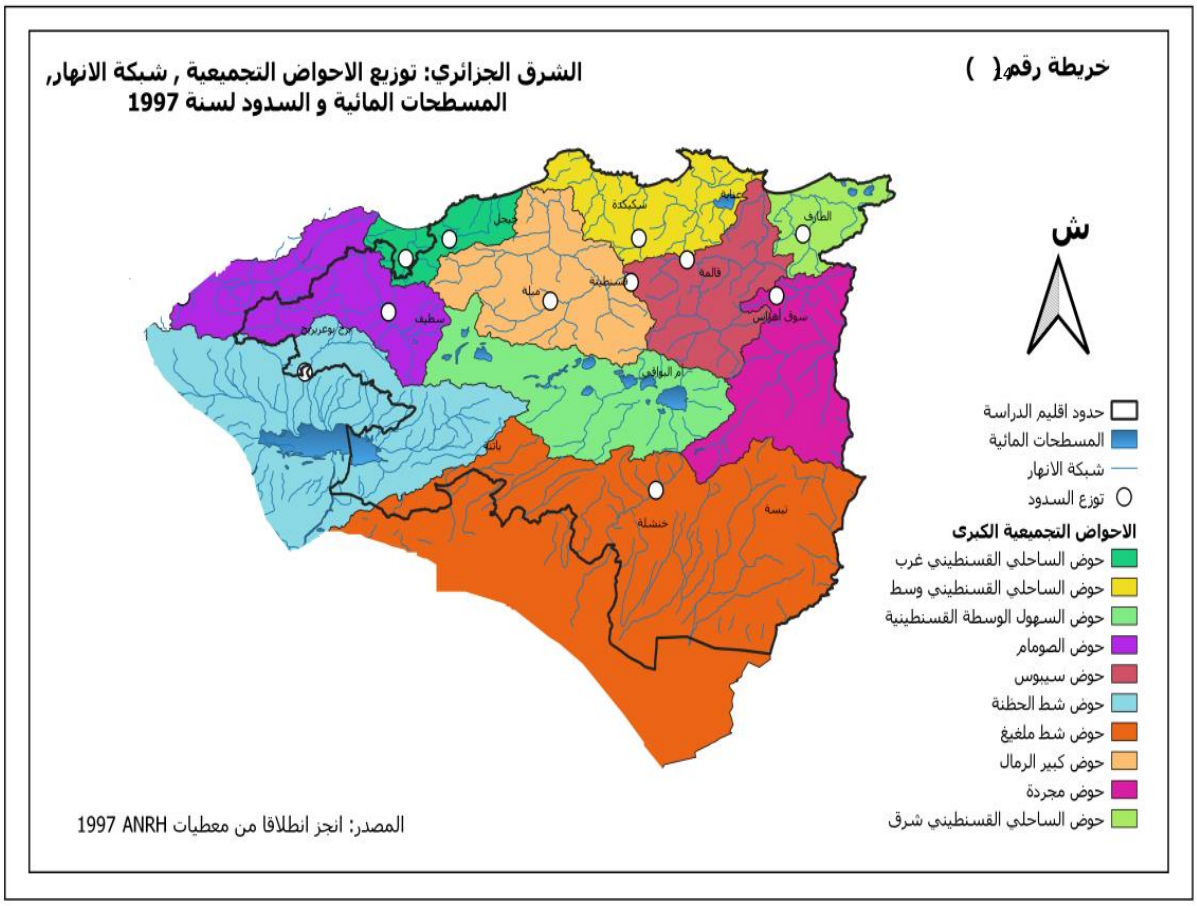

2.5.2 المياه الجوفية:

التباين في توزيع المياه ليس مقتصرا على المياه السطحية بل يتعدى إلى المياه الجوفية كما هو معلوم فإن مصادر المياه الباطني هي مياه الثلوج و الأمطار، حيث تخزن في باطن الأرض مكونة خزانات مائية هائلة عموما فان التسرب يتوقف على نوع الصخور، يستمر الماء في الهبوط في باطن الأرض حتى تقابله صخور صماء غير منفذة فيتجمع و يعلو منسوبه و الذي يعرف بمنسوب الماء الباطني و يختلف المنسوب عمقا من مكان إلى أخر.

و الأرقام في الجزائر تشير إلى ندرة المياه الجوفية في منطقة السهول العليا و التفاوت يكون كبير بين المياه المخزنة في النطاق التلي و نطاق السهول العليا و الجدول بين هذا التفاوت ، مع قلة المياه الجوفية في مناطق السهول العليا لكن من حيث الاستغلال فهناك تركيز كبير على المياه المخزنة في المناطق التلية، دراسات تؤكد أن الجزائر تستغل أكثر من 60% من المياه الجوفية مقارنة بوجود وفرة في المياه السطحية و يرجع ذلك إلى وفرتها و استعمالها دون تكاليف كبيرة و يزداد الاستخدام خصوصا في السنوات التي تتسم بندرة التساقطات المطرية.

عموما فالجزائر تتميز بوفرة المياه فهي محفز قوي لاستخدامها في الأنشطة التنموية و تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، فمياه الأودية من العناصر الأساسية التي تسهم في صنع خصائص و مؤهلات البيئة الطبيعية للإقليم المعني بالدراسة.

6.2 الموارد الغابية:

تتمتع الجزائر بثروة غابية معتبرة لكن تتفاوت المساحة الغابية من منطقة إلى أخرى ، و يتحكم في ذلك عدة ظروف سواء طبيعية أو بشرية، وتبلغ المساحة الغابية في الجزائر 1.4مليون هكتار وهي أكثر تدهورب0.16 هكتار لكل ساكن حسب وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية لسنة 1995

وهي تستغل بـ1.4 مئوية من مساحة التراب الوطني فنجد أن المساحة تقدر بـ370.000 هكتار منها 200.000 هكتار متدهورة عبارة عن أحراش، و الوسط الغابي وسطاً غير مستغل في الجزائر فإذا ما تم تنميته زادت المساحة المتاحة من الغابات و إعطاء فرصة للإصلاح الغابي يستطيع أن يوفر أنشطة اقتصادية مختلفة خصوصا في النشاط السياحي و في دفع وتيرة التنمية المحلية.

تؤكد بعض الإحصائيات انه حوالي 580694.70 هكتار في نطاق السهول العليا بتغطية تقدر بـ12.12% في نطاق السهول العليا خصوصاً جنوب باتنة و تبسة مع وجود مساحات متدهورة(maquis) بنسبة 75%.

و الغابة هي مساحات طبيعية متكونة من الأشجار المختلفة و التي تنمو نمو طبيعي دون أن يكون للإنسان دخل فيها، و تعكس النباتات الطبيعية الظروف البيئية التي تنمو فيها ، حيث تعد بمثابة الناتج الإنمائي و هو مؤهل طبيعي للأوساط الطبيعية المشكلة لهذا الوسط بعناصره المتعددة البيولوجية التضاريسية و المناخية ، و الغابة هي نتاج للعناصر الثلاثة السالفة، وتبلغ المساحة الغابية في النطاق التلي الشرقي بـ846.000 هكتار بـ0.18 هكتار لكل شخص ،ويوجد حوالي 570.50 هكتار في حالة تقهقر بنسبة 67% و المساحات الغابية في النطاق التلي تساهم في الإنتاج وفي اقتصاد بنمو سنوي(5-8/م^2 /هكتار/سنة).

النطاق التلي يتواجد فيه الحظيرة الوطنية بالقالة بـ78.400 هكتار و توجد أخرى في جيجل (حضيرة تازة) وظيفتها الحماية والمحافظة على الموارد الغابية و البيولوجية و الحيوانية. والخريطة رقم (15) اكثر توضيح لتوزيع الأصناف الغابية، وتنوعها .

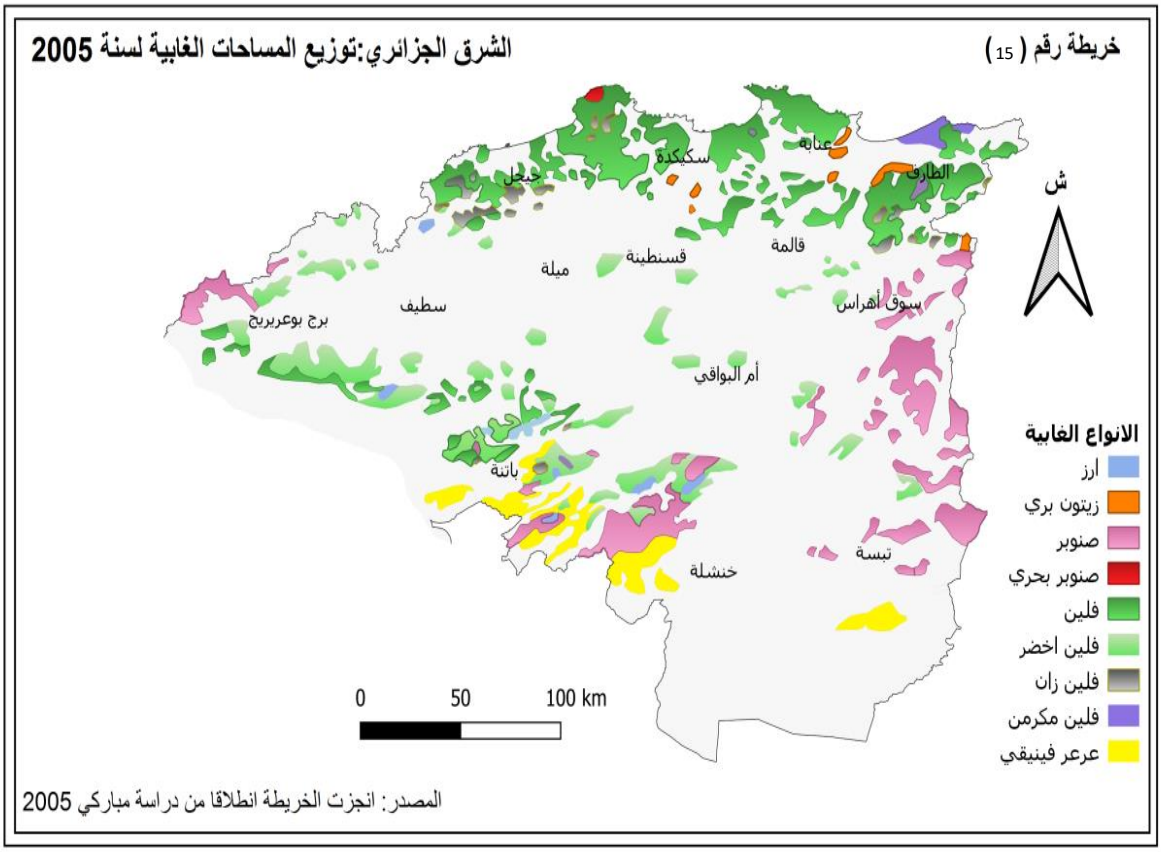

7.2 الموارد الخاصة بالتربة:

التربة مورداً هاماً يعد قاعدة اقتصادية لكل الدول و المساحة التربية الموجهة لعملية الاستغلال الزراعي تتباين مساحتها من مكان إلى أخر، ويتحكم في تحديد مساحتها ظروف كثيرة ،و الترب عبارة عن صخور هشة متحللة تسمى بالتربة بحيث يضرب النبات جذوره فيها و يستمد منها ماءه، و تتكون التربة عادة من تكوينات رمل وطمي إضافة إلى موارد عضوية و هي عبارة عن تراكمات مخلفات حيوانية و نباتية و كذلك تتكون من الهواء و الماء و الترب في منطقة الدراسة تتواجد في نوعين:

- الترب المحلية: تكونت حسب نشأتها موضعيا و ترتبط بنوع من الصخور الصلبة، و تبرز في منطقة الدراسة خصوصا ترب الحدورات خصوصا عند السفوح التلية الشرقية الشمالية و الجنوبية.
- الترب الفيضية: ترب خصبة جدا تكونت عن طريق (حفر،نقل والإرساب) تبرز الترب الفيضية تقريباً في كل الأودية الكبيرة عبارة عن مصاطب ترابية موجود عند ضفاف الأودية مثل واد الكبير رمال، واد سيبوس و واد بوناموسة.

و تختلف الترب في المنطقة و تتنوع و هذا باختلاف حجمها و شكلها و محتوى المعادن المتكونة منها و تبرز الترب السوداء من الترب الخصبة جداً و المتواجدة بكثرة في نطاق السهول الساحلية الرطبة (سهل عنابة سكيكدة و جيجل).

و تتوزع الترب في الجزائر وفق الجدول التالي:

جدول رقم (17) الشرق الجزائري: توزيع الترب الزراعية و غير الزراعية لسنة 1995

طبيعة الأراضي	مساحة الأراضي	النسبة%
الأراضي القابلة للحرث	2.110.000	53
أراضي المراعي	830.000	21
الغابات الخفيفة	250.000	06
أراضي استبس	220.000	05
أراضي متدهورة	160.000	04
أحراش خفيفة	430.000	11

المصدر :أنجز انطلاقا من معطيات وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية لسنة1995

يبين الجدول الخاص بتوزيع الترب في الجزائر هو تقريبا 45% من الأراضي غير المستغلة زراعياً كما يبين نسبة الجدول الأراضي المتدهورة تقدر بـ04% وهي نسبة كبيرة إذا ما اعتبرنا أن الظاهرة في تطور مستمر ، كما تؤكد الدراسات الخاصة بتثمين والمحافظة على الترب أن 37% من المساحة المنجرفة في منطقة الشمال الشرقي تبرز أكثر عند السفوح الشمالية والجنوبية للأطلس التلي(منطقة قسنطينة، القل قالمة و سوق أهراس)، أما المناطق الخاصة بالسهول العليا الشرقية أساساً في أراضي الرعي وأراضي إنتاج الحلفاء والأراضي المتوسطة بمنطقة السهول العليا الشرقية وجود مساحات معتبرة من الترب لكن العائق يتمثل في وجود المتحجرات الكلسية التي تعيق نمو النباتات.

والانزلاقات الخاصة بالترب في المنطقة التلية ناجمة عن فعل السيلان و الانحدار وكذا لوجود صخور الجبس والفليش خصوصا في نطاق التلي الشرقي الشمالي،ويمكن إبراز توزيع الموارد المائية علي الخريطة رقم(16) لشرق الجزائري من أجل اعطاء صورة دقيقة عن حالة الموارد وكيف يكون توزيعها.

خريطة رقم (16)

الشرق الجزائري : خريطة التربة لسنة 2005

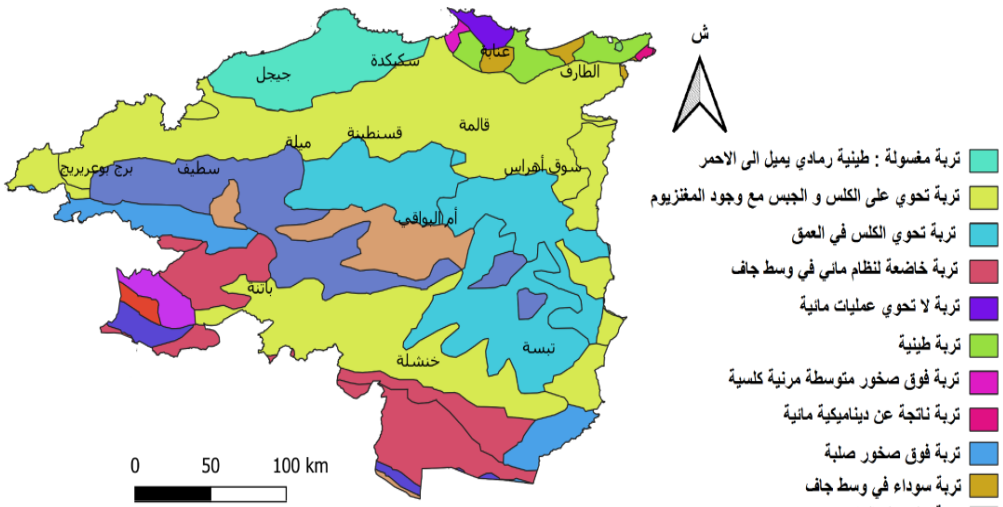

المصدر: انجز انطلاقا من معطيات دراسة لعلا احمد لسنة 2006

1. المقومات البشرية و الاقتصادية في الشرق الجزائر:

دراسة الموارد البشرية و الاقتصادية و معرفة خصائصها ،مستوياتها و توزيعها في الشرق الجزائري عامل مهم في المواضيع المتعلقة بالتنمية المحلية ، فمعرفة العوامل المختلفة بشرية كانت أم اقتصادية أمر ضروري لتحديد مقومات التنمية كداعم قوي ومحرك أساسي لاستقرار الإنسان و تطوره ، نؤكد أن التنمية المحلية لا تأتي من فراغ وإنما هي منظومة عمل بين عناصر متفاعلة ، متكاملة و مندمجة ،فكل عنصر يكمل الأخر ،غير أن وجود أو عدم وجود الموارد يجعل من التنمية حلم يصعب تحقيقه ،فالموارد وجودها يعد حافزا لتسريع وتيرة التنمية.

إن برمجة المشاريع و وضع الاستراتيجيات يمر عبر بوابة معرفة كمية الموارد وأنواعها وأولوية العمل في استغلالها، لأجل ذلك يستوجب منا تحليل وتشخيص الموارد حتى تكون السبيل الأساسي لوضع التوجهات المستقبلية للتنمية المحلية المرغوبة.

1.3مقومات البشرية:

تحقيق التنمية المحلية مرتبط بإجراء مسح شامل للموارد البشرية يبين ضغط على مستوى ولايات الشرق بل على مستوى الدولة ككل، لمعرفة اتجاهات النمو السكاني وقطاعاته ونسبة أعمارهم وغيرها من الدراسات السكانية المختلفة.

إن استقراء المعلومات البشرية أمر ضروري، فالمورد البشري لا يختلف عن المورد الاقتصادي وهذا لتحسين إمكانيات التنمية والتخطيط في شتى مناحي الحياة ، دراستنا للخصائص السكانية و تراكيبهم المختلفة يجعلنا نتعرف على أهم العناصر المؤثرة في العملية التنموية حاضراً و مستقبلاً.

العمل على تحسين ضعف التنمية المحلية خصوصاً في المناطق المهمشة يستوجب منا معرفة دقيقة بالأحوال الديموغرافية ، فالارتباط قوي بين الموارد البشرية والتنمية المحلية، الواقع يبين إن إشكالية التنمية ليست في وجود أو عدم وجود الموارد البشرية والاقتصادية بقدر ما تعود إلى مشكلات تشهدها التنمية المحلية و إجراءات تطبيقها و التي تتطلب عملية واعية لإنجاحها.

1.1.3 ثقل سكاني متزايد:

تحليل الوضعية السكانية في الجزائر والشرق الجزائري منه تبين ثقل سكاني مهم في كل تعدادات الدراسة(2008,1998,1987) ووفق الإحجام الحقيقية للسكان يبرز تناقص في معدلات النمو السكانية في الجزائر فالجدول رقم(18) والشكل رقم (05) يعكس هذا التوجه ،فالزيادات السكانية تكاد تكون منتظمة ، ففي إحصاء1987 وصل عدد السكان إلى 6.090.942 ليصل في إحصاء 1998 إلى 6.061.921 نسمة ثم يتراجع قليل في إحصاء 2008 بـ5.358.942 نسمة ، هذا من جهة التزايد الحاصل في الأحجام السكانية إما إذا تفحصنا أهمية الحجم السكاني في كل إحصاء و مقارنته بالوعاء السكاني الوطني نجد تقريبا حوالي ثلث سكان الجزائر يتواجدون في مجال الدراسة وهذا حسب الإحصائيات المدروسة، ففي إحصاء1987وصلت النسبة 29.86% ليرتفع في تعداد 1998 إلى 33.24% ، اما في التعداد الأخير فقد انخفض ووصل إلي 29.56% في أخر تعداد(2008)وهذا من إجمالي سكان الجزائر و الشكل رقم(18) أكثر توضيح لثقل سكان الشرق الجزائري والمنتظم في زيادته عبر الإحصاءات المعبر عنها.

2.1.3 . نمو سكاني متناقص عبر التعداد:

الاتجاه الذي أخذه معدل نمو يتعاكس مع الزيادات السكانية المعبر عنها، و هذا التناقص تتزايد حدته مع الزمن ، الجدول رقم(18) و الشكل رقم (05) أكثر توضيح لهذا التناقض، و يمكن تشخيص الوضعية وفق التحليل الخاص بمراحل النمو السكاني و هي كالتالي:

جدول رقم(18) الشرق الجزائري: توزيع الأحجام والنمو السكانية لتعدادات (87-98-2008)

		تعداد 1987	تعداد 1998	تعداد2008
الشرق	عدد السكان	23.038.942	29.100.8663	34.459.729
	الزيادة السكانية	--	6.061.921	5.358.866
	معدل النمو%		%2.1	%1.6
الجزائر	عدد السكان	6.880.000	8.780.000	10188622

	الزيادة السكانية	--	1.900.000	1408622
	معدل النمو	--	%2.20	%1.53
	نسبة السكان من إجمالي سكان الجزائر%	%29.86	%33.24	%.29.56

المصدر : أنجز انطلاقاً من معطيات ONS 2008

شكل رقم(07) الشرق الجزائري: توزيع أحجام و النمو السكانية لتعداد (1987-1998-2008)

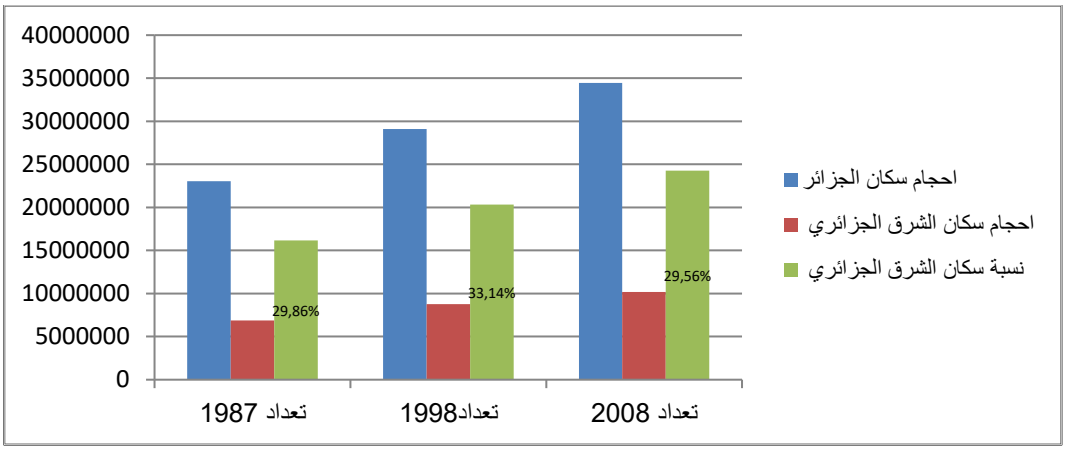

المصدر: انجز انطلاقا من معطيات ons لسنة (2008)

- المرحلة(1987-1998): نمو سكاني متناقص يتقارب مع المعدل الوطني

معطيات الجدول أكدت أن هناك تزايد سكاني يقدر بـ6.061.921نسمة، أما الزيادة في الشرق الجزائري فهي كذلك مهمة تقدر بـ1.900.000نسمة قدرت معدل النمو السكاني بـ2.20 %وهي تتقارب كثيرا مع المعدل الوطني و المقدرة بـ2.1%، وهذا التناقص في معدلات النمو السكانية هو نتيجة لانخفاض الزيادة الطبيعية مع تراجع كبير في حركة الأجرة نجم عنه تقلص في معدل نمو سكاني سواء الوطني أو في منطقة الشرق الجزائري الوضعية الجديدة في الحركة الديموغرافية هي نتيجة مجموعات سياسات تنموية تهدف لكسر حركة الهجرة خصوصاً في المناطق الريفية و المهمشة.

- المرحلة(1998-2008) تناقص سريع في معدلات نمو السكانية:

سجلت الإحصائيات المسجلة في إحصاء(1998-2008) أن هناك زيادة سكانية بـ5.358.866 لكنها متناقصة كما كانت عليه في الفترة السابقة(1987-1998)،وهذا ما يشير إليه معدل النمو السنوي للسكان بحيث تقلص من 2.1% إلى غاية 1.6% وهذه الوضعية تعكس الوضعية الديموغرافية السابقة في تباطؤ حركة الهجرة بين الولايات مع تقلص مهم في الزيادة الطبيعية(الفرق بين المواليد و الوفيات).

أما في الشرق الجزائري فالحركة الديموغرافية الانتقالية تكون متطابقة بسلوك ديموغرافي ثابت بين المجال الوطني و كذا الشرقي منه ،حيث سجلت زيادة سكانية ب1408622نسمة في هذه الفترة (2008-1998)

- استمرار التناقص في معدلات النمو للسكان نتيجة انخفاض الزيادات الطبيعية و حركة الهجرة نتج عنه معدل نمو متوسط .
- التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعيشها الجزائر مع الأزمة الأمنية كان لها وقعاً كبيراً في انخفاض معدلات النمو السكانية.
- انخفاض أسعار البرميل و السياسات الاقتصادية خاصة سياسة الخوصصة التي تبنتها الجزائر كان لها تأثير على الحالة الديموغرافية.

- تناقص مهم و تزايد للفروق خصوصاً بين الولايات، فمعدل النمو في عنابة يقدر بـ0.9%(ons,1987)وهو أقل بكثير من المعدل الوطني و المقدر بـ1.9%و الحالة نفسها في ولاية عنابة والزيادة الطبيعة و حركة الهجرة نتج عنها معدلات النمو السنوي للسكان.

3.1.3 توزيع السكان يتميز بالتباين في صالح المنطقة التلية:

دراسة توزيع السكان في الشرق الجزائري يفيدنا في معرفة أهم التركزات السكانية، فمن المفيد توضيح تطور الأحجام السكانية بين التعدادات، فقد وصل العدد سنة 1987 بـ6.880.000 نسمة، ليرتفع العدد في سنة 1998إلى 8.780.000 نسمة لتكتمل الزيادة بقفزة نوعية وصل من خلالها الحجم السكاني إلى 10188682 نسمة في تعداد سنة 2008 ،ما يلاحظ أن أعداد السكان في تزايد مطرد خصوصاً في الفترة (1998-2008) دراسة الثقل السكاني وتطور النمو السكاني يفيدنا في دراسة تحليل التوزيع الجغرافي لسكان الشرق الجزائري و دراسة مدى تركزهم مستخدمين في ذلك الأساليب الإحصائية مثل دليل التركيز السكاني.

1.3.1.3 التوزيع الجغرافي للسكان:

الأرقام المحددة في الجدول رقم (19) يبين توزيع غير متجانس للسكان في منطقة الشرق الجزائري الواضح أن هناك تقلص في أعداد السكان من الشمال إلى الجنوب خصوصا ضمن النطاقات الجغرافية الخاصة بالدراسة و الجدول الآتي يوضح التوزيع الجغرافي للسكان:

جدول رقم(19) الشرق الجزائري: توزيع السكان و المساحة للفترة(1987-1998-2008)

	المساحة و نسبتها		السكان في التعدادات		
	المساحة كلم^2	النسبة%	1987	1998	2008
التل الشمالي الشرقي	31.585	36.69	2.710.000	4.550.000	5224531
السهول العليا الشرقية	54487	63.31	2.090.000	4.230.000	4964151
الاجمالي	86072	100	6.880.000	8.780.000	10188682

المصدر : أنجز انطلاقاً من معطيات ONS لسنة(1987-1998-2008)

عموما كبر مساحة إقليم السهول العليا الشرقية والمقدرة 63.31% من مساحة الشرق الجزائري، غير أن أعداد السكان أقل ما هو عليه في إقليم التل الشرقي الجزائري ،فمثلا في إحصاء 2008 يقدر عدد السكان بـ10188682 نسمة في الشرق الجزائري بينما يقدر عدد سكان التل الشمالي الشرقي بـ5224531 نسمة وأما إقليم السهول العليا الشرقية فتقدر بـ4964151 نسمة وهذا التوزيع يتطابق مع تعداد1998 و تعداد 1987، أي أن هناك تمركز قوي في الجزء الشمالي لإقليم الشرق الجزائري مقارنة بجنوبه ،والتوزيع يبين بأنه غير متجانس و يرجع ذلك إلى:

- التركيزات في الشمال هو تركيز قديم ويرجع إلى ظروف الملائمة سواء كانت طبيعية اقتصادية...الخ وهي ظروف في صالح المنطقة التلية.
- ظاهرة الساحلية والمركزة في الفترة الاستعمارية أين فضل المستعمر، تجهيز وتدعيم المنطقة و جعلها منطقة جذب حقيقية للسكان.

- استمرار ظاهرة الساحلية حتى بعد الاستقلال من خلال بناء أقطاب صناعية عليها، أدى إلى وجود حركة هجرة جديدة نحو تلك المناطق في كل من (عنابة، سكيكدة و جيجل).

4.1.3 التركيز السكاني في الشرق الجزائري: تركيز في صالح المنطقة التلية.

أردنا فهم أكثر ظاهرة التوزيع عير المتجانس والتركز الذي حدث في الاقليم الشمالي الشرقي الجزائري حيث تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية من خلال استخدام طرق التحليل الكمي لنمط التوزيع، و من بين الأساليب هذا العرض تم استخدام دليل التركيز السكاني*

* دليل تركز السكاني =2/1 مج / س – ص/ حيث (س) تدل على نسبة سكان الوحدة الإدارية من مجموع السكان وأما (ص) تمثل نسبة مساحة نفس الوحدة الإدارية من مجموع مساحة الإقليم.

النتائج موضحة في الجدول الأتي:

جدول رقم(20): ولايات الشرق الجزائري ،توزيع السكان و المساحة لسنة 2008

	المساحة كلم^2	عدد السكان2008	نسبة السكان و المساحة		الفروق
			نسبة المساحة	نسبة السكان	
ام البواقي	7.638	664.364	8.87	6.52	2.35
باتنة	12.192	1.128.030	14.16	11.07	3.03
تبسة	14.227	657.227	16.52	6.45	10.07
جيجل	2577	634.412	2.99	6.22	3.23
سطيف	6504	1.496.150	7.55	14.68	7.13
سكيكدة	4026	904.195	4.67	8.87	4.2
عنابة	1439	640.050	1.67	6.28	4.61
قالمة	4101	482.261	4.76	4.73	0.03
قسنطينة	2187	943.112	2.54	9.25	6.71
برج بوعريرج	4115	634.112	4.78	6.22	1.44
الطارف	3339	411.783	3.87	4.04	0.17
سوق أهراس	4541	440.299	5.27	4.32	0.95
خنشلة	9811	384.268	11.39	3.77	7.62
ميلة	9375	768.419	10.89	7.54	3.35
المجموع	86072	10188682	100%	100%	54.98

المصدر: أنجز انطلاقاً من معطيات ons لسنة2008

تدل القاعدة الرياضية لدليل التركيز السكاني في ولايات الشرق الجزائري أن دليل يساوي نصف مجموع الفروق الموجبة بين نسب توزيع الظاهرتين في الوحدات المكانية وعلى ذلك فان تطبيق دليل التركيز السكاني يساوي منطقة الدراسة يكون متساوي لنصف القيمة أي أن مجموع الفروق يساوي 54.98، وبالتالي فإن الدليل يساوي27.49 تشير القيمة إلى سوء في التوزيع عن(0) و هو الذي دل أن هناك عدالة في التوزيع، وإذا تعمقنا أكثر في قيم الفروق بين الولايات نجد ولايات السهول العليا تستحوذ على قيم أعلى في الفروق ، غير أن الوضعية مختلفة في بعض الولايات التلية. إن دليل التركز و تطبيقه في مجال الدراسة يبين أن هناك توزيع غير متوازن من خلال السكان و المساحة.

5.1.3 البنية العمرية لسكان الشرق الجزائري: "يغلب عليها الشباب"

إن تركيب السكان أو بناء السكان له مدلول واسع يشمل عدة خصائص نوعية ، صحية، تعليمية و اقتصادية وهي خصائص سكانية تميز المجتمعات عن بعضها البعض و المجتمع نفسه بين فترة و أخرى.

سنركز في هذا الجزء عن محاولة الكشف عن تركيبة البنية العمرية في مجال الدراسة، ومن المسلمات في هذا الجانب أن المجتمعات التي يغلب عليها الشباب، هي مجتمعات تستطيع أن تتحمل أعباء التنمية وأن التركيب العمري و طبيعته له دور كبير في تكوين القوة الانتاجية للمجتمع و مقدار فعليتهم الاقتصادية و التي تؤثر فيما بعد في حركة السكان و اتجاهاتهم.

شكل رقم(08) الشرق الجزائري: التركيب العمري للسكان لسنة2008

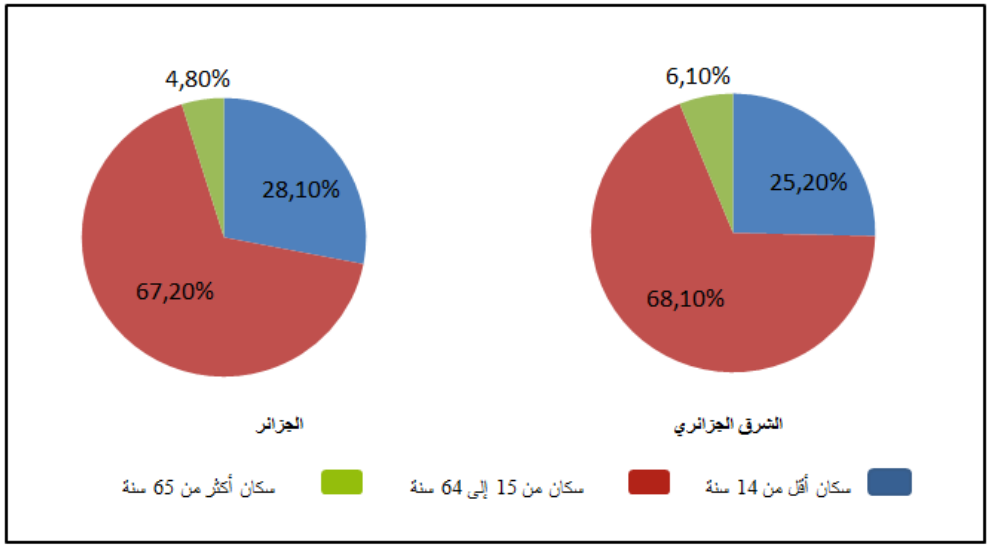

المصدر: انجز انطلاقا من معطيات ONS لسنة 2008

و المعروف أن الجزائر تصنف ضمن الدول التي يغلب على مجتمعها فئة الشباب وهذا من حيث التركيب العمري لسكان والشكل رقم(06) يبين نسبة الفئة الشابة بـ67,10% وهذا مقارنة بالفئة الهرمة، المتتبع للإحصائيات السابقة من حيث التراكيب العمرية ارتفاع في فئة الشيخوخة بنسبة 6,10% وهذا دليل على تحسن معدل أمد الحياة عند الولادة مع انخفاض في الوفيات ،والوضعية كلها مرتبطة بتحسين الرعاية الصحية في الجزائر وفي منطقة الدراسة ،والشكل رقم(06)يبين الفئة الشابة في ولايات الشرق الجزائري مقارنة بالفئات الأخرى الفئة الشابة لها أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية الممكنة والمتاحة ،عموما فإن تحسن الظروف الاجتماعية أثر كبير في بروز الفئة الشابة التي تميل إلى الكهولة ،كما أن الفئة الخاصة بالأطفال

هي الاخرى مهمة وتقدر بـ25,20% في منطقة الدراسة وهي مؤشرات تبين أهمية الوضعية العمرية للسكان سواء في الجزائر أو في منطقة الدراسة.

6.1.3 الكثافة السكانية:" كثافة متزايدة في النطاق التلي"

الكثافة السكانية العامة والخام لفترة ما هو أسلوب رياضي يعكس التوزيع السكاني و تغيراتها عبر الزمان و المكان وهي دالة لتغيير توزيع السكان، إذا لم تتغير مساحة المنطقة أو وحدات الدراسة فهي ترتفع بزيادة السكان و تقل بانخفاضهم ، ويعد هذا المقياس من أبسط المقاييس وأكثرها استعمالاً في مجال الدراسات خاصة الجغرافية و السكانية و الأرقام المعبرة عن الكثافات السكانية و تطورها في مجال الدراسة مؤشر مهم مكمل للدراسة الخاصة بتوزيع السكان ،فمن خلالها يمكن الكشف عن أنماط التوزيع و معرفة العوامل المؤثرة في توزيع الكثافات السكانية.

1.6.1.3 تطور الكثافات السكانية: "تطور متزايد في نطاق التلي"

يبين الجدول رقم(21) والشكل رقم (07) تطور قيم الكثافات في منطقة الدراسة و في المجال الوطني ،حيث يبلغ سكان الجزائر في إحصاء 2008بـ:34.459.729. يتوزعون على مساحة قدرها2.381.741 كلم^2 و بذلك سجلت الكثافة على المستوى الوطني بـ14,46 نسمة/كلم^2 ، كما قدر سكان الشرق الجزائري في أخر تعداد بـ11.160.812 موزعين بدورهم على مساحة تقدر بـ104.790كلم^2،وقد بلغت الكثافة السكانية في إحصاء 2008 بـ 106,50نسمة/كلم^2،الملاحظة للجدول أن هناك تطور إيجابي عبر التعدادات الخاصة بالدراسة، فالفروق في القيم الخاصة بزيادة الكثافة السكانية عبر التعدادات تعكس قيم إيجابية و مؤكدة و الجدول رقم(21) أكثر توضيح لمختلف التطورات الواقعة في مقياس الكثافة السكانية سواء في النطاقات الجغرافية الخاصة بالشرق الجزائري و كذا صورتها الكامنة في المجال الوطني.

جدول رقم(21)الشرق الجزائري: تطور توزيع الكثافات السكانية(1987-1998-2008)

	المساحة كلم^2	السكان(نسمة)			الكثافة السكانية(نسمة/كلم^2)		
		1987	1998	2008	1987	1998	2008
تل الشمال الشرقي	31.585	3.640.000	4.550.000	5224531	115,24	144,05	176,67
السهول الشرقية العليا	54487	3.240.000	4.230.000	4964151	59.46	77.63	77.63
الشرق الجزائري	86072	6.880.000	8.780.000	10188682	79.93	102	118.37
الجزائر	2.303.942	23.038.942	29.100.263	34.459.729	9,67	12,21	14,46

المصدر: أنجز انطلاقاً من معطيات ONS لسنة2008

الشكل رقم:(09) الشرق الجزائري: تطور الكثافات للفترة(1987-1998-2008)

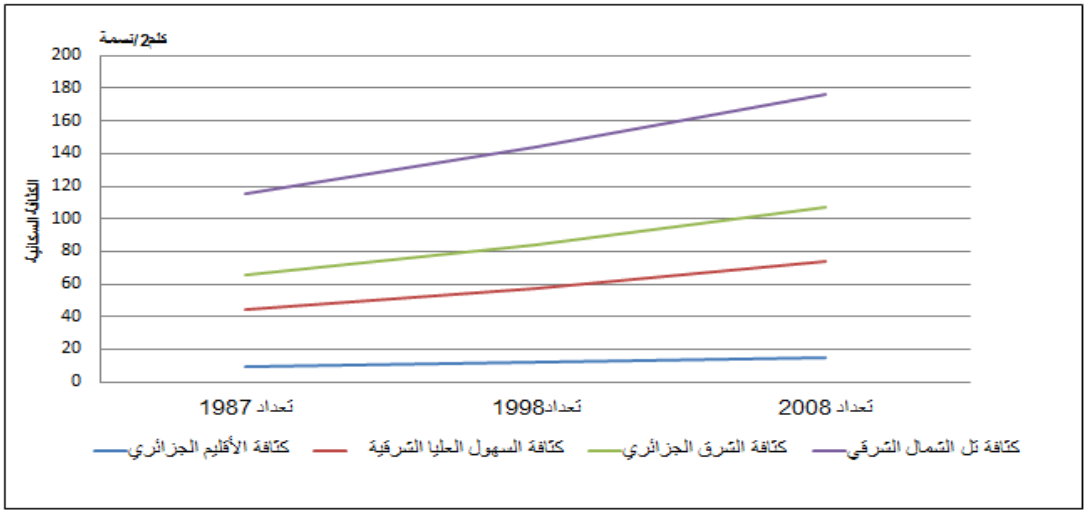

المصدر: انجز انطلاقا من معطيات ONS 2008

7.1.3 سكان الريف و الحضر: "اتجاه يميل نحو تحضر سكان الشرق الجزائري"

تصنيف سكان ريف– حضر ظهر سنة 1926وفق تعريف غير دقيق بحيث كان التميز بين سكان الريف و الحضر يتم على أسس إدارية ،بمعني أن سكان الحضر هم سكان يتمركزون في مراكز البلديات التي يزيد سكانها عن 20.000 و ماعدا ذلك فهم سكان الريف، وهذا التعريف الذي كان سائداً قبل سنة 1966 وبعد تعداد 1966 فقد تغيرت معايير التصنيف، فسكان الحضر وهم سكان مراكز البلديات التي لا يقل عدد الناشطين عن 1000 عامل و يكون75% من السكان يشتغلون نشاطات غير زراعية و ماعدا ذلك فهم سكان ريف نؤكد أن المعايير المعمول بها في تعداد 2008 قد تغيرت(ONS, 2008)، تماماً وفق القانون06/2006 ، حيث تم تحديد المعايير الخاصة بالمجال الحضري و التميز الكمي بين الريف و المدينة ،وقد استخلص أنماط من المدن(المدينة، مدينة متوسطة، مدينة صغيرة ، تجمع حضري ، حي) ،فالمدنية هي كل تجمع حضري لها حجم سكاني يتعدى 100.000ساكن و لها أنشطة إدارية ،اقتصادية، اجتماعية و ثقافية ، أما المدن المتوسطة فيقدر حجم سكانها بين (50.000-100.000) وهكذا حتى يتم تحديد الحي، و حسب الشكل رقم(08) فإن نسبة سكان الحضر تقدر بـ66,43% بينما نلاحظ انخفاض في سكان الريف في أخر تعداد إلى 33,5 % في إقليم الشرق الجزائري. نؤكد أن الفجوة بين النمطين في اتساع بين السنوات وتبرز أكثر في ولايات المدن الكبيرة و القديمة مثل ولاية قسنطينة حيث و صل إلى 89,18% و عنابة بنسبة 84,07% ، يلاحظ أن نسبة سكان الحضر تتزايد أكثر في نطاق السهول العليا مقارنة بالولايات النطاق ألتلي الشمالي الشرقي و الشكل أكثر توضيح.

الشكل رقم(10) الشرق الجزائري: توزيع نسبة سكان الحضر من سكان الريف لسنة2008

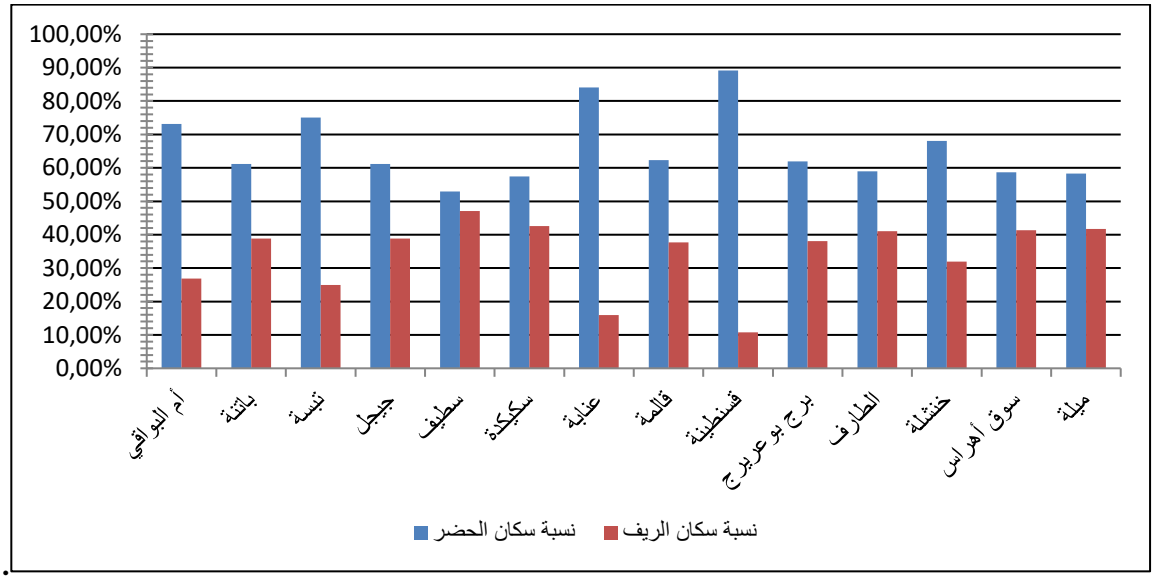

المصدر: أنجز انطلاقا من معطيات2008 ons

8.1.3 خصائص الشبكة الحضرية في الشرق الجزائري:

1.8.1.3 مستويات التحضر:

استقراء للأرقام الخاصة ببعض خصائص التحضر المنجزة من طرف الديوان الوطني للإحصاء ولفهم الخصائص الحضرية، قام الديوان إلى تنميط الظاهرة الحضرية وفق المستويات الحضرية لأجل ذلك قسم الشرق الجزائري إلى(05) مستويات(ons،2008) حضر، وكل مستوى له تعريف خاص به ،والجدول رقم(22) الآتي أكثر توضيح لذلك، والمستويات المعبر عنها في الشرق الجزائري وهي:

جدول رقم (22) الشرق الجزائري: توزيع المستويات الحضرية لسنة 2008.

المتغيرات النطاقات	المستويات الحضرية					
	متربول حضري MU	حضري أعلى US	الحضري U	شبه حضري Sub U	نصف حضري SU	الشبه
التل الشمالي الشرقي	2	4	19	26	77	128
السهول العليا الشرقية	0	8	23	0	80	111
الشرق الجزائري	2	12	42	26	157	239
الجزائر	4	33	153	90	471	751

المصدر: أنجز انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصاء ONS لسنة2008

المستوى I: المتربول الحضري(MU) وهي التجمعات ذات مستوى حضري راقي من تركز مهم للخدمات ذات البعد الإقليمي و الوطني وحتى الدولي ، وحسب تعداد سنة 2008 فإقليم الدراسة يحتوي على تجمعين في هذا المستوي و هي قسنطينة وعنابة.

المستوى II :المستوى الأعلى حضري (US) تضم الجزائر في هذا المستوى33) تجمع حضري منها 30 تجمع عبارة عن تجمعات لمقرات ولاية، و يوجد في الإقليم الولائي لشرق الجزائر 12تجمع من هذا النوع و يوجد)مقرين عبارة عن دوائر مثل دائرة عين البيضاء(ولاية أم البواقي) كذلك دائرة العلمة(ولاية سطيف) من مميزات هذا المستوى الحضري بها عتبات سكانية بين(100.000-300.000) ساكن.

المستوى III: يعبر عنه بـ(U) ، يضم مجال الدراسة 42 تجمع حضري، يوجد منها 23 تجمع تتواجد في إقليم السهول العليا الشرقية و كذلك يوجد16 تجمع من هذا النمط الحضري في إقليم التل الشرقي الجزائري يتميز هذا المستوى بوجود تجمعات سكانية أقل من 20.000 ساكن، كما يوجد مراكز عبارة عن رؤساء ولايات مثل (الطارف)، كما تتميز بوجود أنشطة خدماتية عالية، ويبرز هذا المستوى أيضا أهمية الأنشطة الزراعية و يوجد في هذا المستوى تجمعات أحجامها السكانية تفوق 100.000مثل بوسعادة(ولاية المسيلة).

المستوى VI :المستوي الشبه الحضري(Sub Urbaine) الجدول يبين 26 تجمع شبه حضري في الشرق الجزائري مع غياب هذا المستوى الحضري في نطاق السهول العليا الشرقية، و يوجد أغلب هذا المستوى في نطاق شمال التل الشرقي، ميزة هذا المستوى الحضري بأن التجمعات السكانية قريبة كثيراً من أربعة مدن للمستوى الأول (المتربول الحضري) " قسنطية-عنابة" مع وجود أنشطة المجال الحضري متوطنة فيها ، و أما العتبة السكانية فهي محددة في (5.000-50.000) نسمة.

المستوى V:المستوى نصف حضري (Semi Urbain)، هو المستوى أدنى حضري له علاقة مباشرة مع المجال الحضري، يضم الشرق الجزائري 157تجمع منها 77 بنطاق الشمال الشرقي الجزائري و80 في نطاق السهول العليا الشرقية، يعد هذا المستوى قاعدة الهرم السكاني الحضري، حيث نجد 49,93% من التجمعات الحضرية في الجزائر، تتميز هذه التجمعات الحضرية بعتبات سكانية تفوق 5.000 نسمة ولا تتعدى20.000 ساكن ، و مجمل هذه التجمعات هي مقررات بلديات.

2.8.1.3 التفاوتات في توزيع سكان المدن في الشرق الجزائري:

استكمالا لمعرفة خصائص الحضرية أو خصائص الظاهرة الحضرية في الشرق الجزائري، و بالنظر لوجود أرقام صادرة عن الديوان الوطني للإحصاء يمكن استخدامها، أردنا معرفة التفاوتات بين توزيع سكان المدن و سكان الحضر لكل ولاية من ولايات الشرق الجزائري ،وإقليم الشرق الجزائري الذي يتميز بوجود

تجمعات مهمة قدرت بـ 260تجمع حضري و أدني تجمع حضري بـ 5.000 نسمة إلى أكثر تجمع و الذي يفوق 300.000 نسمة وبمستويات حضرية متنوعة و بحجم سكاني حضري يقدر بـ5.998.812 نسمة، من خلال هذا العنصر اردنا الكشف عن مدى التفاوتات في توزيع سكان المدن و سكان الحضر في الشرق الجزائري و للوصول إلى الهدف قمنا بتطبيق أسلوبين أساسيين:

- **أولا:** معامل جيني:[1]* يحاول معامل جيني الكشف عن التفاوتات بين الفروق فيما بينها ، أي يحاول قياس مدى العدالة في توزيع سكان الحضر على التجمعات الحضرية من عدمه.
- **ثانيا:** منحنى لورنز: استخدم لورنز فكرة التوزيعات المتجمعة الصاعدة للنسب المئوية في إنجاز المنحنى البياني، ولتعرف على مدى توزيع الظواهر المختلفة من حيث العدالة و المساواة و فق منحى لورنز فقد افترض أن يكون توزيع الظاهرة يكون متماثلاً ،فإن وجدت ظاهرتان يراد تبيان العلاقة بينهما مثل عدد السكان وعدد التجمعات فإن مثل عدد السكان و عدد التجمعات فإن 20% السكان يتوزعون على 20% من التجمعات، و هكذا بمعنى أي قيمة تزيد في طرفي التغيرات الخاصة بالدارسة بالضرورة تكون زيادة في الطرف الأخر للمعادلة.

  و التوزيع المثالي سيكون مجسد في خط مستقيم و تقاس عدالة التوزيع بالقرب أو البعد المنحى الذي يمثل توزيع الظاهرة عن خط التوزيع المثالي.
- **ثالثاً:** علاقة معامل جيني و منحنى لورنز: ارتبط تطبيق أسلوب جيني و الذي تتراوح قيمته بين التعاون المطلق في توزيع الظاهرة التي تتوزع على وحدات معينة، بما أن منحى لورنز يتطابق مع الخط المستقيم الأمثل و بالتالي فالتطابق في منحنى لورنز تقابله القيمة صفر في معامل جيني و هذه الصورة دلالة علي العدالة بين توزيع الظاهرتان.

النتائج المتوصل إليها من خلال الجدول الإحصائي الخاص بتطبيق الأسلوبين منحنى لورنز و تقدير قيمة جيني، فالشكل رقم (09) والذي يعبر عن منحنى لورنز يبين تفاوت بين المستقيم الأمثل و المنحنى أي هناك تفاوت بين سكان الحضر على التجمعات الحضرية، لكن هذا التفاوت يقترب إلى (0) أكثر منه إلى (1) معناه أنه لا يوجد تفاوت كبير بين سكان الحضر والتجمعات الحضرية ، حيث أن قيمة معامل جيني تقدر بـG=0,383 أي أن هناك توافق بين النتائج حول التفاوت النسبي حيث أنه مرتبط بانخفاض حركة الهجرة نحو المناطق الحضرية خصوصاً الكبرى مع تقليص قوي في معدلات النمو الحضري(الزيادة الطبيعية) نجم عنه تفاوت ضئيل.

---

* معامل الجيني: $(G) = 1 - \frac{1}{10.000} x\Sigma(si - si - 1)xNi$ ، حيث G معامل جيني ،s_iتجمع النسب الصاعدة، N_iالنسب المئوية لعدد الوحدات ضمن الفئة $n\ i$: عدد الفئات.

الشكل رقم(11):الشرق الجزائري : منحنى لورنز للتوزيع الأمثل لسنة2008.

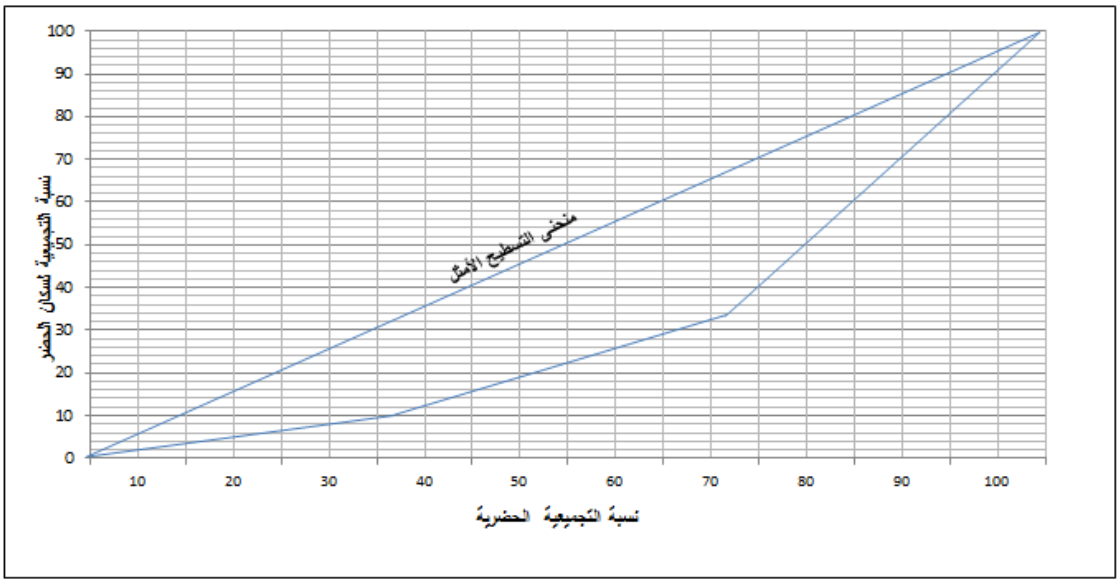

المصدر: أنجز انطلاقاً من معطيات ons 2008.

الجدول رقم(23)الشرق الجزائري: توزيع التجمعات وسكان الحضر لسنة2008.

الفئات	التجمعات السكانية	سكان الحضر	نسبة المراكز و توزيع الحضر		النسب التجمعية		S_1 (5)	(5+4)	I(5+4)
			نسبة المراكز	نسبة سكان الحضر	نسبة التجميعة للمراكز	نسبة الجميعة سكان الحضر			
10000-5000	96	1.091.377	32 ,92	18,19	36,92	18,19	0	18,19	671,57
20000-10000	90	1.286.813	34,61	21,45	70,8	39,64	18,19	57,83	2001,49
50000-20000	45	1.456.662	17,30	24,28	88,1	63,92	39,64	103,56	1791,58
100000-50000	14	941.084	5,38	15,58	93,48	79,6	63,92	143,52	772,13
300000-100000	14	1.786.450	5,38	29,78	98,86	83,89	79,6	163,49	879,57
300000+	1	418.672	0,36	6,97	100	100	83,89	183,89	69,87
المجموع	260	5.998.812	100	100	-	-	100	-	6186,13

المصدر: أنجز انطلاقاً من معطيات ons 2008.

2.3 المقومات الاقتصادية في الشرق الجزائري «إمكانيات كبيرة غير مستغلة»

إن التنمية تتطلب استجابة متعدد الأوجه من القطاعات المكونة للدولة ولعل القطاع الاقتصادي أهم هذه القطاعات، الموارد الاقتصادية المتوفرة هي إحدى الركائز لتحقيق تنمية محلية حقيقية وفعالة في أي مجتمع خصوصا إذا استخدمت بطريقة فعالة ومفيدة كفيلة بإسراع وتيرة التنمية وتضمن تحريك عجلة التنمية.

إن وجود هيكلة مجالية متماسكة يزيد من فرص نجاح كل البرامج والخطط الاقتصادية ، فوجود الموارد لا يكفي لبناء اقتصاد قوي إذا لم يكلل بتنظيم وتسيير يتناسب مع ما هو موجود من إمكانيات

اقتصادية وتكون متكاملة مع الموارد البشرية ،فوجود أنشطة اقتصادية ذات مرد ودية يجعل من القطاعات الاجتماعية والسياسية أكثر استقرار و التنمية المحلية أكثر تطبيقا على أرض الواقع.

1.2.3 التركيب الاقتصادي للسكان:"إمكانيات الاقتصادية معتبرة"

يعد التركيب الاقتصادي للسكان من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر في الأداء التنموي المحلي لمجال الدارسة، فقد أثبت الدراسات أن الجزائر من بين الدول النامية ذات الاقتصاد المتنامي وهو في تحسن متسارع ومنذ أخذت الجزائر استقلالها وهي تحاول جاهدة بناء قاعدة اقتصادية مهمة مبنية على التنوع في أنشطتها مستعملة تنوع مواردها سواء القطاع الفلاحي ،الصناعي وكذا القطاع الخدماتي ، وهي كلها أنشطة تتطلب تنظيم ورفع القدرات إلى أقصى ما يمكن، انطلاقا من محاولة معرفة القدرات الاقتصادية في الشرق الجزائري وبالنظر للمعلومات المتاحة فمعرفة السكان النشطين يكاد يكون تعريفاً واحداً في جميع التعدادات مع اختلاف في درجة الشمول والدقة، وقد اتبعت الجزائر تعريف الأمم المتحدة "فالسكان النشطين هم الذين يعملون أولا يعملون زمن الإحصاء المنحصرة أعمارهم بين (15 إلى غاية 65 سنة) ومقيمين في الجزائر في زمن الإحصاء"، ونتناول في هذا الجانب:

- تغيير في قوة العمل.
- معدل النشاط.
- معدل النشاط الاقتصادي الخام.
- علاقة الأحجام السكانية بمعدل النشاط الاقتصادي.

1.1.2.3 تغيير في قوة العمل:

أتخذ السكان النشطين اتجاهاً معاكساً لبقية الظواهر السكانية الأخرى فنسبتهم تتجه نحو الانخفاض من تعداد إلى أخر(1954-1966)(35.1% - 31%)(مربيعي،1984) وعند مقارنة النمو السكاني بقوة العمل سنلاحظ أن قوة العمل في تناقص بينما عدد السكان في تزايد، وهذا يشير إلى إشكالية عدم التوازن بين النمو السكاني والاقتصادي وبالنظر إلى الشكل رقم(10) فإن تعداد 2008 يعكس بكل وضوح الظاهرة العكسية فالوتيرة السكانية لا تتماشى مع الوتيرة الاقتصادية، فقوة العمل سواء في التعدادات السابقة أو الحالية من الناحية النسبية أو العددية فكل إنتاج اقتصادي يعتمد بالأساس على الأيدي العاملة قبل غيره من مقومات الإنتاج، كما تشير كذلك أرقام الشكل بالاختلاف في قوة العمل في الولايات.

جدول رقم(24)الشرق الجزائري: توزيع السكان، معدل النشاط الاقتصادي للسكان لسنة 2008

الولايات	اعداد السكان في2008	معدل النشاط لسنة2008	معدل النشاط الاقتصادي الخام
أم البواقي	664.364	41,6	33,64
باتنة	1.128.030	42,2	29,83
تبسة	657.227	41,3	29,22
جيجل	634.412	42,7	31,19
سطيف	1.496.150	42,9	30,71
سكيكدة	904.195	44,6	32,82
قالمة	640.050	46,0	34,35
عنابة	482.261	45,9	35,07
قسنطينة	943.112	46	34,17
برج بوعريريج	634.112	41,4	29,40
الطارف	411.783	46,4	34,33
خنشلة	440.299	44,9	32,97
ميلة	384.268	43,4	31,17
المجموع	10188682	43,61	31,84

المصدر: أنجز انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصاء ons لسنة 2008

2.1.2.3 معدل النشاط:

يشير مقياس معدل النشاط إلى فئة من السكان المتحملة أعباء الاقتصاد الوطني و المحلي و المحصورة في الفئة العمرية16 سنة إلى غاية 60 وهو سن التقاعد في الجزائر وكذلك هم السكان الذين يشتغلون أو متوقفون مؤقتاً في زمن الإحصاء عن العمل ، وتشير نتائج تعداد 2008 و الأرقام الصادرة عنه في 2015 أن هناك تقلص في قيم هذا المقياس في الجزائر من 41,8% في سنة 2008و 41.8% في سنة 2015 ، كما تسجل النتائج إلى وجود تباين بين الولايات وبيانات الجدول رقم(24) والشكل رقم (12) أكثر توضيح لذلك، الملاحظة في إطار تحليل الأرقام و استقراء القيم السابقة لهذا المقياس فإن هناك تحسن في سوق العمل في الجزائر يمكن تفسيره إلى ارتفاع مدا خيل البترول أسهم في زيادة معدل النشاط بين السكان، كما أن معدل النشاط في الشرق الجزائري والمقدر بـ 43,61 في تعداد سنة 2008 و هو يفوق معدل النشاط في الجزائر ، يمكن تفسير الاختلاف لتحسن ظروف العمل في ولايات الشرق الجزائري مع برمجة الدولة الجزائرية العديد من المشاريع ضمن المخططات الخماسية في نطاق الشرق الجزائري كان لها الأثر الإيجابي في ارتفاع معدل النشاط.

3.1.2.3 علاقة أحجام السكان بمعدل النشاط و معدل النشاط الاقتصادي الخام:

للتعمق و فهم أكثر لخصائص السكان اقتصاديا و محاولة معرفة ثقل معدل النشاط في الوعاء السكاني للشرق الجزائري وهذا بالاستعانة بالمعطيات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء ، أمكننا استخراج معدل النشاط الاقتصادي الخام للسكان[1*] ونتائج قيم هذا المقياس موضحة في الجدول رقم(24) و الشكل رقم (10) ، فقد بلغ المقياس المتوسط في الشرق الجزائري31,84 و الشكل رقم(10) يشير إلى وجود علاقة عكسية بين الارتفاع الملاحظ منحنى السكان لسنة 2008 مع استقرار يميل إلى تذبذب في منحى معدل النشاط وكذا معدل النشاط الاقتصادي الخام بين الولايات، كما سجل ارتفاع قيم معدلات النشاط الاقتصادي الخام في الولايات ذات مقرات المدن الكبرى(قسنطينة – عنابة) ، وهذا ما يؤكد القوة النسبية لهذين المدينتين في زيادة معدلات النشاط و النشاط الاقتصادي الخام حركة التغيير بين السكان و الاقتصاد لا تسير بصورة طردية بل بالعكس تسير بصورة عكسية ، ما يمكن استخلاصه أن قوة العمل ارتفاعها و انخفاضها مرتبط بالأهمية النسبية لبعض المدن التاريخية و ما توفره من مزايا في هذا الإطار لتحسين قيمة قوة العمل ، إضافة أن مدا خيل الدولة و الطفرات السعرية للبرميل كان لها الأثر الإيجابي لتحسين نسب النشاط و النشاط الاقتصادي الخام ، وتأثيرها ملموس للقدرات الاقتصادية للسكان.

الشكل رقم (12) الشرق الجزائري : الأحجام السكانية و علاقتها بمعدل النشاط لسنة(2008).

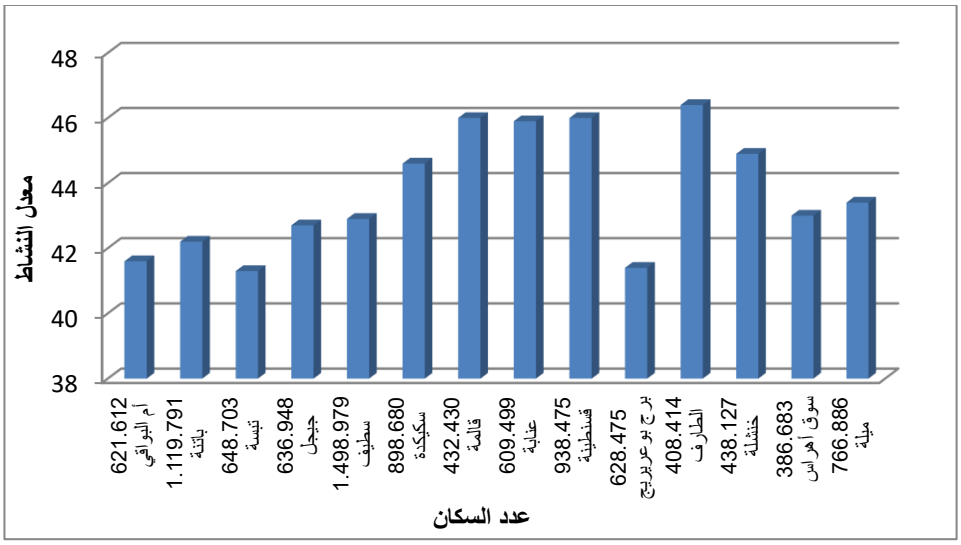

* معدل النشاط الاقتصادي الخام = $\frac{\text{السكان النشطين}}{\text{عدد السكان}} 100$

المقومات القطاعية الاقتصادية: مقومات مهمة أقل استغلالاً

معرفة الموارد الاقتصادية المتاحة لدينا من أجل تنمية منطقة الدراسة ذات أهمية كبيرة من أجل الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، فإن إعطاء نصيب من الدراسة والبحث في معرفة و تقييم مواردنا ضمن قطاعات منفصلة دراسيا متكاملة من حيث المقاصد و الأهداف.

القطاعات الاقتصادية لها مزايا وتأثير في اقتصاد الدولة بصفة مباشرة أو غير مباشرة مستغلا بالكامل أو جزء منه ، بالنظر لهذه الخصوصية ، فمعرفة القطاعات الاقتصادية وتحديد مقوماتها تعد كقاعدة لإعطاء بدائل في استغلال هذه الموارد مع إبراز الاختيارات الاقتصادية للفاعلين المحليين لنهوض باقتصاد الدولة و ستسهم دراسة القطاعات الاقتصادية في توضيح مكانة مجال الدراسة في كيان الدولة.

دراستنا ستركز بالأساس في أهم القطاعات المؤثرة و التي لديها ثقل في النظام الاقتصادي الجزائري و المحلي و لها دور أساسي في التنمية المحلية و أهم هذه القطاعات.

1.2.2.3 القطاع المنجمي :

الثروات ليس للإنسان دخل فيها والتي تدخل في تكوين الأرض، وتختلف توزيع الثروات المنجمية فوق سطح الأرض من مكان إلى أخر مثل توزيع إي ظاهرة طبيعية، و هي موارد غير إحيائية و تشمل بالأساس الصخور و المعادن .

مما لا شك فيه فالثروات الطبيعية الموجودة في إقليم الدراسة تؤثر في المجال وفي تحديد قيمته و تعطي أهمية للمنطقة في الإقليم الوطني ، كما لها تأثير مباشر في الأفعال التنموية وفي الأنشطة البشرية وكثافتها وهي في اتصال مباشر بالثروات الموجودة مثل ما هو عليه الحال في مجال الدراسة فالصناعة الاستخراجية كنشاط مهم في المنطقة خاصية هذا القطاع ارتباطه بما تحويه أرض الإقليم من مواد خام كالحديد، الفوسفات...الخ.

بتميز الشرق الجزائري بموارد معدنية مهمة أعطت إضافة قوية للاقتصاد في فترة السبعينات ومازال الاستغلال مستمر إلى يوما هذا ، فالحديد الذي يقع في منجمي الونزة و بوخضرة حيث يتم استغلاله في مصنع الحديد و الصلب بالحجار ولاية عنابة، كذلك منج خنقة الموحد ، ومنجم الفوسفات المتواجد بجبل العنق ، حيث يستخرج و يتم تحويله إلى المنطقة الصناعية بعنابة من أجل إعادة تصنيعه.

تتميز المعادن الموجودة في الشرق الجزائري بسهولة استغلالها من خلال قربها من سطح الأرض، كما أن الأعمال الممارسة عليها تتم بسهولة، إضافة أن تكاليف استخراجها أقل ما يمكن مقارنة بأماكن أخرى فمن خلال الخريطة تبرز أهم المعادن التي يوفرها الإقليم ، حيث تعد المعادن المستخرجة أساس الأنشطة

الصناعية في المنطقة، و هو قطاع هام لتشغيل سكان الإقليم وكقاعدة للأنشطة الاقتصادية و المحلية على حداً سوى.

منطقة الدراسة تتميز كذلك بمعادن أخرى لكنها أقل أهمية من المعادن السابقة الذكر و هذا لقلة استغلالها مثل الملح في منطقة السبخات ولاية باتنة ومنطقة الملاحة بولاية عنابة ، وكذلك استخراج الزئبق من منطقة عزابة ولاية سكيكدة وكلها معادن لها أهمية اقتصادية تعطي التميز لمنطقة الدراسة.

2.2.2.3 القطاع الزراعي:

ان وفرة الموارد الطبيعية و تنوعها و تكاملها(سطح، تربة، مناخ) أنتج مساحات زراعية واسعة خصبة صالحة للعمل الزراعي في منطقة الشرق الجزائري تشغل مساحات كبير من مجالها السطحي ، تعد الفلاحة المورد الأساسي و المصدر الحيوي والتقليدي لاقتصاد الدولة ، وقد عرف هذا القطاع العديد من التنظيمات و السياسات بهدف النهوض به والرفع من أدائه حتى يضيف ويفي بمتطلبات الغذاء للسكان بالنظر إلى أهمية القطاع مجالياً(كبر المساحة الزراعية)،ووظيفيا أهمية اليد العاملة الناشطة في الزراعة لأجل ذلك تم التركيز و التفصيل وفق التحليل التالي:

1.2.2.2.3 خصائص الزراعة في الجزائر:

تلعب الزراعة دورا هام في الجزائر حيث ينشط بها أغلب الفئات الاجتماعية من السكان، ففي الموسم (2008-2009) بلغ عدد اليد العاملة:1.170.897نسمة تقدر نسبتهم بـ:13,6% من القوة العاملة فعلاً في الجزائر ، بينما بلغت المساحة المستغلة 8.423.340 هكتار، بما يعادل 3,5% من المساحة الإقليمية ، والتي تبلغ 240 مليون هكتار سبب صغر المساحة المستغلة يعود إلى طبيعة المناخ الذي يسود المنطقة (الصحراوية و الجافة) والتي تغطي مساحات واسعة ، إضافة إلى عوامل أخرى طبيعية وبشرية قللت من المساحة المستغلة فعلاً، وتبلغ المساحة المحروثة في الجزائر7.492.882هكتار، وبيانات الجدول رقم(25) أكثر توضيح عن خصائص المساحات الزراعية.

جدول رقم(25) الجزائر: خصائص المساحات الزراعية للموسم (2008-2009)

الدولة	الموسم الزراعي (2009-2008)				
	المساحة الزراعية المستغلة	المساحة المحروثة	أرضي في الراحة	أراضي مشجرة	زراعات ذاتية
الجزائر	8.423.340	7.492.882	3.492.502	4.069.380	930.458

المصدر أنجز انطلاقا من معطيات وزارة الفلاحة لموسم 2008-2009

ينظر إلى أهمية مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الجزائر حيث بلغت في الموسم الزراعي (2013-2114) بـ:42.888.555 هكتار ، في حين لم تتجاوز المساحة المستغلة النافعة سوى 9.103.041 هكتار بنسبة 19,73% تدني المساحة المستغلة يرجع أساسياً إلى محدودية الموارد المائية المتاحة و كذا إلى ضعف الاستغلال الأمثل للأراضي الصالحة للزراعة، وبالنظر كذلك إلى اعتبارات مرتبطة بالنظم الاقتصادية و التقنية القائمة، و الوضعية في ولايات الشرق الجزائري لم تختلف كثيراً، فقد بلغت المساحة الكلية 6.335.353 هكتار وقد بلغت المساحة الزراعية المستغلة 3.265.210 هكتار بنسبة 51,53 % وهي بذلك تفوق النسبة الوطنية من حيث مساحة الاستغلال وبيانات الجدول رقم(26) أكثر تعبيرً عن ذلك.

جدول رقم(26) الشرق الجزائري: توزيع المساحة الكلية و المستغلة لموسم(2013-2014)

	المساحة الكلية الزراعية و نسبها " هك"		المساحة الزراعية المستغلة ونسبتها "هك"	
	المساحة الكلية الزراعية/ هك	النسبة%	المساحة الزراعية المستغلة/ هك	النسبة%
ولايات الشرق الجزائري	6.335.353	14,77	3.265.210	35,86
الجزائر	42.888.555	100	9.103.041	100

المصدر: أنجز انطلاقا من معطيات وزارة الفلاحة للموسم 2013- 2014

إن كبر نسبة المساحة الزراعية المستغلة في الشرق الجزائري مقارنة من المساحة الزراعية في الجزائر يرجع في كون جزء كبير من المساحة الزراعية في الشرق الجزائري يقع ضمن النطاق التلي ذو المؤهلات الطبيعية الكبيرة مقارنة مع المساحة الزراعية الجزائرية التي يغلب على كثيراً من مساحتها الطابع الصحراوي كما يشير الجدول على أهمية المساحة الزراعية المستغلة في الشرق الجزائري، حيث وصلت تقريبا إلى حدود 40% من المساحة الزراعية المستغلة في الجزائر.

الفلاحة الحديثة تهدف إلى تحقيق مستويات زراعية مهمة كماً و نوعاً وتلبى احتياجات الغذاء الزراعي و تحقق معادلة الأمن الغذائي ، وبالنظر إلى الظروف المناخية المساعدة في الجزائر ووقوعها ضمن المناخات الشبه جافة عموما ، وأمام التحديات المتعلقة بالغداء و توفيرها بالكميات المناسبة ، جعل من السلطات تفكر في توسيع دائرة الأراضي المسقية من أجل أن تفي باحتياجاتها من الغداء، تبقى المساحة المسقية في الجزائر وحتى في منطقة محدودة بحيث تشكل 5%(و ت ت ع ،1995) من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر في حين تقدر المساحة المسقية في الجزائر بـ:1.147.255 هكتار بنسبة 12,60 % من المساحة الصالحة للزراعة ، بالرغم من ضعف المساحات المسقية مقارنة مع إجمالي المساحة المستغلة فهي تسهم بنسبة 40%من قيمة الإنتاج الوطني.

تشكل الأحجام المائية المخصصة للسقي بما يقارب ملياريين م^3 وهو رقم نظري تدخل فيه الأحجام المستغلة ضمن المساحات الكبرى، وتشير الأرقام الخاصة بري الأراضي الزراعية في الشرق الجزائري بنحو 363.050 هكتار من إجمالي المساحة الزراعية المستغلة والمقدرة بـ3.265.210 هكتار، تبقى المساحة ضعيفة خصوصا إذا ما قورنت هذه المساحة في بعض الدول المجاورة ، إن من أسباب ضعف المساحة المروية في الشرق الجزائري يرجع إلى:

- وقوع أراضي واسعة ضمن النطاقات الجافة وبعيدة كثيراً عن مناطق الوفرة المائية.
- نقص في استعمال الأساليب الحديثة الخاصة بالسقي والتي تقلل من إسراف المياه.
- التقلبات المناخية خصوصا السنوات الجافة التي تجعل الأولوية في استخدام المياه للشرب.
- التشريعات المنظمة لاستعمال المياه قانون المياه وتحديد نظام الأولوية (مياه شرب، صناعة فلاحة)

النتائج المتحصل عليها في إطار سقى الأراضي الفلاحية أقل بكثير من الأعمال المبذولة والهادفة إلى تحسين في المساحات الزراعية المسقية من خلال التحسين في نسبتها، فالاحتياجات الغذائية بعيدة عن تحقيق أهدافها و يبقى الوفاء بالمتطلبات بمرهون بمدى تحسين المساحات الزراعية المسقية وتحقيق الأمن الغذائي المرغوب و هي أهداف كل السياسات الزراعية الجزائرية ، والشكل رقم(13) يبين توزيع المساحة الزراعية المستغلة و نسبة المساحة المسقية منها، فالفرق بينهما كبير خصوصا في بعض الولايات مثل سوق أهراس، تبسة و باتنة و هذا يشير أن احتياجاتنا من الغذاء ما زال لم يتحكم فيها سواء من الجناب الكمي والنوعي. فزيادة المساحة المسقية معناه زيادة الإنتاج الزراعي كما و نوعا وعلى كامل أيام السنة إضافة إلى تحسين في انتاجية العامل في الزراعة مع التقليل من درجة الخطر الموجودة بالفعل ضمن القطاع الفلاحي.

الشكل رقم:(11) الشرق الجزائري: توزيع المساحات الزراعية الكلية والمسقية للموسم 2013-2014

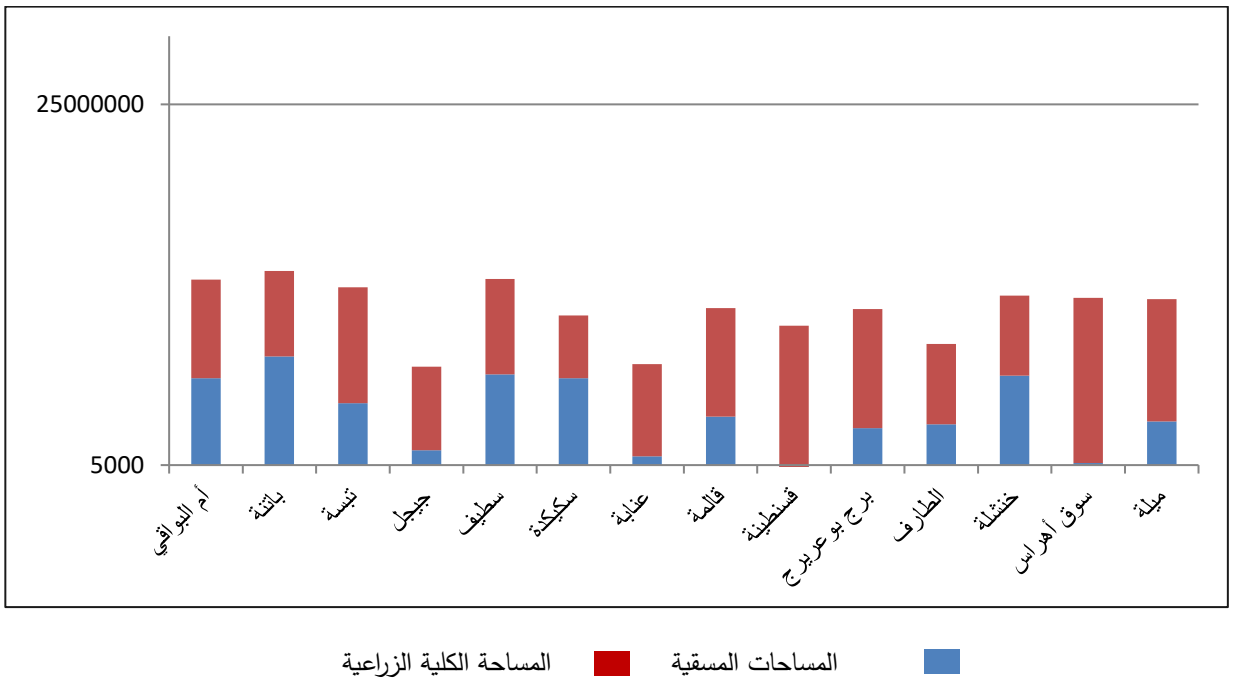

المصدر: أنجز انطلاقا من معطيات وزارة الفلاحة لموسم 2013-2014

يتأثر الإنتاج الزراعي بكثير من العوامل و اهم المساحات الزراعية المخصصة لمختلف المنتجات الزراعية حيث يبين الجدول رقم (27) والشكل (12) أن أنواع الزراعات المستغلة من مجموع المساحة الزراعية المستغلة (SAU) يتقارب كثيرا من نتائج الوضعية في الجزائر ، حيث أغلب المساحة الزراعية المستغلة تتركز أساسا في الزراعات الأرضية (زراعة الحبوب، الأعلاف، خضروات...الخ) بنسبة 54.54 % .أما في الجزائر فتقدر نسبتها بـ 48,37 % وتتقارب كثيرا في الزراعات الأخرى تبين وضعية المساحة في الشرق الجزائري وما يقابلها في الجزائر ربما يكون الاختلاف نوعاً ما في زراعة الأشجار المثمرة حيث يحتل مساحة تقدر بـ 6,74 % في الشرق الجزائري وتصل إلى 9,87 % في الجزائر و هذا ما يبين أهمية هذا النوع من الزراعة على المستوى الجزائري والجدول والشكل المرفقين أكثر توضيح لذلك كما دلت أرقام الجدول على وجود تنوع في المزروعات سواء على مستوى الجزائر أو على مستوى الشرق الجزائري و لتفصيل أكثر ومعرفة قيمة التنوع الزراعي من عدمه قمنا بحساب مقياس التنوع (*) المساحات الزراعية وهذا المقياس يسمى مقياس جيمس و مارتن لتحديد مدى التنوع في المساحات الزراعية بتطبيق هذا المقياس

*مقياس جيمس ومارتن: مقياس التنوع= $1-\frac{\text{مج س}2}{(\text{مج س})2}$ س: متفرع المساحة لكل نوع ، 3س :إجمالي المساحة الزراعية.

ملاحظة: قيمة المقياس=0 معناه انحصار المساحة الزراعية في نوع واحد و إذا كانت النسبة تساوي(1) معناه هناك تنوع في المزروعات

فقدرت قيمته في الشرق الجزائر يساوي (0,446) أما في الجزائر فقدرت قيمته (0,363) وهو يعبر عن تنوع متوسط ويرجع ذلك إلى أن غالبية المساحة الزراعية أكثر من 50% في زراعة واحدة الزراعة الأرضية .

التنوع الزراعي يبقى محدود، لأجل ذلك يستوجب توسيع المساحات الزراعية إلى زراعات أخرى تلبي حاجياتنا الغذائية كماً ونوعاً.

الجدول(27) الشرق الجزائري: توزيع أنواع الزراعات للموسم (2013-2014)

	المساحات الزراعية المستغلة	زراعات أرضية	أرضي في الراحة	براري طبيعية	أشجار مثمرة	كروم
الشرق الجزائري	3.265.210	1.780.944	1.242.406	19.203	200.173	2.484
النسبة %	100	54.54	38.04	0.58	6.74	0.07
الجزائر	9.103.041	4.403.937	3.065.544	25.777	898.930	70.852
النسبة %	100	48.37	33.67	0.02	9.87	7.78

المصدر: أنجز انطلاقا من معطيات وزارة الفلاحة للموسم (2013-2014)

الشكل رقم(14) الشرق الجزائري: توزيع أنواع المساحات الزراعية للموسم 2013-2014

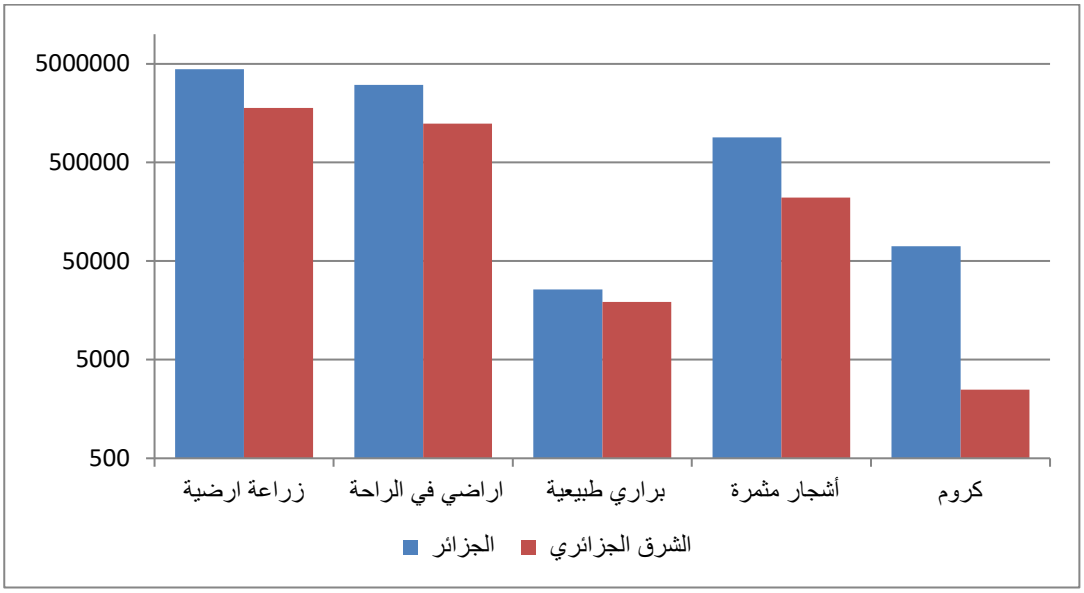

المصدر : أنجز انطلاقا من معطيات وزارة الفلاح للموسم 2013-2014

3.2.2.3 قطاع الصيد البحري

يعد قطاع الصيد البحري من أهم القطاعات الحساسة الغذائية في الجزائر خصوصاً وقد حضي هذا القطاع بالعناية الوافرة من قبل الدولة ، حيث جهزت مختلف المدن الساحلية بموانئ مختلفة الأغراض و الأحجام، هذا الاهتمام مرتبط بالأهمية الإستراتيجية لقطاع الصيد البحري و قامت الدولة بفتح شراكة مع الدول الأوروبية من أجل تزويد نشاط الصيد البحري بسف عصرية لترفع من قيم الإنتاج السمكي إضافة لتسهيل عمليات التنقل للأشخاص و السلع و الرفع من هذه الخدمات.

بالرغم من مجهودات الدولة في هذا المجال، إلا أن المجهودات المبذولة تبقى غير كافية وفق مرد ودية نشاط الصيد البحري ، ومقارنة ببعض الدول القريبة منا.

قطاع الصيد البحري من القطاعات المهمة، و هذا القطاع يستقطب اليد العاملة و يساهم بنصيب أفور في الناتج المحلي الخام، وقطاع الصيد البحري مهم اقتصاديا و اجتماعياً، لكنه غير موظف في الجزائر بصورة صحيحة، فهو غير مستغل بالشكل الكافي ، فمن بيانات الجدول رقم(28) و الذي يبين تطور إنتاج الصيد البحري في الولايات الساحلية للشرق الجزائري للفترة (2012-2016).

الجدول رقم(28): الشرق الجزائري: تطور انتاج الصيد البحري للفترة(2013-2016)

الولايات	تطور إنتاج الصيد البحري				
	2012	2013	2014	2015	2016
جيجل	6185	5254	5389	4236	3309
سكيكدة	5011	3604	3304	4238	3027
عنابة	7739	5508	7433	8827	7662
الطارف	5560	6085	6541	1926	2159

المصدر: انجز انطلاقات من معطيات الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2016

أبرز الجدول أسبقية ولاية عنابة في الإنتاج السمك مقارنة بالولايات الساحلية المجاورة من نسبة إلى أخرى و هذا بأخذ القيم الحقيقية ، و من الجدول نستنتج:

- يدل واقع تطور إنتاج الأسماك بحسب توزيع الموانئ الخاصة بك لولاية أن هناك فروق بين إنتاج الموانئ.
- الإنتاج السمكي مرتبط بأهمية الموانئ التاريخية وعدد النشطين في كل ميناء.
- الأرقام حسب كل سنة يعكس تطور في الإنتاج ويمز أن هناك مجهود يبذل وأن هناك تأخير مسجل نستطيع تخطيه فهو دافع قوي لدفع التنمية المحلية نحو الرقي و التطور.

الصيد البحري قطاع مهم واستراتيجي ومصدر مهم للاقتصاد بزيادة مدا خيل الدولة وهو كفيل بلعب دور ريادي في عملية التنمية المحلية ويزيد في الديناميكية الاقتصادية الحالية والمستقبلية و إلى جانب ذلك فهو يتيح فرص كثيرة للعمل ويوفر أصناف من إنتاج الأسماك الموجهة للسوق الاستهلاكية ، فالقطاع مهم يتطلب إعادة هيكلة وتطوير وضخ استثمارات كبيرة للنهوض به و جعله يساهم في زيادة نصيب القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

4.2.2.3 القطاع الغابي: " مساحات غابية هامة في خطر "

النشاط الغابي في الجزائر يعد قاعدة أساسي للاقتصاد الجزائري و هو عامل مهم في عملية تنويع أنشطة القطاع الاقتصادي ككل، و الغابة عموماً تزخر بموارد هامة على غرار الخشب و الفلين و الفحم إضافة إلى النباتات العطرية و الطبيعية. الموارد كثيرة فتصبح قاعدة أساسي لتدعيم قاطرة التنمية المحلية فيجب توحيد كافة الجهود واستغلال جميع الطاقات بالخصوص المساحات الغابية المتوفرة قصد تعزيز بدائل حقيقية للاقتصاد الوطني، و الشرق الجزائري بالخصوص هذا الأخير تبرز قوة المساحات الغابية خصوصاً ضمن النطاق الساحلي حيث تستفيد المساحات من المزايا التي يوفرها البحر من رطوبة ، مدى حراري معتدل و كذا تساقطات مطرية مهمة. أما إذا توغلنا نحو الجنوب فنجد الكتلة الغابية ممثلة في جبال

الأوراس و تغطي مساحة مهمة والخريطة رقم(15) أكثر توضيح لذلك تتنوع اللون الأخضر دلالة على تنوع الأصناف النباتية المجسدة للوسط الغابي.

والثروة الغابية في الجزائر تتشكل من مساحة 1492000هكتار من الغابات.

الجدول رقم: (29) الشرق الجزائري: توزيع المساحات الغابية لسنة 2008

الفئات الوطنية	المساحة 2008	المجموع
غابات أساسية	1.142.000	76,5
غابات خاصة	350.000	23,5
المجموع	1492000	--

المصدر : أنجز انطلاقا من معطيات وزارة الفلاحة لسنة 2008

تغطي المساحات الغابية في الشرق الجزائري 1.767.720,69 هكتار سنة 61,42% من إجمالي المساحة الغابية في الجزائر ، كما تقدر نسبة المساحة الغابية من المساحة الإجمالية للجزائر بـ0,60% تبرز الخريطة سيطرة أشجار الفلين على جملة الأصناف المميزة للوسط الغابي في الجزائر مع سيطرة الصنوبر الحلبي على نطاق السهول العليا الشرقية ، ومن الشكل رقم(15) تتبين أهم الأصناف المميزة للغابة الجزائرية و نسبتها في المساحة الغالبية الكلية.

الشكل رقم(15) الشرق الجزائري: توزيع الاصناف الغابية لسنة 2008

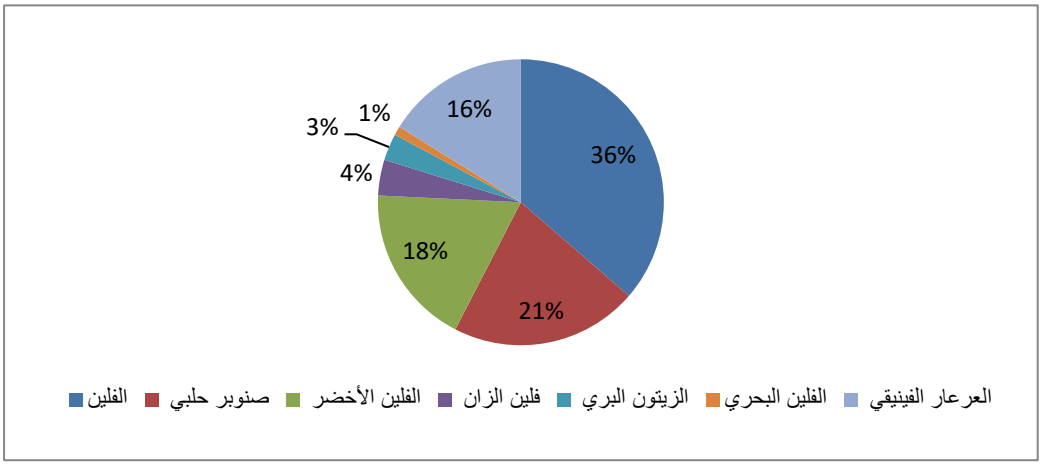

المصدر: انجز انطلاقا من معطيات ons لسنة 2008

المساحة الغابية في الجزائر أو الشرق الجزائري تتسع مجالا بكبر مساحتها وتنوع أصنافها ما يعاب على المساحة الغابية في كون مساحتها تتقهقر نتيجة الحرائق ، التدخلات غير العقلانية للسكان من خلال الرعي المفرط ، حرث و استغلال المساحة الغابية و عدم استصلاح الوسط الطبيعي و بالتالي تقهقر الوسط وكلها أسباب تنقص من المساحة الغابية وهي أخطار تهدد الوسط الغابي خصوصا إذا ما لم توضع إستراتيجية طويلة المدى تعمل على توقيف هذا التدهور على الأقل على المدى القصير و بعدها تقوم باسترجاع الأراضي الغابية و الزيادة في مساحتها، فالغابة قطاع مهم يزيد من الفرص والاختيارات في عملية التنمية خصوصا المحلية ، فالنشاط الغابي متنوع جداً و هي مؤسسة حقيقية لها من المدخلات و عليها من المخرجات و علينا كمحافظين لهذا الوسط الحساس النشأة و الخصائص أن نوازن بينهما بحيث نحافظ على مساحتها و نوقف هذا التدهور. عملية الاستغلال الغابي في إطاره الرسمي يبقى محدود و الغابة لا يمكن النظر إليها كونها مصدراً مهم للأخشاب ، بل هي من الأنشطة الحساسة ففي الدول الأوروبية الوسط الغابي متنفس حقيقي لسكان الحضر فنجد فيه العديد من الأنشطة منها (مساحات اللعب ، التدريب العسكري، تربية السمكيات أماكن مفضلة للصيد...الخ)، فالغابة مورد حقيقي يذر علينا إرادات كبيرة و يعزز فرص التنمية المحلية لكن تبقى العملية مرهونة بمدى تدخلنا الناجع و السليم وفهم التوازنات على نظامنا البيئي الغابي.

5.2.2.3 القطاع الصناعي : " نشاط صناعي استخراجي مهم في الشرق الجزائري"

تعد الصناعة القطاع القائد و كل الدول في العالم تراهن عليها للخروج السريع من حالة التخلف التنموي، فهو نشاط محفز على النمو و التنمية ، و النشاط الصناعي هو قطاع ضروري من أجل الإسراع في زيادة معدلات التنمية و خاصة المحلية ، بالرغم من أهمية للقطاع الصناعي مقارنة بالأنشطة الأخرى كونه قطاع محرك للنمو وتتأثر مختلف القطاعات الاقتصادية به ، إلا أن النتائج المحققة في الجزائر و في منطقة الدراسة دون المستوى المطلوب.

عرف النشاط الصناعي منذ الاستقلال قفزة نوعية من خلال تطبيق سياسة الصناعة الثقيلة وهيكلة القطاع في مرحلة أولى حول ثلاث أقطاب صناعية مهمة في الشرق، الوسط و الغرب ، و منذ ذلك الحين زاد حجم الاستثمار الصناعي ضمن نسب مرتفعة.

يبرز الشكل رقم(14) المساهمة القطاعية في تشكيل الناتج المحلي الخام ، فالنتائج تدل على أهمية قطاع الخدمات في التفوق النسبي مقارنة بالقطاعات الأخرى المشكلة لاقتصاد الدولة للفترة (2006-2016) بحيث أصبح يساهم بقسط كبير في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري.

الشكل رقم(16) :الجزائر توزيع الناتج المحلي عبر القطاعات الاقتصادية خلال الفترة2006 -2016

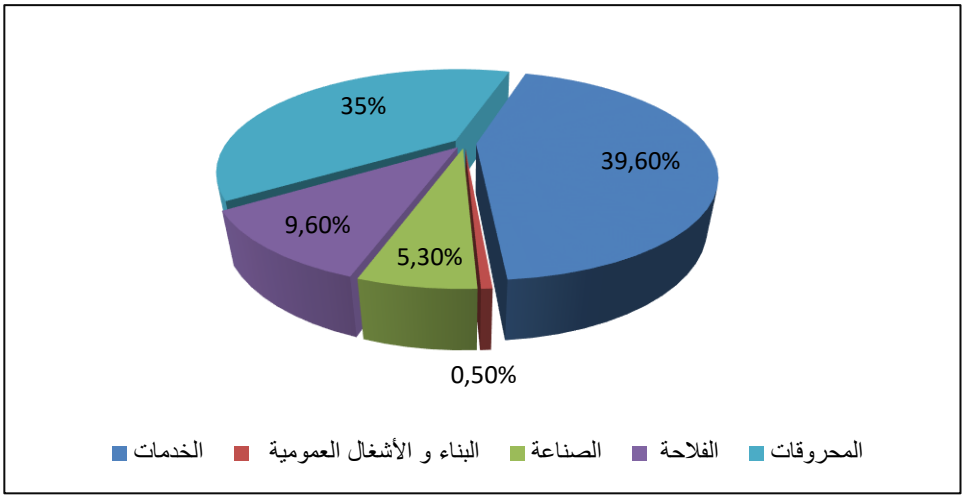

المصدر : أنجز انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2008

و قد سجل قطاع الفلاح مساهمة متدينة في الناتج المحلي الإجمالي بـ9,6% كما يبينه الشكل رقم(14) و تقدر نسبة القطاع الصناعي بـ 5,3% كمتوسط للفترة((2006-2016)، والمتتبع لمسار القطاع الصناعي منذ الاستقلال و القيم الذي كان يحتلها في الناتج المحلي وكيف كان يساهم في رفع مستويات التنمية و يدفع دفعاً الأنشطة المرتبطة به للنمو على غرار القطاع الفلاحي ، وهذا ما يؤكد على أن القطاع الصناعي الحالي الجزائري في أسوء أحواله، فالنتائج المحققة ضعيفة وتتطلب مجهودات ضخمة من حيث الاستثمار للنهوض بهذا القطاع المهم في تكوين هيكل اقتصاد الدولة و بلورة استراتيجية جديدة لتنمية النشاط الصناعي بأخذ بعين الاعتبار تحفيزات كبيرة من أجل استقطاب المؤسسات الأجنبية من أجل الاستثمار الصناعي في الجزائر لكونه محرك قوي للقطاعات الاقتصادية الأخرى و تحويل المهارات و التجارب الصناعية الناجحة حتى يعود القطاع الصناعي إلى سابق عهده، فالتنمية و مستوياتها المتدنية خصوصاً المحلية مرتبطة ارتباط قوي بضعف النشاط الصناعي.

2.5.2.2.3 أرقام حول النشاط الصناعي في الشرق الجزائري:

القطاع الصناعي من بين القطاعات التي تسهم بشكل كبير في زيادة تراكم رأس المال و تمويل عملية التنمية الاقتصادية، و التنافس اليوم على اشده من أجل كسب قدرات تنافسية و تسويقية تمكنها من تحقيق قفزة نوعية ضمن هذا النشاط و تلبية حاجيات سكانها و تحسين الأحوال الاجتماعية كما أن تكوين قطاع صناعي يجعل من الدولة أكثر مقاومة للتحديات الداخلية و الخارجية، و الجدول رقم (30) يبين بعض الميزات الصناعية في الجزائر و الشرق الجزائري .

جدول رقم(30) : الشرق الجزائري: خصائص النشاط الصناعي للفترة(2009-2016)

الوحدات الجغرافية	عدد المناطق الصناعية	النسبة%	المساحة المشغولة منطقة صناعية هك	النسبة%	المساحة المشغولة للمناطق الصناعية هك	النسبة%	عدد مناطق النشاط	النسبة%	مساحة مناطق النشاط	النسبة%
ولايات الشرق الجزائري	28	34,56	4436,11	36,77	4044,07	50,11	141	18,82	11721,94	5,87
الجزائر	81	100	12061,73	100	8070,17	100	749	100	21582,75	100

المصدر : أنجز انطلاقا من معطيات ons+ بيانات وزارة المالية لسنة 2016

إن ما يميز القطاع الصناعي هو ارتفاع إنتاجية العامل تكون تقريباً في كامل أيام السنة أي أن الإنسان يكون بصفة عامل في كامل أيام السنة ، كما أن الصناعة تساهم بصورة فعالة في زيادة الدخل الفردي و الوطني و تنويع مصادر الدخل، و الجزائر بعد أخذ استقلالها تمكنت من امتلاك قاعدة صناعية قوية و منسقة مبنية على استخدام أساليب تكنولوجية حديثة في الإنتاج الصناعي ذو جودة عالية و قبل التطرق أكثر عن واقع التصنيع في الشرق الجزائري من خلال دراسة التطورات الحاصلة في النشاط الصناعي ، وبين الجدول رقم (30) وجد على تراب الشرق الجزائري 28 وحدة تقدر نسبتها في المجال الوطني36.77% من مجموع 81 منطقة صناعية في الجزائر كما يعكس الجدول بيانات مهمة خصوصاً المساحة المشغولة من المناطق الصناعية في الجزائر و المقدرة بـ8070,17هكتار الأرقام تبين الحضور القوي للنشاط الصناعي في ولايات الشرق الجزائري سواء من حيث العدد و المساحة فأكثر من 50% من العقار الصناعي المشغول حاليا يتواجد بالمنطقة الشرقية كما يفيدنا الجدول عن أهمية مناطق النشاط الصناعي المستحدثة فنجد 141 منطقة نشاطات موزعة على ولايات الشرق الجزائري بنسبة تقدر بـ18,82%.

تغطي أعداد مناطق النشاطات تقدر 1.724,94 هكتار بنسبة % 5,37 من أجمالي مساحة مناطق النشاطات الموجودة في الجزائر ، ما يمكن التأكيد عليه هو التواجد الصناعي في الشرق الجزائري سواء المنجزة أو المخطط له.

6.2.2.3 قطاع النقل:

بالنظر إلى تنوع أنشطة النقل سنركز بالأساس على شبكة الطرق مع التفصيل فيها في مجال الدراسة و قد عرفت شبكة الطرق المعبدة تطوراً خصوصا من حيث زيادة أطوالها أو من حيث نوعيتها ، و قد أولت الدولة أهمية كبيرة في إنشاء الطرق المهيكلة المجال لما لها من الأثر البالغ على التنمية المحلية ، كما أنها تلعب دور في إعادة تنظيم الإقليم الوطني و تحفيز قوي لجلب الاستثمارات، الأرقام تؤكد أن طول شبكة الطرق في الجزائري تقدر بـ:3.572.437,7 كلم و هي مجموع الطرق بأنواعها (وطنية، ولائية

و بلدية)، حيث قدرت نسبة طول الطرق الوطنية بـ: 394.085 كلم ، و بالنظر إلى أهمية الطرق على المستوى المحلي فنجد أن قيم أطوالها ترتفع من خلا ل زيادة عدد المراكز العمرانية فيتزايد معها أطوال الطرق على المستوى البلدي و تقدر أطوالها بـ: 2.263.518كلم وهو رقم مهم جاء نتيجة الجهود الكبيرة المبذولة ، تزداد أهمية شبكة الطرق خصوصا إذا تم معرفة أطوالها في مجال الدراسة(الشرق الجزائري)

جدول رقم (31) الشرق الجزائري : توزيع الأهمية النسبية للطرق البرية لسنة(2009-2016)

	أطوال الطرق كلم							
	مجموع الأطوال	النسبة	الطرق الوطنية	النسبة 100 %	الطرق الولائية	النسبة	الطرق البلدية	النسبة
الشرق الجزائري	38.360,84	1,07	11.915,4	3,02	6.539,22	0,71	199.061,22	0,87
الجزائر	3.572.437,6	100	394.085	100	705.484,52	100	2.263.518	100

المصدر: أنجز إنطاقا من معطيات وزارة المالية لسنة (2009-2016)

الشكل رقم (17) الشرق الجزائري: توزيع أطوال الطرق بالنسبة للمساحة والسكان لسنة للفترة 2009-2016

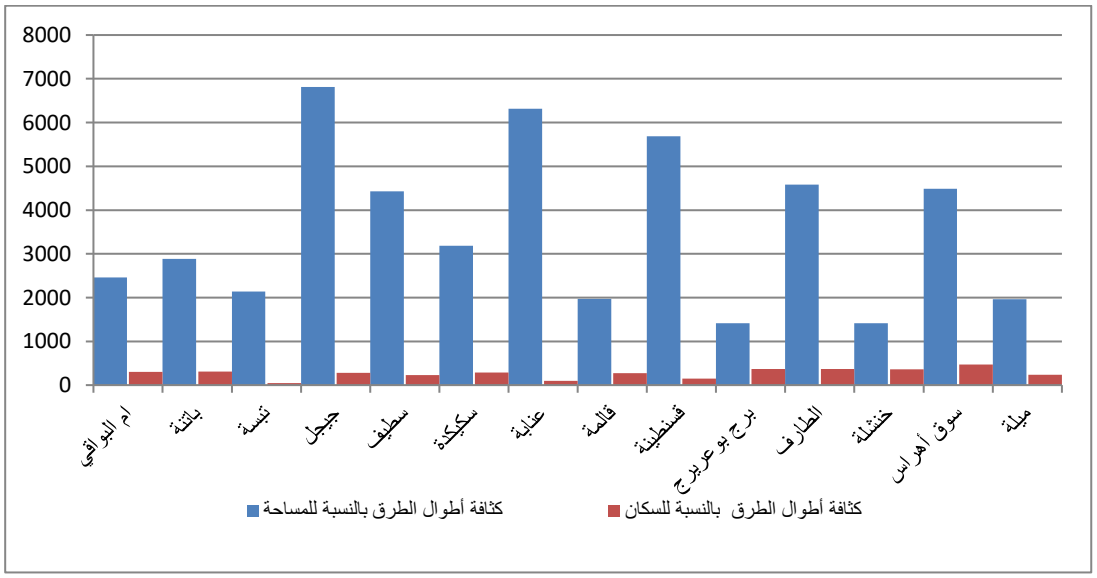

المصدر: أنجز إنطاقا من معطيات وزارة المالية لسنة (2009-2016)

بالنظر إلى اتساع مساحة الجزائر ومع الانبساط السائد ضمن النطاق الصحراوي ، حيث الجزء الأكبر من المساحة (أكثر من 75%) موجودة ضمن هذا النطاق ، لأجل ذلك فشق الطرق في كل المناطق الجزائرية هو يعكس عن الجهود الحقيقية لتجهيز المجال الوطني بشبكة برية من الطرق تقدر بـ:

38360,84 كلم و هذا ما يترجمه الجدول رقم (31) ونسبته المقدرة بـ1,07% وهي نسبة ضئيلة و يمكن تفسير هذه القيمة للأعمال والمجهودات المنجزة ، هذا من جهة و من جهة أخرى المساحة الواسعة الخاصة بالجزائر مقارنة بالمساحة الخاصة بالشرق الجزائري نجم عنه صعوبة التغطية بالطرق بنسبة أقل مرتبطة بالمساحة.

1.6.2.2.3 كثافة أطوال الطرق بالنسبة للمساحة و السكان:

لمعرفة والتفصيل أكثر في حالة شبكة الطرق و دراسة مدى توزيعها (علاقتها) في مجال الشرق الجزائري لأجل هذا الغرض استخدمنا الأساليب الكمية المعتمدة في هذا المجال منها مؤشر الكثافة بالنسبة للمساحة ومؤشر الكثافة بالنسبة للسكان و النماذج كانت موضحة بالشكل رقم(17) يحدد لنا معرفة علاقة الشبكة في إقليم الشرق الجزائري.

أولاً: كثافة الشبكة بالنسبة للسكان: تبين نتائج الجدول و الشكل المنجز أن توزيع متباين بين الولايات فنجد تقدم واضح لبعض الولايات مثل جيجل، سكيكدة و قسنطينة قيمته تقدر بـ 6400 كلم لكل 10.000ساكن و بنسبة ضعيفة نجدها محصورة في بعض الولايات تشمل (، ميلة ...الخ) ، وهذا يشير أن نصيب الفرد من الطرق متباين، وهذه القيم يمكن تفسيرها إلى عوامل اقتصادية ، طبيعية وتاريخية أسهمت في تباين القيم و نجد أن القيم المرتفعة محصورة ضمن نطاق الولايات الشمالية للولايات الشرق الجزائري.

ثانيا: كثافة الشبكة بالنسبة للمساحة: لمعرفة أهمية الشبكة بالنسبة للمساحة بناء على نتائج الجدول فهو معيار يوضح أهمية إجمالي الطرق بالنسبة لمسافة الطرق في الولاية ، و يوضح الشكل ارتفاع قيمة الكثافة في سوق أهراس و تبسة يقدر بـ47 كلم في مساحة (كلم^2)لكل 10.000 كلم^2 ، مع تحديد قيم منخفضة في ولاية عنابة ويرجع السبب إلى وجود الأراضي الزراعية والمناطق الصناعية وهي مركبات لا تسمح بإقامة شبكة الطرق مع صغر المساحة في حذ ذاتها.

تحليل و تشخيص و طبيعة الطرق في ولايات الشرق الجزائري و بالنظر لأهمية وطبيعة الطرق في تنمية اقتصاديات منطقة الدراسة فإننا نؤكد وجود شبكة مهمة لكن تبقى ضعيفة ، يتحكم في ضعف التغطية لشبكة الطرق ضوابط طبيعية ، تاريخية و اقتصادية حالت دون أ، تكون تغطية مهمة، فولاية مسيلة من بين الولايات المتأخرة جداً في هذا المجال، و هذا بالنظر للأسباب السابقة الذكر.

خلاصة الفصل:

إمكانات ضخمة يتميز بها مجال الشرق الجزائري ، بحيث يبعث على التفاؤل و قدرة المجال على مجابهة مختلف اشكالات التنمية ، شهدت الجزائر عبر تاريخها الطويل تعاقب عدة أمم ساهمت في تنظيم و إعادة تنظيم المجال الجزائري بأنماط و أساليب مختلفة، و أفرزت تنوع في التنظيمات الإقليمية، فمن أجل السيطرة على مقدرات الدولة تسعى الدول المستعمرة فرض اختياراتها ومصالحها، و التنوع في تنظيم المجال الجزائري هي ميزة إيجابية و تعد من المقومات التنموية للمجال الجزائري، الدراسة بينت أن الجزائر والشرق منه شهد عدة تنظيمات وهذا يعد بحد ذاته من المؤهلات والخصائص للمجال الجزائري ،فهو يستطيع استيعاب ما استجد من تنظيمات ،كذلك دراستنا لماضي التقسيمات بين إننا نستطيع استخراج مساحات مكانية مثالية لتنمية المحلية وإعطاء تعريف صحيح وسليم للمستوي الإقليمي المحلي من خلال حدود القبائل أو الدوائر.

يتميز إقليم الشرق الجزائري بثروات الطبيعية متباينة في توزيعها من منطقة إلى أخرى، فالتفاوت واضح من خلال المؤهلات الطبيعية ، الثروات تتقلص كلما اتجهنا من الشمال نحو الجنوب و المزايا الطبيعية في منطقة الدراسة في صالح المنطقة التلية، غير أن الثروات تتميز بكثير من العوائق سواء من حيث صعوبة الوصول إليها أو من حيث صعوبة استغلالها مع وجود كثير من العوائق تحول دون الاستغلال الأقصى لها بالرغم من ذلك فالموارد تتميز بالوفرة والتنوع وهي عامل مهم يحفز الفعل التنموي المحلي ،كل الكيانات المحلية لها من الموارد ما يؤهلها بان تسير في ركب التنمية، بقي فقط ان تبدأ عملية التنمية من هذه الأماكن حتى تضمن نجاعتها.

الإمكانيات الطبيعية الكثيرة تفي بكامل احتياجات ومتطلبات السكان، يبقى فقط أن يكون الاستغلالي عقلاني و المكونات الطبيعية تستطيع أن تكون مشروع تنمية محلية حقيقية، فيجب أن نحافظ على مواردنا.

الثروات المختلفة تشترك جميعها في صنع الخصائص الطبيعية، فهي لا تستطيع أن تفرض مشيئتها على الإنسان ، بل كان التأثير بين الخصائص الطبيعية والإنسان متبادل، حاليا مع التقدم وزيادة كسب الخيرات المتراكمة لدى الإنسان أصبح يستطيع تقييم الإمكانات و تقييم كذلك درجة الاستهلاك، فيجب أن تلبي الثروات الطبيعية حاجاتنا دون أن نسبب إشكالات طبيعية في المستقبل

لقد تم التعرف من خلال دراسة الموارد البشرية في الشرق الجزائري على بعض الخصائص السكانية وتم الاستعانة بالأرقام الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء لسنوات (1987-1998-2008) ،تحليلنا للنتائج بينت أن هناك تقلص في القيم السكانية من تعداد إلى أخر،كما يسجل نقص في النسب السكانية وهي تتوافق مع معدلات النمو السكانية، ولاحظنا تقلص سريع في هذه المعدلات.

تشير الدراسة كذلك أن التوزيع الجغرافي لسكان الشرق الجزائري في صالح المنطقة الشمالية ،لتقل أعداد السكان من الشمال نحو الجنوب أي نحو نطاق السهول العليا الشرقية ،وهذا التركز السكاني على مستوى المنطقة التلية مرتبط بالمؤهلات الكبيرة سواء التاريخية ،الاقتصادية والاجتماعية وهي في صالح المنطقة الشمالية الشرقية التلية مقارنة بمنطقة السهول العليا الشرقية بالرغم من كبر مساحتها ، تطبيق دليل التركز السكاني يبين التفاوت في التوزيع السكاني ، كما أن الفروق بين الولايات كبير خصوصاً منطقة السهول العليا.

دراسة للكثافة السكانية تبين أن هناك تطور متزايد للسكان في وحدة مساحة خصوصاً في النطاق ألتلي التركيب العمري لسكان الشرق الجزائري يغلب عليه الفئة الشابة التي تميل إلى الكهولة وهي نتيجة مهمة لكل مجتمع يتطلع إلى تنمية.

دراستنا للموارد الاقتصادية في الشرق الجزائري يدعو لتفاءل، فالإمكانيات كبير وهامة تستجيب لكافة التطلعات الخاصة بالتنمية، وتعد دافعا قوياً لبرمجة المشاريع و تحريك عجلة التنمية والثروات الباطنية هي أحدى المميزات التي يتميز بها الشرق الجزائري.

التحليل الموجز لتشخيص واقع القدرات الاقتصادية أفرز عناصر تجعل من مستقبل الشرق الجزائري أكثر أهمية من حاضره فالموارد موجودة بالفعل وجزء منها يستغل حاليا لأنه لا يواكب تطلعات السكان ، غير أنه يستطيع أن يكون العامل الأساسي المفضي للتنمية خصوصا المحلية منها ، ودراسة التركيب الاقتصادي للسكان يبين وجود فئة شابة نشطة تأخذ نصيب أكبر من السكان يمكن من خلالها القيام بإصلاحات اقتصادية مهمة.

المقومات الاقتصادية لشرق الجزائر التي لها علاقة بالعمل التنموي هي قطاعات داعمة تعد سنداً قوي للتنمية الاقتصادية، و الدراسة أبرزت أهمية القطاعات المنجمية ،الغابية ،الصيد البحري، الفلاحة وغيرها كقطاعات اقتصادية ومقومات أساسية لتغيير صورة التنمية المحلية.

الفصل الخامس:
واقع التنمية المحلية في الشرق الجزائري

مقدمة:

إن تبني أسلوب العمل التنموي المحلي هو شرط لتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة ،لإعطاء أكثر استقلالية لكل الفاعلين المحليين للعمل و تغيير الواقع المحلي ، والجزائر عبر تاريخها التنموي دأبت على رفع التحدي والمضي قدما لتحقيق وتيرة تنمية متسارعة، وقد راهنت الجزائر منذ السنوات الأولى للاستقلال إعطاء الجماعات المحلية كل الإمكانيات المادية والتنظيمية وتحت مراقبتها للقيام بالعمل بتزويدها بكل الصلاحيات التي تسهل عملها.

الجزائر ومع البدايات الأولى للاستقلال تدخلت بكثير من الأدوات والأساليب التنموية المتنوعة و ازدادت تنوعا عبر الزمن ، فالبرامج الخاصة سنة 1966 و برنامج التجهيز المحلي سنة 1970 و بناء القرى الاشتراكية والأساليب تطورت كثيرا اليوم لتمس جميع المناطق و القطاعات وكل مناحي الحياة، برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تم العمل به و ما تبعه من برامج و تدخلات لا دليل على الاهتمام المتزايد من قبل السلطات لإعطاء التنمية المحلية حيزا أكبر للتدخل و السير في إطار أسلوب اللامركزية الإدارية.

إن تطبيقات أسلوب التنمية المحلية في شرق الجزائر قد تم بالفعل من خلال تبني أسلوبها الإداري و ميكانيزماتها والعمل على انجاز مخططاتها سواء على المستوى البلدي أو الولائي وهذا من أجل تعزيز دور الجماعات المحلية على المستوى المحلي وتحقيق أهدافها ،وتسيير الموارد المحلية علي أسس مرسومة لكل المناطق والولايات ولفهم وتتبع مسار واقع التنمية المحلية قسم إلى ثلاث مراحل أساسية تعكس خصائصها وتجعلها منفردة ،وتجربة التنمية المحلية في الجزائر نستطيع الاستفادة منها واستنباط الكثير من الأساليب.

التطبيقات الخاص بالعمل التنموي المحلي جهد مبذول قائم لا يستطيع أي شخص في الجزائر أن ينكره، غير أن السؤال هو في تقييم الجهد ،وهل المستوى المتوصل إليه هو الأحسن أم أن المستوى مازال ينتظره الكثير من الجهد و العمل.

1. تطورات التنمية في الشرق الجزائري:

شكلت التنمية المحلية كمشروع اقتصادي واجتماعي ومؤسسة قادرة على رفع تحدي ومجابهة كل الصعاب وتعد لحمة حقيقية لضمان الإجماع و التقليل من النزاعات التي قد تحدث، فسياسة التنمية انعكاس كل البرامج والسياسات المتخذة من حيث نجا عتها ،والواضح أن تتبع أعمال التنمية المحلية ومسارها هو تطور زمني يكرس العمل التنموي المحلي وإعطاء كل الصلاحيات التي من شأنها إضفاء الاستقلالية في تسييرها.

المتتبع إلى التطورات الحاصلة في الجزائر وفي الشرق منه يجد أن هناك منحنى تصاعدي في مستويات التنمية، بحيث في كل مرحلة يفتك الأسلوب صلاحيات بأن يكون النموذج التنموي الفعلي من خلال إعطاء الفاعلين والمثليين في الجماعات المحلية كل الاستقلالية في التسيير و هذا الجزء يجعلنا نقيم واقع التنمية المحلية و معرفة تفصيلية لكل التحويلات التي مرت بها الجزائر و خاصة الشرق منه.

ما نؤكد هو أن الجزائر يملك من المؤهلات ما يجعله قادراً على دفع التنمية بمعدلات كبيرة، سعيا لتحقيق ظروف حياة أفضل لسكان ،فقد حاولت الجزائر تحقيق أهدافها، غير أن النجاحات المنتظرة لم تكن في مستوى تطلعاتها، فالبرامج ينقصها كثيراً من المتابعة و استقرار في العملية السياسية والاقتصادية، و هذا حتى تكون البرامج ذات فعلية و تأثير على الأداء التنموي، و المراحل الأساسية التي مر بها الجهد التنموي المحلي في الجزائر كالاتي:

1.1 المرحلة الأولي (1962-1990)" بدايات بروز المنحى التنموي"

العمل التنموي المحلي ارتبط كثيراً في الجزائر بالظروف العامة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والتغييرات في مختلف الميادين كانت متفاوتة و يمكن تقسيم المرحلة إلى 03 فترات أساسية وهي كالتالي:

1.1.1 الفترة الاولي : مرحلة تخطيط التنموي المركزي الموجه:

الاختيارات الاقتصادية و السياسية في الجزائر مع فترة الاستقلال كانت متناغمة في رفض ما هو فرنسي حيث تبنت الجزائر سياسة الصناعة الثقيلة، بحيث أعتبر القطاع القائد ، والجزائر من خلال هذا الاختيار كانت تهدف إلى الخروج سريعا من حالة التخلف و تحسين مستويات المعيشة للسكان ، وحاول صناع القرار التوفيق بين القطاع الصناعي والزراعي أي أن يكون تكامل بينهما إضافة إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادية ،وأن تكون نسبة مساهمة الصناعة في الناتج الإجمالي يكون مهم ،الوضعية الاقتصادية والاجتماعية بعد الاستقلال كانت صعبة على المجتمع الجزائري وكان على الدولة إيجاد حلول للإشكالات منها:

- التسريع في وتيرة التنمية خصوصا المحلية.
- استمرار بقاء كيان الدولة و هذا بالرغم من الصعوبات.
- بناء قاعدة صناعية (استخراجية) مبنية على الموارد الطبيعية المحلية الجزائرية.
- البحث عن آليات وأساليب تمكن من الوصول بالتنمية إلى كل المناطق بحيث يشعر بها كل مواطن.

السياسة التنموية في السنوات الأولى تبنت نماذج تنمية متنوعة على غرار تطبيق أساليب النظام الاشتراكي الموجه وبرز ذلك في كيفيات تسيير المؤسسات الوطنية وكذا الصناعات الكبرى ، فأخذت الجزائر النموذج اليوغسلافي في تسييرها للصناعات خصوصاً ،كما أتبعت أسلوب اختيار النموذج الاقتصادي وتطبيقات الصناعة الثقيلة.

الوضعية في السنوات الأولى من الاستقلال تعكس كل مظاهر البؤس ، الجهل ، الفقر والمرض التي خلفها الاستعمار، وكل هذه المسائل يجب أن تعالج ، لأجل ذلك وضعت العديد من البرامج والمشاريع كحلول استعجاليه لرفع الغبن عن الشعب الجزائري ، كما سارعت الدولة لوضع منظومة قوانين تحاول تنظيم الأنشطة الاقتصادية و الإدارية كما تم إنجاز عديد المواثيق والبرامج و أولى هذه المشاريع مايلي:

- ماهية التنمية من خلال برنامج طرابلس 1962:

أنجز برنامج طرابلس من طرف المجلس الوطني للثورة سنة 1962 و يؤكد أن تبقى التنمية على المدى الطويل مرتبطة بإقامة قطاع صناعي مهم وهو ضروري لتلبية احتياجات السوق المحلية و الدولية و توفير الإمكانيات الكبيرة للصناعات البترولية وصناعة الحديد والصلب على أن يخدم القطاع الصناعي الطبقات الهشة والفقيرة ومن مضامينه:

- تنمية حقيقية ترتكز على صناعية قاعدية وهذا لوجود موارد متوفرة.
- التنسيق الزراعي و الصناعي.
- ضرورة تدخل الدولة في تحقيق التنمية على المستوى المحلي لدعم قدرة الفاعلين في المجتمع للقيام بذلك.
- ماهية التنمية من خلال ميثاق الجزائر 1964.

تم إعداد الميثاق من طرف جبهة التحرير الوطني، إن النظرة الاقتصادية والسياسية من خلال ميثاق الجزائر لسنة 1964 يرتبط بـ:

- توفير مواد استهلاكية من خلال تخفيض الاستيراد زيادة التصدير وتحديث الانتاج الزراعي.
- إنشاء مناصب عمل جديدة تسمح بالإضافة لمؤسسات الدولة.

- إقامة أقطاب صناعية.

وهكذا بدأت الجزائر تجربة جديدة طموحة في التنمية وفق التخطيط المركزي في مرحلة أولى، واعتبر التصنيع أحسن الطرق لمعالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية، ارتبطت المشاغل التنموية الوطنية في السنوات الأولى بما خلفه الاستعمار من هياكل و ورشات فلاحيه وصناعية مع استمرار الجزائر في تصدير المنتجات ذات أصل نباتي(الكروم ، التبغ...الخ) وكذا موارد طبيعية خام منها (المعادن ومواد طاقوية) العمل التنموي في السنوات الأولى بين أن هناك ازدواجية بين المناطق والجهات ،لأجل ذلك ولتخفيف الفوارق التنموية بادرت الدولة لتأميم الوحدات الأجنبية و تحويلها إلى أملاك وطنية، كما تم التركيز على الصناعات الخفيفة ومنتجات استهلاكية مع انتاج مواد غذائية أقل كلفة و أكثر طلبا للمجتمع الجزائري مغايرة لما كانت عليه في الفترة الاستعمارية، نهاية الفترة الأولى بدأ أول مخطط تنموي لثلاث سنوات(1967-1969) وكان يهدف إلى الاهتمام ببعض الولايات التي تعاني الفقر، و كان أول مخطط يعبر حقيقة عن الفكر الاشتراكي ضمن أسلوب التخطيط و الشكل رقم (18) يبين أهمية القطاع الصناعي مقارنة بالأنشطة الاقتصادية بمبلغ 5400 مليار دج و بنسبة 49% من إجمالي المبلغ المخصص لهذا المخطط و المقدر بـ11.081 مليار دج كما كان يهدف هذا المخطط إلى إحداث انسجام وتأقلم مع مختلف القطاعات الاقتصادية. عملية التخطيط بدأت بالفعل ود تأكدت استراتيجية الدولة من خلال المخططات المتتابعة بالقضاء على شروط وهياكل التنمية القديمة و تبني أساليب حديثة من خلال تطبيق نظريةGuerard Destanne De Bernis.

الشكل رقم (18) الجزائر: توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية ضمن المخططات للفترة(1967-1979)

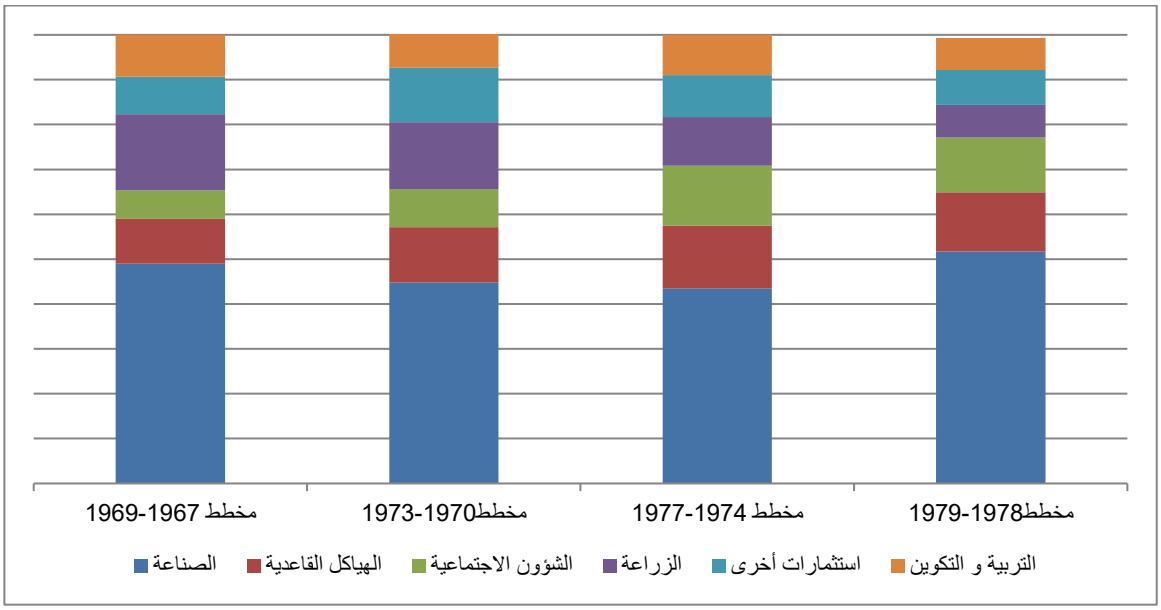

المصدر :أنجز انطلاقا من معطيات التقرير العام للمخططات (1967-1979)

2.1.1 الفترة الثانية(1970-1980):" بدايات عمل الجماعات المحلية"

تبلورا لمنحي التنموي المحلي في هذه الفترة حيث تميزت بتطبيق المخططات التنموية الرباعية(1970-1980)، ما يميز المرحلة هو بروز العمل المحلي من خلال القيام بأعمال التخطيط اللامركزية و هذا مع بداية سنة 1974 وهو بداية عمل الجماعات المحلية ،وهي تراقب مباشرة التسيير المالي للمشاريع المخططة مع متابعة المشاريع و البرامج الموكل لها، كل هذه الأعمال تتم بطريقة مركزية التغيير مرتبط بإشراك الجماعات المحلية في عملية التنمية، يؤكد جميع الدارسين للعمل الإداري أن هذا السلوك الإداري ما هو إلا انفتاح على العمل اللامركزي، وفي اعتقادنا هو بداية العمل بأسلوب التنمية المحلية الممثل الفاعل في الجماعات المحلية.

يوضح الشكل رقم(18) توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية ضمن المخططات(1970-1973)(1974-1977) و(1978-1979) والأهمية النسبية للقطاع الصناعي بنسبة 46% لثلاث مخططات ما يبين سيطرة القطاع الصناعي و اعتباره قطاع استراتيجي ،هدف المخططات خصوصا المخطط الرباعي هو إحداث الانسجام والتأقلم بين الهياكل الاجتماعية الاقتصادية والإدارية ،وزيادة التركيز على القطاع الصناعي في إطار تطبيق أسلوب التخطيط التنموي المحلي كخيار ووسيلة للإنجاز كل الفعاليات الاقتصادية وتحقيق الأهداف المرجوة ،وقد وضع الميثاق الوطني لسنة 1976 إطار مرجعي للاستراتيجي التنمية.

- ماهية التنمية في الميثاق الوطني لسنة 1976

التزام الميثاق الوطني لسنة 1976 بالاستمرار في السياسة القائمة على التصنيع، وكذا التوجهات الكبرى للتنمية و قد أكد على الأبعاد الثورية من خلال هذه السياسة وما تبرزه من أنشطة و تحويل علاقات الإنتاج المرتبطة بالخيار الاشتراكي و تركيزه على الإنسان باعتباره الهدف والوسيلة في آن واحد، يؤكد الميثاق أن وظيفة التصنيع ترمي إلى إحداث تغيرات عميقة في البنيات الاقتصادية والأنشطة الزراعية والمهم بروز اقتصاد عصري تتكامل فيه الأنشطة الإنتاجية المتميزة بتكثيف المبادلات بين فروع القطاعات الاقتصادية بحيث تؤدي إلى تنمية شاملة و منسجمة.

ضمن هذا المنظور فإن وضعي السياسة الصناعية هو تكوين روابط قوية بين القطاع الصناعي والزراعي مع تكوين رباط في ضمن القطاع التقني من أجل تكوين سلسلة متكاملة من العلاقات تؤدي في النهاية إلى تكوين شبكة من العلاقات الوظيفية بعيدة كل البعد عن الأقطاب الصناعية ،والتخطيط الصناعي يأخذ حصتين أساسيتين:

- تخطيط صناعي قادر على مضاعفة و زيادة مناصب العمل و توفير وسائل عمل جديدة.
- قيام زراعة حديثة تلبي احتياجات الغداء.

النشاط الصناعي استمراه و تطوره مرهون بدرجة التحديث و مدى مواكبته لتكنولوجيا الحديثة ومن دون ذلك لا نستطيع الحديث عن زراعة مكثفة ومتخصصة، نهاية المخطط الرباعي الأول توافق مع بداية المخطط الثاني بحيث اهتم بتامين حجم و قيمة الأموال المرصودة في القطاعات الخاصة بالتنمية ومع زيادة مدا خيل البترول كان حافزاً قوياً للنمو و التنمية.

ربط العمل المحلي مع أهداف المخطط الرباعي الثاني هو تعميق العمل بالمنحى المحلي، وقد تقرر إجراء برامج استثمارية الأكثر محلية وإقليمية ذات بعد لامركزي من خلال تنفيذها كل الأعمال لصالح الجماعات المحلية.

استراتيجية التنمية المنبثقة من المخطط الرباعي الثاني هي الانسجام الاقتصادي مع تنسيق قوي بين النشاط الزراعي و الصناعي من خلال إنشاء روابط مهمة، فإنشاء مصنع الجرارات بقسنطينة حيث تستمد مادته الأولي من مصنع الحديد والصلب بعنابة، حيث يوزع المنتج في كل ولايات الشرق الجزائري خصوصا خصوصاً الولايات ذات الطابع الفلاحي، و كذلك الأمر بالنسبة لمصنع الفوسفات بعناية حيث يوزع المنتج لاستعماله كسماد للأراضي الزراعية من أجل تحسين المرد ودية الزراعية، لأجل الوصول إلى تكوين تكامل وظيفي حقيقي بين الزراعة و الصناعة، و يهدف أسلوب التنمية إلى تحقيق:

- إحداث إشعاع صناعي بين القطاعات يمتد إلى الكثير من المناطق.

- إجراء تنسيق بين القطاعات الاقتصادية خاصة الفلاحية.
- بناء تكامل وظيفي مجالي من شأنه إيصال التنمية إلى مناطق بعيدة.
- تحقيق الأمن الغذائي من خلال التكامل و التحديث القطاعي.

3.1.1 الفترة الثالثة (1980-1990) :فترة الإصلاحات وإعادة الهيكلة مع تعميق اللامركزية:

تميزت المرحلة بتركيز الإصلاحات الهيكلية مع استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية في سنة 1988 والتخلي النهائي عن التخطيط المركزي مع تعميق أكثر في التخطيط اللامركزي وتخلي الدولة عن الكثير من صلاحياتها خصوصا مع نهاية الفترة، الهدف هو الدخول في مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي الكثيف و زيادة فعلية المؤسسات الاقتصادية، و من بين أهداف هذه المرحلة:

- تغطية سريعة للحاجات الضرورية.
- التقليل من التبعية نحو الخارج.
- البحث عن نموذج جديد لتنمية.

وقد عرفت المرحلة الكثير من الإصلاحات فإلى جانب إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية كذلك شهد القطاع الزراعي إعادة تنظيم المزارع بتقسيمها على الفلاحين في شكل مستثمرات جماعية وفردية سنة 1987مع إعطاء استقلالية انتقالية للفلاح الجزائري، سمحت المرحلة بتقوية وتدعم القطاع الخاص وبعث صلاحيات جديدة لجلب المستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر وصدر في هذا الصدد المرسوم 11/82 الخاص بكيفيات استثمار الأجانب. إن التوازنات وتطوير القطاع الصناعي لم يساير الجانب الاجتماعي ونتائج السياسات السابقة أثبتت عجز في مختلف القطاعات من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية (بن عيسى ،1999) وهذا ما أرغم السلطات بإعادة هيكلة القطاع الوطني والتركيز على قطاع المحروقات فالنتائج بينت أن الأهداف السابقة لم تسرع عملية التنمية فالمؤشرات الخاصة بالاستيراد وصلت إلى حدود80% والحبوب إلى 95 %وكذلك الأمر بالنسبة لاستيراد الأدوية الذي وصل إلى 100%، مع هذا الكم الهائل من الاستيراد يضاف إليه انخفاض في أسعار المحروقات، وارتفاع متزايد في حجم المديونية و وصلت في نهاية الفترة إلى حدود 26 مليار دولار، كما تأثر العمل المحلي من جراء ذلك، فمظاهر البؤس قد تزايدت بشكل رهيب وتشوهت المدن الكبرى بالبيوت القصديرية خصوصا مدينة عنابة، قسنطينة وسكيكدة.(بن ميسي،1999)

شهدت الفترة إنجاز مخططين خماسيين(1980-1984)، (1985-1989)،و الشكل رقم (19)أكثر توضيح لتوزيع أهمية الاستثمارات فقد اهتم المخطط الأول بما تبقى من المخططات السابقة المعطلة مع أهمية نسبية للقطاع الصناعي من حيث الاستثمار ووصل المبلغ المقدم لهذا المخطط400.6 مليار دج، أما المخطط الخماسي الثاني فالاهتمام انصب على القطاع الفلاحي ،السكن والنقل وهي قطاعات محسوبة على

التنمية خارج قطاع الصناعة وعلى غير العادة أوجدت ضمن هذا المخطط مقارنة بالمخططات السابقة بحيث كان الحجم الإجمالي 500.97 مليار دج خصص لهذا البرنامج توزيع مالي قطاعي مخالف لما كان عليه في السابق و برز المخطط بالانفتاح على كثير من القطاعات التي لها علاقة مباشرة بالتنمية المحلية وهذا الاهتمام لم يكن اعتباطيا ، بل كان نتيجة اهتمام دولي بالتنمية المحلية خصوصاً فرنسا. وقد ترجم في الجزائر من خلال إعطاء الجماعات المحلية صلاحيات كثيرة من الأعمال التي تهم المواطن وزيادة الاهتمام كذلك مع تبني الجزائر تقسيم إداري جديد سنة 1984 وقد جاء هذا التقسيم من أجل دفع التنمية نحو المناطق المهمشة عملا بالمبدأ كلما قسم المجال كلما زادت حظوظه في التنمية ،ومع بداية 1985 بدأت الأزمة على أشدها، فالمؤشرات الاقتصادية في مجملها ترجمت بضعف مع انخفاض كبير في القدرة الشرائية.

الشكل رقم(19) الجزائر: توزيع الاستثمارات الاقتصادية للمخططين الخماسيين لفترة (1980-1989).

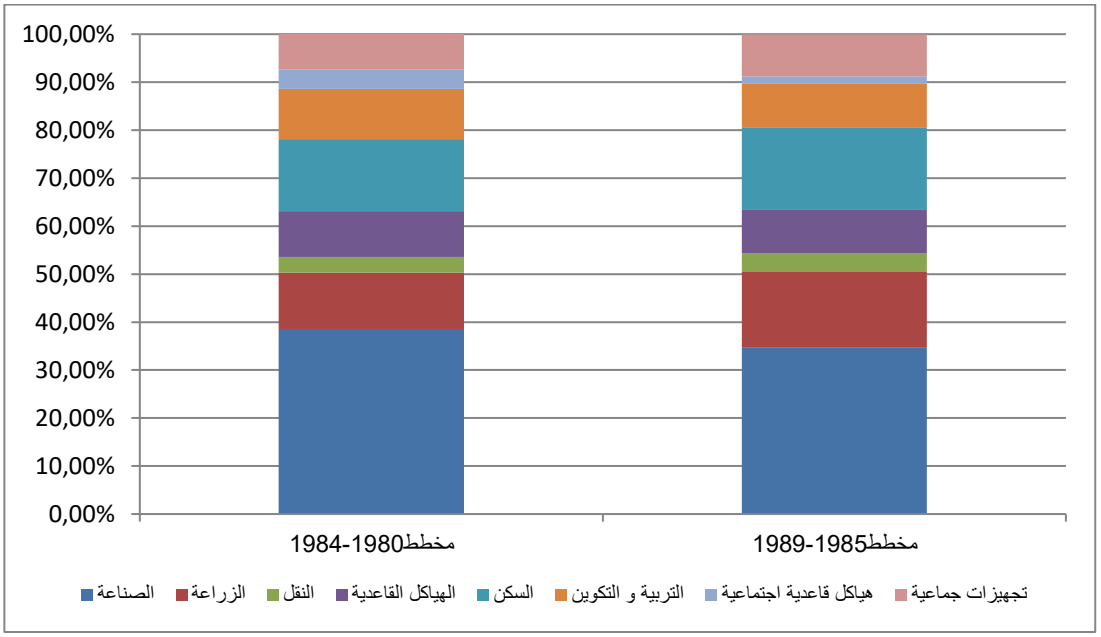

المصدر: أنجز انطلاقا من تقرير المخططين الخماسيين لفترة(1980-1989).

- ماهية التنمية ضمن الميثاق الوطني لسنة 1986.

انجز من طرف جبهة التحرير الوطني، و كان ميثاق 1986 يهدف إلى :

- تزويد الدولة بصناعة متكاملة و متوازنة بمعنى إعادة هيكلة حقيقية للاقتصادية و تحقيق تنمية محلية حقيقية و إن كانت غير معلنة.
- مواصلة تنمية الصناعات الأساسية باعتبارها القاعدة الأساسية للاقتصاد ة تزويد الدولة بمختلف الحاجات الضرورية لتطوير المجال الجزائري
- تمكين الصناعة و وسائل التجهيز بتأدية الدور.

- محاولة تحقيق الانسجام والتكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

2.1 المرحلة الثانية(1989-2001):التحولات الاقتصادية والسياسية و جمود العمل التنموي المحلي

تعد المرحلة مفصلية في تاريخ الجزائر ونقطة تحول كبير في المسار السياسي والاقتصادي، حيث وصلت مجمل المؤشرات الاقتصادية إلى مستويات دنيا، فالظروف في مجملها أصبحت في مرحلة عجز نتيجة الهبوط المستمر لأسعار البرميل مع تراكم كبير في المديونية، كما تميزت المرحلة بالعدول النهائي عن العمل بنظام التخطيط مع استمرار الدولة في العملية الاقتصادية وبإعطائها فعلية أكثر، وقد أدت الأزمة إلى التخلي على النظام الاشتراكي والتوجه نحو اقتصاد السوق ووضع جملة من الإصلاحات و البدائل الاقتصادية من أجل تسيير المرحلة، حيث تم في مرحلة أولى انجاز دستور جديد في 24 فيفري 1989 يحاول تسيير المرحلة، أما من الجانب السياسي الخروج من الأحادية الحزبية إلى تعددية الحزبية مع تطبيق الحكم الديمقراطي، وهذا التحول السياسي هو ميزة إيجابية في صالح تطبيق التنمية المحلية ،هذه الأخيرة تكون في صورة أحسن مع النظام الديمقراطي ومع التعددية الحزبية ،أما الجانب الاقتصادي من خلال الاعتماد على اقتصاد السوق و بكل ميكانيزماته يعكس بيئة مواتية للعمل المحلي.

كما تميزت المرحلة بإنجاز دستور 1989 الذي حمل معه التحولات الجديدة الاقتصادية والسياسية و أبان عن التوجهات الجديدة للدولة، عموماً فالمرحلة تميزت بوجود أزمة خانقة عرفتها البلاد بانخفاض كبير في الصادرات بـ12% مع انخفاض كبير في قيمة الصادرات الزراعية و الصناعية من 12.6% إلى 11%مع تراكم كبير من المديونية ،وقد اضطرت تحت هذا الضغط أن تجري الجزائر مفاوضات مع البنك الدولي والمؤسسات المانحة من أجل جدولة ديونها وهذا بداية من أفريل 1991، حيث نتج عنها إصلاحات كبيرة وقدمت الجزائر تنازلات أهما:

- تخلي الدولة التدريجي عن الحياة الاقتصادية.
- تحرير التجارة الداخلية والخارجية ورفع القيود الجمركية.
- القيام بإصلاحات كبيرة في القطاع المالي ،الجبائي و الجمركي.
- التنازل عن المكاسب الاجتماعية بتخفيض العمال واللجوء إلى التقاعد النسبي.
- تطبيق سياسة الخوصصة.

وسياسة الخوصصة هي تحويل الملكية العامة للدولة إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعة للقطاع الخاص و بالنظر إلى تراكم الديون سعت الدولة من أجل الاستفادة من القروض الأجنبية وإجراء إصلاحات هيكلية، محتوى الإصلاحات برامج مفروضة من قبل صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك الدولي للانتشاء والتعمير (BRID) وقد عرفت فترة(1994-1998) حل 959 مؤسسة وطنية مع تسريح العمال وعجز في

الميزانية وصل إلى غاية 120 مليار دج وهذا بسبب ضعف القطاع العام و كذا في ظل خدمات الدين التي أرهقت الدولة، ففي كل 3 سنوات تدفع خدمة الدين فقط و ما تبقى من الإيرادات ة يقدر ب1/4 تسيير به ميزانية الدولة.

إن التغييرات التي حدثت في العالم وكل التحولات الجيوسياسية كان لها الأثر على الاختيارات الاقتصادية و الاجتماعية ،والجزائر لم تخرج من القاعدة، فالظروف لم تكن في صالح الاقتصاد الجزائري وسارت الجزائر في مرحلة انتقالية محفوفة بالمخاطر الأمنية و الاجتماعية وحتى السياسية وقد تعثرت التنمية المحلية من حيث الفعلية الاقتصادية و الاجتماعية ،حيث قامت الدولة بوضع سياسة تقشفية تتماشى مع خدمة المداخيل التي كانت تأتي من مدا خيل البترول يقتطع منها تقريبا4/3 توجه نحو تخليص الديون قصيرة المدى والباقي يوجه نحو تسير شؤون الدولة، كذلك ما يميز هذه المرحلة هو غياب تقريبا ميزانية خاصة بالتجهيز وغياب كلي للبرامج الاستثمارية ناتج بالأساس للعجز في الميزانية

3.1 المرحلة الثالثة2001-2014:"الإنعاش الاقتصادي و تعميق العمل المحلي"

تميزت المرحلة بتحولات جذرية على كل المستويات الاقتصادية ،الاجتماعية، السياسية والأمنية مقارنة بالمرحلة السابقة، فالمؤشرات الاقتصادية قد تحسنت والحالة الأمنية استقرت، حيث عرفت أسعار البرميل ارتفاعاً كبيراً في أسواق النفط العالمية بحيث ارتفع من 34 دولار لسنة 2004 إلى غاية أكثر من 100 دولار سنة 2012، كل هذه العناصر كان لها الأثر الإيجابي في تحسين التوازنات المالية وارتفاع المداخيل مع تحسن كبير في ميزان المدفوعات، حيث شهد تطوراً كبيراً ، بحيث ارتفع من 7.4 مليار دولار سنة 2003 إلى أكثر من 20 مليار دولار في سنة 2011.

نستطيع تسمية هذه المرحلة هذه المرحلة بالإنعاش الاقتصادي ، فابتداء من سنة2001 عمدت الدولة في تطبيق البرامج التنموية في إطار تفضيل العمل المحلي وتحقيق تنمية متوازنة و شاملة ولن يأتي هذا من دون تطبيق البرامج الاقتصادية إلا بأسلوب محلي من أجل أن تصل مشاريع و برامج التنمية إلى الجهات.

الجديد في هذه المرحلة هو الاعتماد الكلي على الجماعات المحلية كفاعل أساسي في العملية التنموية، فمن محدودية النصوص و الصلاحيات للهيئات المحلية في الفترات السابقة إلى اعتبارها الأداة الأساسية في دفع التنمية المحلية كل المناطق وهذا من خلال رؤية جديدة للمركزية وتصور جديد لها ، وفي هذا الإطار بادرت الدولة بجملة من الإجراءات صدرت في سنة 2011 وهي جاءت من أجل دعم المكتسبات الديمقراطية و الرفع من قيمة الإنسان و جعله فاعل أساسي في عملية التنمية من خلال أهميته في عملية التسيير والتخطيط، والهدف بناء دولة قوية قادرة على مجابهة كل التحديات، كما أوجد المشروع الجزائري عدة مشاريع قوانين منها قانون الأحزاب، الجمعيات الإعلام...الخ و هذا لإعطاء دور أساسي للمجتمع المدني في العملية التنموية وجعله كأساسي وكفاعل وممثل له دور في الأداء التنموي.

بتاريخ22 نوفمبر 2011 صدر القانون رقم 01/11 المنظم لعمل البلدية و الولاية، بحيث أعطى صلاحيات أوسع لهذه الجماعات في تقسيم المشاريع و مرافقتها من أجل صنع القرار المحلي التنموي و يبدأ من الأسفل وصولاً إلى قمة الدولة، فكان لزام على الدولة تنظيم و تسير أحسن لعمل الجماعات المحلية كما تم وضع القوانين المنظمة لتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة، حيث تضمنت إشادة واضحة لمفهوم التنمية المحلية على اعتبار أن الجماعات المحلية هي الفاعل الأساسي في إعداد كل مخططات تهيئة الإقليم سواء على المستوى المحلي ، الإقليمي و الوطني.

الجهود تواصلت في هذه المرحلة فقامت الدولة بعدة مشاريع اقتصادية و برامج مست جميع القطاعات خصوصاً قطاع التنمية المحلية و البشرية بإعطاء إمكانيات مالية ضخمة وهذا من أجل تحسين الحياة في كل الجهات و المناطق ، فخصص في برنامج الإنعاش الاقتصادي غلاف مالي يقدر بـ525 مليار دج منها مبلغ 129 مليار دج للتنمية المحلية و أكثر من 90 مليار دج للتنمية البشرية، كما دعم مخطط الإنعاش الاقتصادي (2005-2009) من أجل دعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية و الفلاحية بمخصصات مالية تصل إلى 667,78مليار دج ، حيث انصب الاهتمام بتعزيز الخدمات والتهيئة العمرانية وحضي الجزء الأوفر بنسبة تقدر 52.92%والشكل رقم (21) يبين الأهمية النسبية لتوزيع الاستثمارات ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي (2005-2009)و قبل هذا البرنامج اعتمد برنامج مهم ضمن إطار زمني(2001-2005) وخصص له مبلغ يقدر بـ: 17830 مليار والنصيب الأكبر لهذا البرنامج لصالح تحسين ظروف السكان بمبلغ يقدر بـ15794 مليار دج وبنسبة تقدر 88058 %وهذا مقارنة مع المحاور الأخرى للبرنامج و الشكل رقم(20) يوضح الأهمية النسبية لتوزيع الاستثمارات ضمن هذا البرنامج ، استمرت الدولة في إنجاز المشاريع و توزيعها مع إنشاء الكثير من الصناديق الداعمة للحركة الاقتصادية و تنويع الاقتصاد.

إلى جانب البرامج التي تم إنجازها ،أنجزت برامج أخرى واستحدثت لهذه الأغراض العديد من الصناديق الداعمة و البنوك التي ستقوم فيما بعد بإقراض الشباب و أصحاب الأعمال ومن بين هذه البرامج والصناديق نجد:

- الصندوق الوطني للتأمين عن الشغل.
- وكالة التنمية الاجتماعية.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرة(ANGEM).
- عقود ما قبل التشغيل.
- القرض المصغر.
- التعويض مقابل الأنشطة ذات المنفعة العامة.
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ).

الشكل (20) الجزائر: الأهمية النسبية للاستثمارات الاقتصادية للفترة (2001-2004)

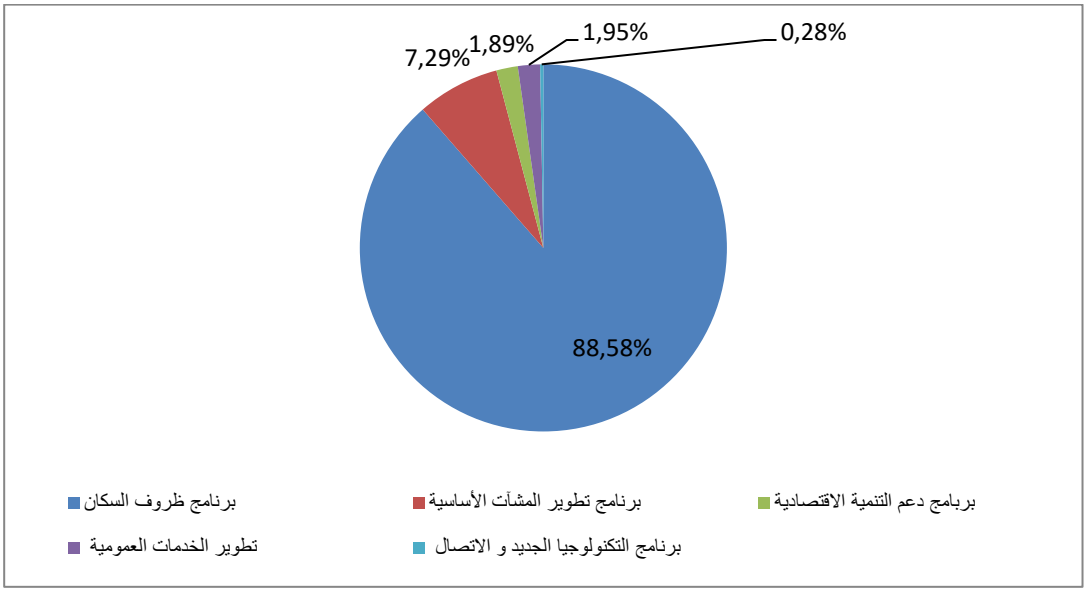

المصدر: أنجز انطلاقا من معطيات برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

الشكل رقم(21) الجزائر: الأهمية النسبية للاستثمارات الاقتصادية 2005-2009)

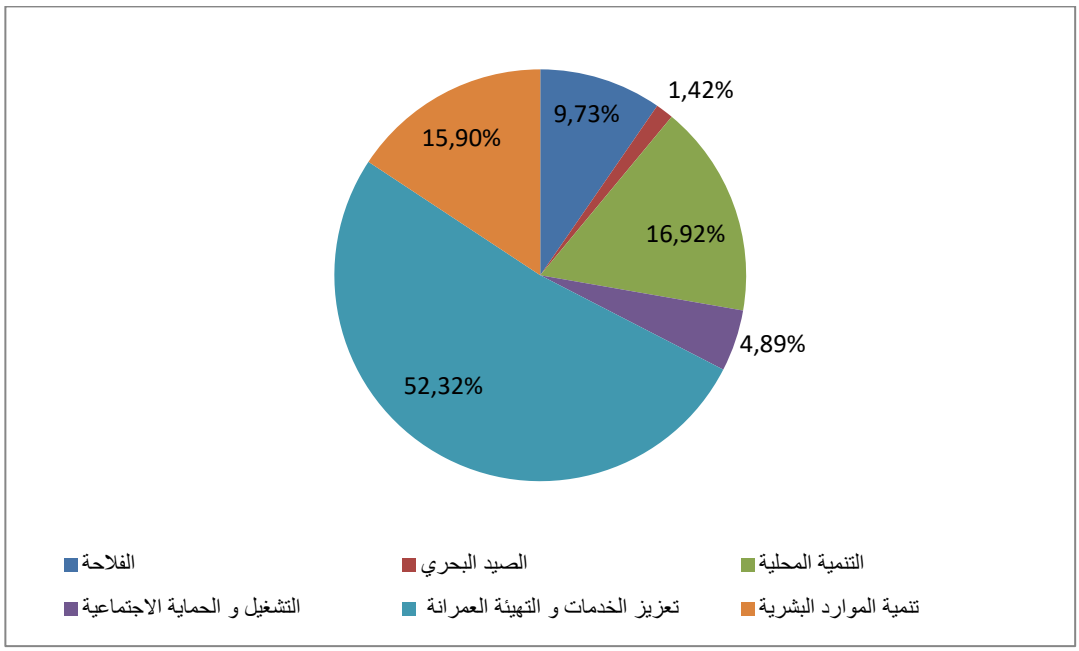

المصدر: أنجز انطلاقا من معطيات التقرير الوطني لدعم النمو للفترة (2004-2009)

استكمالاً للبرامج السابقة وهذا في إطار تسريع وتيرة التنمية و تحقيق معدلات نمو اقتصادية كبيرة مع تجسيد محتوى التنمية المحلية قررت الدولة انجاز برنامج خماسي(2010-2014)، وهذا مع انتهاء البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي، حيث جاء في مجلس الوزراء سنة 2010 من أجل المصادقة على برنامج الاستثمار العمومي للفترة(2010-2014) ، وقد جاء هذا البرنامج من أجل بعث ديناميكية

حقيقية ترتكز على بناء الفرد و قد خصص لهذا البرنامج الخماسي مبلغ 3700 مليار دج والشكل رقم (21) يوضح الأهمية للبناء والسكن وقدرت نسبة السكن مقارنة بإجمالي القطاعات بـ35% وتبين الأهمية النسبية.

الواقع التنموي المحلي من خلال تطبيقات الدولة الجزائرية تبين أن هناك تطورات و اهتمام بالرؤية المحلية للتنمية، فكان تعديل الدستور سنة 2016 من خلال المواد (16-17) بإجبارية العمل بالتخطيط اللامركزية وهذا ما تعلق بالبلدية و الولاية، كما دلت المادة 07 بالتخطيط المحلي وكذا المادة 80 من القانون(07/12) المرتبطة بالولاية ،عموما فالإطار التنظيمي والعمل بها مكسب أساسي حتى يكون العمل تنموي وفق ضوابط قانونية نستطيع من خلالها تحديد الحقوق و الواجبات سواء للممثلين عن التنمية أو المستفيدين من البرامج المقدمة.

الشكل رقم(22) الجزائر: الأهمية النسبية لتوزيع الاستثمارات الاقتصادية (2010-2014).

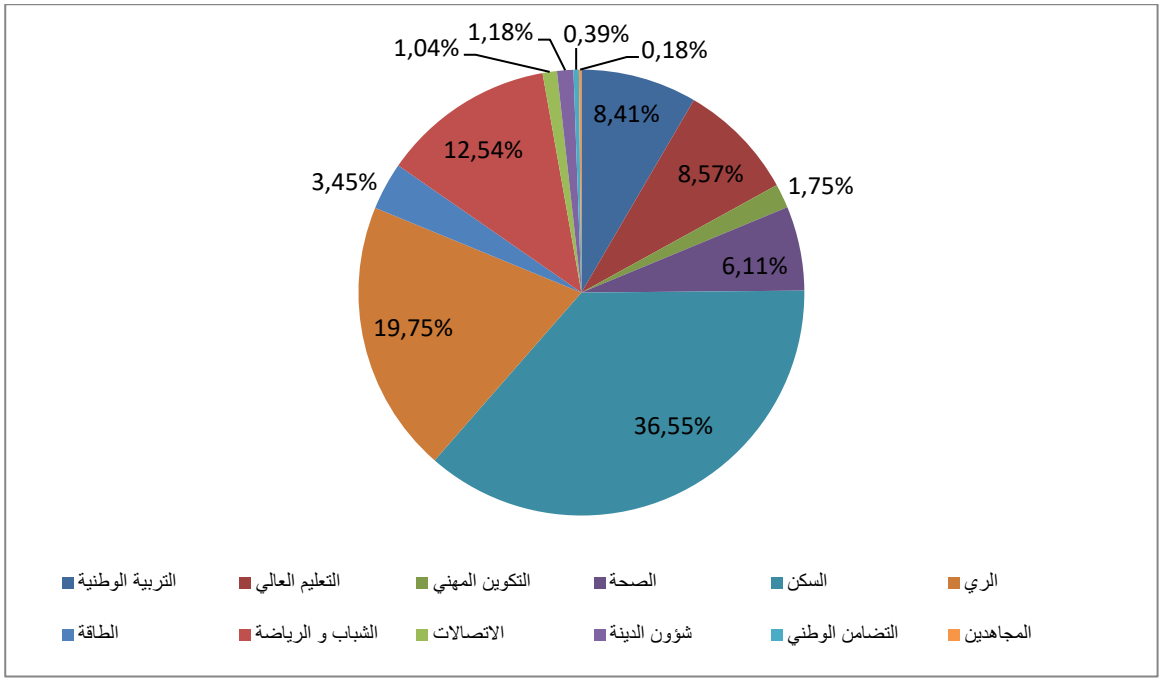

المصدر: أنجز انطلاقاً من التقرير السنوي للبرنامج الخماسي 2010-2014

2. الأدوات و الوسائل المستخدمة لإحداث التنمية المحلية:

لتحقيق التنمية المحلية بادرت الجزائر منذ السنوات الأولى للاستقلال على توفير كل الإمكانيات والأدوات و الوسائل لإعطاء دفع قوي لتنمية، فوضعت مجموعة من أدوات و برامج من شأنها مجابهة كل الانشغالات المحلية و تقليص الفوارق التنموية، و اختارت مجموعة من الوسائل تراها مناسبة لتحريك عجلة التنمية ودفعها إلى كل مناطق الوطن.

قامت الجزائر بوضع أدوات ووسائل فكانت البرامج الخاصة وبناء الوحدات الاقتصادية العمومية وبناء القرى الاشتراكية كوسائل لتدعيم التنمية خصوصاً في السنوات الأولى للاستقلال ، حاولت الجزائر إنشاء نسيج صناعي داخل المناطق الداخلية المحرومة من أجل استقرار اليد العاملة و استمرت البرامج وتنوعت إلى غاية يومنا الحالي.

تم في إطار العمل التنموي المحلي تعزيز العمل بسياسة اللامركزية الإدارية بإدخال مخططات التنمية على المستوى الولائي والبلدي من أجل تمكين الجماعات المحلية في تحقيق أهداف التنمية المحلية وتسيير مواردها على أسس مرسومة لكل بلدية و ولاية، وزودت الجماعات المحلية بصلاحيات جديدة تمثلت بتكليفها بإنجاز المخططات التوجيهية للتهيئة و التعمير من أجل ضبط قواعد التعمير وترشيد استغلال المساحات وتعيين الأراضي المخصصة للنشاطات الاقتصادية[1]

قبل المضي في تناول الوسائل التي استخدمتها الجزائر في تحقيق التنمية المحلية، سنتعرض بالدراسة لنظام مخططات التنمية و المخططات التوجيهية المنجزة من طرف الجماعات المحلية(البلدية والولاية) حيث تعد من الأساليب الإدارية الفاعلة في تفعيل الدور التنموي المحلي.

1.2 الجماعات المحلية و دورها في انجاز المخططات التنموية و التوجيهية:

إن اختيار العمل الإداري اللامركزي كمحرك مهم و شريك في تفعيل و انجاز البرامج التنموية المحلية لم يكن وليد الصدفة، فهو عمل بدأ منذ السنوات الأولى للاستقلال لضمان وصول التنمية إلى كل المناطق و الجهات والشكل رقم(23) يبين التخطيط اللامركزي في الجزائر بمشاركة القاعدة في صنع القرار، فالتسيير اللامركزي أعطى للجماعات المحلية كل الصلاحيات للقيام بأعمال التنمية على المستوى المحلي كهيئة منتخبة محلية ذات شخصية معنوية و الاستقلال المالي وتحت إشراف ومراقبة السلطات المركزية، الإشراف على عمل التنمية المحلية يبرز في كل قوانين الجمهورية.[2]

---

1 – قانون العمران : الفصل الثالث، أدوات التهيئة و التعمير المادة10 من قانون رقم (03/87) الصادر في 27 جانفي 1987.

2– صدور أول قانون البلدية بموجب الأمر (24/67) المؤرخ في 18 جانفي 1967، الجريدة الرسمية العدد(06) لسنة 1967.

– صدور أول قانون الولاية بموجب الأمر(38/69) المؤرخ في 23 ماي 1969 ، الجريدة الرسمية العدد44، لسنة 1969.

– المرسوم رقم 86–266 المؤرخ في 04 نوفمر1986، المتضمن تنظيم الصندوق المشترك للجماعات المحلية، ج ر العدد 45، سنة 1986.

القانون رقم (08/90) المؤرخ في 07 افريل 1990 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية العدد 15، سنة 1990.

– الجريدة الرسمية الصادرة بين سنة 1962–2005 يوجد أكثر من 400 نص قانوني خاص بالبلدية.

– تنص المادة 15 من دستور 1996 على أن" الجماعات المحلية للدولة هي البلدية و الولاية" ، كما تنص المادة 16 من الدستور على أن " يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية".

– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 15 لسنة 1990.

التخطيط المحلي هو أسلوب ومنهج عملي يرتكز على حصر شامل للخدمات الواجب توفيرها بغية سد حاجيات المواطنين و تحليل الآتي يبين أهم أدوار الجماعات المحلية في انجاز المخططات التنموية والتوجيهية المرتبطة بالتهيئة و التعمير

الشكل رقم(23) : نموذج التخطيط اللامركزي في الجزائر لمشاركة القاعدة في صنع القرار.

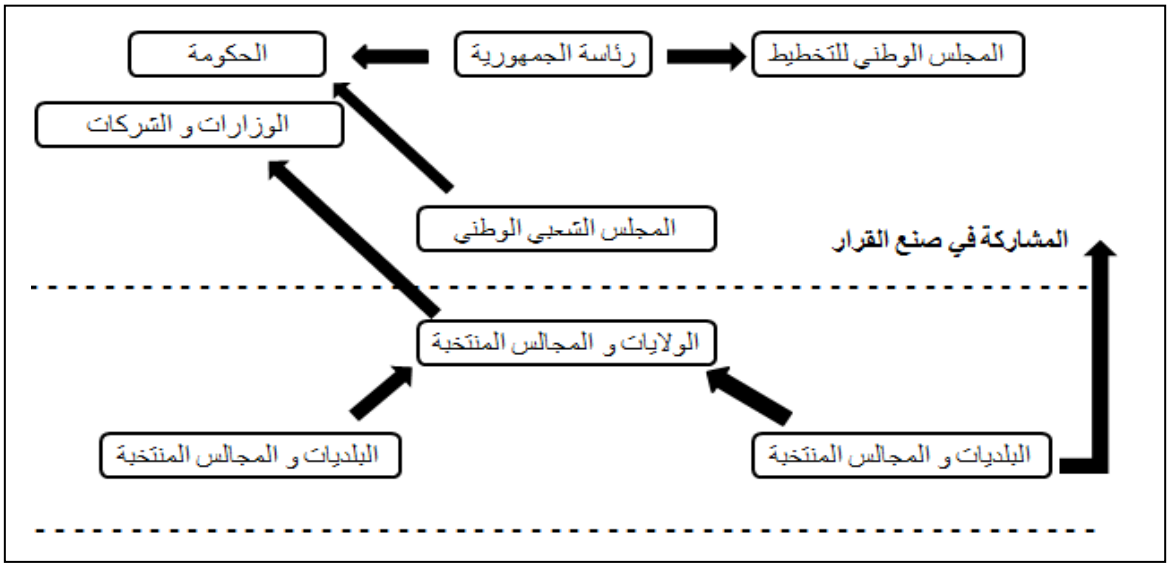

المصدر: أنجز انطلاقاً من معطيات (تيجاني2004)

1.1.2 الجماعات المحلية و نظام المخططات التنموية:

تبرز حصيلة أسلوب التخطيط تدريجيا ضمن مخططات الجماعات المحلية البلدية و الولاية على المدى القصير المتوسط والبعيد بوضع اقتراحات توجيهية تنقل الأهداف من المستوى المركزي إلى كل المستويات اللامركزية وفروعها.

يشكل نظام المؤشرات التوجيهية القاعدة الأساسية التي تمكن المستوى المركزي من متابعة التنمية المحلية أما التخطيط على المستوى اللامركزي فإن دوره يحدد وظائف التنفيذ والمستويات تكون مراكز مستقلة لها قرارتها وعليها إنجاز الأعمال التي تراها أفضل من غيرها و تسمح بتنفيذ مخططاتها. إن المخططات المنجزة وفق المستوى اللامركزي الإقليمي مخططاتها منفردة لكنها مترابطة فيما بينها منبثقة من المخطط

– المادة الثانية من القانون (08/90) المؤرخ في 07 أفريل1990 " البلدية تمثل القاعدة اللامركزية و مكان ممارسة حق المواطنة و تشكل فاعل محوري في التهيئة و التنمية المحلية".

– كل الميادين اسسها الأمر (67–24) المؤرخ في 18 جانفي 1967، قانون البلدية و أكدته مختلف الدساتير.

الوطني و وفق بيانات موجهة من المركز إلى المستويات الفرعية الموجودة على مستوى الولايات والبلديات في إطار لامركزي.

فالتخطيط على المستوى اللامركزي المحلي ما هو إلا حلقة من حلقات المخطط الوطني الشامل يعكس محتواه اهتمامات المركز على ضوء المعلومات الموجهة على المستوى اللامركزي، وأن تترجم هذه الاهتمامات في أعمال و إجراءات هو المسئول عنها؛ انطلاقاً من هذا يصبح التخطيط على المستوى المركزي المهمة الأساسية في عملية التخطيط الوطني الشامل ، فنموذج هذه المخططات يكون الخطة الشاملة، فالمستويات اللامركزية من خلال الجماعات المحلية تسهر و تسير و تدبر كل هذه المخططات لأجل ذلك فكل البرامج التي لها بعد محلي تعود صلاحية انجازها إلى الولايات في إطار البرمجة على المستوى المركزي.

1.1.1.2مخطط تنمية محلي ولائي:

الولاية جماعة عمومية إقليمية محلية ذات شخصية معنوية و استقلال مالي اعتبرها المشرع الجزائري إقليم إداري، يتضمن مجلس شعبي منتخب إلى جانب هيئات تنفيذية تضم موظفين منتخبين من طرف الحكومة، وقد أعطى لها المشرع طبقا لقانونها الصادر بتاريخ 02 ماي 1969 صلاحيات و سلطات فعلية في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي ، والمجلس الشعبي الولائي له مهام القيام بالتجهيزات وتوزيعها كما يقوم باستغلال العقارات المعدة للسكن.

إن المخطط الولائي ما هو إلا مجموعة مخططات بلدية الواقعة في إقليم الولاية، و عليه فإن إعدادها يتم بصفة مشتركة و الولاية هي من تقود وتنجز وتسهر على تنفيذه، الولاية لها كثير من الأعمال في قطاع البناء الفلاحة...إلخ و تقوم بمتابعة جميع الأعمال التي تقوم بها البلديات عن طريق مخططات البلدية.

زيادة مسؤوليات الخاصة بالجماعات المحلية الناجمة عن التطور تقدم اللامركزية الإقليمية والمحلية خصوصاً في أعمال تنفيذ مشاريع التنمية ويتجسد عن طريق وضع مخططات البلديات، فالولاية تقوم بإعداد مخططاتها بعد المصادقة على المخطط الولائي وفق أسس توجيهية ، على أن يترك للولاية مجال أوسع في حرية التقدير في إنجاز المشاريع الاقتصادية، الاجتماعية والفلاحة ...إلخ حيث تقدم الأهداف في مجموع سنوات الخطة من أجل تنفيذها و بهذا يتجسد المخطط السنوي.

- كيفية إعداد المخطط الولائي للتنمية المحلية:

إن العمل على المستوى اللامركزي يعد أمراً أساسياً لتوجيه مختلف الأنشطة من المستوى المحلي، فإن ممارسة التخطيط في المستوى الولائي نفق العديد من المقابلات التي تمت بالمسئولين المحليين على مستوى ولايات الشرق فهو يعد اليوم كل خمسة سنوات وهو مسنود بمؤشرات يحدد على ضوئها الأهداف الخاصة بمختلف القطاعات و ذلك تحت إشراف السلطات المحلية ممثلة في الوالي، إن المخطط الولائي يتجسد من خلال انجاز المخطط السنوي باعتباره أداة أساسية لإنجاز الأهداف المسطرة و يمر بمراحل أساسية:

مرحلة إعداد حيث يتم إصداره من قبل وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية.

- يحدد تقديم الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للولاية مع تحديد قائمة العناصر الخاصة بالتنمية المحلية مع مراعاة الاختلالات الداخلية.
- تحديد الأهداف الكبرى للتنمية مع تحديد نظام الأولويات.

- أهداف المخطط الولائي:

أهم الأهداف الخاصة بالمخطط ألولائي:

- يعتبر حلقة وصل بين الولاية و السلطة المركزية.
- يحدد الوسائل التي تضمن التوازنات الداخلية للولاية.
- يقوم بتنفيذ العمليات الخاصة بالتهيئة الإقليمية.
- إعطاء الأهمية للقطاع الخاص في المخططات المحلية.
- تشجيع البلديات على توفير الموارد المادية و البشرية و التي لها دور في التنمية المحلية

2.1.1.2 مخطط تنمية محلي بلدي:

تعد البلدية القاعدة الأساسية للنظام الإداري اللامركزي وهي جماعة محلية سياسية، إدارية، اقتصادية اجتماعية و ثقافية تتمتع بالسلطة المعنوية والتسيير المستقل تسيرها لجان تنتخبها المجالس الشعبية البلدية (APC)تستطيع البلدية استغلال مواردها مع البلديات المجاورة بصفة مشتركة ، والمخطط التنموي البلدي يتميز بالشمول ،وهو أكثر تجسيد اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية، مهمته توفير الحاجات الضرورية للسكان و دعم القاعدة الاقتصادية و من بين أهداف المخطط البلدي ما يلي:

- الإسراع في انجاز المشاريع التي يتم انجازها.
- صيانة و تهيئة التجهيزات.
- توجيه الاستثمارات نحو المشاريع الإنتاجية و توفير موارد محلية.
- رفع مستوى الجماعات المحلية في مجهوداتها للتنمية من خلال التمويل المحلي وتوسيع الهياكل المنتجة عن طريق تنمية مناطق النشاطات.

تقوم البلدية بإعداد مخططاتها التنموية والسهر على تنفيذها، وتسجل هذه المخططات باسم الوالي بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي على تنفيذها، ويشترط أن تكون المخططات متناسبة مع المخطط الولائي والشكل رقم(22) يبين المسار التقني و الإداري لإنجاز المخططات الولائية و البلدية.

الشكل رقم(24) : السياق التقني والإداري لإنجاز المخططات البلدية و الولائية.

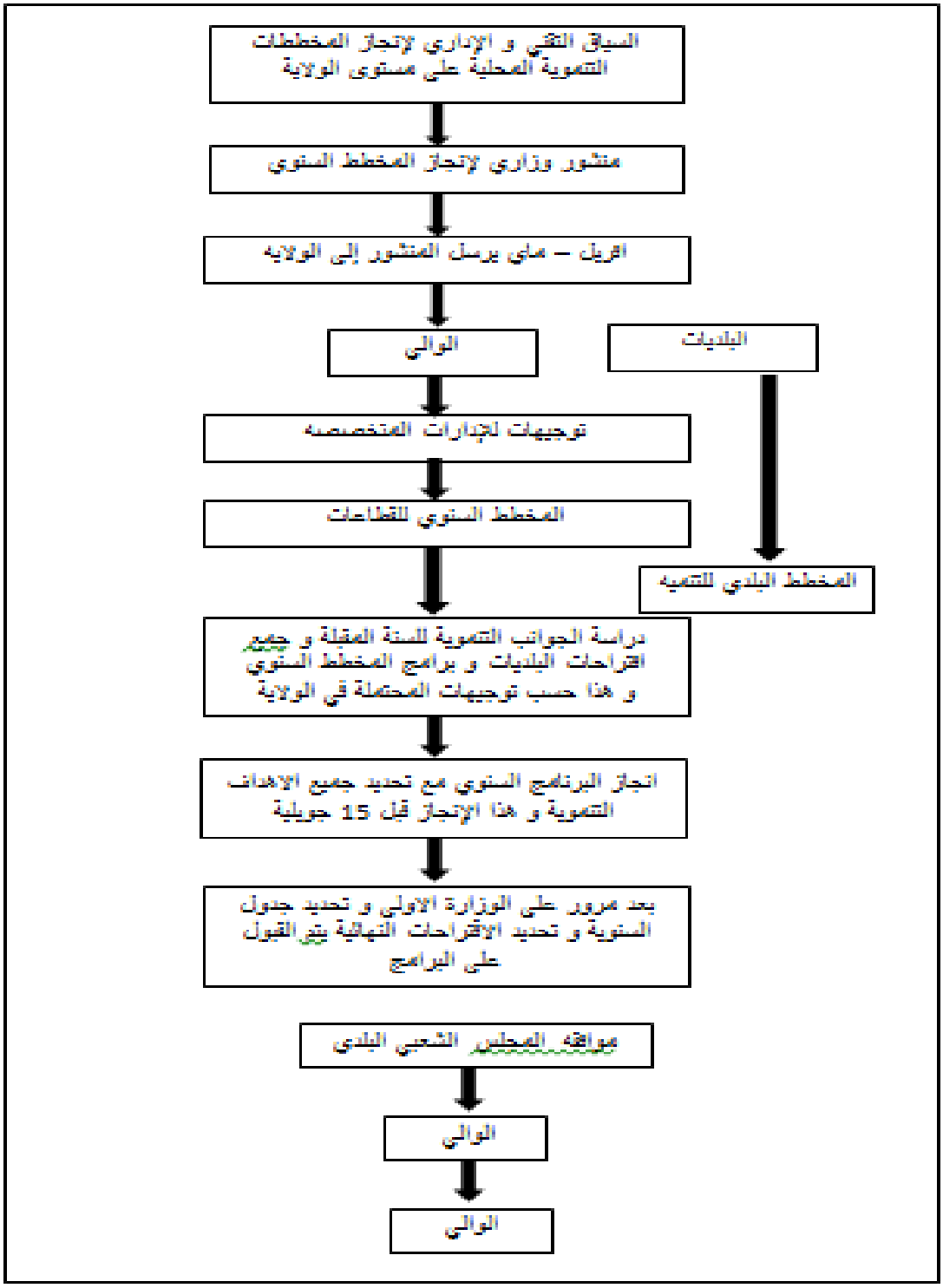

المصدر: المصدر أنجز انطلاقا من معطيات مديرية التخطيط، التهيئة و التعمير لسنة1988

2.1.2 الجماعات المحلية ودورها في انجاز المخططات التوجيهية للتهيئة و التعمير

أخذت الجماعات المحلية ممثلة في البلدية والولاية على عاتقها صلاحيات انجاز المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير، بحيث يندرج تطبيق السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية في إطار التخطيط ويعتمد في توزيع الصلاحيات بين الدولة والولاية والبلدية وبين مختلف أجهزة الدولة طبقا لمبادئ اللامركزية والتمركز وفي إطار التشريع المعمول به[1]كما تتحدد كل الصلاحيات و مجالات التدخل للجماعات المحلية في ميدان التهيئة و التعمير و البناء كهيئات إدارية لضمان رقابة و تنظيم و تسيير المجال[2].

تحدد أدوات التهيئة و التعمير لتهيئة الأراضي المعنية كما تضبط توقعات التعمير وقواعده، بحيث تحدد على وجه الخصوص الشروط التي تسمح بترشيد المساحات ووقاية النشاطات الاقتصادية ذات المنفعة العامة ويتكفل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي ببرنامج الدولة و الجماعات المحلية الإقليمية ، وتفرض المشاريع ذات المصلحة الوطنية نفسها على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وعلى مخطط شغل الأراضي[3].

تفترض التهيئة وجود إقليم إداري معبر عنه بوجود سلطة توجيهية(الجماعات المحلية) تضمن تذليل كل الصعوبات الموجودة، فالتهيئة عمل المجتمع على أرضه وهو عمل مدروس للمجتمع في أرضه باختلاف المستويات المكانية(محلية، إقليمية و وطنية) وهي تهدف إلى الاستخدام الرشيد لمساحة الموارد وضمان رفاهية المجموعة الاجتماعية.

بناء على ما تقدم فإن الجماعات المحلية هي المسؤولة على تنفيذ كل المخططات الخاصة بالتهيئة والتعمير و نخص بالذكر المخططات الداخلة في اختصاصها وهي:

- مخطط تهيئة الولاية.
- المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.
- مخطط شغل الأراض.

1- المادة 41 من القانون رقم(03/87) الصادر في 1987/01/28 و المتعلق بالتهيئة العمرانية.
2- قانون الولاية رقم09/90 و البلدية 08/90 الصادر بتاريخ 1990/04/07.
3- المادة 13 من القانون رقم(90/10) الصادر في 1990/12/02 المتعلق بالتهيئة العمرانية.

إن المخطط الوطني للتهيئة والتعمير وكذا المخطط الجهوي للتهيئة و التعمير يتم انجازهماو الإشراف عليهم من قبل الوكالات التابعة للوزارة المعنية ، لأجل ذلك سنكتفي بدراسة المخططات التي تشرف علي انجازها الجماعات المحلية (الولاية) و الشكل رقم (22) يوضح أكثر طبيعة الإشراف والتوجيهات الحاصلة ضمن المخططات وهذا على النحو الآتي:

- **المخطط الولائي:**

في المرتبة الثالثة ضمن المخططات الخاصة بالتهيئة الإقليمية بعد المخطط الوطني للتهيئة والتعمير والمخطط الجهوي للتهيئة والتعمير، فالمخطط الولائي يعمل في إطار توجيهات هذه المخططات، وهو يعد حلقة وصل بين المخططات الوطنية و المحلية ، وهو يتعلق بتهيئة إقليم الولاية أو بمعنى تهيئة مجموع البلديات الواقعة في إقليمها و هي بذلك تشكل رقعة واحدة، والمخطط يحدد على ضوء توجهات وأعمال التهيئة لكل المخططات التي تكون تحت إشراف المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير وكذا مخطط شغل الأراض. مخطط التهيئة الولائي يحدد كل مخططات التنظيم للخدمات المحلية ذات المنفعة العمومية والبيئة و مساحات التهيئة و التنمية المشتركة ما بين البلديات و وفق السلم الترتيبي العام وكذا مختلف التوسعات الخاصة بالتجمعات الحضرية والريفية.

- **المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير:**

يهدف المخطط الخاص بالتهيئة و التعمير على تحديد القواعد العامة الرامية إلى تنظيم وانتاج أراضي قابلة للتعمير في إطار التسيير الاقتصادي للأراضي، فهو يحدد التوجهات الأساسية لتهيئة الأراضي ويضبط توقعات التعمير و قواعده ويسمح بترشيد استعمال المساحات، فالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يضم عادة مجموعة بلديات تجمع بينهما مصالح مشتركة اقتصادية و اجتماعية .

والمخطط هو أداة للتسيير والتخطيط المجالي والحضري، يحدد التوجهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية ، أخذ بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية على المستوى المحلي ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأرض[1] ، والمخطط المعني له اختصاص حددها القانون و منها:

- يحدد التخصيص العام للأراضي على مجموع تراب البلدية أو مجموع البلديات المعنية.
- يحدد توسع المباني السكنية و يركز المصالح و النشاطات و طبيعة و موقع التجهيزات الكبرى.

1- المادة 16 من القانون رقم (29/90) الصادر في سنة 1990 المتعلق بالتهيئة العمرانية.

- يحدد مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية و المناطق الواجب حمايتها و يوافق على مشروع المخطط التوجيهي و مداومة المجلس الشعبي البلدي، فهو يعمل في اختصاصها بحيث يعمل مع رئيس البلدية أو رؤساء البلديات المعنية بالمخطط، وهذا أثناء إعداد المخطط التوجيهي كل ضروري لحسن الانجاز المستقبلي لهذا المخطط.
- **مخطط شغل الأراضي:**

ينجز مخطط شغل الأراضي في إطار توجهات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير خصوصاً في حقوق استخدام الأراضي والبناء[1] و تبرز أهم صلاحيات المخطط في:

- يحدد بصفة مفصلة بالنسبة للقطاع أو القطاعات المعنية(الشكل الحضري، التنظيم و حقوق البناء أو المناطق المعنية).
- يؤكد على الكمية الدنيا و القصوى للبناء المسموح به.
- يضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنايات.
- يحدد المساحات العمومية والمساحات الخضراء وكذا المواقع المخصصة للمنشآت العمومية.
- يحدد الارتفاعات.

المخطط له الكثير من الاختصاصات تفيد كثيراً في التنمية المحلية، عادة ما يغطي كل بلدية أو جزء منها بمخطط شغل الأراضي وبمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي ويتم الموافقة على المخطط من خلال المداومة الخاصة بالمجلس الشعبي البلدي. إذن فالمخطط وسيلة قانونية تعتمد في تنظيم وضبط استعمال الأراضي وإعطاء حقوق لها.

[1]- المادة 31 من القانون(90-29) الصادر في سنة 1990 المتعلق بالتهيئة العمرانية.

الشكل رقم(25) أدوات التهيئة و التخطيط في مختلف المستويات.

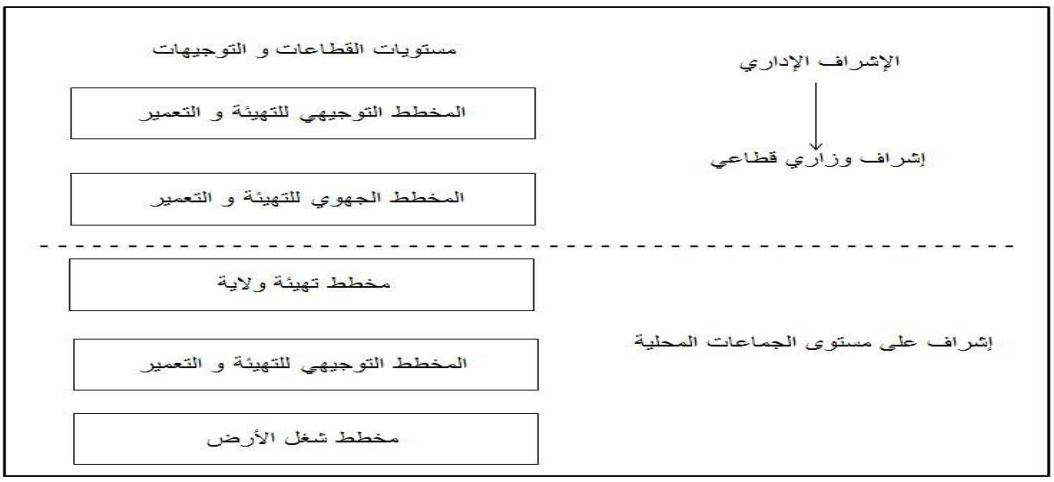

المصدر: انجز انطلاقا من معطيات قانون 09/90 و 87/03

2.2 البرامج و الصناديق المعتمدة في إحداث التنمية المحلية:

تناولنا أهم المخططات التنموية و التوجيهية العمرانية في الجزائر وكأساليب و وسائل في يد الجماعات المحلية من أجل تغيير الواقع المحلي و قد خلصنا أن الأعمال المنجزة تبعث عن التفاؤل كون أداء الجماعات المحلية في تحسن مستمر وغير أن الإمكانيات المتاحة تبقى متواضعة، فالوسائل تتغير والجهد المبذول من طرف الجماعات المحلية يتزايد نحو الأفضل لتحقيق تنمية فعلية ،في إطار استكمال معرفة الواقع التنموي المحلي في الجزائر وفي الشرق منه ، ارتأينا معرفة أهم الوسائل المستخدمة من طرف الدولة الجزائرية لبلوغ أهداف التنمية المحلية وأهم الأدوات هي:

1.2.2 البرامج الخاصة:

البرامج الخاصة هي أولى البرامج المنجزة منذ الاستقلال، تعد وثيقة معتمدة لتنمية اقتصاد ولاية من أجل رفع مستوى حياة السكان وتحسين من وظائف المنطقة وتبنى التدخل النقطي على الأقاليم الفقيرة و المهمشة في شكل برامج خاصة لحل مشاكلها من جهة ، ومن جهة أخرى وضع هذه البرامج في شكل خطط استثمارية لتطوير الإقليم و تنميته، والجزائر أعطت الأهمية النسبية للقطاع الصناعي للإحداث التنمية من خلال إنشاء وحدات صناعية في الحديد والصلب والآلات الميكانيكية و كذا الصناعة البيتروكيميائية و قد وضعت الجزائر العديد من البرامج مست العديد من الولايات والبلديات من أجل تنمية شاملة للبلاد.

العمل وفق البرامج الخاصة كان سنة 1966 وأمتد حتى سنة 1978 وهي وثيقة معمقة في أصالتها من أجل تغيير الواقع المتخلف للجزائر والشرق منه والنهوض بالمناطق المهمشة ، وقد أكد ميثاق 1976 على أهمية البرامج و الدور الذي لعبته لتحقيق تنمية شاملة، وقد أنجزت البرامج الخاصة بمعية الجماعات المحلية.

تهدف البرامج الخاصة إلى إقامة توازن تنموي بين المناطق و القضاء التدريجي على الفوارق ومخلفات الاستعمار و تبني العمل المحلي والاستعانة بالبلدية و الولاية، كما كانت تهدف البرامج الى معرفة إمكانيات الولايات المعنية و الدراسات التي تجري لإعدادها وتنفيذها مع التطبيق التدرجي لسياسة اللامركزية خصوصاً في المجال الاقتصادي.

استفادت ولايات الشرق الجزائري من هذه البرامج ، حيث بلغت إجمالي البرامج ما قيمته8,56 مليار دينار توزعت بـ6,68 مليار دينار قبل1974 و 88,مليار دج بعد سنة 1974 موزعة على بلديات تابعة إداريا لولاية عنابة قسنطينة ، تبسة ، قالمة ، أم البواقي، سكيكدة و جيجل. إن تطبيقات إنجاز البرامج الخاصة أتت بثمارها،حيث كان لها الدور في تنمية الولايات(وزارة الإعلام و الثقافة،1976)خصوصاً الشرقية وامتدت البرامج من الولايات إلى البلديات ومنها إعداد مخططات البلدية و الهدف هو الوصول التدريجي إلى اللامركزية بالتكفل بانشغالات السكان.

2.2.2المؤسسات المحلية(برامج التجهيز المحلي):

تم بداية إنشاء المؤسسات المحلية في إطار سياسة اللامركزية والتي دعمتها السلطات العمومية مع بداية أول مخطط جزائري، المخطط الثلاثي الأول(1967-1969) وهذا من أجل إدماج الجماعات المحلية في سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة الجزائرية، وكان من الضروري إعطاء الجماعات المحلية صلاحيات كبيرة للقيام بالتصنيع خصوصاً لتغطية الطلب المحلي.

الفترة بين 1970-1973آخذت السلطات المبادرة بتنمية الصناعة المحلية في إطار برنامج التجهيز المحلي وإعداد برامج الصناعة المحلية وإدماجها داخل المحيط الرباعي الثاني(1974-1977) عندها تقرر إنشاء المقاولة الخاصة بالبلدية، يتضح أن المؤسسات المحلية عنصر أساسي في سياسة انجاز المخططات البلدية.

حركة التصنيع التي عرفتها الجزائر منذ السبعينات أدت إلى إنشاء طاقات إنتاجية لكن بتكاليف مرتفعة أدت إلى تطوير نسبي للاقتصاد و الاعتماد على المبادرات المحلية، كانت مهام المؤسسات المحلية هو ترقية المؤسسات و توزيعها خاصة ضمن المناطق المهمشة و الفقيرة و من مهامها:

- إنشاء مناصب عمل محلية على مستوى البلدية والولاية.
- إيجاد شبكات صناعية متكاملة.
- تنمية المناطق المهمشة و تعديل توازنها مع مناطق التركيز.

استفادت ولايات الشرق الجزائري من إنجاز المؤسسات المحلية داخل ترابها والجدول رقم(32) يبين مختلف الاستفادة.

الجدول رقم(32)الشرق الجزائري : توزيع المؤسسات العمومية لسنة 1974

الولاية	مؤسسة وطنية	مؤسسة محلية	المجموع
أم البواقي	5	50	55
باتنة	12	69	81
تبسة	5	38	43
جيجل	5	35	40
سطيف	13	54	67
سكيكدة	--	--	--
عنابة	24	39	63
قسنطينة	24	47	71

المصدر: أنجز انطلاقاً من معطيات من وزارة التخطيط ، الحصيلة الاقتصادية1967-1978

الجدول يبين تزايد عدد المؤسسات المحلية، كما أن العدد يفوق المؤسسات الوطنية، و هذا يبن اهتمام الدولة بالمستوى المحلي للتنمية مع التركيز على النموذج الاقتصادي و الاجتماعي المنتج.

3.2.2 القرى الاشتراكية :

القرى الاشتراكية تعد أداة حقيقية في إحداث التغيير الايجابي المنشود في التنمية المحلية و في تحسين معالم الريف الجزائري، بناء القرى الاشتراكية في الجزائر هي محاولة من قبل السلطات لتكسير حركة الهجرة

المتسارعة من الريف إلى المدن الكبرى، وقد بدأ العمل في بناء القرى الاشتراكية سنة 1972باعتبارها أدوات أساسية لحل المشاكل الخاصة بالريف، من أجل تحسين ظروف الحياة في المراكز الريفية، و ظهر برنامج بناء القرة الاشتراكية في المخطط الثلاثي الثاني بإنجاز أكثر من 30 قرية اشتراكية و توفير 200.000 سكن ريفي والجدول الموالي يوضح أعداد القرى الاشتراكية في الشرق الجزائري وهذا وفق النحو الاتي:

جدول رقم(33) ولايات الشرق الجزائري : توزيع القرى الاشتراكية للفترة (1979-1980)

ولايات الشرق الجزائري	القرى الاشتراكية	
	1979	1980
ام البواقي	10	11
باتنة	09	09
تبسة	07	07
جيجل	09	09
سطيف	12	22
سكيكدة	08	08
عنابة	22	22
قالمة	17	14
قسنطينة	05	05
الشرق الجزائري	89	107

المصدر: انجز انطلاقاً من معطيات التقرير الاحصائي الجزائري(1979-1980)

الجدول يبين عدد القرى الاشتراكية التي بنيت في النطاق التلي الشرقي الشمالي، وللتدقيق أكثر فإن إقامة القرى الاشتراكية كان بالقرب من المدن الكبرى(عنابة، قسنطينة وسكيكدة)، بالرغم أن مشروع القرة الاشتراكية عجز عن تحقيق أهدافه بالنظر لضعف قدرات إنجازه ومدى استغلاله الموارد المحلية، إضافة أن أغلب الذين استفادوا من هذه القرى أغلبهم لا علاقة لهم بالنشاط ألفلاحي ، الأمر الذي جعل القرى غير قادرة على تحقيق أهداف التنمية المحلية الريفية، غير أننا نؤكد أنها تجربة رائدة جديرة بالدراسة والبحث لتغيير صورة المجال الريفي السابق ومشروع القرى الاشتراكية يمكن اعتباره أداة حقيقية تدخل في صميم العمل التنموي المحلي في محاولة لتغيير الايجابي لحالة المحليات والعمل على تغيير المجال الريفي الجزائري ككل.

4.2.2 نظام البرامج والصناديق بعد سنة 2000

تعافي الاقتصاد الجزائري زمنيا حدث بعد سنة 2000 بارتفاع مهم في أسعار البترول وهذا علي المستوي الدولي الارتفاع جاء نتيجة بداية حرب الخليج الأولي والثانية ،مما سمح للجزائر بتوفير مدا خيل معتبرة كان لها الأثر البالغ في تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ،أصبحت الجزائر منذ ذلك الحين في وضعية مريحة ماليا وانطلاقا من ذلك بدأت الجزائر في معالجة مديونيتها التفكير في كيفية الخروج السريع من الأزمة المتعددة الجوانب من اجل تغيير في الأوضاع السابقة واتبعت الجزائر في اختياراتها نظام البرامج والصناديق في إحداث تنمية محلية مرغوبة ،ويعتبر التوجه الكينزي المرتكز علي الإنفاق الحكومي في زيادة الطلب الكلي وهذا من شانه يزيد في نمو الناتج المحلي ،والذي سينعكس إيجابا علي أهداف السياسة الاقتصادية (مسعود،2000) واهم البرامج والصناديق المطبقة في الجزائر وفق النحو الآتي:

1.4.2.2برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004):

اختارت الجزائر لدفع عجلة التنمية الشاملة المرتكزة على المحليات برنامج الإنعاش الاقتصادي الممتد على فترة (2001-2005)و تم العمل به منذ سنة 2001، و البرنامج في محتواه يبعث عن التفاؤل وهو برنامج واعد للاعتبار أنه يمكن كل مساحة الدولة الجزائرية وكذا للغلاف المالي المخصص له ، بحيث قدر ب:525مليار دج وتطبيق لبرنامج الحكومة الأنشطة الاقتصادية موجهة لكل الجهات خصوصاً المناطق الفقيرة المهشمة(رئاسة الحكومة2004) ، والبرنامج سطر له مجموعة أهداف منها دعم الأنشطة الإنتاجية و خاصة الفلاحية بإنجاز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) وقدرت تكلفة البرنامج بـ:65 مليار دج كما اقترح برنامج واعد خاصة في التنمية المحلية والبشرية و خصص له 113 مليار دج وهو يحدد نشاط الدولة بالتكفل بالانشغالات المحلية التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للسكان.

للوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج حدثت عدة تغيرات يجب إبرازها حتى تتلاءم مع الاقتصاد العالمي فقامت الدولة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة للبرنامج بالاستعانة ببرنامج أخر يدعم برنامج الإنعاش الاقتصادي يرمي غلى تشجيع الاستثمار وتحسين أداء المؤسسات وهو برنامج تكميلي للبرنامج السابق.

2.4.2.2 البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي(2005-2009):

استكمالاً للبرنامج السابق لدعم الإنعاش الاقتصادي و بالنظر لأهمية البرنامج وضخامته أرفق البرنامج ببرنامج أخر يكمله وحدد زمنياً بالفترة(2005-2009)، خصص للبرنامج التكميلي مبلغ مهم قدره2202,7 مليار دج، كانت نصيب التنمية المحلية من إجمالي المبلغ المخصص بـ800 مليار دج ،كما خصص لتحقيق أهداف التنمية البشرية مبلغ يقدر بـ1908,5 مليار دج ، الأهداف المرفوعة كانت مشجعة واعتبرت كأولوية في مكافحة ظاهرة البطالة السكن، دعم النقل، تزويد العالم الريفي بالكهرباء مع توسيع التغطية بالغاز الطبيعي، البرنامج أولى للقطاع الفلاحي الأهمية الكبرى على اعتباره القطاع البديل لقطاع المحروقات.

3.4.2.2 برنامج التنمية الخماسي (2010-2014):

إن التنوع في مداخيل الجزائر أصبح تحدي كبير للمسئولين، لأجل ذلك صادقت الدولة بتاريخ 24 ماي 2010 على البرنامج الاستثماري التنموي الواعد لتطوير الاقتصاد وبعث ديناميكية جديدة ،وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر بـ21214 مليار دج ، يركز البرنامج على إنجاز المشاريع الكبرى مثل الطرقات، الري السكك الحديدية...الخ، وفي إطار تحقيق عمل تنموي محلي يهتم بهيكلة المجال ويكون دعامة للبرنامج الاقتصادي و الاجتماعي وقد خصص له مبلغ 9386,9 مليار دج لدعم قطاع التنمية البشرية(cnes,1998).

4.4.2.2 برنامج تنمية الهضاب العليا:

البرنامج أداة حقيقية لرفع في التنمية على مستوى نطاق الهضاب العليا و تم الإعلان عليه في سبتمبر 2005 و تم تخصيص له غلاف مالي قدربـ: 620 مليار دج ، و اهتم البرنامج بـ:

- تحسين ظروف معيشة السكان في مناطق الهضاب، حيث تم ضخ مخصصات مالية كبيرة لهذا الغرض.
- ترقية التنمية الاقتصادية باستثمارات تقدربـ: 28 مليار دج.
- تطوير الاستثمار في نطاق الهضاب العليا بمبلغ يقدر بـ: 36,8 مليار دج .

5.4.2.2 برنامج دعم التجديد الريفي

اعتبرت الدولة الجزائرية القطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات ولهذا أعطت الدولة الأهمية للمجال الريفي بتنميته و زيادة قدراته وتنويع أنشطته ، وهذا البرنامج في صميم التنمية الريفية، فالمجال الريفي مجال مستقطب لعيد الأنشطة ومستقطب كذلك لليد العاملة ، والبرنامج بدأ العمل من 2007 إلى 2013 ، وهو برنامج تنموي ارتبط بتنمية الريف و يهدف إلى:

- تحسين نوعية و ظروف الحياة في الوسط الريفي.
- تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي وإبراز أهمية الاقتصاد المحلي وفق القطاعات الخاصة به كالسياحة الريفية، بناء التجهيزات التجارية و دعم الصناعات الحرفية.
- تثمين و حماية الموارد الطبيعية (الغابات، السواحل...الخ).
- حماية و تنمية الممتلكات المادية و اللامادية مثل المنتجات المحلية الزراعية.

6.4.2.2 صناديق و وكالات التنمية المحلية:

لبلوغ التكامل بين البرامج التنموية وأهدافها وضعت الدولة الجزائرية مجموعة إجراءات من أجل السير الجيد لأعباء التنمية، فكان التفكير في آليات تجسيد المشاريع والبرامج التنموية بجهاز يقوم بتمويل مختلف البرامج و للوصول إلى هذا الغرض تم إنشاء العديد من الوكالات والصناديق تعكس خدمات عامة وخاصة الهيئات المكلفة بتمويل جاءت لتحريك عجلة الاقتصاد والاستثمار والتقليص قدر الإمكان في أعداد البطالين المتراكمة سنوياً، أي تدعيم الشغل و فتح اختيارات أم الشباب لولوج عالم الشغل، الوكالات و الصناديق المنجزة كالتالي:

1.6.4.2.2الصندوق المشترك للجماعات المحلية:

أداة للتنمية المحلية، تم إنشاءه وفق المرسوم رقم (86-266) المؤرخ في 4 نوفمبر 1986 المتضمن الصندوق المشترك للجماعات المحلية، يهدف هذا الصندوق إلى تغطية العجز المسجل في ميزانية الجماعات الإقليمية أو المحلية، إضافة إلى المساعدات المالية الذي يقدمها الصندوق أثناء الكوارث الطبيعية غير المتوقعة من جهة ومن جهة أخرى إبراز العلاقة بين الدولة المركزية والجماعات المحلية اللامركزية من خلال الصندوق.

2.6.4.2.2 صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية:

تأسس الصندوق في 22 جوان 2011 وفق أحكام القانون رقم (11-10) من القانون المتعلق بالبلدية و الولاية ومن خلال المرسوم التنفيذي رقم(14-116) المؤرخ في 24 مارس 2014 والمتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية وهو مؤسسة عمومية تتمتع بالاستقلال المالي وهو يعمل تحت وصاية وزير الداخلية، يقوم الصندوق بكثير من المهام في إطار مساعدة الجماعات المحلية منها:

- العمل على مساعدة الجماعات المحلية بالوسائل المالية.
- توزيع المخصصات المالية المدفوعة من قبل الدولة.
- توزيع تخصيص إجمالي التسيير فيما بين الجماعات المحلية.
- تقديم مساهمات مالية للجماعات المحلية التي تجابه الكوارث.

3.6.4.2.2.صناديق التنمية:

تم استحداث لهذا الغرض العديد من الصناديق أهمها:

- صندوق التنمية الريفية عن طريق الامتياز.
- صندوق ضبط الإنتاج الفلاحي.
- صندوق مكافحة التصحر.
- الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- صندوق ترقية النشاطات الحرفية و التقليدية
- الصندوق الوطني للسكن.
- صندوق الكوارث الطبيعية.

7.4.2.2 الوكالات الوطنية للتنمية:

تعد الوكالات المنجزة كنافذة للشباب لبلوغ والولوج إلى عالم الشغل وقد أسست الجزائر العديد من الوكالات لغرض التقليص في أعداد البطالين، وتعد الوكالات أداة حقيقية في مجال تنشيط التنمية المحلية وأهم الوكالات المستحدثة لهذا الغرض هي:

1.7.4.2.2 الوكالة الوطنية لدعم التشغيل:

الوكالة مكلفة بضبط سوق العمل ، تقدم الدعم التقني في المتابعة الإدارية من خلال معالجة عروض العمل واستدعاء ومتابعة طالبي العمل ، كما تساهم الوكالة في تشجيع سياسة التشغيل المقدمة من طرف الدولة، تم إنشاءها وفق المرسوم التنفيذي رقم (06-77) المؤرخ في 18 فيفري 2006 تعمل الوكالة تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي.

2.7.4.2.2 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

أداة أساسية في التنمية المحلية استحدثت سنة 1996، هدفها هو دعم ومرافقة المقاولين الشباب وظيفتها تقديم القروض بنسبة فائدة بسيطة مع ضمان متابعة الاستثمارات المنجزة من قبل المقاولين وتشجيع كل أشكال والتدابير الرامية لإعطاء فرصة للشباب وترقيتهم ،وإنشاء المؤسسات الصغيرة لتقديم الإضافة إلى الاقتصاد الوطني والتقليص في عدد البطالين.

3.7.4.2.2وكالة التنمية الاجتماعية:

لدفع التنمية المحلية ونشرها في كل الجهات بلديات أو ولايات بادرت الدولة بإنشاء الوكالة التي تعنى بالجانب الاجتماعي، ودخلت في الخدمة مع سنة 1996 وكانت تهدف إلى ترقية الأنشطة الخاصة بالتنمية الاجتماعية وخاصة الفقيرة وكذا تنمية الجماعات المحلية ومحاولة تحسين الأوضاع الاجتماعية على مستوى الجماعات المحلية وتهدف كذلك إلى ترقية التشغيل.

4.7.4.2.2 الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة:

تهدف الوكالة إلى أنشطة إنتاج السلع و الخدمات بغية إدماج السكان المحليين في التشغيل، تصل نسبة تمويل المشروع من طرف البنك 70% وهي أداة أنشأت في الجزائر من أجل منح القروض وتدعيم الشباب ومساعدتهم والوكالة تهدف إلى تحفيز الشباب عن العمل والقرض المصغر يعد بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة ، بحيث سمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروفهم ، والوكالة تم إنشاؤها بمرسوم تنفيذي(04-14) المؤرخ في 22 جانفي2004.

3. مؤشرات قياس التنمية المحلية:

إن الجماعات المحلية و منذ السنوات الأولى للاستقلال قد أسند لها ممارسة العمل التنموي المحلي فنجاح التنمية يعتمد على مدى فاعلية نظام الإدارة المحلية وكذا عملية التخطيط والبرمجة للشأن التنموي المحلي، فقد تم إعطاء صلاحيات واسعة للبلدية و الولاية للقيام بالدور التنموي المنوط بها في كل جوانب الحياة.

تم تتبع العمل التنموي المحلي ومختلف اتجاهاته، فتقييم التجربة يعكس المستوي التنموي ا لمحلي التي قامت به الدولة ، ولمعرفة الوسائل المستخدمة في تغيير الواقع التنموي ،اعتمدت الجزائر على كثير من الأدوات والآليات للوصول إلى الأهداف التنموية المرجوة والتي اختلفت من فترة إلى أخرى.

التشخيص الأولي لواقع التسيير المحلي للجماعات المحلية يرسم لنا صورة بعض النجاحات وكثر من الإخفاقات في مجال العمل التنموي وهي تترجم جملة من التحديات التي تواجه الجماعات المحلية في أدائها هذه الأخيرة ليست هيئة إدارية لها واجب العمل وإنما هيئة تنموية مستقلة لها صلاحية تحفيز النمو الاقتصادي والاجتماعي ،وهذا الانفتاح في العمل يجعلها تضطلع بالدور الكبير المحدد لها وباعتبارها قاعدة إقليمية لامركزية و إطار لممارسة السكان ومشاركتهم في تسيير الشأن العام.

إن الجهد والتغيير المراد تحقيقه يجب أن يقسم في مجال التنمية المحلية بشكل فعلي حتى نستطيع ضبط مستويات التقدم التنموي المحلي بأسلوب كمي و نوعي ، فالتغيير المراد تغييره و تحديد منسوبه لا نستطيع بلوغه من جون قياسه، و من أجل الحصول على تقييم دقيق أمكننا في هذا الجانب التركيز على ثلاث عناصر أساسية:

- قياس الجهد التنموي المحلي بأسلوب مؤشرات مختارة.
- تقييم كمي و نوعي للأداء الجماعات المحلية في الشرق الجزائري.
- معرفة البيانات التنموية المحلية في الشرق الجزائري.

إن هذه القياسات نراها كفيلة بتقييم دقيق لواقع العمل التنموي المحلي ومحاولة تثمين العمل ومعرفة أهم الإشكالات التي تحول دون الوصول إلى تنمية شاملة و متوازنة عبر جميع المناطق.

1.3 تقييم التنمية المحلية وفق مؤشرات مختارة:

إن أعمال وممارسات الهادفة لتحقيق التنمية المحلية من قبل الجماعات المحلية يعتمد أساسا على معرفة وضعنا التنموي وفق تساؤل صريح: أين وصلنا بالمسار التنموي المحلي؟ وضرورة تقييم الأداء التنموي من أجل استكمال مشروع التنمية المحلية المراد تحقيقه، إن صلاحية تفكير، تنفيذ وتقييم البرامج المرتبطة

بالتنمية المحلية من المهام القانونية الخاصة بالجماعات المحلية ممثلة في الولاية و البلدية و فق تسيير لامركزي محلي، و قد أكسب المشرع الجزائري الجماعات المحلية استقلالية مالية لا مركزية و مراقبة غير مباشرة من السلطة المركزية حتى تقوم بتسيير و تجهيز الجماعات المحلية، فالممارسة وصل عمرها إلى حدود سبعة و أربعون سنة من الجهد، هذا المدى الزمني يمكن تقييمه و يتم اختيار التقييم وفق منهج إسقاط المؤشرات المختارة المختلفة في محتواها تمدنا بقيمة يمكن من خلالها تقييم[1] الأداء التنموي المحلي في جانب من جوانب التنمية و المؤشرات تعكس المشاكل ذات الأولوية في التنمية.

1.1.3 اختيار مؤشرات تقييم الأداء التنموي:

إن بروز مفهوم التنمية المحلية و اعتباره مفهوم تقني يمارس في الواقع، أصبح اليوم التفكير في مؤشرات قياس مدى تقدم الأعمال، وللوصول إلى محاولة التقييم يتطلب منا معرفة ماهية المؤشرات وطبيعته و منهجيته ومعايير اختياره.

1.1.1.3 ماهية المؤشر:

إن ترجمة الأبعاد وقبلها المفاهيم إلى سلوكيات أو ظواهر ملاحظة مرتبطة بالدور المنوط بالمؤشر والمؤشر هو عنصر لبعد ما يمكن أن نلاحظه في الواقع (انجرس، 2004) والمؤشر مقياس يعكس قيمة و حجم لظاهرة ما أو مشكلة معينة خصوصاً إذا توفرت معلومات كمية وكيفية وهي تساعد في تحديد أولويات التنمية المعلومات التي تم جمعها من قطاعات عديدة تنموية تصبح الأساس المعتمد عليه و المؤشر إحدى الأساليب الفعالة في قياس مدى كفاءة التغيير المطلوب تحقيقه، يتم اختيار المؤشرات بطريقة دقيقة، صحيحة ورسمية بحيث يجعل من عملية اتخاذ القرارات مستقبلا أمراً مفيداً في انجاز المشاريع ذات الصلة بالتنمية المحلية.

2.1.1.3 اختيار المؤشرات الملائمة لتقييم مستوى التنمية المحلية الجزائرية:

اختيار المؤشرات بطريقة دقيقة غير متحيزة و هو استجابة للظروف و التغيرات المعنية بالقياس، و تم اختيار المؤشر حي يعكس قيمة الجهد و يتلاءم مع طبيعة المعلومات المتاحة في الجزائر ونستطيع إسقاطه على الواقع ومعرفة مستويات النجاح و الفشل، إن اعتماد أسلوب التقييم وفق المؤشرات تستطيع توفير معلومات كمية وكيفية تساعد على تقييم مستوى التنمية المحلية، و أهم المؤشرات المختارة في التقييم مجسدة في الملحق رقم(03)

1 – التقييم يتم بطريقتين لمعرفة مستوى التنمية، أما طريقة المقارنة تتم مع مناطق أخرى تتقارب معها في مستوى عالي من خلال المؤشر المعني، أما الطريقة الثانية هو امتلاكنا لعتبات عالية– متوسطة لتقيم الوضعية أو الظاهرة و ترجع قيمة المؤشر لهذه العتبات.

اعتمدنا في اختيارنا لماهية المؤشرات على بعض المعلومات المتوفرة من الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2008 إضافة إلى البيانات المقدمة من التقرير الخاص بالأمم المتحدة للإنماء لسنة 2005 و التحديث الإحصائي الخاص بها لسنة 2018، إن عملية الاختيار تمت بمراعاة التجانس في البيانات قدرالإمكان.

التغيير الزمني استخدم لمعرفة التطورات المرتبطة بالمؤشر ضمن توجهات لسنة-2016-2017) (2005،عملية اختيار المؤشرات تمت بطريقة دقيقة و قسمت المؤشرات إلى أربعة مجموعات وكل مجموعة تنتمي إلى ميدان معين تمس كل منها جانب من جوانب التنمية المحلية بـ(26) مؤشر يعبرون عن مستوى التنمية.

إن مشكلة الأساسية في التنمية المحلية تمكن في الاختيار الجيد للمؤشرات حتى تستجيب لتطلعات أهداف الدراسة من خلال قياس مدى التقدم في الميادين المختلفة.

3.1.1.3 تحليل و تقييم مؤشرات التنمية المحلية:

بالدراسة و البحث تم جمع العديد من المؤشرات التي تترجم حجم كمياً واقع التنمية المحلية و معرفة اتجاهاتها من خلال ثلاث محطات مختلفة(2005-2010-2017) و بعد القيام بالتجانس المطلوبة من خلال كل المؤشرات اعتمدنا على العديد من المصادر المحلية [1] والدولية[2] لتوفير قدر كافي من المعلومات المعبرة عن أداء الدولة في مجال التنمية المحلية وكانت أرقام المؤشرات موضحة في الجدول رقم(34)الآتي:

1- مصادر محلية: مأخوذة من الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2008 + بيانات وزارة المالية لسنة 2010.

2- مصادر دولية: التقارير الخاصة بالأمم المتحدة للإنماء مع تحديث الإحصائي لسنة 2018، سلسلة 8 ، العدد14.

جدول رقم:(34) الجزائر: المؤشرات التنموية للفترة (2005-2017)

المجموعة	طبيعة المؤشر	ماهية المؤشر	قيمة المؤشر		
			2005	2010	2017
الأولى	الجانب الاقتصادي و التشغيل	الناتج المحلي الاجمالي	103118	161207	164779
		العمالة في القطاع الزراعي	17,2	12,5	10,8
		العمالة في قطاع الخدمات	55,7	53,6	54,7
		معدل البطالة	15,3	11,3	10
		معدل الإعالة	46,2	40,3	50,2
		معدل المشاركة في القوى العاملةاناث ذكور	71,8-12,8	70-14 ,1	70,7-17
		تطور المديونية في الجزائر(مليار دولار)	5,57	4	0,2
		الرقم القياسي للادخار الاستهلاكي	117	146	183
الثانية	الجانب الاجتماعي و الديمغرافي	معدل النمو السكاني(%)	1,3	1,6	1,7
		سكان المناطق الحضرية من مجموع السكان	63,8	67,5	70,7
		العمر المتوقع عند الولادة(إناث- ذكور)	70,1-72,9	72,6-75,2	74,2-76,5
		معدل وفيات الرضع لكل 1000 مولود حي	37,3	32,6	27,7
		معدل الخصوبة الكلية(ولادة لكل 100 نسمة)	2,4	2,7	3
		نسبة الانفاق على الصحة من الناتج المحلي	5,93[1]	5,1	7,2
		معدل جرائم القتل العمدي لكل100.000 من السكان	0,6	07	1,4
		عدد مقاعد النساء في البرلمان	6,2	7,7	31,6
الثالثة	جانب الأداء التعليمي	نسبةالالتحاق بالأقسام الابتدائية(اناث- ذكور) لكل 100من السكان	111,9-103,4	111,9-103,4	119,5-112,7
		نسبة الالتحاق بصفوف الاقسام الثانوية	7,53-82,5	95,6-98,3	98,1-101,7
		نسبة الالتحاق في التعليم من الناتج الاجمالي المحلي	4,9	4,4	--
		معدل الالمام بالقراءة و الكتابة	90	80,2	93,7
		معدل التسرب من التعليم الابتدائي	-	7,2	6,4
الرابعة	جانب البنية التحتية و حركة رأس المال	عدد المشتركين في الهاتف الخلوي لكل 100 ساكن	40,2	88,4[2]	113
		عدد الأفراد الذين يستخدمون شبكة الانترنت	5,8	12,5	38,2
		نصيب الفرد من إمدادات الطاقة	48	46	55
		فرص الحصول على مياه نقية(نسبة الريف-حضر)	90,7-75,6	90,3-78,5	84,3-81,8
		صافي المساعدة التنموية الرسمية من الناتج الاجمالي	0,35	0,13	0,05

المصدر: أنجز انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصاء(2008-2015) + تقرير الأمم المتحدة للإنماء+ حديث الإحصائي لسنة 2018 سلسلة8 العدد 14

1- موجودة في الجدول و تعني احصائيات 2008.

2- موجودة في الجدول وتعني احصائيات 2006.

المجموعة الأولى:

دلت أرقام المجموعة الأولى من المؤشرات الخاصة بالجانب الاقتصادي و التشغيل أن المؤشر الاقتصادي والمعبر عنه بالناتج الإجمالي المحلي في تطور إيجابي بين سنوات الدراسة ويعبر عن الوفرة المالية المميزة في الجزائر والناتجة بالأساس لارتفاع عائدات الطاقة و المؤشر يتماشى عكسياً مع مؤشر المديونية وهذه الحالة تعبر عن تعافي الاقتصاد الجزائري وهي ميزة تعطي دفع قوي لمشاريع التنمية المحلية. باقي مؤشرات المجموعة تعكس حالة الشغل في الجزائر، الأرقام الخاصة بالبطالة في تناقص وهو واضح من خلال أرقام المؤشر، أما توزيع العمالة فهي مركزة أساساً في قطاع الخدمات ، فأكثر من نصف القوة العاملة فعلاً تشتغل ضمن قطاع الخدمات ، أما عن الضغط المسلط على الطبقة الشغيلة وهذا من خلال مؤشر الإعالة فالأرقان تدل على تزايد مقلق في هذا الجانب، أي القوة العاملة فعلاً متحملة كثيراً السكان غير العاملين سواء كانوا أطفال أو شيوخ.

المجموعة الثانية:

تعكس أرقام المجموعة الثانية واقع الحالة الاجتماعية و الديموغرافية و الأرقام الخاصة بالمؤشرات تدل على الاستقرار و التفاؤل في النمو السكاني، بينما معدل وفيات الرضع تقلص حسب السنوات، معدل الخصوبة الكلية في تطور بين السنوات و هو يتوافق مع باقي المؤشرات، غير أن اللافت في مؤشرات هذه المجموعة هو ضعف الانفاق الحكومي على الصحة فنسبتها من الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة والتطور الحاصل في قيم المؤشر تبقى متواضعة جداً.

المجموعة الثالثة:

واقع الحالة التعليمية في الجزائر يبرز من خلال المؤشر أن المجموعة الثالثة خصوصاً حالة التعليم الابتدائي فالأرقام في هذا الجانب مشجعة سواء كانوا ذكوراً أو إناث ، وحتى الارقام الخاصة بالتعليم الثانوي إيجابية متوافقة مع الطور الابتدائي وهو يترجم مدة اهتمام الدولة بهذا الجانب لبلوغ هذه الأرقام، الجهد الحكومي في تقليص الأميين في الجزائر[1] ، ما يمكن استنتاجه أن هناك تحسن في الأرقام ، وهو تحسن متصاعد في سبيل تحقيق تعليم للجميع، و الجزائر قد قطعت شوط في تحقيق الأهداف المرفوعة في الجانب التعليمي بضمان تمكين جميع الأطفال من استعمال المراحل التعليمية الخاصة بالابتدائي.

1 – تقليص الأميين في الجزائر ليس فقط السياسات الحكومية الهادفة ، بل أن التقليص مرتبط بحالات الوفاة التي تصيب هذه الفئة وهم عادة كبار السن.

المجموعة الرابعة:

المجموعة الرابعة تعكس مستوى التنمية المحققة في تطوير البنية التحتية و حركة رأس المال، فالمؤشرات المرتبطة بالاهتمام على التكنولوجيا الحديثة و التحكم فيها من خلال مؤشر الأفراد المستخدمين للأنترنت أو المشتركين في الهاتف الخلوي.

الشكل رقم(26) الجزائر: عدد البلديات العاجزة للفترة (1994-2006).

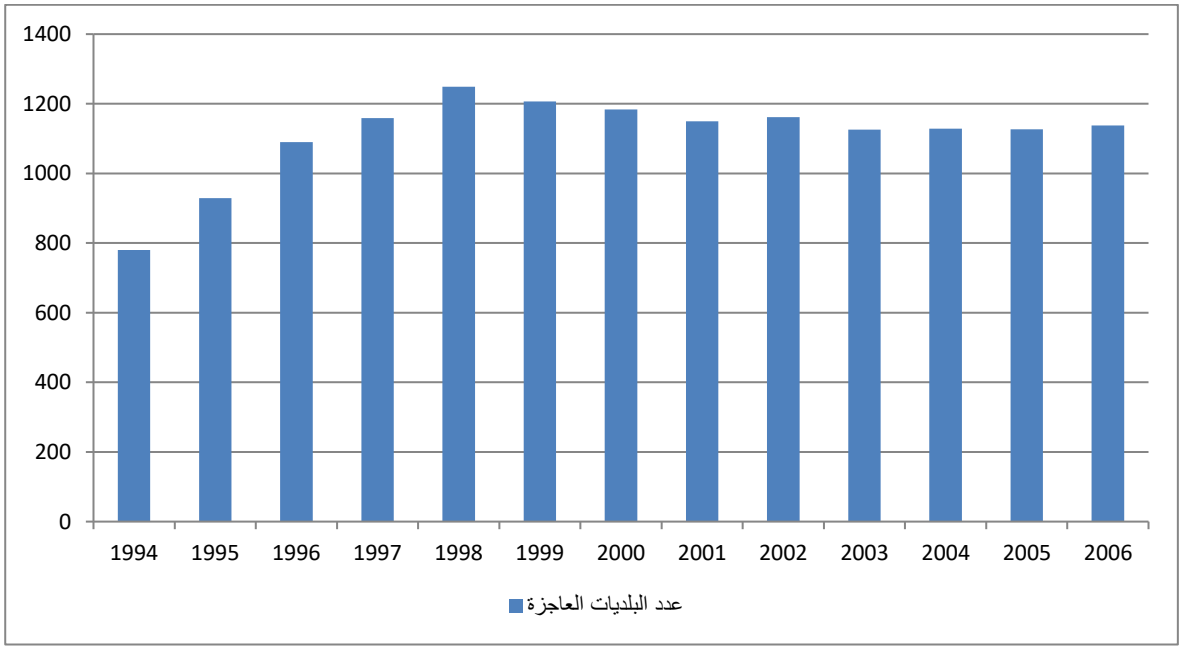

المصدر: أنجز انطلاقاً من معطيات وزارة المالية لسنة 2008

الجدول رقم (35) الجزائر تطور عدد البلديات العاجزة الفترة(1994-2006)

السنوات	عدد البلديات العاجزة	النسبة
1994	779	51
1995	929	61
1996	1090	71
1997	1159	75
1998	1249	81
1999	1207	78
2000	1184	77
2001	1150	75
2002	1162	75
2003	1126	73
2004	1128	73
2005	1127	72
2006	1138	74

المصدر: أنجز انطلاقاً من معطيات وزارة المالية لسنة 2008

الدراسة المنجزة حول وضعية التنمية في الجزائر أن 75% من الفقراء وكذا أكثر البلديات التي تعاني العجز و تدني في مستويات التنمية يغشون في المناطق الريفية، الدراسة قامت بتشخيص الواقع التنموي المحلي باستخدام العديد من المؤشرات و قد خلصت بتحديد ثلاث فئات من المستويات التنموية :

- الفئة الأولى متكونة من 177 بلدية ذات مستوى تنموي متخلف.
- الفئة الثانية متكونة من 144 بلدية ذات تنمية متوسطة.
- الفئة الثالثة متكونة من 1119 بلدية تتميز بوضعية تنمية مقبولة.

نطاق الهضاب العليا و الشمال أكثر المناطق تخلفاً و فقراً، فتطاق الهضاب العليا يحتوي على 17 ,6% من البلديات تتميز بوضعية تنموية محلية متخلفة جدا و الجدول رقم (36) يبين الوضعية التنموية في الشرق الجزائري و يبرز نطاق الشمال الشرقي بوجود 13 بلدية ذات تنمية متخلفة جداً بنسبة 3,6% من مجموع بلديات النطاق التلي والمقدرة بـ: 206 بلدية ، في حين تميزت بلديات السهول العليا الشرقية بوجود 49 بلدية فقيرة تقدر نسبتها بـ 17,37% من إجمالي نطاق السهول العليا و المقدرة بـ282 بلدية و تعد النسبة مرتفعة مقارنة بالنطاق التلي ، والجدول رقم (36) و الشكل رقم (25) أكثر توضيح لذلك.

الجدول رقم(36) الشرق الجزائري: مستويات التنمية لسنة 1998

نطاقات الشرق الجزائري	الفئة الأولى		الفئة الثانية		الفئة الثالثة		الإجمالي
	عدد البلديات	النسبة %	عدد البلديات	النسبة %	عدد البلديات	النسبة %	
الشمال الشرقي	13	3,6	39	9,18	154	8,74	206
السهول العليا الشرقية	49	17,37	57	20,21	176	62,41	282
الشرق الجزائري	52	10,63	96	19,63	330		489

المصدر: أنجز انطلاقاً من معطيات خريطة الفقر في الجزائر لسنة 1998

الشكل رقم(27) الشرق الجزائري: مستويات التنمية المحلية لسنة 1998

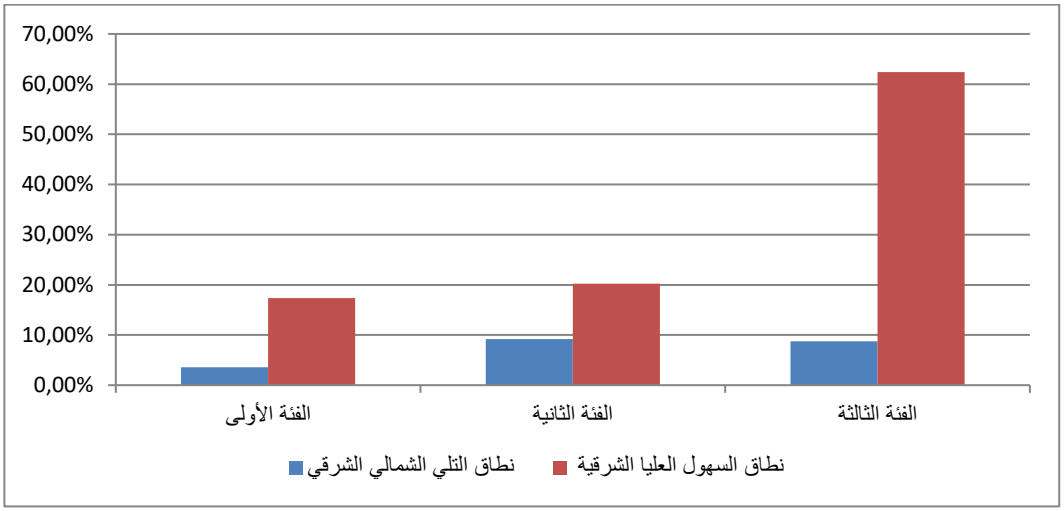

المصدر: أنجز انطلاقا من معطيات خريطة الفقر في الجزائر لسنة 1998

بالنظر إلى الأزمة الاقتصادية منذ منتصف الثمانينات، حيث أبانت الجزائر عن ضعف هيكلي في الاقتصاد الوطني ، كان لهذه الوضعية أثار سلبية على أداء الجماعات المحلية خصوصاً في الجانب الاجتماعي، وقد تسارعت وتيرة الفقر و عجز كثير من البلديات في الوفاء بالتزاماتها نحو مواطنيها.

إن المديونية وإجراءات التعديل الهيكلي المنتهجة في الجزائر زادت من حدة وضعف الجماعات المحلية وأكدت بعض الدراسات أن 17 مليون جزائري يعيشون الفقر و قد احتلت ولاية المسيلة المرتبة الأولى في عدد البلديات الفقيرة بـ:11 بلدية تليها ولاية باتنة بـ: 08 بلديات فقير ثم ولاية أم البواقي بـ:06 بلديات ، و البلديات الفقيرة تعاني الكثير من المشاكل من نقص الماء الصافي و انعدام التعليم وأكثر هذه البلديات ترتكز في المناطق الريفية، إن هناك اخفاق عميق في تطبيق سياسة التنمية المحلية.

2.3التباينات التنموية المحلية في الشرق الجزائري:

ينظر إلى أهمية معرفة الفوارق التنموية في ولايات الشرق الجزائري بصورة دقيقة ، لأجل ذلك تطلب منا انجاز خريطة بيانات تنموية وهي دراسات ليست وليدة الصدفة بل سبقتها دراسة تناولت البحث عن الفروق التنموية سواء على المستوى الوطني أو المحلي، فكانت دراسة(cote, 1996) وشملت دراسته الفوارق التنموية على مستوى الجزائر ككل، كما تناول انجاز مصفوفة سلم الفوارق في ولايات الشرق الجزائري (بوكرزازة ،1996) و قد استخدم الباحث العديد من مؤشرات التنمية ، ولأهمية إنجاز خريطة بيانات تنموية في فهم موضوع إخفاقات التنمية المحلية ، قمنا بإنجاز الخريطة ، وقد اعتمدنا في انجازها على 21 مؤشر متنوعة لها علاقة مباشرة بالجانب التنموي و بمصادر معلومات متنوعة كذلك و رسمية مثل الديوان الوطني للإحصاء للفترة(2008-2012) و مصادر معلومات مرتبطة ببعض الوزارات مثل وزارة التربية، وزارة

الفلاحة، وزارة المالية...الخ لسنة 2012، عند انجاز خريطة بيانات التنمية المحلية اعتمدنا على طريقة المتراجحةو هذا للحصول على مجاميع و نقاط كل ولاية ،ثم في مرحلة أخرى قمنا بتطبيق أسلوب الانحراف المعياري و هذا لاستخراج فئات التنمية المحلية ، والدراسة أفرزت وجود خمسة مجموعات متجانسة من حيث حالة التنمية المحلية، و خريطة التباينات التنموية في الشرق الجزائري رقم(17)أكثر توضيح لذلك و الفئات المستخلصة كما يلي:

- الفئة الأولي:

تضم المجموعة الأولى مل من قسنطينة وعنابة ونتيجة المجموعة الأولى متوافقة مع نتائج الدراسات السابقة المذكورة، ولاعتبارات عديدة فالولايتين تحظيان بأهمية كبيرة من قبل الدولة زيادة لأن الولايات هم ولايات من الفترة الاستعمارية يمثلون مدن كبيرة إضافة أن سياسة الصناعة الثقيلة المتبعة من قبل الجزائر كانت هذه الولايات أماكن مفضلة لها.

- الفئة الثانية:

تضم المجموعة ثلاث ولايات وهي جيجل، سكيكدة و سطيف، نجد في هذه المجموعة ولايتين ساحليتين مع الأهمية النسبية لولاية سكيكدة في التنمية ، فوجود المنطقة الصناعية جعلها من أغنى بلديات الجزائر و لولا وجود هاتين الولايتين السابقتين بحيث منع عليها الاستفادة من الخدمات الكبيرة ذات الامتداد الإقليمي، وجود ولاية سطيف ضمن هذه المجموعة على اعتبارات عديدة كونها استفادت كثيراً من إنجاز الصناعات الصغيرة و المتوسطة ناهيك أنها تحظى بموقع استراتيجي هام يربط المناطق الوسطى و الشرقية، كما أن الولاية في السنوات الأخيرة أصبحت تعرف حركة تجارية مهمة.

- الفئة الثالثة:

الفئة الثالثة تضم ثلاث ولايات و هي أم البواقي ، قالمة و الطارف ، تتوسط هذه المجموعة كل الفئات و الولايات ذات مستوى تنموي محلي متوسط ، مجالات هذه الولايات هي مجال نفوذ و توابع للمجموعة الأولى عنابة و قسنطينة ، فكثير من الخدمات الاجتماعية(صحية، تعليمية...الخ) توفرها ولاية عنابة لولاية قالمة و الطارف و الحالة نفسها بين ولاية قسنطينة و أم البواقي.

- الفئة الرابعة:

تضم المجموعة الرابعة ولاية برج بوعريريج، سوق أهراس، تبسة و باتنة، باستثناء ولاية سوق أهراس فباقي ولايات المجموعة تنتمي إلى نطاق السهول العليا الشرقية، حيث ولايات أقل نمو من باقي المجموعات، فولاية سوق أهراس و برج بوعريريج هي ولايات جديدة تم استحداثهما مع التقسيم الإداري الجديد لسنة1984

بحيث لم تستفيد كثيرا من البرامج و المشاريع و كذلك فإن ولاية سوق أهراس منطقة حدودية، أما ولاية باتنة و تبسة و هي مناطق تأثرت كثيراً بالظروف الطبيعية من خلال اتساع المساحات السهبية بنشاط زراعي معاشي رعوي وعليه فالوتيرة الاقتصادية في هذين الولايتين كانت بطيئة مع الثقل الإداري كان في غير صالح ولاية باتنة توجد 61 بلدية، ويمكن التوضيح وفق التحليل الاتي:

الفئة الخامسة:

ولايات هذه المجموعة تضم ولاية خنشلة، و ميلة، فأما ولاية خنشلة و ميلة هما ولايتان استحدثت مع التقسيم الإداري لسنة 1984، فعملية الاستفادة من المشاريع التنموية كانت في غير صالح هذان الولايتان، المجموعة يتواجد بها أكثر البلديات تخلفاً خصوصاً في ولاية خنشلة، هذه الأخيرة هي ولاية فلاحية رعوية بامتياز.

استنتاج:

التحليل السابق ترجمة حقيقة وواقع التنمية المحلية في ولايات الشرق الجزائري ويمكن تصور الواقع بوجود نوع من الازدواجية، فولايات ذات الإمكانيات التنموية الكبيرة تميزت بنشاط صناعي خدمي مهم وبديناميكية كبيرة، بينما جزء أخر من الولايات يبرز مستوى تنموي محلي أقل نمواً يغلب عليه نشاط الزراعة مع تأثير كبير للظروف الطبيعية و الموقعية التي لم تكن في صالح هذا الجزء من الولايات، فالبيانات التنموية المحلية ملموسة، فحالة التركيز تميز المجموعة الأولى بينما حالة التهميش تميز المجموعة الرابعة والخامسة وخريطة التباينات التنموية المحلية في الشرق الجزائري أكثر توضيح لذلك.

خريطة رقم ( )

الشرق الجزائري: الفوارق التنموية في ولايات شرق الجزائر لسنة 2012

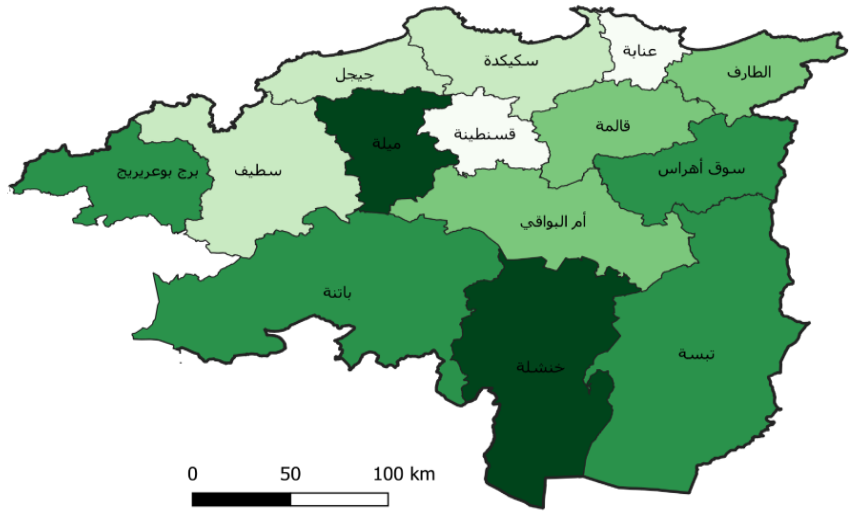

ش

حدود الولايات

الفئة

243 - 221
220 - 198
197 - 175
174 - 152
151 - 129

المصدر: انجز انطلاقا من معطيات جغرافيا الولايات لسنة 2012

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى واقع التنمية المحلية وحاولنا إبراز سعة الجهد التنموية والمحلي في الجزائر وفي الشرق منه ،بحيث اعتبرت الجماعات المحلية ممثلة في البلدية والولاية كوسائل تفكير، تفنيد وتقييم جميع أعمال التنمية المحلية ،ويمكن اعتبارها حاملة لواء العمل التنموي المحلي، وقد أسندت للجماعات المحلية الكثير من الأدوات والآليات لتنفيذ المشاريع والبرامج وكانت متنوعة، ارتبطت كثافتها بارتفاع عائدات الدولة من الموارد الطاقوية تزايدت أدوات التدخل خصوصاً في السنوات الأخيرة مع فترة الإنعاش الاقتصادي وفي محاولة من الدولة لزيادة الطلب الكلي لأجل زيادة الناتج المحلي و الذي ينعكس إيجاباً على الأهداف السياسية و التنموية المحلية.

صلاحيات واسعة تم إسنادها للجماعات المحلية من أجل بلوغ التغييرات الإيجابية المرغوبة و تحقيق تنمية حقيقية، صحيح أن العملية مازالت تحتاج إلى الكثير من الصلاحيات والاستقلالية في عملية التسيير بمعنى العمل باستقلالية بغياب كلي لكل التوجيهات الفوقية المركزية.

حاولنا من خلال الفصل قياس الوظيفة التنموية المحلية أين وصلنا لقياسها من جوانب مختلفة و بمصادر معلومات كذلك مختلفة ، الدراسة اتبعت الأسلوب الهرمي بتركيز العمل على الجهد التنموي المحلي ، ثم قياس الجهد التنموي المحلي على مستوى بلديا و ولايات الشرق الجزائري، خلصنا في أن التغيير و المكاسب موجودة بالفعل غير أن الجهد يتطلب الكثير من العمل و الاستمرار للوصول إلى المستويات التنموية المرغوبة، تأكد لنا من خلال العمل البحث أن الجزائر خطت خطوات معتبرة خصوصاً في جانب التنمية البشرية و المحلية.

إن التنمية المحلية ضرورية لتحقيق التنمية الشاملة غير أن قلة الموارد المالية و زيادة النفقات والمهام للجماعات المحلية لا محال يرهن الوصول إلى تحقيق الأهداف المرصودة، فالعجز في ميزانية العديد من البلديات أصبحت سمة بارزة لها ، هذه الوضعية أعاقت كثيرا العمل التنموي المحلي المنوط بهذه الجماعات و تم الإشارة كذلك أن هناك ازدواجية تنموية بين الولايات و يجب على كل مصالح الدولة وأجهزتها أن تسرع لإزالة الفجوة التنموية الموجودة بين البلديات و الولايات في الشرق الجزائري.

الفصل السادس:
إشكالية التنمية المحلية وتوجهاتها المستقبلية

مقدمة الفصل:

تسعى الجزائر إلى تحقيق التنمية الشاملة قصد الخروج من الأزمة المتعددة الجوانب ، التنمية المحلية المرغوبة لا يمكن تحقيقها دون تنمية تبدأ من القاعدة لتصل إلى جميع كيانات الدولة ، و لتجسيد التنمية المحلية طبق الجزائر أسلوب لامركزية التسيير ومنحت للجماعات المحلية الكثير من الصلاحيات بغية تحقيق التنمية بالرغم من المجهودات المبذولة في سبيل تحقيق الأهداف التنموية إلا أن الانجازات المحققة مازال ينتظرها كثيراً من الجهد فالصعوبات التي تعيق الجماعات المحلية مهمة حالت دون الوصول إلى مستويات تنموية مهمة فالعجز المسجل على مستوى الكثير من البلديات لا دليل على أهمية الصعوبات التي تواجه الجماعات المحلية.

القراءة الأولى لهذه الصعوبات تبين أن الجوانب الإدارية والمادية مع عدم كفاية الموارد المالية عوائق حقيقية أثرت سلبياً على مجريات الواقع التنموي المحلي، فالمتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية تفرض على الدولة في كل مرة ملائمة أدوار ومهام الجماعات المحلية مع الواقع المتحول.

يستوجب في ظل هذه التحولات والإمكانيات المتاحة البحث عن توفير موارد مالية من أجل تغطية النفقات والاضطلاع بوظائف جديدة حتى تتمكن البلديات الخروج من حالة العجز المستدام والاهتمام بقطاع التجهيز لأنه القيمة الثابتة لدى الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة.

تعد عقبة التمويل المالي الحالي أهم العقبات اليوم التي تواجه الجماعات المحلية حتى تستطيع القيام بجميع أعمالها، فعدم القدرة على تغطية نفقاتها هي سمة بارزة للبلديات خصوصا الريفية المهمشة وعملية التمويل ما هي إلا عملية اقتصادية ضرورية لعملية التنمية المحلية.

وطبيعة الجماعات المحلية وطريقة تجسيدها للواقع التنموي المحلي أعطت انجازات غير مكتملة بوجود مرفق عمومي قليل الفعالية مثقل بالمديونية، فعملية التنظيم الإداري المحلي والبحث عن رؤية جديدة للجماعات المحلية من أجل المساهمة في إشباع رغبات السكان وخدمة المصالح المحلية هي اليوم أكثر من ضرورة. إن فهم مسببات العوامل التي تؤدي إلى الوقوع في الأخطاء والانحراف عن التوجهات المثالية هي المرحلة الأولى لمعالجة إشكالات التنمية المحلية وهذا الجزء يحاول معرفة أهم المعوقات والإشكالات التي تحول دون تحقيق تنمية محلية وإعطاء حلول نراها مناسبة لمعالجة جملة الاشكالات التي تواجه الجماعات المحلية على اعتبارها وسيلة لتحقيق التنمية المحلية.

1. صعوبات الجانب الإداري و المادي:

1.1 صعوبات ضعف الإدارة و التنظيم:

1.1.1 التنظيم الإداري الجزائري:

إن التداخل و الترابط بين الأفراد داخل المجتمع يجعل من الضروري بروز سلطة تنظيمية تأخذ على عاتقها ضبط الروابط و العلاقات وتفادي المنازعات والعنف الذي قد يحدث، بحيث تصبح حياة الأفراد في خطر و تسقط بذلك القيم، فالسلطة الإدارية تضم الهيئات الحاكمة في الدولة وهي التي تضع القواعد القانونية من أجل تقييد سلوك الأفراد من خلال تنظيم الأعمال والعلاقات، ضمن هذا المنحى فيجب على كل فرد أن يتقبل بفكرة السلطة الحاكمة و لها كل الأدوات التي تسمح بالتنظيم والتوجيه داخل الدولة. إن مستوى التنظيم والإدارة في الدولة يحتم عليها فرض القانون العام من خلال تطبيقات قواعد التنظيم الإداري، فكل هذا يتأثر بالمستوى الاجتماعي والثقافي المميز للدولة.

إن غياب الفرغات في تنظيم و إدارة المجتمع مع قبول المجتمع لمختلف التنظيمات الإدارية يجعل من عملية التنظيم الإداري أكثر نجاحاً ومن المجتمع أكثر تحضراً، وعليه فإن مستويات التنظيم والإدارة تتناسب مع المستويات الاجتماعية والثقافية للمجتمع المعني، فكثير من الدراسات تؤكد على أن تطور القانون الإداري يتوافق مع التطور الحاصل في الظروف المحيطة ، فمستوى التنظيم الإداري لكثير من الدول المتقدمة اليوم ما هو إلا انعكاس لظروف السياسية الاقتصادية والاجتماعية المستقرة السائدة في الدولة ، وقد شهد الإقليم الجزائري عدة تنظيمات إدارية اسهمت في تكوين التنظيم الإداري الحالي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، و الإدارة تتكون من هيئات مركزية و كذا من هيئات محلية على مستوى البلديات و الولايات وعليه فإن مفهوم التنظيم ضروري للكشف عن طبيعة العلاقات الموجودة بين الدولة والجماعات المحلية فأسلوب الإدارة والتنظيم مرتبط بطبيعة النظم السياسية القائمة، والجزائر من الدول حديثة التكوين تجمع بين النظام المركزي ولا مركزي في الإدارة و التنظيم ، والجزائر طبقت الأسلوب اللامركزي بتوزيع الوظيفة الإدارية في الدولة ما بين الحكومة و الهيئات المستقلة نسبياً بحيث تتأثر اختصاصاتها وتتم تحت مراقبة الدولة علاقة السلطة المركزية بالهيئات المحلية و تمسى في العرف الإداري بالوصايا الإدارية.

2.1.1 استقلالية نسبية للجماعات المحلية في الجزائر:

تمارس السلطة المركزية على الهيئات اللامركزية كثيرا من أساليب السيطرة والوصايا الشيء الذي يعيق أداء مهامها ، فمن المهم أن تكون العلاقة بين هرم السلطة وفروعها الاستقلالية والتكامل وليس الهيمنة والتعبية، فالوحدات المرتبطة بالجماعات المحلية والتي أسندت لها مهمة التنمية المحلية هي في كثير من الأحيان تحت رقابة وإشراف الدولة ، رغم الصلاحيات الواسعة للجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية إلا أن هذه العلاقة يكتنفها الغموض ويجعل من الصلاحيات استحقاق شكلي أكثر منه واقعي، السلطة

المركزية مازالت تنظر إلى موضوع التنمية المحلية انشغال مركزي يشكل امتداد للتنمية الشاملة للدولة لهذا يجب أن تتمتع الجماعات المحلية بالاستقلالية الكافية في أداء نشاطها، فمهمة إنجاز وتحقيق التنمية المحلية تسودها الرقابة الشديدة بحيث تفقد الجماعات المحلية كثيرا من استقلاليتها وحتى تحقق اللامركزية الإدارية الفعلية وتحقيق الاستقلالية يجب توفر:

- توزيع السلطات و المهام في الوظيفة الإدارية بين الدولة المركزية وفروعها.
- إرادة سياسية حقيقية تجعل من الهيئات المركزية، هيئات مستقلة يحملون بنفس القدر هموم التنمية.
- وضوح الصلاحيات و عدالة في تقاسم الأدوار بين السلطة المركزية و الجماعات المحلية.

المتتبع لنظام الإدارة المحلية في الجزائر يسجل التدخل الشديد والاضطراب الذي تتميز به السلطة التنفيذية ،هذا التداخل أدى إلى عدم الاستقرار وتجن مستوى المؤسسات مع تدهور كبير في المشروعية و تعدى صارخ على الدستور الجزائري، بحيث تم إنشاء محافظة الجزائر الكبرى وهو تعدى على مبادئ الثورة التحريرية التي أقرت بوحدة التنظيم الإداري للمجال الجزائري ككل دون تمييز بين الأقاليم المختلفة. وقد تأثر الحكم المحلي بالظروف السياسية الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الدولة مما يجعلها مرتبطة بهذه الأوضاع مما أثر في الوسائل التي تكفل لها استقلاليتها وخضوعها لرقابة شديدة.

و الحكم المحلي من خلال الجماعات المحلية في الجزائر يهدف إلى حصول أفراد الشعب على احتياجاتهم مع توفير الخدمات الأساسية اللازمة بطريقة سهلة وعادلة وبأسلوب عملي فعال وهو الغاية المرجوة لتطبيق هذا الأسلوب، غير أن الواقع بخالف ذلك ، وتبرز مظاهر المعوقات والعراقيل النى أثرت على استقلالية الجماعات المحلية.

1.2.1.1 الوصايا الإدارية:

تأثرت الجزائر كثيرا بالنموذج الفرنسي خصوصا في التسيير الإداري من خلال تطبيق الرقابة الشديدة على الهيئات المحلية، مما يفقدها الكثير من أدوارها التنموية ، نؤكد أن السلطة المركزية تفرض طرق متعددة من الوصايا و بأعمال مختلفة فالسلطات المركزية ترى في الوصايا الإدارية كأسلوب يزيد في التماسك الوطني مع إحكام قبضتها على كل فروع الدولة، لكن في المقابل السلطة المركزية تغفل عن دورها المنوط بها وهو تقديم المساعدات و تحفيف الأعباء عن الجماعات المحلية ، فالإعانة متربطة بالرقابة و كلما زادت الاعانات المقدمة زادت الرقابة من هذا المنطلق فقدت الجماعات المحلية كثيراً من سلطتها مما أضعف روح المبادرة و عرقلة انجاز المشاريع و توفير الخدمات الأساسية للسكان ، الرقابة الشديدة تفيد في عدم القدرة على تفهم المشاكل المحلية و قد تطور أعمال الرقابة إلى رقابة تقنية وهي عبارة عن قواعد و أعمال تقنية تستخدمها الإدارة المركزية لإخضاع أعمال الجماعات المحلية لرقابة الإدارة.

2.2.1.1 ضعف المشاركة الشعبية:

التغيير التنموي المحلي المنشود يأتي عن طريق توحيد جهود جميع الممثلين عن الإقليم في محاولة لتغيير الوضعية الاجتماعية والاقتصادية، فضعف الاستقلالية الإدارية يضعف في مدى مشاركة السكان في المشاريع التنموية و يفقد قيمة مهمة في نجاح المشاريع و كما هو معلوم فإن مردودية المشاريع في الجانب الاقتصادي تحصل عند ادخال المجتمع المحلي في هذه المشاريع إضافة إلى نظام الأولويات في تقديم الحاجات الأساسية للسكان وتقدير مشاركتهم ، وكل هذه الايجابيات من خلال المشاركة الشعبية لا نستطيع الاستفادة منها في ظل هيمنة السلطة على الجماعات المحلية ، فالمواطن هو صاحب الحق في المتابعة، المراقبة و المشاركة ، وهذه العناصر تكون أكثر فعلية بمشاركة السكان، والمشاركة هو قيام السكان المحليين طوعية على العمل وتطوير وحداتهم المحلية، وحتى موضوع التنمية المحلية حصوله مرتبط بتكاليف جهود الجميع لتقديم الإضافة الممكنة، وعملية المشاركة هي مرحلة أولى لتحقيق التنمية المحلية.

3.1.1 صعوبات الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المحلية:

إن الأخذ بأسلوب الحكم المحكم المحلي يزيد بالارتقاء المستوى الاجتماعي والاقتصادي في المجالات الريفية و الحضرية ، كما يضمن وصول الخدمات بسهولة وزيادة الانخراط في خطط التنمية مع زيادة الانفتاح غير أن هذه الأهداف تصبح محل تراجع من خلال فهمنا العميق لهذا الأسلوب اللامركزي في التشريع الجزائري فهي غامضة تأخذ التعريف السلبي مأخوذة من نقائص السلطة المركزية بالرغم من أنها مكرسة في الدستور وتتحكم فيها النصوص الدستورية والقانونية التنظيمية وأهم العوائق أمام الجماعات المحلية هي نظرة السلطة المركزية في وظيفة الجماعات المحلية وكيفية صنع القوانين التي تسهم في استقلاليتها والتنظيم الإداري المحلي هو الطريق السليم لإرساء الإداري المركزي في الدولة على أساس متين يربط القواعد الشعبية بالدولة.

بالرغم من الاهتمام المتزايد التنمية المحلية من خلال الاشارة إليه ضمنيا لكن اصطدامه بعدة عوائق جعله تجسيدا شكلياً فارغ من محتواه وليس حقيقياً، وأهم الحواجز التي تعيق تحقيق تنمية محلية مرتبطة بالجماعات المحلية أو بالأحرى السلطة المركزية التي مازالت تنظر إلى التنمية المحلية انشغال وطني مرتبط بالسيادة الوطنية و التوجيهات العليا للدولة.

كثراً من الدول اليوم تطورت فيها مجمل الهيئات المحلية فمن التباعية للسلطة المركزية إلى الاستقلالية التامة حيث وصل الحكم المحلي كوسيلة لتطبيق النظام الديمقراطي وممارسة السكان لحقهم في المساهمة الفعالة في إدارة شؤونه وتصريف أموره(علام و أخرون،1995)، غير أن تطبيقات اللامركزية في الجزائر يعكس أسلوب عمل غير مكتمل يتطلب جهود وإرادة حقيقية من أجل تجسيد العمل المحلي بتسهيل

للجماعات المحلية عملها بالكيفية التي تعود بالفائدة على التطبيق الحسن للتنمية المحلية من خلال امتلاكها للموارد المالية الكافية لتسييرها وتوفير الخدمات الإدارية والاقتصادية على المستوى المحلي.

الجمعات المحلية يمكن أن تصل إلى استقلاليتها مرتبط بالتوزيع العادل للموارد مع مرونة أكثر بين السلطة المركزية و فروعها الموزعة في الدولة.

1.3.1.1 صلاحيات الجماعات المحلية رمزية و ليست تقريرية:

المتتبع لعمل الجماعات المحلية يرى الكم الهائل للأدوات والأدوار والمهام[1] المنوط بها مثل القيام بأعمال الصيانة والنظافة، التهيئة والتعمير، التضامن الاجتماعي، التطهير، التنمية المحلية والسكن الريفي ...الخ هي أعمال تتطلب امكانيات مادية و بشرية هائلة حتى تستطيع القيام بها، لكن الواقع يثبت عكس ذلك فالإمكانيات والبدائل لدى الجماعات المحلية محدودة وغير متجانسة عند كل البلديات في الوطن فكيف نساوي بين البلديات في المهام ونفرق بينهم في الإمكانيات وهذه الإشكالية من أهم الصعوبات التي تواجه حاليا الجماعات المحلية. فالمهام كثيرة والموارد محدودة وتبرز هذه الاشكالية في البلديات الريفية الفقيرة والمهمشة وأمام هذه الوضعية يبرز عجز مستدام تضطر الدولة للتدخل لإعادة التوازن المالي للجماعات المحلية وتفرض رقابة على الجماعات المحلية مما يقلل في استقلاليتها ويضعف المبادرة لديها وتبقى الجماعات المحلية رهينة التسيير ولا يمكنها انطلاق من هذه الوضعية الولوج إلى التجهيز وانجاز المشاريع.

2.1 الصعوبات البشرية في تحقيق التنمية المحلية:

عملية تسيير الموارد البشرية تعد ذات أهمية قصوى لدى الجماعات المحلية حتى تقوم بوظيفتها التنموية و العنصر البشري هو غاية ووسيلة في آن واحد، فكل المشاريع المنجزة هي في صالحه ،في حين أن إجراءات ممارسة التنمية و محاولة انجاحها مرتبطة كذلك بالعنصر البشري.

أهمية الموارد البشرية لا يختلف فيها اثنان فهي تسبق في بعض الأحيان أهمية الموارد المالية في انجاح البرامج و المشاريع و تغيير الواقع التنموي المحلي فوجود إطار كفء وواعي من شأنه إعطاء الإضافة اللازمة للمشروع الواجب انجاحه، فلا يمكن تسيير الجماعات المحلية في غياب مورد بشري فعال فالواقع الذي تعيشه البلديات الجزائرية أكثر من 2300 بلدية تشهد عجز في ميزانيتها ويلعب العنصر البشري دور مهم في هذا العجز بكل خصائصه الاجتماعية ،العلمية والثقافية تأثير مهم في عملية التنمية المحلية(Sedjari,1981) سواء بالزيادة أو النقصان(فشل)وأكثر من هذا فالإدارة تعد تدبير و توجيه الموارد البشرية و المادية تحقيق الأهداف المرغوبة من التنمية المحلية.

1- الأمر 24/67 الصادر يوم 29 جانفي1967 المتعلق بالبلدية و كذا الأمر 78/69 الصادر في 22 ماي 1969 المتعلق بالولاية.

الإدارة و التنظيم المحكم وعملية النجاح في ذلك يتوقف على المستوى العملي و الثقافي للعنصر البشري الممارس للعملية أو الذي سوف تقع عليه العملية ، سنركز في هذا الجانب على أهم العوائق المرتبطة بالجانب البشري.

1.2.1 أزمة الوظيفة العمومية للجماعات المحلية:

تغيير الواقع المحلي يعتمد بالأساس على إطار بشري كفء له إرادة على مجابهة كل الصعاب و عند إسناد له القرارات و النصوص التشريعية التنفيذية فهو يحسن تنفيذها، لأجل لذلك فالجماعات المحلية بحاجة ملحة لموظفين واعون بأهمية دورهم في العملية التنموية، لأجل ذلك فالجماعات المحلية مطلوب منها توظيف العناصر المؤهلة و المتخصصة، ففي حالة اختيار الموظفين ضمن مسابقات التوظيف فمن الضروري اختيار الأحسن مع ترقية الوظيفة العمومية و تثمين مناصب العمل خلال نظام التحضير.

1.1.2.1 مشكلة تثمين الوظيفة العمومية:

إن الحضيرة القانونية في الجزائر و ما تعلق بالجماعات المحلية في كل الجوانب مستندة إلى كثير من المواد التي جاءت لتعطي للموظف الحماية القانونية اللازمة و المتعلقة بالحياة الوظيفية للمستخدمين وفق القانون الأساسي الخاص بهم(فريجات،2014)، وقد تأكد ذلك من خلال قانون البلدية(10/10) والقانون الأساسي للمنتخب البلدي من المادة(37-48)،فكل هذه القوانين وغيرها نجد غياب كلي في تثمين الوظيفة العمومية البلدية خصوصاً تدني مستوى الدخل لدى الكثير من الموظفين، فالكفاءة و التكوين الجيد للموظف لا تكفي في ظل غياب نظام حماية و تثمين نوعي للموظف و للوظيفة في الوقت نفسه.

2.1.2.1 الأعداد الزائدة للموظفين:

إن النظر الاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، أي البعد الاجتماعي لعملية التوظيف بحيث نتج عنها تشغيل عشوائي دون مراعاة التخصص في المنصب أو حتى عدد الموظفين الذين سوف يشغلون المنصب أثر كثيراً في الأداء الإداري و بكفاءة العملية التنظيمية وأصبحت الجماعات المحلية في الجزائر.

3.1.2.1إشكالية النقص النوعي للموظفين:

عرفت البلديات في الجزائر تواجد عدد كبيرة من الموظفين ينتسبون للوظيفة البلدية بتخصصات بعيدة كل البعد عن متطلبات نوعية المنصب ، فكثر من المناصب المفتاحية في البلديات تتطلب تخصصات نوعية حتى يكون هناك تسيير حقيقي و فعال للمرفق العمومي المحلي الذي هو حامل أعباء التنمية المحلية، ففي دراسة حول المناصب النوعية التي تميز الجماعات المحلية لا تتجاوز5% بـ5444 إطار ذو

منصب نوعي من مجموع عدد الموظفين المقدر بـ 122.754 عنصر بشري، فهذه الأرقام لا تسمح بالوصول إلى الكفاءة المطلوبة و إلى تحقيق مرفق عمومي محلي يفيد و يعطي الإضافة المطلوبة في عملية التنمية المحلية، بالرغم من أن السلطات و الحكومات المتعاقبة في الجزائر كانت على علم بخطورة الوضعية ، حيث سعت في إجراء العديد من التربصات من أجل تدارك الوضع و التخفيف من حدة الإشكالية، و وضع قواعد جديدة في التوظيف من خلال توظيف أصحاب الشهادات الجامعية، إلا أن الأزمة مازالت لم تتحسن إن ضعف وجود موظفين أكفاء في مستوى الجماعات المحلية(البلدية).

- إدماج الموظفين الأكفاء عملية اليوم صعبة فيظل تشبع الجماعات المحلية بالموظفين متخصصين و غير متخصصين تربطهم عقود عمل طويلة الأجل مع الإدارة.
- غياب نظام تحفيز و ترقية نوعي و تقييم الموظفين من خلال الترقية مقابل الجهد المبذول.
- ضعف الدخل لدى الجماعات المحلية حال دون استقطاب العناصر التقنية والعلمية ذات الاختصاصات المطلوبة لإشغال المنصب .

2.2.1 أزمة المنتخبين المحليين:

تنتشر على مستوى الجماعات المحلية ظاهرة عزوف الطبقة المثقفة عن المشاركة الفعالة في العمل الإداري المحلي التنموي المحلي وهذه المتغيرة تعد أساسية في عدم نجاح المشاريع الخاصة بالتنمية المحلية وهذا مرتبط أساساً بعدم الثقة بين السكان والجماعات المحلية هذا من جهة ومن جهة أخرى إن المنتخبين الذين يتقدمون إلى الانتخابات هم أصحاب المال الفاسد وهذه الأزمة لها أوجه مختلفة أهمها:

1.2.2.1 ضعف تشكيلة المجالس المحلية المنتخبة:

إن من بين التحولات الاقتصادية و السياسية التي عرفتها الجزائر بعد سنة 1988 هو الاعتماد على النظام الديمقراطي و هذا الأسلوب يساعد كثيراً نمط اللامركزية الإدارية من خلال تكوين مجالس محلية منتخبة بطريقة ديمقراطية و تكرس مبدأ التعددية الحزبية و يعكس بذلك مجالس متعددة التمثيل والمشارب الحزبية، والإشكالية الملاحظة عن تكوين المجالس ضعف مستوى المنتخبين و هنا نركز على عدم فعلية العملية الانتخابية بحيث يبرز لنا منتخبين محليين دون المستوى المطلوب وفي الواقع نحن نطلب منهم حمل لواء الانشغال التنموي المحلي، حيث تنتج الانتخابات إفراز منتخبين محليين ليس لهم أي معرفة بأساليب العمل الإداري وتقنياته و يكون هذا الناخب مزود بالمصلحة الشخصية و المحاباة...الخ

كثيراً ما نجد على مستوى المجالس المحلية المنتخبة سواء كانت(APC) أو (APW) انسداد في المجالس و يرجع ذلك خاصة:

- القوانين الانتخابية و كيفية تعيين الفائز في الانتخابات يكرس عدم تفاهم المنتخبين و كذا تسبيقهم المصلحة الشخصية عن المصلحة العامة مع تكريس منتخبين لهم أغلبية نسبية بالرغم من أن قوانين الانتخابات تستطيع جعل منتخبين ذو أغلبية مطلقة.
- صعوبة الخروج بقرارات موحدة نتيجة ضعف المنتخبين واختلاف مشاربهم الحزبية لاحتوائها من مزيج غير متجانس من تشكيلات حزبية.
- – المصالح النفعية و تسبيقها على المنفعة العام الوطنية يجعل التفكير في جعل المرفق المحلي وبلة تنموية أمراً صعباً.

2.2.2.1 ضعف مستوى المنتخب المحلي:

المنتخبون مطالبون بالقيام بأعمال إدارية في بعض الأحيان تكون معقدة خصوصاً في قطاعات الجباية العمران والتسيير الإداري، فمسألة الكفاءة في التسيير مطلوبة بأكثر شدة لكن الإشكالية مرتبطة في كون الوافد الجديد على الجماعات المحلية لا علاقة له بالعمل والتسيير الإداري، لأجل ذلك فإن عملية تكوينهم بفتح لهم تربصات في مجال الإدارة المحلية اليوم يعد أكثر من ضرورة بإعطائهم التدريب الكافي لتكوين مهارات يقدمون بها الإضافة اللازمة حتى يكونوا قادرين على إنجاز المشاريع التنموية المحلية.

إن عدم فتح تربصات من أجل تكوين المنتخبين في العمل الإداري سيعيق لا محا لأعمال المجلس البلدي و الولائي(APC –APW) ،وعملية استفادة السكان المحليين في العمل التنموي المحلي تبقى مؤجلة وبطيئة.

3.2.1 إشكالية الفساد الإداري:

تفشي ظاهرة الفساد الإداري في الجماعات المحلية بكل مظاهره و أنواعه ويكاد يكون الفساد مرتبط بالجماعات المحلية و بينت الأرقام على مستوى المحاكم الجزائرية الكم الهائل في صدور الأحكام النهائية على مرتكبي الفساد ضمن الجماعات المحلية(بلديات و ولايات)، سواء كانوا موظفين أو منتخبين على مستوى الجماعات المحلية، و قد طال الفساد 25 ولاية تخضع إلى تحقيقات أمنية قضائية و أغلب ولايات الشرق الجزائري هم من الولايات الداخلية ولاية باتنة ، تبسة...الخ، حيث يتابع منها رؤساء البلديات ونوابهم المتابعات القضائية وهي قضايا ذات صلة بتبديد المال العام، تضخيم الفواتير، سوء استغلال الوظيفة والتزوير في محررات رسمية، إن تركيز ظاهرة الفساد في مختلف الجماعات المحلية يرجع أساسا إلى:

- ضعف الدخل على مستوى البلديات، حيث نجد إطارات البلديات يسيرون الملايير و التحكم في عرض الصفقات العمومية لطن في الأخير يقبضون الفتات كل شهر.

- انتشار الفساد في الجزائر مع صعوبة التحكم فيه في ظل تدني مستوى التقنيات المطبقة لمحاربة الظاهرة.
- التمويل الخفي للأحزاب والمنتخبين وعند حصولهم على المناصب يحاولون بكل الطرق إرضاء مافيا المقاولين.

3.1 اشكالية التجهيز نتيجة سوء التنمية الاقتصادية:

الجماعات المحلية في كل الأحوال لا تستطيع أن تكون بديل لإنجاز المشاريع الخاصة بالتجهيز و التنمية المحلية، حيث تعد عامل تجهيز الجماعات المحلية كمقدمة لتنمية الحيز المكاني العمراني وغير العمراني للجماعات المحلية بلدية و ولاية، إن قلة الموارد والعتاد أثر كثيراً على الوضعية الاقتصادية المحلية حتى تكون جديرة بتطوير و تنمية البلديات و الولايات.

شهدت الأوضاع الاقتصادية الجزائرية العديد من الانجازات و التجارب التنموية و كانت السياسات التنموية المطبقة لا دليل على ذلك، حيث اعتمدتها الحكومة للإنعاش الاقتصاد الجزائري ورفع معدلات النمو الاقتصادي و تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ، فكان التوجه في فترة الستينات والسبعينات إلى انتهاج سياسة اقتصادية شاملة تقوم على التخطيط المركزي وعلى القطاع العمومي، غير أن الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 حالت دون تحقيق الغاية المرجوة منها وزادت من حدة التوازن الاقتصادي، الأمر الذي دفع بالجزائر بالتخلي عن عمليات التنمية والشروع في إصلاحات اقتصادية جذرية ، مع بروز بوادر الاستقرار الاقتصادي شرعت الدولة في تطبيق برامج لرفع النمو الاقتصادي بزيادة حجم الانفاق الحكومي الاستثماري.

إن عملية التجهيز المحلي تتزايد وتيرتها من خلال وجود تمويل محلي و مع رفع وتيرة الاقتصاد الوطني أي رفع الناتج الإجمالي الخام الوطني بالإضافة إلى رفع نصيب الدخل الفردي الذي يساهم في رفع الطلب الكلي الفعال. فعملية انجاز مختلف التجهيزات في الجزائر مرتبطة بطبيعة اقتصاد الدولة القائم على الريع و على المداخيل الأتية من ارتفاع أو هبوط اسعار البرميل في الأسواق العالمية، فهي مداخيل غير متحكم فيها، و المتتبع لمسار التنمية في الجزائر يجد أن عملية إنجاز مشاريع التجهيزات الكبرى و الصغرى بطريقة مركزة أو منتشرة يتحكم فيها وجود الطفرات السعرية لارتفاع سعر البرميل في الأسواق العالمية، مثل الطفرة السعرية لسنة 1973 و كذا 1982 إضافة إلى الطفرة السعرية الأخيرة حيث بدأت مع حرب الخليج الأولى و الثانية منذ سنة1999.

إن برامج التجهيز القطاعية بمختلف أصنافها المركزة أو غير المركزة تفسر السياسة الانفاقية وذلك بالنظر إلى المبالغ المدفوعة إلى كل القطاعات، إذن فبرامج التجهيز القطاعية لها أثر إيجابي في زيادة معدلات التنمية والرفع من معدلات النمو الاقتصادية والحد من البطالة من خلال إنشاء مشاريع جديدة ناهيك عن زيادة الناتج المحلي و ينعكس بدوره على الدخل الفردي.

إن تقليص مشاريع التجهيز داخل الجماعات المحلية هي أحدى العقبات الرئيسية لتدني مستوى التنمية و العيش في البلديات خصوصاً البلديات المهمشة و الفقيرة ، إن عدم وضع مخططات تنموية حقيقية تتضمن انجاز تجهيزات على مستوى المراكز العمرانية للجماعات المحلية يجعلها دائما تعيش العزلة والانغلاق ولا تستطيع في كل الأحوال جلب الاستثمارات خصوصاً لدى القطاع الخاص، هذا الأخير يتحيز المناطق وفق المنطق الاقتصادي المبني أساساً على الربح و الخسارة.

إن متلازمة الفقر والتهميش للبلديات الجزائرية وعدم استفادتها من مشاريع التجهيز القطاعية مبينة أساساً على ازدواجية تخفي إشكالية حقيقية إلى توزيع المشاريع على حساب الاحجام السكانية لهذه الأخيرة وليس على حساب ضعف الموارد الجماعات المحلية، والبرامج الخاصة بالتجهيز لها قيمة ثابتة في تحسين وضعية التنمية على مستوى الجماعات المحلية خصوصا الفقيرة منها، ما تتميز به الجماعات المحلية في الجزائر أن المشاريع تبقى محدودة في الزمان والمكان ولا تخضع في كل الأحوال إلى أسلوب التخطيط.

لكي تقوم الجماعات المحلية بدورها فإنها تحتاج إلى توفير موارد بشرية و تنظيمية مختلفة خصوصاً الموارد المالية التي تصرف في مختلف أوجه الانفاق التي تتطلبها أعمال التسيير المحلي لتلبية حاجيات السكان و ضمان حقوقهم على المستوى المحلي والقطاعي ، وحتى تقوم الدولة بإنجاز مختلف المشاريع وضعت كثير من الوسائل سواء على المستوى المحلي و القطاعي ، فنجد على المستوى البلديات وجود مخطط التنمية البلدية(PCD) حيث به تتم عملية التجهيز المحلية، كما نجد تعلى مستوى الدولة وجود وسيلتين أساسيتين البرامج القطاعية المركزية(PSC)إضافة إلى وجود البرنامج القطاعي غير الممركز (PSD) وهذا طبقا لقوانين الدولة الجزائرية.[1]

الوسائل المعتمدة في التنمية و إنجاز مختلف التجهيزات هي وسائل غير مفعلة بالشكل الذي يجعلها أكثر ديناميكية و أكثر مرونة فالرقابة المفروضة على هذه الوسائل تفرض التقليل من فعليتها.

الجزائر كما هو معمول به في التخطيط لمختلف انجاز مشاريع التجهيز أن تطبيق أسلوب التخطيط و انجاز المشاريع خصوصاً على مستوى وزارة التعمير والبناء سابقاً فقد وضعت آلية عمل للإنجاز والتخطيط لمشاريع التجهيز وهذه الآلية تتوقف العمل بها مع نهاية سنة 1990 تسمى السلم النظري للتجهيزات على مستوى المراكز الحضرية و قد اختير فئات المدن.

- فئة المدن من (25.000 ساكن – 5000 ساكن) وتم وضع مدينة نموذجية وهي مدنية 12000 ساكن لتطبيق السلم النظري للتجهيز.

1 – المرسوم رقم98–227 الصادر في 13 جوان1998 و المتعلق بنفقات التجهيز و المرسوم التنفيذي رقم 09–148الصادر في 02 ماي2009.

- فئة المدن (50.000 ساكن –25.000 ساكن) تم وضع المدينة النموذجية وهي مدنية 35.000 ساكن لتطبيق السلم النظري للتجهيز.
- فئة المدن (150.000ساكن – 50.000 ساكن) تم وضع المدينة النموذجية وهي مدنية بحجم 100.000ساكن لتطبيق السلم النظري للتجهيز.
- فئة المدن (350.000ساكن – 250.000 ساكن) تم وضع المدينة النموذجية وهي مدنية بحجم 300.000 ساكن لتطبيق السلم النظري للتجهيز.

المدن في الجزائر التي تفوق 350.000 ساكن وضع لها شبكة نظرية للتجهيز خاصة، وقد قسمت كل المدينة ضمن وحدات مجالية بـ(05) وحدات.

- الوحدات القاعدية.
- وحدات جوارية.
- مجموعة وحدات جوارية.
- حي.
- مجموعة أحياء.

إن أهمية الشبكة النظرية للتجهيز Grille Théorique des Equipements تبرز خاصة في زيادة و ضمان التماسك السكان مع مجالهم بوجود مختلف التجهيزات مع تعظيم وجود التجهيزات البنائية لكل المجموعة السكانية ،وقد وضع السلم المكتب الوطني للدراسات والإنجازات التقنية في التعمير (CNRU).

حاليا العمل بهذه الآلية متوقف وأصبحت تطبق خاصة على مستوى القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية فأصبح كل قطاع له سلم نظري تجهيزي خاص به.

1.3.1 تفضيل البلديات الحضرية على البلديات الريفية في عملية التجهيز:

إن اليوم في الجزائر هناك إشكالية حقيقية في تجهيز البلديات الريفية وهناك تفضيل تام بين البلديات الحضرية والريفية وعلى اعتبار أن الأهمية السكانية لصالح المراكز الحضرية على حساب المراكز الريفية ،فإن عملية التجهيز تكون في صالح البلديات والمراكز ذات التفوق السكاني وهو بطبيعة الحال لصالح المدن، و قد تحدثنا سابقا أن توزيع الموارد المالية في صالح المدن ، فالتوزيع يكون مرتبط بأهمية السكان وليس بضعف الامكانيات والموارد، هذه الوضعية تعكس ازدواجية في التعامل مع المجالات الريفية في الجزائر، وعلى اعتبار أن التجهيز هو العامل المهم في استقرار السكان و تطوير موارد البلديات وهذا الجانب من الاشكالية في تفضيل المناطق الحضرية على الريفية و من جانب أخر مرتبط بالخصوصية الريفية في الجزائر نوجد المراكز العمرانية بصورة مبعثرة بتجمعات صغيرة يصعب تجهيز المراكز الصغيرة فلا يمكن وضع تجهيزات تعليمية في مراكز صغيرة جداً فالجدوى الاقتصادية تختفى تماماً.

الجانب الأخر عملية تفضيل المراكز الحضرية على الريفية هو إيجاد آلية من خلالها نقوم بتقويم التجهيزات و معرفة الاحتياجات لكل المراكز و نجد أن السلم النظري للتجهيز غير مطبق على مستوى المراكز الريفية أقل من 5000 نسمة و هذا يعد تحيز صارخ في صالح المجالات الحضرية عن المجالات الريفية.

2. إشكالية عدم كفاية الموارد المالية:

الاشكالية المالية المحلية بلا شك هو المشكل الأساسي و يسمى كذلك بالمشكلة المفتاحية المستقلة للجماعات المحلية ، ولا توجد أي فائدة تذكر للمركزية دون إصلاح المالية المحلية، الاستقلال المالي للوحدات المالية هدف أساسي للبلديات لإنجاح مشاريعها التنموية ، فعدم كفاية الوسائل المالية لا تشكل أي عائق للامركزية، لكن تعد أيضا جدار صد هائل لكل الأعمال المحلية، تتأخر التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجماعات المحلية و هذا في غياب الوسائل المالية الممكنة، فعدم كفاية الموارد المالية يصبح تهديد حقيقي يهدد مصالح السكان المحليين و السلطات المركزية على حد سواء .

تم في الجزائر وضع الإطار القانوني لإصلاح الوضعية المالية وفق العناصر المتضمنة المالية للجماعات المحلية تم تجميع عدد من القياسات لأجل إصلاح نظام المالية المحلية وقد تم منح الكيانات اللامركزية الوسائل المالية اللازمة لتسريع التنمية الذاتية المحلية والقانون الحالي يحاول سد الفجوات الموجودة في القانون مع سحب الحلول الخاطئة الموجودة المرتبطة بالنظام المالي ،الوضعية الحالية مرتكز على النظام الضريبي لأجل تدعيم الموارد المالية للبلديات، فالنفقات لا تغطي المهام الموكلة للجماعات المحلية ويجب البحث عن حلول حقيقية للإشكالية المالية.

بتطلب علي الممثلين المحليين توفير موارد مالية لتغطية العجز في النفقات والاهتمام بالوظائف الإشكالية المالية المحلية تعد تحدي حقيقي للجماعات المحلية من خلال بروز التمويل المالي المحلي في عدم قدرة الجماعات المحلية في تغطية النفقات، وهو الشيء الذي يؤدي إلى حدوث عجز في الميزانية و يكون هذا العجز مستدام خصوصاً في كثير من البلديات الريفية الفقيرة، حيث أدى العجز إلى تراكم في ديون البلديات بين كل سنة وأخرى، بالرغم من المجهودات المبذولة لوضع حلول سواء كانت تقنية أو بنيوية فالإشكالية تبرز بقوة خصوصا مع زيادة البلديات العاجزة كل سنة ، وعليه يجب تشخيص الوضع الحالي من كل جوانبه و من ثمة تبرز الأسباب الحقيقية اللازمة و تحديد قطاعاتها مع إعطاء الحلول الممكنة لذلك.

1.2 النظام الحالي للمالية المحلية:

يعد التمويل المحلي كأداة أساسية لتحقيق التنمية المحلية و تسيير الإدارة المحلية للجماعات المحلية فالتمويل المحلي يمثل كل الموارد المالية المتاحة و التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل المشاريع

التنموية وهذا على المستوى المحلي، وقد أكدت قوانين الجمهورية [1]على اعتبار البلدية و الولاية مسؤولتان عن تسيير وسائلها المالية الخاصة والتي تحتوي عن مداخيل الجباية والرسوم ومداخيل ممتلكاتها من الإعانات و القروض. للوصول للأسباب الحقيقية وراء ضعف الموارد المالية وإعطاء حلول يجب معرفة أهم مكونات التغذية المالية للجماعات المحلية.

1.1.2 الموارد المالية المحلية:

قبل تشخيص وعرض الأزمة المالية المحلية و تحديد طبيعتها ووضع الحلول المناسبة لها وتبيان مدى مساهمة هذه الحلول في التنمية المحلية، يجدر بنا معرفة عن قرب أقسام الميزانية، قسم ميزانية التسيير وقسم ميزانية التجهيز والاستثمارات، إن كل قسم من التسيير مخصص لتمويل قسم من التجهيز[2]، كما تصنف الإيرادات حسب المصدر إلى موارد ذاتية داخلية و موارد أخرى خارجية4/3 من إيرادات المالية المحلية وقد أكد الممثل الجبائي أهم المجموعات الخاصة بالضرائب العائدة للجماعات المحلية طبقا لما جاء به قانون الضرائب المباشرة و المرسوم لسنة 1992 خصوصا في مادته197 ، بحيث تم توضيح الضرائب العائدة للجماعات المحلية و كذا العائدة جزئياً، وأهم الإيرادات و الموارد للجماعات المحلية:

– الإيرادات المحلية: تتكون هذه الإيرادات من أملاك البلدية وهي إما أملاك منتجة وأملاك غير منتجة للمداخيل، الإيرادات المحلية جاءت تعليمة الوزارة المشتركة مثل كراء ممتلكات البلدية وإيجار الأملاك العقارية و كذا إيجار الأملاك المنقولة.

– إيرادات الجباية والرسوم: تعد من أهم الموارد المحلية و التي تعود مباشرة إلى الجماعات المحلية و أهم الرسوم ونسبة الاقتطاع الموجه إلى الجماعات المحلية، نؤكد أن النسبة الأكبر من مداخيل الجماعات المحلية هي موارد ذات طابع جبائي، يشترط لنجاعتها توفر الأنشطة الاقتصادية لزيادة المداخيل للجماعات المحلية ،فالعائد المتحصل عليه هي عبارة عن نسبة تزيد أو تنقص تبعاً للأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية ، وكذا وفق طريقة تحصيل الموارد، هذه الأخيرة مرتبطة بمدى تكاثف جهود الإدارة الجبائية والهيئات المحلية لتحصيل هذه الأموال، حيث ما يتم تجميعه هو ما يتم حسابه واعتماده في الميزانية وهذا وفق لطريقة حساب الميزانية ، فالتحويلات المرتبطة بقوانين المالية الأخيرة تؤكد على أن صلاحيات تحصيل الرسوم من مهام مصالح البلدية، مثل لوحات الإشهار...الخ و أهم الرسوم و نسبة الاقتطاع بحيث تتقاسمها المجموعات الثلاث(البلدية، الولاية و الصندوق المشترك للجماعات المحلية) و هي كما يلي:

– الرسم على النشاط المهني: أوجد المرسوم بموجب قانون المالية لسنة 1996 ويحصل الرسم على النشاط المهني وفق نسبة تقدر بـ2% بموجب قانون المالية لسنة 2002، بحيث توزيع نسبة 2%

1– قانون البلدية رقم 146 الصادر في 7 أفريل 1990 و المادة 132 من قانون الولاية.

2– المرسوم رقم (143/67) الصادر في 31 جويلية 1967 المتعلق بالاقتطاع من إيرادات قسم التسيير إلى قسم التجهيز.

تأخذ الولاية نسبة 0,59% وتعود نسبة البلدية ما نسبته1,3% ، وأما الصندوق المشترك فيأخذ نسبة 0,11%.

- الرسم العقاري: وهي ضريبة تقتطع على الممتلكات العقارية وقد أوجدت بفعل الأمر 83-67)الصادر في 2 جوان 1967 مرتبط هذا الرسم علي الملكيات المبنية وغير المبنية و بحسب قيمة الرسم العقاري من خلال القيمة الإيجارية الجبائية للمساحة المتواجد فيها الملكيات وفق التنظيم المعمول به لكل($م^2$) أما الرسم العقاري للأملاك غي المبنية يتم الحساب وفق القيمة الإيجارية الجبائية بـ($م^2$) خصوصاً الأراضي الزراعية.
- رسم التطهير: تقوم البلدية ببعض الخدمات مثل إزالة القمامة المنزلية تسمى على مستوى مصالح الضرائب برسم رفع القمامة وقد صدر وفق القانون لسنة 2002 ، يحسب الرسم و قيمته من خلال مصادقة السلطات المركزية على مداولات المحلس الشعبي بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلديAPC من دون أخذ الأهمية للأعداد السكان.
- رسم الذبح: تجني البلدية بعض الرسوم من خلال ذبح الحيوانات و يكون الرسم مرتبط بوزن اللحوم المذبوحة بمعدل 5% للكيلوغرام الواحد، و تأخذ البلدية 3,5 دج /كلغ و اما صندوق الصحة الحيوانية نسبة 1,5 دج/كلغ.

- الضريبة على الممتلكات :ضريبة الممتلكات تأخذ من طرف الأشخاص الطبعيين الذين اختاروا أماكن نشاطهم في الجزائر على اعتبار أن أملاكهم موجودة في الجزائر و خارج الجزائر ، كما يتم توزيع حصيلة الضريبة على الممتلكات بنسبة 60% تعود للدولة و 20% ترجع لميزانية البلدية و الباقي يعود إلى الصندوق الوطني للسكن ، حصيلة الممتلكات لا تشكل سوى 8% من موارد البلدية.

1.1.1.2 الإيرادات المحلية الخارجية:

تعتمدها الدولة لتغطية العجز في نفقات التجهيز والاستثمار في الميزانية المحلية و تلجأ الدولة إلى هذه العملية في حالة عدم استطاعة الموارد الداخلية أن تفي باحتياجات البلدية و تتمثل في:

-القروض: يعد مورد أقر لتمويل مشاريع التنمية المحلية، بحيث يسدد أشغال التجهيز والإنجاز وحتى الدراسات من ميزانية التجهيز و الاستثمار، و إذا اقترضت البلدية فسوف يتم الاقتراض برأس مال يفصل من إراداتها من الاستثمار بحيث تأخذ البلدية ما نسبته 1% إلى 5% من نسبة العقار وكذا الأرض المعدة للبناء، يرخص المشرع الجزائري إمكانية اللجوء إلى القروض البنكية للحصول على التمويل الكافي .

- الإعانات المالية: هدف الإعانات المالية تحدث لإعادة التوازن و تقليص الفوارق في حالة العجز المالي للبلديات و الاعانات التي تعطى للبلديات و تنقسم إلى قسمين، الصندوق المشترك للجماعات المحلية و كذا إعانات الدولة، يستطيع الصندوق توقيف الاعانات كما حدث في سنة 1995.
- الهبات و الوصايا: مورد مالي خارجي، بحيث يستطيع المجلس الشعبي البلدي قبولها أو رفضها و أن لا تكون مثقلة بأعباء الشروط تمس باستقلالية الجماعات المحلية، الهبات و الوصايا موارد مالية غير منظرة و لا مستقرة، كما أنها غير مقيدة في ميزانية البلدية.

بالرغم من تعدد مصادر التمويل للجماعات المحلية ويوجد موارد مالية داخلية و خارجية هدفها إحداث توازن إيجابي في ميزانيات البلدية بين المداخيل والمصاريف، غير أن الوضع المالي التي تشهده البلديات والمتميز بالتأزم هو السمة البارزة في ذلك.

بالرغم من أن الجباية تمثل 4/3 موارد ميزانية الجماعات المحلية فإنها تشهد عجز سنوي إلى أكثر من 1300 بلدية ، و أمام ضعف الإيرادات و إدارة الممتلكات و التي تشكل8% من إجمالي الموارد المحلية وبالنظر إلى تنازل الدولة هن ممتلكاتها لصالح المواطنين، أمام هذا الضعف وقلة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية و خصوصا البلديات الصغيرة و المستحدثة وأثر التقسيمات الإدارية لسنة 1984 والذي أفرز بلديات بموارد محدودة جداً ، كما وقد تم قياس مستوى التنمية المحلية على مستوى البلديات وقد تبين لنا أن هناك تدهور في مستوى التنمية المحلية و أن البلديات تعاني عجز مستدام في ميزانيتها السنوية وهذا الضعف له أسبابه المرتبطة بعدم كفاية مواردها المالية و أهم هذه الأسباب كالاتي :

2.2 أسباب إشكالية عدم كفاية الموارد المالية المحلية:

1.2.2 أسباب مرتبطة بالجباية المحلية:

إن عملية التحصيل الضريبي أفرزت عدة سلبيات جعلت من العملية يشوبها الكثير من التناقض فعدم احترام فرض الضريبة وتحديد الوعاء الضريبي ووضع المعدلات الضريبية وهذا يؤثر سلبا على الحصيلة الجبائية وهذه الأسباب بالموظفين الذين أوكلت لهم مهمة جمع الضرائب ، كما أن عملية التحصيل الضريبي لها سلبيات مترتبة بدافعي الضرائب بحيث يتهربون عن دفع مستحقاتهم الضريبية سواء بالغش أو التهرب وهذه الأعمال تؤثر في عملية التحصيل ، كما أن عملية التحصيل مترتبة بـ:

- ثقل المستحقات الضريبية في الجزائر يتعدى الـ 15 % المتفق عليه عالمياً مما يزيد في عملية التهرب و العزوف عن دفع الضرائب.
- الإطار القانوني غير مستقر و متغير كل سنة يؤثر على عملية التحصيل.
- نقص الوعي الضريبي لدى العاملين في الهيئات الضريبية.

- تغيير في القوانين و قواعد الجباية المحلية يجعل مصداقية و ثقة المواطن بالدولة تتلاشى وتجعل من عملية دفع المستحقات الجبائية صورة من صور الاستغلال المسلط على الأفراد من طرف الدولة.
- الكثير من العاملين في عملية التحصيل يقومون بالعملية بطريقة فيها تجاوزات و محاباة مما يولد التفرقة و العزوف عن دفع مستحقات الضريبة حيث يقومون بتطبيق إجراءات التحصيل بالإكراه.

2.2.2 تبعية النظام الضريبي المحلي للدولة:

كثيراً هي القيود التي تفرضها الدولة في جانب الجباية المحلية و في إطار الوصايا الإدارية و تحصيلها من طرف أجهزتها هي إجراءات تقر بتبعية هذه الأخيرة للدولة، و هذا يؤكد عدم قدرة توزيع البلديات التحكم في مواردها المالية، و الجدول رقم (36) يبين توزيع الحصيلة الجبائية بين البلديات و الدولة و هيمنة هذه الأخيرة على الحصيلة.

جدول رقم(37) : الجزائر : الحصيلة الجبائية للدولة و البلديات للفترة (2001-2006).

الحصيلة الجبائية	2004	2005	2006	2007
الدولة	366.739	444.491	493.061	569.000
البلديات	89.050	81.115	93.135	59.983
الفروق	277.689	363.376	399.926	509.17

المصدر: أنجز إنطلاقا من معطيات وزارة المالية لسنة 2008

3.2.2هيمنة الموارد المالية الجبائية على موارد التسيير:

اعتبر هذا العنصر من أهم العناصر المرتبطة بتفسير العجز في ميزانية الجماعات المحلية، فعملية عرض مصدر الموارد الجبائية للبلديات وقد تأكدنا أن النسبة 4/3 من الموارد المالية متأتياً من موارد جبائيه فنجد أن الموارد الجبائية تقدر بـ29% بينما الموارد الخاصة بالتسيير تصل إلى 3% ، فالإشكالية تكمن في طبيعة القدرات المالية ومصدرها، فالموارد المالية للجماعات المحلية أصولها جبائيه تختلف باختلاف الأنشطة الاقتصادية وهذه المتغيرة تختلف من بلدية إلى اخرى عموما فكثير من البلديات في الجزائر لها ممتلكات وأنشطة محدودة ما ينتج عنه تحصيل ضريبي محدود ، وبالتالي حدوث العجز في الميزانية مما تضطر الدولة إلى الصندوق المشترك للجماعات المحلية من أجل تدارك العجز بين الإرادات والنفقات، إن اختلاف في اكتساب الموارد يؤثر على قيمة التحصيل الضريبي، فالبلديات التي هي عبارة عن مقرات ولايات وكذا البلديات القريبة لها تحصيل ضريبي كبير مقارنة بالبلديات المستحدثة المهمشة أين يكون التحصيل الضريبي ضعيف جداً، مما يجعل البلديات تعيش لأزمة مالية حقيقية كل سنة.

4.2.2 أسباب تتعلق بضعف الموارد المالية المحلية:

إن ضعف الموارد المالية المحلية يعود إلى عدة أسباب تنظيمية ، تقنية...الخ، فكل بلدية لها موارد تختلف عن باقي البلديات الأخرى و من بين الأسباب التي تؤدى إلى ضعف الموارد كون النظام الضريبي غير مستقل فهو تابع للدولة مع هيمنته على الموارد الجبائية خصوصاً الموارد الخاصة بالتسيير.

5.2.2 تباين في موارد الجماعات المحلية مع تنوع صلاحياتها:

تعقد مهام وصلاحيات الجماعات المحلية مرتبط أساساً بالغموض الذي يكتنف النظام القانوني للجماعات المحلية في الجزائر، فالوضعية المتفاوتة بين البلديات أدت إلى تعقيد عملية التجانس والبحث عن وسائل عمل لهذه الجماعات المحلية، فكثير من البلديات يغلب عليها الطابع الفلاحي و الرعوي ولا تملك موارد كثيرة ، بحيث تفرض على الدولة إعانتها، وقد أكد المشرع الجزائري على تباين امكانيات الجماعات المحلية و نص على أن الجزائر تعرف تناقضات اجتماعية و مجتمعية ريفية و حضرية . هضاب عليا و ساحل بمشاكل تقوم على الانصاف و التضامن[1].

6.2.2 عدم التحكم في النفقات مع تزايدها:

بينا في الفصل السابق أن أكثر من 1200بلدية على المستوى الوطني تعاني العجز المالي المستدام تقريبا كل سنة لتصل ذروتها في فترة التسعينيات، وقد عرف العجز استقرار انطلاقاً من 2006-1998(بوطالب وأخرون سنة...)، ففي ولاية تبسة عن العجز في البلديات وصل في الفترة(2006-2008) إلى 22بلدية من مجموع 28بلدية و العجز المخصص يقدر بـ1.966.333.33 (الدليل الإحصائي سنة 2008)و قد تدخلت الدولة ووضعت مجموعة تدخلات الغرض منها هو مسح ديون البلديات واصلاح ما أمكن من الجباية المحلية كما أن نمو النفقات لا يسير بنفس وتيرة نمو الموارد المالية، فالنفقات تسير بصورة سريعة من خلال المهام التي أوكلت لها و الجدول رقم (38)يبين توزيع نسب الانفاق حسب الأولوية:

جدول رقم : (38) ولايات الشرق الجزائري: توزيع نسب الانفاق حسب الأولوية لسنة (2007).

مجالات الانفاق في البلديات	النسب المؤية
أعباء المستخدمين	65%
التمويل الذاتي و اقتطاع التجهيز	10%
المساهمة في صندوق الولاية لدور السياحة وتظاهرات الرياضة	7%
المساهمة في صندوق و حساب الموارد الجبائية المالية	2%
المجموع	84%

المصدر: انجز انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب لسنة 2008

1() قانون رقم : 02/10 الصادر في 29 جوان 2010.

و الجدول يبين أن مجموع النفقات يقدر بـ84% و المهام المرتبطة بالجماعات المحلية ، البنية التحتية ...إلخ ، فالصلاحيات و المهام متنوعة و متعددة و في ظل إمكانياتها المحدودة فلا تقوى على انجازها بصورة متجانسة فالتساؤل هو كيف تمنح الجماعات المحلية مهام متساوية بين كل البلديات غنية بأنشطتها أو الفقيرة مع امكانيات و موارد مختلفة وهذا ما ينشأ تباين في المستوى التنموي المحلي، وهذا يؤدي إلى حدوث اختلال في كثيرا من البلديات.

7.2.2حدود متعلقة بالجماعات المحلية

الصعوبات التي تواجه تطبيق النظام اللامركزي خصوصا من حيث طبيعة صلاحيات الجماعات المحلية ودرجة الوصايا المفروضة عليها، فاللامركزية كإطار يسمح باعتراف المشرع بالمجموعات المحلية المنتخبة و ألحق في تسيير شؤونها تحت رقابة السلطة المركزية هو اهتمام داعم في تكريس النظام المؤسساتي المحلي ، بالرغم من أن اللامركزية مكرسة في الدستور فهي تبقى مفهوم غامض من خلال أنه حلقة في نظام كامل(سلطة مركزية) و أن هذه الحلقة يجب أن تكون أكثر استقلالية وهذا ما يزيد في غموض الأدوار فالحدود يتناسب والوصايا الإدارية.

8.2.2 أسباب تتعلق بفوضى التقسيمات الإدارية:

السلطة لها جزء من كبير من الأزمة التي تعيشها الجماعات المحلية، فالضعف المسلط عليها مرده إلى إجراءات التقسيمات الإدارية للدولة، فالتقسيمات المتعاقبة لسنة 1974 و أخر تقسيم إداري لسنة 1984 و الذي جاء وفق القانون رقم (84-09) الصادر في 14 فيفري 1984، فقد افرز التقسيم وحدات محلية ذات أعداد سكانية متفاوتة و البلديات محدودة الموارد، فجميع المتغيرات السكانية و الاقتصادية تكاد تختفي تماماً، فنجد أن بلديات لا تتوفر على أي نشاط اقتصادي إلى جانب هذا فعملية التقسيم لا تراعي لإمكانيات هذه الأخيرة هي الأساس في إقامة الموازنة المالية ، فالتقسيم الإداري كان يراعي نشر التنمية في كل المناطق و تقريب الإدارة من المواطن ، كما أنه يأخذ بالمبدأ أنه كلما يتقسم المجال زادت حظوظه في التنمية ، لكن العكس في الذي حصل في الجزائر فالتقسيمات أدت إلى تخلف البلديات ، لأجل ذلك يجب أن إعادة النظر في الأسس المعتمدة في تقسيم البلديات وأن يأخذ بعين الاعتبار القدرات المالية للبلدية وأحجامها السكانية المرتفعة مع إعطاء الاستقلالية الكاملة في التسيير المالي من أجل بلوغ أهداف التنمية المحلية.

3.2 اتجاهات مستقبلية في معالجة المالية المحلية:

الإصلاح المالي ضرورة تقتضيها الظروف الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، فاستمرا الوضع المتأزم للجباية المحلية للجماعات المحلية له تداعيات سلبية كبيرة على التنمية المحلية في الجزائري، الجوانب التقنية و البنيوية هي أبواب لحلول نراها مناسبة لمعالجة الإشكالية المالية للجماعات المحلية.

1.3.2 الإصلاح التقني :

النظام الجبائي الجزائري يبقى غير ملائم بالنظر إلى القدرات الطبيعية الهائلة التي تتوفر عليها الدولة و عملية إصلاح الجباية ضرورة ملحة اليوم، فالتوجه يجب أن يركز على تقسيم الموارد بين أطراف الدولة الواحدة من خلال التزامهم و مساهمتهم إضافة إلى مهامهم التوجيهية.

المسألة الواجب إعطاء إجابة مقنعة لها هو ضرورة انشاء جباية جديدة مع مراجعة دقيقة للنظام الجبائي مع تحسين توزيع الموارد و تبني عدالة قائمة على الانصاف بين طبقات المجتمع الواحد.

المقاربة التقنية تؤكد على توحيد النظام الجبائي و فق نظرة اقتصادية – إدارية بمعنى نظام جبائي جديد قائم على المردودية الاقتصادية و يعود بالإيجاب على كل الفاعلين سواء كانت سلطة مركزية أو سلطة لامركزية و أما الجانب الإداري فيجب أن يكون المنحى الإصلاحي يتفق والإجراءات الإدارية المعمول بها مع عقلية توزيع الموارد بين الدولة و الجماعات المحلية و التدقيق في عناصر ومكونات الدولة و علاقتهم مع الجباية ، العملية لها انعكاسات إيجابية ترابط أكثر بين المكونات و تقلل من الأخطاء الناتجة عن عملية التحصيل الضريبي وقياس مدى العدالة في تطبيقها ضمن نطاق الاصلاحات، و يجب أن تتم بأسلوب أكثر فعالية و بأسلوب أكثر عدلاً وأكثر اجتماعية.

2.3.2 الإصلاح البنيوي:

إشكالية الجباية المحلية هي مسألة تبحث عن علاج، فقد تطرقنا إلى دراسة أسباب الأزمة المالية وعجز الكثير من البلديات في إيجاد توازن بين مداخيلها ونفقاتها من خلال تشخيص الوضعية والبحث عن حلول نراها مناسبة لهذه المسألة يجب:

- منح الجماعات المحلية استقلالية أوسع حتى تستطيع الوصول إلى تنمية محلية مركزية.
- تحفيز و تنشيط الاستثمار في المناطق المهمشة مع إعفائها من كل الرسوم على الأقل في آجال معينة حتى تستعيد البلديات نشاطها الاقتصادي.
- منح الجماعات المحلية موارد مالية ضريبية حتى تستعيد توازنها المالي.
- عملية استحداث البلديات يجب أن تتم في إطار قواعد تراعي أهمية البلديات من الجانب الاقتصادي.
- تأهيل موظفين و كفاءة في عملية التحصيل الضريبي مع تحسين تكوينهم.
- يجب أن تكون المهام الموكلة للجماعات المحلية متوافقة مع مواردهم المالية.
- إلغاء الصندوق المشترك للجماعات المحلية و تحويل جميع الموارد الجبائية التي كان يستفيد منها إلى البلدية و بذلك تستطيع البلديات الحضرية أو الريفية أن تستعيد عافيتها المالية، و إذا

لم يتم إلغائها، فيجب أن يتم تمويلها من طرف الدولة و بهذا تستطيع الجماعات المحلية انجاز مشاريع تفيد في عملية التنمية المحلية.

- استحداث ضرائب جديدة في البلديات الحضرية تسمى ضريبة التنمية.

خلاصة الفصل :

أخذت الجماعات المحلية في الجزائر على عاتقها انجاز المشاريع و البرامج على المستوى المحلي بغية الوصول إلى تنمية محلية نلمس آثارها في واقعنا الملموس، غير أن الصعوبات التقنية، التشريعية السياسية، الاقتصادية و الثقافية) حالت دون تحقيق التغيير الإيجابي المنشود، المستويات التنموية المحلية المحققة مازالت دون المستوى المطلوب ، فالعجز المالي و تباين تنومي هي مظاهر سيئة تؤكد على وجود إشكالية مركبة من أسباب كثيرة عملت مجتمعة في بروز هذه المظاهر التي شوهت الامكانيات الطبيعية تزخر بها الجزائر.

تناولنا في هذا الفصل أهم الصعوبات التي تعاني منها الجماعات المحلية سواء في إدارة و تنظيم أو في مستوى التجهيزات و عمليات البرمجة فيها مع فهم أهم الأسباب التي تحول في انجاز التجهيزات المختلفة و تم التطرق إلى معرفة الأسباب الحقيقية وراء أهم الصعوبات و المتمثلة في عدم كفاية الموارد المالية.

خلصنا إلى وضع حلول نريد من خلالها تذليل قد الإمكان في هذه الصعوبات ، و هي حلول جاءت من واقع الوضع الحالي و هي موضحة يمكن الاستفادة منها ، حيث تؤكد على القيام بجملة من الاصلاحات الهيكلية و التقنية مع تشريح دقيق لمختلف الأسباب التي كانت سبباً مباشراً أو غير مباشر في ضعف الموارد المالية للجماعات المحلية.

الفصل السابع:
الأقلمة كوسيلة لتحقيق التنمية المحلية

مقدمة:

العمل التنموي المحل اليوم في الجزائر هو في صالح الجماعات المحلية(بلدية ولاية) ،ووفق القوانين و التنظيمات المعمول بها ، فالصلاحيات هي في صالح ومهام الجماعات المحلية ولكن تحت الرقابة الشديدة للسلطة المركزية، تقيمنا للأداء التنموي للجماعات المحلية سواء من جانب التسيير والتجهيز، فالعملية تشهد عجز كبيرو قد تأكد لنا ذلك في الفصول السابقة ، إن أغلب الجماعات تشهد عجز في الميزانية ، كما أن تحقيق التنمية المحلية يميزه كثير من الإخفاقات والتأخر، لأجل ذلك يجب معالجة المسألة من جوانب كثيرة(اقتصادية، اجتماعية، عمرانية و إدارية).

إن وجود الإشكالات حالت دون التقدم في التنمية المحلية والنهوض بالمناطق الفقيرة والمهمشة، وجب علينا التفكير في مستوى إداري جديد يعطي الإضافة للجماعات المحلية و يدفعها دفعاً لبلوغ التغيير التنموي المحلي المطلوب و الأقلمة يمكن اعتبارها وسيلة ناجعة لمعالجة الإشكالات الخاصة بالتنمية المحلية، كل التحاليل بينت وجود أساس لقيام مستوى إقليمي كامل في الجزائر وبالتالي يمكن إنشاء الأقاليم و الأقلمة تمثل الأسلوب الأنسب لتحقيق التنمية المحلية، إن غياب المنحنى الإقليمي خصوصاً إذا كان هو الأساس في فهم وتقييم أعمال التنمية فسيبرز وجود استقطاب ملحوظ في التنمية، بعض البلديات توجه لها استثمارات ومشروعات في حين بلديان تظل مهمشة وفقيرة ومواردها لا يحدث لها أي تغيير مما يؤدي إلى تقدم بلديات و تأخر بلديات أخرى.

التفاوت في مستويات التنمية للبلديات يجعل من العملية تظهر بأكثر ازدواجية وفق هذا الوضع وجب التغيير في إنشاء مستوى أخر للتدخل و الأقلمة تطبيقاتها في المجال لها أثر إيجابي من خلال:

- تفيدنا كثيرا في استغلال الثروات الطبيعية على مستوى البلديات.
- توزيع أنسب للسكان بما يتناسب مع خصائص والإمكانيات المتاحة.
- تفيدنا في عملية إنجاز المشاريع و في إنشاء فرص العمل طبقا للمعلومات الاقتصادية خصوصاً من أجل رفع مستوى معيشة السكان.
- يشمل الإطار الذي تجري فيه البرامج التنموية المحلية.

سنوضح في هذا الجزء المقاصد الأساسية للأقلمة و واقع تطبيقها في الجزائر في منطقة الدراسة مع تبيان كيف أن أسلوب الأقلمة أسلوب ناجع في التنمية المحلية.

1. الإطار المفاهيمي للأقلمة:

الأقلمة كمفهوم تعددت بشأنه الآراء العلمية، وهذا باختلاف اتجاه واضعي التعاريف الخاصة بهذا المفهوم وحتى نتمكن من وضع تعريف للأقلمة وجب تحديد تعريف دقيق لمفهوم الإقليم و محاولة التفريق بين مفهوم الأقلمة و الإقليمية.

الأقلمة كمفهوم إداري تخطيطي تنموي يحتل مركزاً مهماً في مواضيع الفكر و المعرفة و في كثيرا من البرامج الدولية و المحلية و الإقليمية كأسلوب عمل يمكن من خلاله الانتقال من حالة سيئة للتنمية إلى حالة متطورة متقدمة من خلال التدرج في طريق النمو و تلبية مختلف الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين و تعد الأقلمة كآلية عمل لتحقيق التوازن بين فروع الدولة المختلفة، فهي توفر المناخ الملائم للوصول إلى التنمية المرغوبة و لهذا سنحاول إعطاء تعريف تركيبي على ضوء ما تقدم من تعاريف حول هذا المفهوم و اليوم يعد أكثر استعمالاً في التخطيط و التنمية وكإطار لتنظيم العمل التنموي، و الأقلمة أسلوب متطور لمفهوم الإقليم إذن فما هي المقاصد الأساسية لمفهوم الإقليم و ارتباطاته مع مفهوم الأقلمة.

1.1مفهوم الأقلمة:

يعد مفهوم الإقليم أكثر المفاهيم تداولاً و استخداماً في كثير من الاختصاصات خصوصاً في العلوم الجغرافية الاجتماعية والاقتصادية ، وفي مفهومه العام هو منطقة أو حيز مكاني يبرز من خلال خصائصه المتجانسة التي تميزه عن غيره من المناطق الأخرى، و تختلف طبيعة الإقليم باختلاف المعايير والأسس التي تميزه وكذا في الأهداف التي أنشئت من أجله(غنيم ،1998)، أما في تعريف (خالد علام وآخرون ،1995) فيؤكدون أن الإقليم له اتجاهات منها الاتجاه الجغرافي الطبيعي وكذا الاتجاه غير الطبيعي ، كما أكدوا على الاتجاه المكاني ؛ وأما الاتجاه الجغرافي الطبيعي وأصحاب هذا الاتجاه ينظرون إلى الإقليم على أنه مساحة من الأرض تتأثر بعوامل طبيعية من تضاريس ومناخ ، وأما الاتجاه غير الطبيعي فيرى أصحاب هذا الاتجاه أن الإقليم يمكن أن يكون إقليماً زراعياً و أخر رعوياً و صناعياً بمعنى يحدد الإقليم على ضوء الوظيفة الغالبة فيه، أما الاتجاه المكاني في تحديد الإقليم حسب مساحة الطبيعة أو طبقاً لحدوده الإدارية، كما يختلف الإقليم(Région)عن الأرض والتراب(Territoire) في كون هذا الأخير أقل مساحة من الإقليم والأكثر شخصية منه (2002, Train) ويمكن تعيين أنواع كثيرة من الأقاليم وفق الغرض من تصنيفها ، ويمكن جمع الأنواع في (03) أقسام أساسية (غنيم،1998).

1.1.1الإقليم المتجانس:

يتميز هذا الإقليم بوحدة العناصر الطبيعية، فالمناخ، و الغطاءات النباتية ...الخ ويختلف هذا النوع باختلاف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

2.1.1 الأقاليم الوظيفية:

يبرز فكرة هذا الإقليم من خلال وظيفة المكان المركزي بتحديد الإقليم من خلال وحدة الوظيفة التي تتحكم بها المدينة الأم.

3.1.1 الأقاليم المخططة:

يتميز هذا النوع بأهمية كبيرة بالنظر إلى كثرة استخدامه، حيث يتم إنشاءه وفق أهداف تنموية مسبقة كما أنه يستطيع أن يشمل على النوعين السابقين، و في هذا الإقليم يبرز نوعين من الأقاليم:

- الإقليم الإداري: يكون تحديد الحدود من فعل الإنسان فهي غير ثابتة متغيرة حسب الأغراض التي تم على أساسها التقسيم، و تعتبر كثير من الدول التنظيمات الإدارية المعتمدة على أنها أقاليم تخطيطية فمثلاً يتعامل مع الولاية في الجزائر على أنها أقاليم تخطيطية و الدوائر على أنها أقاليم فرعية.
- الأقاليم المستحدثة(الأقلمة):يعرف عملية استحداث أقاليم لأغراض التخطيط والتنمية بالأقلمة Régionalisation وذلك تميزاً عن Régionalisme هذه الأخيرة يعبر عن المطالبة بالأقاليم و قد ظهر هذا المفهوم عندما استشعر السكان المتواجدين في فروع الدولة المختلفة بتلاشي قيمة الأقاليم المتواجدين فيها من قبل الدول الحديثة ،بحيث أهملت وتلاشت سلطة الإقليم. أما الأقلمة فهي تختلف عن الإقليمية و يمكن أن نزيد في تعريف الأقلمة، بوجود أسلوبين في العمل يعكس نوعين أو شكلين من الإصلاحات:

الشكل الأول: الإصلاح الإداري مرتبط بإعادة التنظيم الإداري في الدولة، وهذا بإدراج المؤسسة الإقليمية في السلم المؤسساتي للدولة، وهذا نوع من الإصلاح الإداري في الدولة .

الشكل الثاني: إصلاح متعلق بالتهيئة العمرانية أو تخطيط مجالي من أجل إعادة التوازن التنموي بين أقاليم الدولة.

كما أن الأقلمة هي مجموعة من أقاليم متجاورة جغرافيا و لها مقومات مشتركة و مصالح متبادلة يمكن تحقيقها ضمن اندماجها في منظومة اقتصادية تجارية وفق علاقة الأقلمة مع العولمة فلدينا موقفين أساسيتين(بلحواش،2008).

- الموقف الأول: ينظر إلى الأقلمة على أنها شكل من أشكال العولمة لكن بطريقة مباشرة ، وهي لا تشكل نقيض للعولمة ، يرى أصحاب هذا الموقف أن التكتلات الإقليمية لا تعرقل انتشار العولمة، بل شجعت أحيانا على المبادلات التجارية والاقتصادية.

– الموقف الثاني :الأقلمة هي بديل عن العولمة بمفهومها الواسع على اعتبار أن التكتلات الاقتصادية تؤدي إلى استفحال النزعات و الصراعات الاقتصادية و لكن في هذه الحالة فإن التكتلات تؤدي إلى تكريس سلطة الدولة و لا تلغي سيادتها من حيث إعادة بعث هذه السيادة على المستوى الإقليمي.

إذن فالأقلمة هي عملية استحداث أقاليم لأغراض التنمية، التخطيط والإدارة و هي وسيلة كذلك لتكريس سلطة الدولة و لا تلغيها من حيث سيادة السلطة على مستوى الإقليم.، و الأقلمة نجاحها مرهون علي مدي تطبيق الإصلاحات السابقة الذكر معا اي تطبيق إصلاح مؤسساتي إداري إضافة للإصلاح التخطيطي المجالي

2.1 الأقلمة كوسيلة لتكريس مفهوم التنمية المحلية:

إن التنمية بمفهومها الحديث شهدت تغييرات كبيرة أدت إلى بروز تصورات و مقاربات جديدة في التنمية ، مثل المقاربة المعتمدة على إشباع الحاجات الأساسية للسكان خصوصا المناطق الأقل نمواً في بعض الأقاليم، كما ظهرت المقاربة التنموية المرتبطة بالاعتماد على الذات، و هذا كبديل عن الاعتماد على المعونات الخارجية.

تفيد المقاربة المرتكزة بالاعتماد على المكونات الذاتية وبلورة فكر تنموي جديد يركز على رفع التحدي و استغلال ما أمكن من موارد بشرية و طبيعية التي تميز الدولة.

إن هذه المقاربات والتصورات الجديدة للتنمية هي في الحقيقة هي نقيض عن التصورات التنموية السابقة خاصة نظرية أصحاب النمو وفي هذا الإطار لن بروز الأسلوب اللامركزي في التسيير وهو بديل عن الأسلوب المركزي وأكثر من ذلك فإن التحولات في المقاربات التنموية تتطابق مع الأسلوب الأقلمة ، وزاد الاهتمام على المعنى الإقليمي كأسلوب مهم لتكريس التنمية المحلية للوصول إلى المناطق المهمشة والفقيرة من أجل معالجة بشكل واقعي وملموس كل الإشكالات التي نجمت عن طريق المقاربات التنموية غير الملائمة، بحيث نتج عنها ازدواجية متعلقة بالجماعات المحلية ،بلديات غنية وبلديات فقيرة وتسمى ازدواجية محلية خصوصاً بين البلديات الحضرية والريفية، كما يوجد تخلف نوعي على مستوى الأرياف بقطاع صناعي مهم بالمدن وتفاوت من حيث تجهيز المرافق بمستوى تنموي مهم في بعض البلديات خاصة الحضرية مع بقاء الأرياف تقبع في التخلف، هذه التدخلات اللاواعية أفرزت ازدواجية كبيرة في المجال.

بالنظر إلى هذه الإشكالات المتنوعة و المتعددة و التي أعطت مظهر سيئ للتنمية المحلية، أصبح التفكير في وسائل و أساليب جديدة لا غنى عنها، و في بحثنا ركزنا على أسلوب الأقلمة و هذا بالنظر إلى الاعتبارات التالية:

- القضاء على الازدواجية المحلية لا يتم من دون إعطاء المنحى الإقليمي الأهمية الكافية حتى يستطيع معالجة هذه الإشكالية.
- استشعار بأهمية المناطق خصوصا المناطق الريفية، فكل منطقة لها من الموارد ما يجعلها ترتقي في مصاف التنمية.
- الاهتمام الدولي بالمنحى التنموي المحلي كأسلوب جديد لتحقيق التنمية الشاملة والأقلمة وسيلة تتماشى مع هذا المنحني ولا تناقضه.
- الإقليم هوا لمستوى الوسيط في الدولة القريب إلى المحليات والمهتم أكثر من غيره بالإمكانيات والحاجيات المختلفة للسكان.

2. تطبيقات الأقلمة في الجزائر و في الشرق الجزائري:

التنظيم الإقليمي في الجزائر موضوع الماضي و الحاضر، ونحن نلمس اهتمام السلطات الجزائرية بهذا المسعى في الوقت الحاضر، والاتجاه الإقليمي كان حاضراً في الماضي خصوصاً في الفترة العثمانية والفترة الفرنسية الاستعمارية، لكن يبقى اختلاف في الغرض من التقسيمات في كل مرحلة، نؤكد أن التقسيمات والحدود الناتجة هي نتاج اجتماعي في تحول مستمر يفرض حقيقته بحقيقة التحولات التي يعرفها المجتمع، و من هنا بجدر بنا الأخذ بعين الاعتبار علاقة المجال بالمجتمع ، و في هذا الصدد نذكر مقولة البيولوجي الفرنسي الذي زار الجزائر في فترة السبعينات و أكد أن تاريخ المجال الجزائري هو تاريخ نفسه، فكرة التقسيمات الإقليمية في الجزائر هي ليست وليدة الحاضر بل هي عملية ضاربة في التاريخ، وقد أكد الباحث الفرنسي مارك كوط في كتابه الجزائر(cote ,1996) ان تاريخ التقسيمات في الفترة العثمانية و الفرنسية يعيد نفسه اليوم في الجزائر المستقلة انظر الخريطة رقم (18) والجدول رقم (38) حول التقسيمات الإقليمية الرسمية و غير الرسمية التي تناولت المجال الجزائري والشرق منه مع إبراز أهم الأغراض من خلال 120 سنة من التقسيمات الخاصة بالمجال الجزائري .

خريطة رقم ([18])

الشمال الجزائري: التقسيمات في الفترة العثمانية , الفرنسية و الجزائرية
لفترة 1830 2001

1

الشمال الجزائري: التقسيم الاقليمي قبل
1830

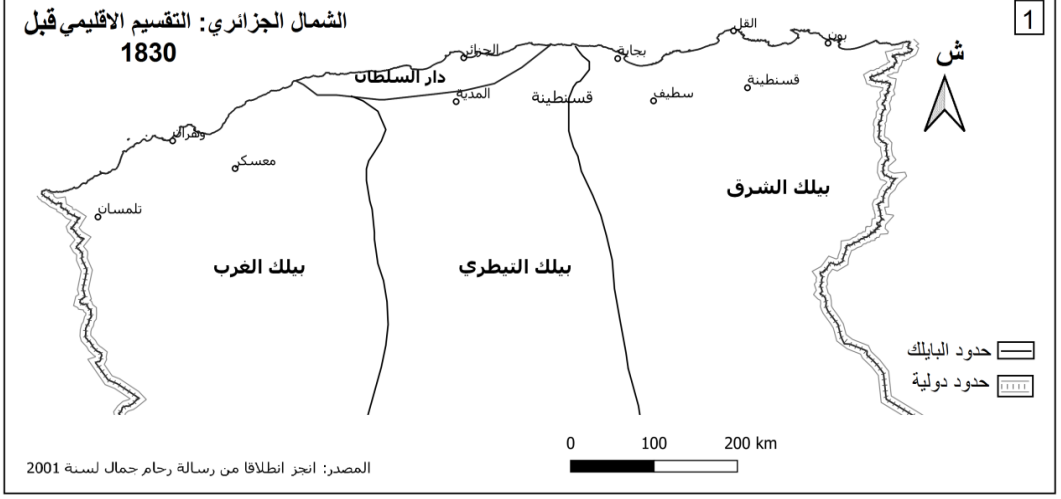

المصدر: انجز انطلاقا من رسالة رحام جمال لسنة 2001

2

الشمال الجزائري : التقسيم الاقليمي بعد
1830

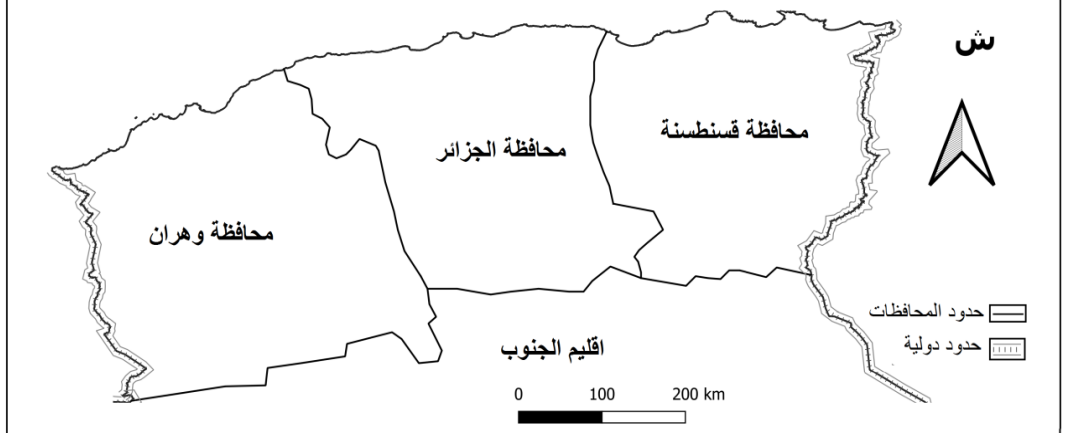

المصدر : انجز انطلاقا من معطيات مارك كوط لسنة 1996

3

الشمال الجزائري: الاقاليم التخطيطية لسنة
2001

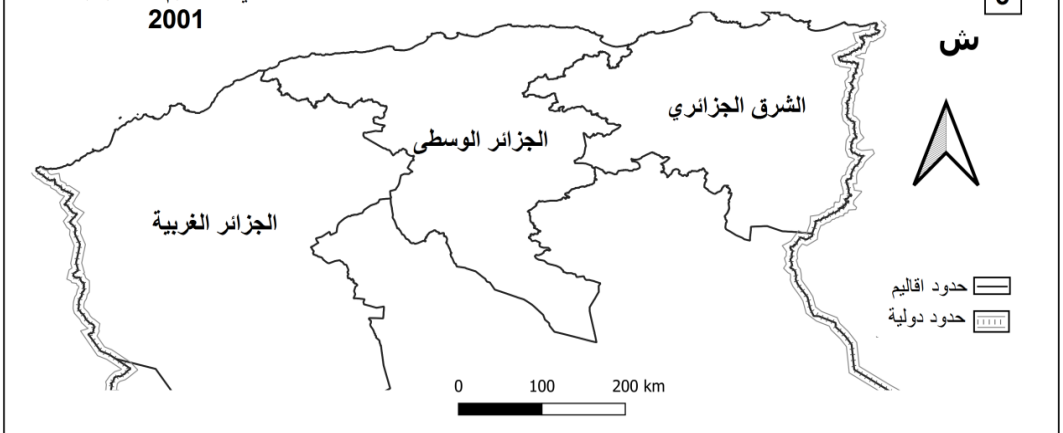

المصدر : انجز انطلاقا من معطيات 2001ANAT

الجدول رقم(39): الجزائر :التقسيمات التي عرفها المجال ، الرسمية وغير الرسمية خلال 120 سنة

ترتيب التقسيمات حسب الزمن	1	2	3	4	5	6	7
تاريخ التقسيم	1902	1957	1967	1996	2001	2003	2021
الأقاليم المستحدثة في الجزائر	(ش)* 41	(ش)* 3	22	17	09	08	(ش)**
الأقاليم المستحدثة في الشرق	14	1	6	7	02	4	3
الغرض من هذه التقسيمات	التقسيم على الشمال طبيعة غير رسمية	تقسيم إداري تخطيطي رسمي	تقسيم أساس طبيعي غير رسمي	تقسيم اساس طبيعي رسمي	تقسيم إداري طبيعي رسمي	تقسيم إداري تخطيطي غير رسمي	تقسيم إداري طبيعي تنموي غير رسمي
الهيئات و المعنيين بالتقسيم	Bernard et Ficher	I.G.A.M.E المفتشين العامين للإدارة فوق العادة	Despois et Rynal	الوكالة الوطنية للموارد المائية ANRH (الاحواض التجميعية)	وزارة تهيئة الإقليم و التنمية المستدامة	باحث بن معمر بلقاسم حوسين	باحث ناصر فتحي

المصدر: أنجز انطلاقاً من معطيات دراسات هيئات و دراسات باحثين(1902-2021)

ش* : شمال الجزائر فقط

ش** الشرق الجزائري فقط

فالجدول يعكس أهم التطورات التي صاحبت المجال الجزائري في موضوع التقسيمات الإقليمية و كيف أن الأغراض من التقسيمات تطورت باستمرار ، نؤكد فقط أن التقسيمات الإقليمية في الوقت الحاضر تستخدم كثير من المتغيرات المختلفة(اقتصادية، طبيعية، اجتماعية) كما أنها تستعين بوسائل حديثة على غرار طرق التحليل الإحصائي والعاملي وبمنهج النظم المستخدم بكثرة و الذي أعطى نتائج متقدمة في موضوع التقسيمات الإقليمية.

1.2 التقسيمات الإقليمية في الفترة العثمانية و الفرنسية:

عرف الإقليم الوطني الجزائري أو الحيز المكاني عدة تقسيمات إقليمية إبان الفترة الاستعمارية وقبلها الفترة العثمانية، والخريطة رقم(18) أكثر توضيح للتقسيم إبان الفترة العثمانية و الفرنسية ، وقد قسم المجال خلال الفترة العثمانية إلى أربع تقسيمات أساسية؛ بايلك الشرق، بايلك الغرب، بايلك التطري الوسط ودار السلطان في الجزائر العاصمة، الفترة العثمانية كانت حاضرة فقط إلا على الشريط الشمالي، وكان الهدف هو

ضمان مراقبة الجزائر والسواحل خاصة، الامتداد الكبير للشريط الساحلي والمقدر 1200كلم ،لأجل ذلك قسم الأتراك إلى أربع مقاطعات إدارية تعكس بدورها أقاليم قائمة بذاتها، إن التقسيم هدفه المراقبة والتسيير وجمع الضرائب من القبائل الجزائرية وكان الجنوب الجزائري خارج سيطرة الأتراك. التقسيم في الفترة العثمانية كان عمودياً و الحدود تم ترسيمها وفق العناصر الطبيعية خصوصا الأودية التي كانت تفصل هذه المناطق.

أما التقسيمات في الفترة الفرنسية الاستعمارية فقد حافظت فرنسا على التقسيم في الفترة العثمانية مع إلغاء دار السلطان وتغيير مصطلح "بايلك" بالمحافظة وأصبح عدد المحافظات في الجزائر يقدر بثلاثة محافظات، المنحى الإقليمي تواجده بصفة رسمية كان مع نهاية الفترة الاستعمارية في 28 جوان 1956 ،حيث تم إعطاء مهام جديدة لرؤساء المحافظات الثلاث إلى جانب مهامهم العادية، وهي مهام تسيير تدبير المؤسسة الإقليمية، وتم إعطاء تسمية لهم كمفتشين عامون للإدارة في مهمة فوق العادة تسمى باختصار بـI.G.A.M.E ، تعد هذه المرحلة أول خطوة لوضع مستوى إقليمي في الجزائر هدفها ضمان التناسق بين السلطة المركزية و الجماعات المحلية، واعتبرت الأقاليم إدارية تخطيطية هدفها الدفع بعملية التنمية.

2.2 التقسيمات الإقليمية في الجزائر المستقلة.

تقسيم الجزائر إلى أقاليم جاء ضمن ظروف خاصة عرفتها الجزائر في عشرية الثمانينات ، وخاصة مع المخطط الخماسي(1985-1989) حيث اعتبرت هذه الفترة هيكلة جديدة للاقتصاد متفتحة على القطاع الخاص مدعمة لنفس التوجه السابق للاقتصاد الموجه ،كما جاء هذا التقسيم والجزائر تعيش أزمة اقتصادية خانقة بفعل تدني أسعار البرميل عرفت الجزائر قبل هذا التقسيم الإقليمي تنظيم إداري سنة 1984 ، حيث لوحظ زيادة في عدد البلديات والولايات لكن هذا التنظيم الإداري الجديد لم يضع حداً للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية، بل زاد ذلك في عمر الأزمة وعجزت الجماعات المحلية عن تأدية مهامها خاصة على الصعيد الاقتصادي وأصبحت حدود الولايات والبلديات إطار ضيق للممارسة النشاط الاقتصادي ومن هنا بدأ التفكير في إيجاد إطار مكاني أكبر لتطبيق المشاريع التنموية وتجنيد الموارد واستخدام عقلاني للموارد الطبيعية والبشرية ، وقد أفرز العمل الخروج بأقاليم إدارية مخططة تنموية تضمن التماسك والترابط داخل الإقليم الواحد يساعد على أخذ القرارات لتوطين التجهيزات المهيكلة وتركز النشاطات ذات طابع إقليمي وهذا بتجميع الولايات المتجاورة وتشترك في إشكالات تنموية متشابهة وحسب المادة 41 من القانون 03/07 المتعلق بالتهيئة العمرانية والذي يحدد شروط تجميع الولايات المتجاورة وهذا التجميع أفرز 08 أقاليم ،لكن تم تعديل العدد ليصبح العدد الي09 أقاليم، وقد أعتمد في التقسيم على أسس تجميع إداري للولايات بنوع من الخصوصية الطبيعية وهذا كله تم في إطار مبادئ التهيئة العمرانية.

تيقنت الجزائر بالمزايا التي يضيفها المنحى الإقليمي، فبرمجة المشاريع التنموي لتلبية احتياجات السكان مرتبط بمدى تطور ديناميكية الإقليم ورصد التغيرات الاجتماعية ،الاقتصادية والطبيعية حتى نستطيع ضبطها والتحكم فيها بالنظر إلى الوسائل الجديدة المتخذة في الجزائر من خلال اتخاذ أسلوب

الأقلمة كإطار للتخطيط التنموي نستطيع معرفة من خلاله منسوب التدخل و معرفة الفوارق التنموية المجالية في الجزائر ، وهي محاولة لإعادة الاعتبار للتوازن التنموي بين الأقاليم و داخل الإقليم الواحد، و هو هدف خاص بالتهيئة العمرانية، و مس هذا التقسيم مجال الدراسة بوجود إقليمين ؛ إقليم الشمال الشرقي و كذا إقليم الهضاب العليا الشرقية و الخريطة رقم(19) أكثر توضيح للأقاليم التخطيطية التسع في الجزائر.

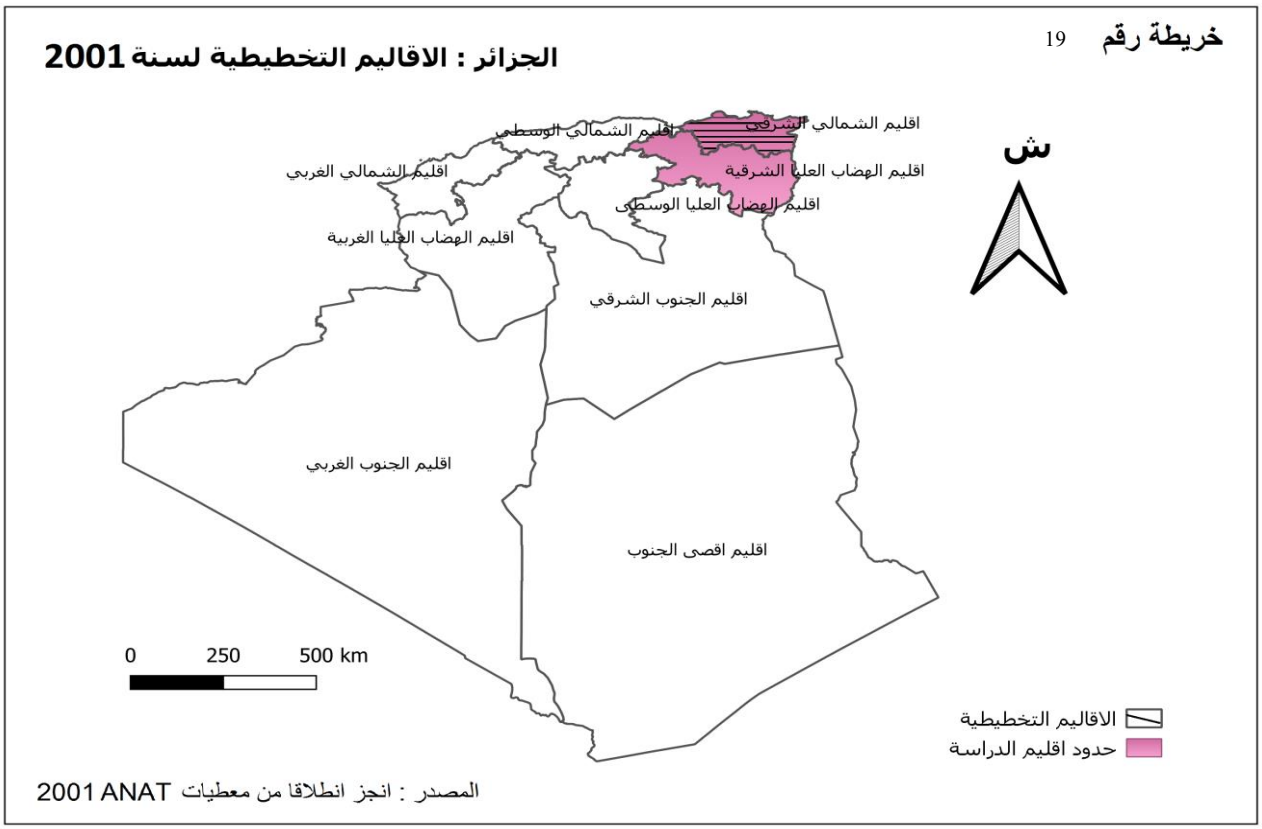

الجزائر موجودة ضمن هذا الإقليم، كما أن اجتماع التربة و المناخ والقرب من البحر أعطى غطاءات نباتية متنوعة(زراعية ،صناعية خدمات)،كما يبرز الإقليم بتنوع والتخصص على غرار تخصص ولاية عنابة في الصناعات الثقيلة، كما تخصصت ولاية قسنطينة في الصناعات المتوسطة والخدمات ذات النوعية وبرزت ولاية سكيكدة في الزراعة والصناعة البتروكيميائية ، أما ولاية الطارف، قالمة و سوق أهراس فيغلب عليهم النشاط الزراعي، بالرغم من الإمكانيات الطبيعية و الاقتصادية المتوفرة إلا أن الانسجام المجالي يبقي صورة سلبية لهذا الإقليم.

1.2.2 الإقليم الشمالي الشرقي:

يتميز الإقليم بأهمية كبيرة في الج ا زئر وهو إقليم استراتيجي بالنسبة للدولة الجزائرية، والإقليم يشغل مساحة 31.589,21 كلم 2 يختل موقع مهم فيحده من الشمال البحر الأبيض المتوسط و من الشرق نجد الجمهورية التونسية، أما في الجنوب فيحده إقليم الهضاب العليا الشرقية، أما في الجهة الغربية فيحده إقليم

الشمال الأوسط يهيكل الإقليم قطبين إقليمين مهمين (مركز عنابة و مركز قسنطينة)،و الإقليم متفتح عالميا بفضل شبكة المواصلات و الاتصالات من و إلى الإقليم سواء بوجود مطا ا رت مهمة أو موانئ بحرية مع وجود شبكة طرق برية داخلية، يبلغ عدد السكان 5.180.000 نسمة و الحجم سكاني مهم.

2.2.1.1 المؤهلات و العوائق الطبيعية و البشرية:

بالرغم من اختلال الإقليم الريادة في كثير من القطاعات الاقتصادية و في الامكانيات الطبيعية ، غير أنه يحتوى على الكثير من العوائق كانت سبباً في حدوث كوارث مدمرة على غرار الانزلاقات الترابية، الزلازل والفيضانات، أمام هذه العوائق نجد الكثير من المؤهلات الطبيعية أعطت التميز لهذا الإقليم يعطي انطباع على قوة و أهمية العوامل البشرية و الطبيعية لهذا الإقليم ، يتميز الإقليم بمؤهلات طبيعية في صالح الإقليم بحيث تتنوع فيه مظاهر السطح و مناخ ممطر ودافئ وشبكة مائية سطحية وجوفية مهمة، أكبر سدود في الجزائر موجودة ضمن هذا الإقليم ،كما أن اجتماع التربة و المناخ والقرب من البحر أعطى غطاءات نباتية متنوعة (زراعية ،صناعية و خدمات)، كما يبرز الإقليم بتنوع والتخصص على غرار تخصص ولاية عنابة في الصناعات الثقيلة، كما تخصصت ولاية قسنطينة في الصناعات المتوسطة والخدمات ذات النوعية وبرزت ولاية سكيكدة في الزراعة والصناعة البتروكميائية ، أما ولاية الطارف، قالمة و سوق أهراس فيغلب عليهم النشاط الزراعي، بالرغم من الامكانيات الطبيعية و الاقتصادية المتوفرة إلا أن الانسجام المجالي يبقي صورة سلبية لهذا الإقليم.

2.2.2 إقليم الهضاب العليا الشرقية:

إقليم مهم ضمن الأقاليم(09) المشكلة للإقليم الوطني، وإقليم الهضاب العليا الشرقية يضم (06) ولايات(باتنة سطيف، خنشلة، برج بوعريريج، تبسة و أم البواقي) ا لوحدة المكانية يحدها من الشمال إقليم الشمالي الشرقي ومن الجنوب إقليم الجنوبي الشرقي ومن الشرق الجمهورية التونسية، تبلغ مساحته 46.346 كلم^2 بمجموع سكان يقدر بـ 4.230.000 نسمة، طبيعيا يتميز بارتفاعات الأطلس التلي في الشمال، أما في الجنوب فيتميز بارتفاعات الأطلس الصحراوي(الأوراس- جبال الحضنة) و الخريطة رقم (20) أكثر توضيح.

2.2.2.2 مؤهلات وعوائق الوسط الطبيعية و البشرية:

يتميز الإقليم بوجود عوائق مهمة انعكست في الجانب الطبيعي و البشري، فالجانب المناخي نجد وجود فوارق حرارية كبيرة بين الليل والنهار إلى جانب قلة التساقط كمتوسط يحدد بـ 350 ملم كنطاق بيو مناخي ضمن النطاق الشبه الجاف، أما التربة فهي عادةً فقيرة بوجود نسبة كبيرة من التحجرات الكلسية أعطت

مظهراً زراعيا متخلفا في كثيرا من القطاعات ، أما من جانب الموارد المائية فالإقليم يتميز بالندرة سواء من جانب المياه السطحية أو الجوفية و لتقليص هذه الإشكالية حاولت الدولة معالجة الظاهرة عن طريق التحولات المائية الكبرى، بالرغم من ذلك فالإشكالية مازالت مطروحة خصوصاً في السنوات الأخيرة.

المؤهلات البشرية والطبيعية تبقى مهمة خصوصاً إذا تم الأخذ بالعوائق الطبيعية الموجودة، فالتباين الطوبوغرافي أكثر تجانساً مع سيادة الأرضي الواسعة المسطحة وهي محصورة بين نطاقين مرتفعين وجاءت في شكل رواق متطاول باتجاه (شرق غرب) ،المؤهل الثاني وهي قوة الكمية الشمسية في هذا النطاق ، كما أن الميزة الأساسية لهذا الإقليم بحيث أعطي تفرده هو وفرة الثروات المعدنية ، فهي حافز مهم لزيادة التنمية واستقرار السكان.

المؤهلات البشرية تمثلت في أهمية المساحة الزراعية بـ25% من المساحة الزراعية مع أهمية الزراعة الواسعة (نظام زراعي أحادي)، ويتوفر الإقليم على ثروة حيوانية مهمة خصوصا مع توفر أراضي سهبية سمحت بتوفير الأعلاف كمادة علفية للحيوانات الأغنام خاصة ،الميزة الثانية لهذا الإقليم هو تميزه بالنشاط الصناعي خصوصا الصناعات الصغيرة والمتوسطة تستطيع أن تكون حافزا مهم.

3. استحداث أقاليم تنمية في ولايات الشرق الجزائري: مساحات مثالية للتنمية المحلية

بالنظر إلى السلبيات الناجمة عن التقسيمات الإقليمية و المرتكزة:

- غياب التكامل في النشاط الاقتصادي فوجود عنابة منفصلة عن ولاية تبسة يؤثر كثيراً في العملية الاقتصادية بالنظر إلى التكامل الاقتصادي بينهما.
- وجود قطبين متنافسين(عنابة– قسنطينة) ضمن نطاق واحد يجعل من عملية الأقلمة تفقد كثير من مزاياها.
- غياب الشكل الإداري الإقليمي أي غياب مؤسسات إقليمية يجعل من الأقلمة عملية منقوصة والتنمية المحلية صعب تحقيقها.
- المبادئ المعتمدة في التقسيم غائبة تماماً مما أضفى على العملية بعدم جديتها.

الأسباب التي تجعلنا نعيد النظر في التقسيم الإقليمي كثيرة ، لأجل ذلك أرتئينا استحداث أقاليم جديدة في الشرق الجزائري بديلة عن الأقاليم القائمة في الجزائر اليوم، فمسألة البحث عن شكل إقليمي إداري متزن و ما يرافقه من جهد في تحقيق تنمية محلية فعلية والتخفيف من الاختلالات التنموية بين باقي الأقاليم الجزائرية و داخل الإقليم الواحد هو موضوع الماضي الحاضر.

فعدم صلاحية التقسيمات الإقليمية المطبقة وكذا مع استمرار حركة الهجرة بين الأقاليم مع اختصار وظيفة الأقاليم المستحدثة في الجزائر على الوظيفة التخطيطية المجالية دون ربطها بمؤسسات إقليمية فعلية تمثل أقاليم قائمة بذاتها. إن عملية استحداث أقاليم بديلة لها كثير من المبررات وأهمها:

- المعايير الإدارية والطبيعية المعتمدة لا تتفق مع حاجات التنمية المراد تحقيقها في الدولة، و كذا الواقع الاجتماعي لا ينسجم بكل حال مع نتائج التقسيم المنبثقة.
- طبيعة الاقتصاد وعدم استقراره واعتماده على الربح القدري زاد من إشكالية الاختلال التنموي المحلي مع ازدواجية في عملية تنمية الجماعات المحلية.
- أدوات التشخيص و التحليل لم تكن ذات فعالية تذكر.

وعليه فالبحث عن كيانات محلية منسجمة مع حاجات وأهداف التنمية المحلية هي أهداف نتطلع للوصول إليها، عملية استحداث أقاليم تنموية مندمجة تتم وفق منهجية تحليلية إحصائية مع الاستعانة بأسلوب البرمجيات والأخذ بعين الاعتبار المبادئ والأسس الخاصة بالتقسيمات الإقليمية. الهدف من إيجاد أقاليم تنمية تكون بديلة عن الأقاليم الرسمية للدولة وتقدم حلول لمختلف المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية الموجودة و المحتمل ظهورها.

3-1طريقة استحداث أقاليم تنمية:

للاستحداث أقاليم تنمية ، قمنا بجمع عدد مهما من المعلومات من مصادر رسمية مختلفة، وزارة المالية و كذا وزارت قطاعية ،وتم تطبيق طريقة الاستحداث على إقليم الشرق الجزائري والمكون من(14) ولاية، اعتمدنا كذلك على عدد من المتغيرات، البعض منها يعبر عن الجانب الزراعي والصناعي، مؤشرات مرتبطة بالتجهيزات والخدمات و عملية استحداث الأقاليم تمت وفق مرحلتين أساسيتين:

- المرحلة الأولي: الاعتماد على المنهج الاحصائي أي جمع المعطيات و معالجتها وفق برامجSPSS و هو برنامج إحصائي مطبق على نطاق واسع، بحيث يتم انشاء المجموعات المتجانسة تنمويا باستخدام المؤشرات و بعدها يتم اشتقاق المجموعات و معالجتها احصائياً بواسطة الطرق الاحصائية.

المرحلة الثانية: تأتي بعد المرحلة الأولي و هي إسقاط المبادئ الأساسية في التقسيم لإيجاد الأقاليم وأهم المعايير المعتمدة ببناء بما يناسب الإمكانيات الموجودة و أهمها:

- الأخذ بعين الاعتبار التجانس الجغرافي ،الاقتصادي والاجتماعي قدر الإمكان.
- مراعاة التقسيم الإداري الحالي.
- مراعاة التكامل الاقتصادي الموجود في بعض الولايات خصوصا(عنابة-تبسة) (قسنطينة- ميلة) (باتنة- خنشلة- أم البواقي).
- مراعاة المحصلة النهائية لتفاعل الجوانب الطبيعية، الاجتماعية، الاقتصادية و العمرانية حتى تكون نظرة شاملة و هي من الصفات الأساسية لعملية التهيئة.
- يجب أن ينظر إلى التقسيم بأنه غير ثابت في الزمن و يمكن تغييره من خلال الأهداف الجديدة للتنمية.

- وحدة المشاكل الطبيعية، الاجتماعية حتى نستطيع وضع برامج ومشاريع تواجه هذه المشاكل بشكل متجانس.

التحليل الاحصائي (التحليل العاملي و التجميعي).

شكل رقم(28)الطريقة المدمجة لاستحداث أقاليم تنمية

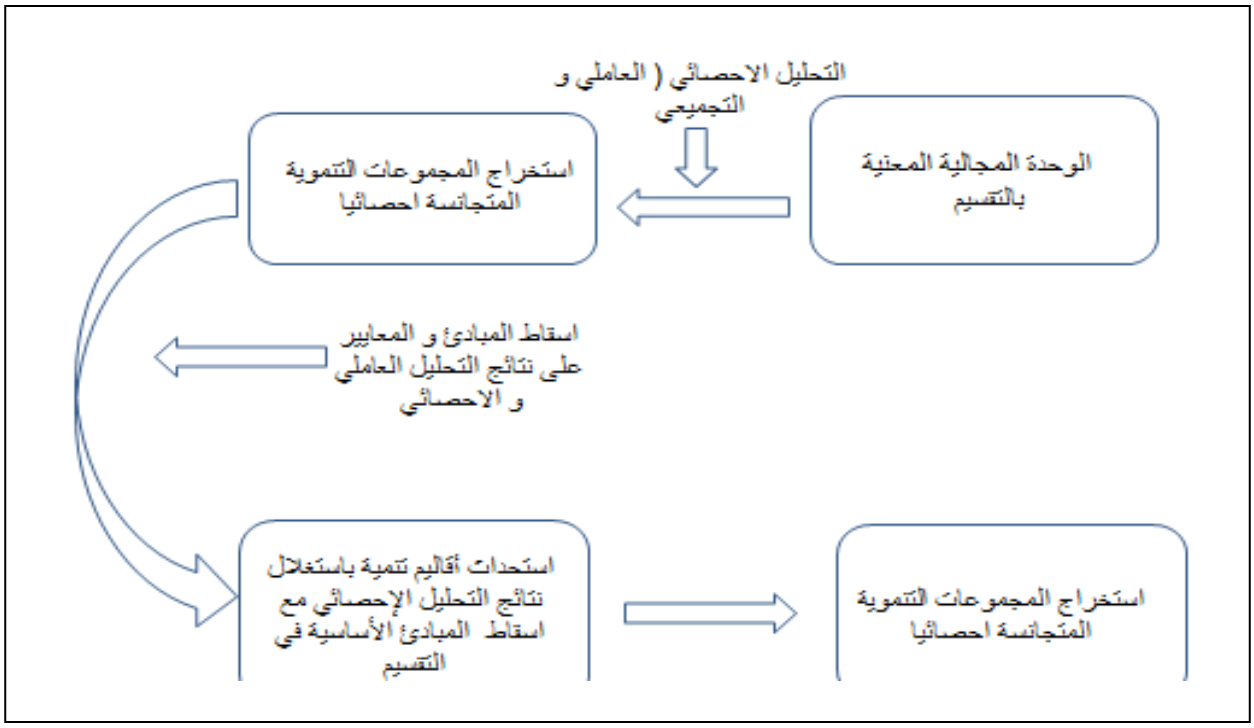

المصدر: أنجز انطلاقاً من معطيات دراسة (ناصر،2020)

2.3نتائج التحليل الإحصائية وإسقاط المبادئ الخاصة بالإقليم:

1.2.3 نتائج التحليل الإحصائي:

إن نتائج التحليل الإحصائي لمجموعة متغيرات الاستجابة من مجموع العوامل الرسمية المستقرة تقدر بـ08 عوامل و أكثر العوامل ارتباط بالمتغيرات نجد (العامل الأول، الثاني ، الثالث) ، بحيث يشكلون ما نسبته 58,76% من البيانات و قدرت نسبة العامل الأول بـ29,17% ، أما العامل الثاني فقدرت بـ15,66% و قدرت نسبة العامل الثالث بـ% 13,91.

- العامل الأول: معبر عنه بالتنمية المتكاملة و مجموعة المتغيرات نجدها متنوعة بين الزراعة الصناعة و تجهيزات الخدمات.
- العامل الثاني: يسمى بالتمية الصناعية و تجهيزات الخدمات، يبين البرنامج أن هناك ارتباط قوي بين المتغيرات الصناعية و تعطي المتغيرات الخاصة بالتجهيزات و الخدمات.

- العامل الثالث: التنمية الزراعية تجهيزات الخدمات، يبين البرنامج أن هناك ارتباط مهم بين المتغيرات الزراعية مع متغيرات التجهيزات و الخدمات.

نتائج التحليل التجميعي من خلال تطبيق برنامجSPSS و باستخدام اللوغاريتمKmeens cluster الخاص بعملية التجميع يتم الحصول على أربعة مجموعات.

- المجموعة الأولى: تضم ولاية واحدة و هي ولاية سطيف منفصلة.
- المجموعة الثانية: تضم (05) ولايات متمايزة فيما بينها وهي عنابة، باتنة، ميلة، أم البواقي جيجل و تسبة.
- المجموعة الثالثة: تضم ولاية واحدة و هي قسنطينة مميزة في خصوصياتها.
- المجموعة الرابعة: تتميز المجموعة من تشكيلة كبيرة من الولايات وهي: سكيكدة، قالمة، البرج، الطارف خنشلة و سوق أهراس.

2.2.3 نتائج اسقاط المبادئ المعتمدة في التقسيم الإقليمي لولايات الشرق الجزائري:

تبعا لتحديد المبادئ المعتمدة في التقسيم الإقليمي على ولايات الشرق الجزائري و من خلال مراعاة الكثير من الجوانب الطبيعية ، الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئة امكننا تحديد (03) أقاليم أساسية و الخريطة رقم(20) أكثر توضيح ذلك.

الإقليم الأول : ويضم 05 ولايات و هي : الطارف ، عنابة ، سوق أهراس ، قالمة وتسبة.

الإقليم الثاني: و يضم 05 ولايات و هي : قسنطينة ، ميلة ، جيجل ، سكيكدة و أم البواقي .

الإقليم الثالث: و يضم 04 ولايات و هي :سطيف ، باتنة ، برج بوعريج و خنشلة.

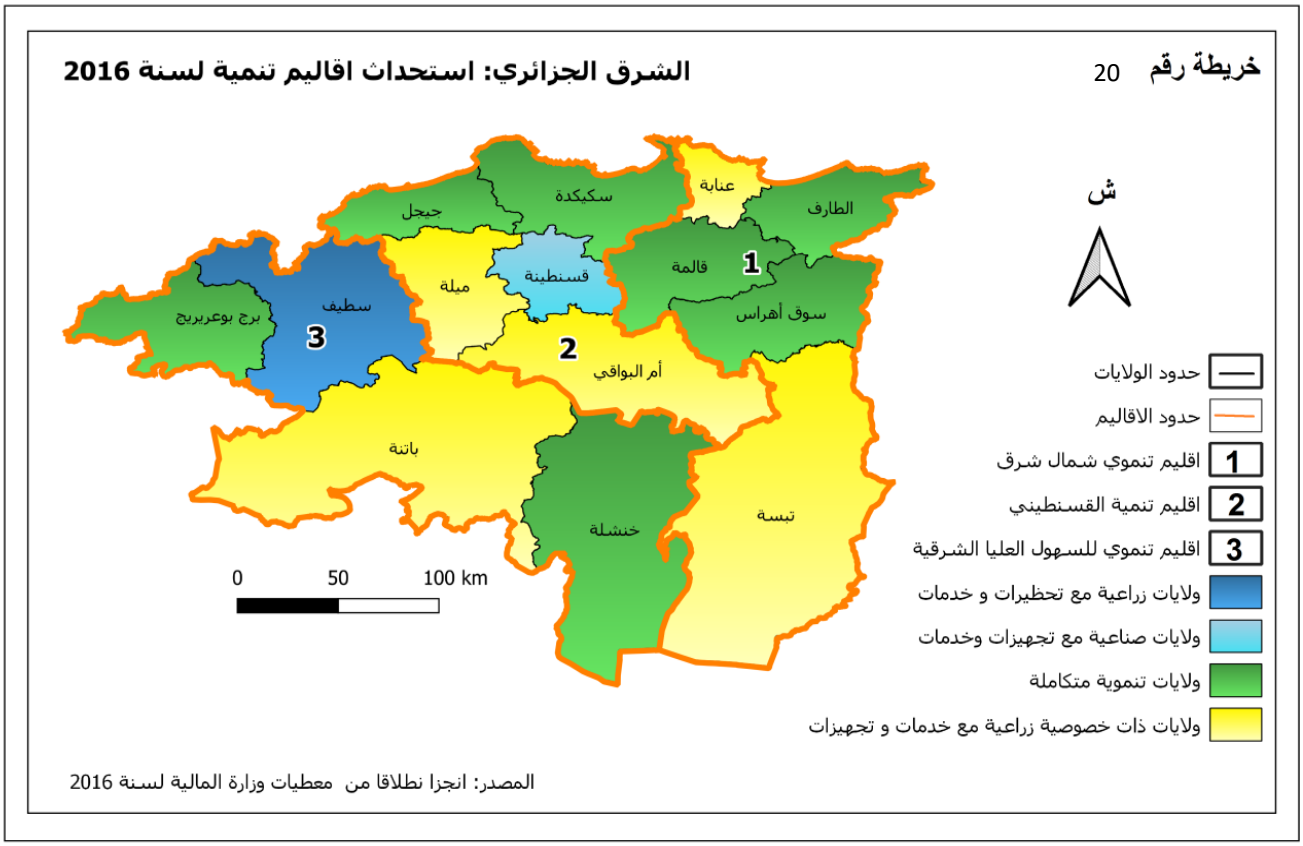

4.الأقلمة كوسيلة مفيدة لمعالجة إشكالية التنمية:

الأقلمة كأسلوب و وسيلة لا يتنافى مع أسلوب اللامركزية و ليس بديل عنها ، بل أنه يكمل اللامركزية الأقلمة كأسلوب و وسيلة تحاول استحداث مستوى إداري جديد عادة ما يكون أكبر مساحة و كثافة إدارية مع المستوى الإداري الموجود، و الأقلمة كإطار عمل جاءت لتكريس التوجهات الخاصة باللامركزية في التسيير الإداري ، لكنها بديل عن التقسيم الإداري بالنظر إلى الأسباب التي أكدها (محمد غنيم،1998 ص 24).

- بيروقراطية الأجهزة الإدارية تؤثر سلبا على خطط ومشاريع التنمية المحلية من حيث التنفيذ و المتابعة و تؤدي البيروقراطية إلى عرقلة تنفيذ الخطط وبالتالي فشلها ، فعمليات التنمية تتطلب إجراءات و قرارات سريعة و كما هو معلوم فأن الإعلان عن قرار أو اتخاذه في حالة الهيئات الإدارية يتطلب كثيرا من الجهد ، الوقت والمال.
- إن اعتماد الجماعات المحلية القائمة كأقاليم تنموية إلى تحويل النخب المحلية من توجيه مشاريع التنمية بما يخدم مصالحها، يساعد في ذلك استمرار نفس الهياكل الإدارية و نفس الموظفين و نفس العلاقات المصلحية دون تغيير و هي تؤثر عن الأداء الجيد للهيئات الإدارية.

- صعوبة تحقيق التنسيق الأفقي والرأسي بين هيئات التخطيط والمؤسسات في المستويات الإقليمية و الفرعية من خلال الصعوبة الكبيرة في تحقيق التنسيق الإقليمي بين الهيئات التخطيطية الإدارية الإقليمية المحلية والوطنية، وذلك بسبب تداخل الأدوار والاختصاصات مع الوحدات الإدارية، الأمر الذي يؤدي إلى الصراعات والأزمات بين هذه الهيئات ليتطور ويصبح عائق كبير في عملية التنمية المحلية والإقليمية.

للأقلمة أسلوب عمل شائع في الأدب الأكاديمي و في الاقتصاد و العلاقات الدولية(Yenn ,2012) حيث يكون الاهتمام منصب حول تقسيم المدى الكلي لتباينات المحلية إلى أقاليم ، وقد بينت كثير من تجارب الدول أن التنمية الشاملة تبدأ على المستوى المحلي و يمكن تحقيقها على مستوى أقاليمها وذلك بتوزيع السكان والأنشطة داخل إطار موحد يتجاوب مع كل الإمكانيات لكل إقليم وأهداف السياسة العامة وخطط التنمية الوطنية المراد تحقيقها.

العمل يحاول تبيان مسألة التنمية المحلية وكيف يمكن التطبيق الفعال و الصحيح لأسلوب الأقلمة في معالجة و إيجاد حلول للمشاكل التي يتخبط فيها ، فالعجز المالي للبلديات كبير،1200 بلدية تعاني العجز من مجموع 1541 بلدية، فالأقلمة كإطار عمل يتماشى مع أسلوب اللامركزية ولا يتناقض معها، والأقلمة هيئة إدارية تخطيطية وسيطة حقيقية وفعالة بين السلطة المركزية وفروعها الموزعة عبر كامل الدولة وحسب ما ورد سابقا من مسائل مرتبطة بالتنمية المحلية فإن الأقلمة تستطيع معالجة:

1.4التوافق الإيجابي بين الأسلوب اللامركزي و الإقليمية:

تطبيقات الأقلمة في الجزائر كانت منقوصة فهي جاءت لتطبيق الشق المتعلق فقط بالتخطيط التنموي لكن الشق المتعلق بوجود مؤسسات إقليمية إدارية وسيطة بين الدولة غير موجودة، وكما هو معلوم فالهاجس لدى السلطات المركزية في كون تطبيق الشق الثاني بإنشاء مؤسسات إقليمية سوف يتحول الأمر إلى المطالبة بالأقاليم أي المطالبة بالإقليمية Régionalisation وهذا غير صحيح بالنظر إلى :

- أن اللامركزية تتطلب إيجاد هيئات و مؤسسات صناعة القرار جديدة على المستويات الإدارية الإقليمية و المحلية ، وهذا المنحى يضبط أفضل لعمليات التنمية خصوصا أن السياسات التنموية الوطنية لا تهتم بحاجيات الطبقات الفقيرة المهمشة.
- التفاعل العملي بين الأقلمة واللامركزية سهل للفاعلين المحليين في توطين الخدمات وتسهيل توظيفها بشكل فعال داخل المجتمع، كما يمكن تقييم المشاريع و البرامج بشكل أحسن.
- الأقلمة كأسلوب يعزز اللامركزية ويزيد من الاستقرار السياسي ومن الوحدة الوطنية وذلك بإعطاء السكان في الفروع المحلية المشاركة في صنع القرار التنموي المحلي.

2.4معالجة مسألة التمويل المالي للجماعات المحلية:

البحث في إشكالية الجماعات المحلية ومستوى العجز المالي الذي حال دون تقدم نوعي في المستوى التنموي لهذه الجماعات، فهذه المسألة الخاصة بعدم كفاية الموارد المالية يمكن للأقلمة معالجة هذه الإشكالية من خلال:

- تطبيق أسلوب الأقلمة يزيد من مردودية المشاريع الاقتصادية و الاجتماعية من خلال المبدأ الاقتصادي القائم على اقتصاديات المجتمع وتسمي تحقيق وفورات الحجم الكبير، فالأقلمة كمساحة تشغل حيز كبير فهي تستوعب المشاريع ، تقلل من التكاليف و ترف كثيراً من الأرباح.
- تكوين وعاء ضريبي على مستوى الأقاليم خصوصاً لإنجاز المشاريع التنموية القطاعية الإقليمية التي تتعدى حدود الولاية تستطيع اقتطاع جزء منها لصالح الجماعات المحلية خصوصاً البلديات الفقيرة.
- الأقلمة تضمن التكافل بين الجماعات المحلية و خاصة بين البلديان الغنية و الفقيرة فالبلديات ذات مستوى تنمية كبير تقتطع منها ضريبة تسمى ضريبة التنمية لتحول إلى تمويل البلديات الفقيرة.
- تكوين أقاليم متجانسة جغرافياً، اجتماعياً و اقتصادياً إن أمكن وهو يعزز وضع مشاريع بشكل متجانس أقل كلفة و أكثر ربحا.

3.4 الأقلمة هو تكوين الهوية و الاقتصاد للإقليم:

- ✓ مبدأ تكريس الانتماء و الهوية يفيد أكثر في العمل التنموي المحلي من خلال التشجيع على العمل التطوعي الجماعي و مشاركة السكان في المشاريع التنمية.
- ✓ مشاركة السكان في المشاريع التنموية يزيد من انتمائهم للإقليم مما يساعد في تكوين قواعد شعبية يمكن الرجوع إليها كلما اقتضت الضرورة.

4.4 الأقلمة كوسيلة لإعادة التنظيم الإداري:

- الأقلمة كوسيلة مهمة فهي تكرس الهيكل الوسيط بين السلطة المركزية و الجماعات المحلية بوجود علاقة يسودها العدل و الإنصاف.
- المسألة التنظيمية والإدارية تشكل حاجز أمام التنمية المحلية، فالجماعات المحلية بما يقدم لها من مهام غير قادرة على استيعاب القضايا والانشغالات المحلية، فالأقلمة كمستوى أكبر من الولاية يتيح لها أفضل الخيارات سواء في الرقابة، التمويل و المشاركة.

- كثافة المهام للجماعات المحلية يمكن تقليصها في ظل أسلوب الأقلمة، فوجود مؤسسات إقليمية من شأنه التقليل من بعض هذه المهام.

إن تطبيق فكرة الأقلمة بشقيها المؤسساتي والتخطيطي التنموي مفيد كثيراً في موضوع التنمية المحلية فغياب المنحى الإقليمي يبرز في وجود استقطاب ملحوظ في التنمية بتوجيه الاستثمارات و المشروعات للبلديات التي لها خطط أكثر في التنمية، لتظل البلديات فقيرة و مهمشة ، فالأقلمة هي ضبط اتجاهات النمو الاقتصادي من البلديات ذات تركز تنموي إلى البلديات الفقيرة و المهمشة وهو هدف تسعى التنمية المحلية الوصول إليه.

خلاصة الفصل :

الأقلمة اعتبرت اليوم كإطار يعزز تنظيم الإدارة و الاقتصاد و هي وسيلة فعلية أثبتت نجاعتها في زيادة و تيرة التنمية و في تغير الواقع المحلي التنموي، فهي آلية معتمدة تساعد في التحليل و فهم المجتمع المحلي بشكل أحسن من أجل وضع برامج تنمية تناسب ذلك المجتمع ، وهي عملية واقعية موضوعية للتحليل والتركيب العلمي للقضايا ومعالجة مظاهر الحياة المعاصرة، تجربة الأقلمة في الجزائر سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي ليست وليدة الوضع الحالي، فالعملية بدأت مع الفترة العثمانية وتطورت في الفترة الاستعمارية وكانت بداية وضع مؤسسات إقليمية لكن الاضطرابات والظرف الأمنية حالت دون استكمال المسعى الإقليمي.

أما على المستوى الرسمي فقد شهد المجال الجزائري عدة أبحاث بدأت منذ سنة 1902 بأكثر من 120 سنة من البحث في التقسيمات الإقليمية وفي أفضل الأسس والمعايير التي على أساسها تم التقسيم وبما يتلاءم والظروف الاقتصادية و الاجتماعية والإدارية والعمرانية القائمة ، ما يميز البحث في أغراض التقسيم حالياً هو الأساس الطبيعي الذي كان أساس التقسيم قد تراجع لصالح الأساس البشري.

الأقلمة تطبيقاتها في المجال الجزائري هي في مرحلة التجربة مازالت تحتاج إلى تطوير وممارسة كما أن تطبيق الأقلمة والوصول إلى تحقيق التنمية المحلية يجب تطبيقها بشكلها المؤسساتي والتخطيطي التنموي حتى تكون وسيلة تلبى طموحات السكان في التنمية ، كما أن ملائمة التقسيمات الإقليمية بأهمية الظروف الاقتصادية السياسية العمرانية و الاجتماعية ، وبما استجد من وسائل إحصائية جديرة بالتطبيق في هذا المجال.

نؤكد أن دراسة الأقلمة إطار يمكن من خلاله وضع حجم فعال للوحدة الإدارية المحلية المركزية في إطار تسلسل هرمي للمساحات الإدارية المحلية ونعتبر الأقاليم التنموية المستحدثة هي ترجمة حقيقية للمساحة الفعالة للتنمية المحلية ، وهذه الوحدة تتميز بمقومات اقتصادية واجتماعية وعمرانية تكون وحدة فعالة في العمل التنموي المحلي مستقبلاً.

الخاتمــة

الخاتمة:

هدف الدراسات والأعمال هو تحقيق متطلبات و حاجات المختلفة لسكان حتى نجعل من أقاليمنا أماكن يطيب فيها العيش و الاستقرار، كثيرا من شعوب العالم اليوم تحاول جاهدة اعتماد وما استجد من مقاربات و أساليب عمل من أجل تغيير الواقع التنموي المحلي ، غير أن التطبيقات أكثر ازدواجية في الواقع الحال، فقليل من الدول أثبت نجاحها والفشل في كثير منها و الاسباب كثيرة في محاولة فهم هذه الازدواجية وهي علي اتصال كبير و مباشر بظروف المكان و المستوى الحضاري للسكان.

دراسة واقع التنمية المحلية في الشرق الجزائري و تسليط الضوء على العديد من الجوانب و التشخيص الأولي لحالة التنمية في الجزائر يمكن حصرها في النقاط التالية:

- تنمية ملموسة ولا يستطيع أي شخص أن ينكرها ، فالسنوات الأولى من الاستقلال تختلف كثيرا عن المستوى الحالي.
- الجزائر في سعيها نحو التغيير التنموي المنشود تحاول جاهدة ممارسة مقاربات و أساليب أثبتت نجا عتها في العالم.
- تأثر أساليب و الأعمال خصوصا السنوات الأولى من الاستقلال بالازدواجية السياسية والاقتصادية وأبقت هذه الأساليب رهينة لهذه الأيديولوجيات.
- إرادة الدولة بجميع قطاعاتها نحو التغيير اصطدمت في كل مرة بكفاية أو عدم كفاية الموارد المالية و المرتبطة بطبيعة اقتصاد الدولة.
- مازالت كثير من الصلاحيات وكذا تسيير الخاصة بالتنمية المحلية في يد الدولة وأن الممثلين الآخرين (القطاع الخاص، القطاع الثالث ،المجتمع المدني) تدخلهم يكون بطريق غير مباشرة ،بمعني الدولة هي الممثل الفعلي في التمويل، التنفيذ وتقييم المشاريع التنموية المحلية

عملية البحث في موضوع التنمية المحلية يشوبها الكثير من التعقيد والصعوبة وهذا بالنظر لتعدد المتغيرات المؤثرة في موضوع التنمية المحلية ، لأجل ذلك حاولنا اتباع منهجية ركزنا فيها على أهم العناصر التي نراها على صلة في تغيير الواقع التنموي المحلي في الشرق الجزائري، الاهتمام في مرحلة أولى انصب على سؤال مفاده هل أن قيادة التنمية المحلية في الجزائر تسير وفق منطق و مرجع علمي مدروس بقاعدة نظرية ، علمية منطقية من شأنها التسريع في الخروج النهائي من حالة التخلف، و قد وقفنا على هذه الجزئية وتأكد لنا أن الاختيارات النظرية المعتمدة في الجزائر استلهمت محتواها و مقاربتها وفق أيديولوجيتها بحيث تتماشى مع التوجه الاقتصادي والسياسي ، مع التأكيد على فكرة أن النقطة المكانية التنموية المدعمة تستطيع أن تضيء و تنشر التنمية إلى أماكن بعيدة ، غير أن الذي حدث هو العكس فالنقطة أضاءت نفسها و الدائرة القريبة منها .

الدراسة حاولت إعطاء صورة على أهم آليات وأدوات وأساليب القياس المختلفة للتنمية المحلية و تبيان بعض التجارب الناجحة لعلها تكون قوة اقتراح مهمة لإعطاء بدائل حقيقية للواقع التنموي المحلي فقضية التنمية المحلية لا تقوم على فراغ فهي تستند إلى مقومات (مادية، مالية وبشرية) وقبل هذا فهي تستند إلى وعي تام و تسير بنمط يستجيب إلى كثير من المتغيرات المتعددة الأوجه ، فالدراسة بينت لنا أن إقليم الجزائر والشرق منه عرف تنظيمات و تقسيمات متعاقبة وهذا باختلاف الحضارات التي مرت على المجال.

حاولنا فهم مدى الامكانيات البشرية والطبيعية الموجودة لتغيير الواقع التنموي المحلي فالإمكانيات كبيرة و المستغل منها قليل وهي عناصر موجودة بالفعل وتعد حافز قوي لتسريع وتيرة التنمية المحلية في الشرق الجزائري ، والتنمية المحلية كبرنامج ومشروع يمكن تجسيدها في الجزائر ونستطيع تحقيق نتائج باهرة تبقى فقط وجود إرادة حقيقية لتغيير الواقع المستهدف ، فالموارد كافية و متاحة .

السؤال الذي بادرنا لوضعه وحاولنا طرحه والإجابة عليه ،ما هو واقع التنمية المحلية المراد تحقيقه، وما هي آليات و أدوات تغيير الواقع و مستوى قياسها، هذه الأسئلة حاولنا الإجابة عنها، حيث تطلب منا جهداً و معلومات من مصادر متعددة و تحليل حتى نتمكن من قراءة الواقع التنموي المحلي ومعرفة الأسباب الحقيقية وراء ضعف التنمية المحلية ، فأعمال التنمية في الجزائر و الشرق منه عرف تذبذب في تسيير و في حجم تغيير الواقع ويمكن تفسير هذا التذبذب بإشكالية زيادة ونقصان المداخيل للدولة الجزائرية ، فكلما توفرت كان لها الأثر الإيجابي في عملية التنمية المحلية.

تؤكد النتائج أن عملية قيادة التنمية المحلية عملية تمكينها يتم بطريقة بطيئة، فمزال الواقع التنموي يخضع إلى الرقابة الشديدة للسلطة المركزية واستقلالية الجماعات المحلية ينتظره الكثير ، وإدخال ممثلين في العملية التنموية يعملون جنبا إلي جنب مع الجماعات المحلية لم يحدث بعد، قياس التنمية المحلية بين أن هناك ضعف كبير (3/4) من البلديات عاجزة بطريقة مستدامة في ميزانيتها ، إذن فالضعف هو ليس عملية عابرة ، بل هو عملية ثابتة ، إذن يجب وضع بدائل جديدة لتغيير الواقع و معرفة الأسباب الحقيقية وراء ضعف التنمية.

الدراسة بينت أن الأسباب وراء هذا الضعف وجود نوعين من الأسباب:

- صعوبة متعلقة بالجانب الإداري و بالتوازنات الاقتصادية لدولة.
- عدم كفاية الموارد المالية لتحقيق أهداف التنمية المحلية.

عموماً فإن الموارد المالية موجود بطريقة مركبة يعني كل عنصر يحتوي على عدد معتبر من الإشكالات الواجب معالجتها بطريقة سليمة ومنفصلة او مجتمعة ، نشير أنه تم التعرض لمختلف الأسباب

بطريقة تفصيلية في الجزء السابق وسنحاول إعطاء النتائج التي من الممكن مجابهة مختلف المسائل والصعوبات التي تقف سداً منيعاً لاستكمال المشروع التنموي المطلوب، و أهم النتائج كالأتي:

قبل تحديد النتائج يجب التأكد على أن أسلوب الأقلمة الناجع في معالجة الصعوبات الخاصة بالتنمية المحلية ، ووسيلة الأقلمة تهدف إلى إصلاح من زاويتين ،إعادة الإصلاح الإداري والثاني مرتبط بإعادة التنظيم المجالي على أن الاصلاحات تكون متوافقة و تسير جنب إلى جنب في تغيير الواقع.

1. معالجة عدم كفاية الموارد المالية من خلال الأقلمة:

الأقلمة كأسلوب يحاول إتاحة امكانية إيجاد مساحة مكانية تجمع عدداً معتبراً من البلديات تجمعهم الكثير من المميزات والخصائص، تمسى هذه المساحة بالمساحة الفعالة للتنمية المحلية ، وهذه المساحة تفيدنا في معالجة الصعوبات المالية من خلال:

- تحقيق اقتصاديات التجميع، فمثلا إقامة مشروع متميز في المساحة و يمس كل البلديات من شأنه أن يزيد في الربح ويقلل الكثير من التكاليف.
- تحقيق هدف تعاوني تكافلي بين البلديات خصوصاً البلديات الفتية بتقديم مساعدات و يتكفل ببعض مشاكل البلديات المجاورة.
- تساعد الأقلمة في إنشاء تكامل رأسي وأفقي في مستوى الإقليم فالرأسي والمقصود منه تنسيق مع مختلف الهيئات الأعلى والأدنى إداريا، أما التكامل الأفقي فهو مرتبط بالتنسيق بين القطاعات الاقتصادية للإقليم و كذا الأقاليم الأخرى.
- إن استحداث ضرائب تتماشى مع البعد الإقليمي و المشاريع ذات الصلة من شأنه مساعدة الجماعات المحلية في زيادة وزنها المالي.
- في ظل الأقلمة نستطيع وضع البلديات ضمن مجموعات متجانسة مرتبطة القدرات مع المهام أي إعادة توزيع (القدرات و المهام) في مجموع بلديات الإقليم.

2. أسلوب اللامركزية والأقلمة يتفقان ولا يتعارضان:

تطبيق أسلوب الأقلمة في الجزائر جاء منقوص من مهام أساسية والمتعلقة بالشق الإداري فهي استحدثت حتى تخدم الجانب المتعلق بالتخطيط المحلي ، نؤكد في ظل هذه الوضعية فجميع الأعمال المتعلقة بالتخطيط والتنمية بينت فشلها، فغياب مؤسسات إقليمية وسيطة بين الدولة والولاية سيعيق كثيرا المسار التنموي للجماعات المحلية ، فالأقلمة كأسلوب لا يتنافى مع عمل اللامركزية و ليس بديل عنها، بل أنه يكمل اللامركزية و الأقلمة كإطار جاءت لتكريس كل التوجهات الخاصة باللامركزية ، صحيح أن الدولة لا تميل إلى تطبيق المسعى الإقليمي الإداري والهاجس هو الخوف من المشكلة الإقليمية وهذا غير صحيح

فالأقلمة تعزز اللامركزية و تزيد من الاستقرار السياسي ومن الوحدة الوطنية وذلك بإعطاء السكان في الفروع المحلية المشاركة في صنع القرار.

3. توصيات حول تفعيل عمل الجماعات المحلية:

بالنظر إلى دراسة إشكالية التنمية المحلية مع ضعف الأداء التنموي للبلديات فإننا نوصي بما يلي:

- يجب إعادة النظر في العلاقة بين الموارد و مهام الجماعات المحلية، فالبلديات قليلة الموارد يجب أن تخص بمهام تتماشى مع مواردها.
- إعادة النظر في أسس التقسيم الإداري ، فيجب أن يكون التقسيم يراعي وجود موارد للبلدية حتى تستطيع البلديات مجابهة الاشكالات الموجودة .
- يجب إلغاء أو إعادة النظر في مهام الصندوق المشترك للجماعات المحلية، فالتحليل بين أن للصندوق أثر سلبيا في أداء الجماعات المحلية.
- حتى يكون هناك توازن بين البلديات الفقيرة والغنية يجب اقتطاع ضريبة التنمية من البلديات الغنية و تعطى للبلديات الفقيرة.
- زيادة المشاركة للمجتمع المحلي في الشؤون المحلية حتى تكون المشاريع المنجزة أكثر مردودية.
- إشراك البلديات في عملية التحصيل الضريبي لأن الجماعات أدرى من غيرها بالحالة المالية للسكان.
- استحداث أقاليم التنمية كمساحة فعالة للتنمية المحلية من خلال هذه الدراسة أسلوب فعال يمكن العمل به خصوصاً في حالة تقسيم الدولة إلى أقاليم تنموية.
- تعزيز دور المجتمع المدني في تفعيل حركة التنمية في المجتمع.
- إعادة النظر في النشاط التنموي للجماعات المحلية و إعادة النظر في الصلاحيات الخاصة بالجماعات المحلية.
- تقليص الوصاية من الدولة تجاه الجماعات المحلية بأكثر استقلالية للأداء التنموي المحلى.
- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة خصوصا التجربة الاردنية بتخصيص بنك يقوم بتمويل المشاريع ذات الصلة بالتنمية المحلية ،كذلك الأخذ بالتجربة البرازيلية والفرنسية من خلال التحفيز في إنشاء مشاريع تنموية في المناطق المهشمة والفقيرة من خلال الإعفاء الضريبي للأصحاب المشاريع ،الاعتماد علي الذات والتركيز علي الاستثمار البشري (التعليم المثمر) مع ربط التنمية بالأخلاق وهذا حال التجربة الماليزية.

ان هذه التوصيات وغيرها يجب مراجعتها و العمل بها لأنها السبيل الوحيد لوصول مشاريع التنمية إلى المناطق الفقيرة والمهمشة مع الاهتمام بتحسين بتنويع مخرجات الاقتصاد الوطني، لأن كل قيمة إضافية للاقتصاد ستنعكس لا محال على حالة التنمية في الشرق الجزائري.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

ابراهيم عيسى علي (1999)، الأساليب الاحصائية و الجغرافيا ، دار المعرفة الجامعية كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، ص 287.

أنجرس موريس (2004) منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية ، دار القصبة للنشر، الجزائر ص،477.

بن عثمان شويح،(2011)، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، شهادة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، ص189.

بودادة آمال و أخرون، (1996)، التنظيم القطري و محاولة تعريف المستوى الإقليمي في الجزائر، دامعة قسنطينة، ص 150.

التيجاني بشير ،(2004) ،تهيئة التراب الوطني في أبعاده التخطيطية، دار النشر و التوزيع، ص267.

التيجاني بشير محمد(2004)، تهيئة التراب الوطني في أبعادها القطرية، دار الغرب للنشر و التوزيع، ص 267.

حسين مصطفى حسين(1989) المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر.

رحماني شريف(2003)، أموال البلديات الجزائرية، دار القصبة للنشر، الجزائر.

الكواوي إدريس (1998) المغرب و المستقبل تأملات في الاقتصاد و المجتمع، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ص 158.

رسائل التخرج دكتوراه و مجستار:

شافعي كمال(1985)، الاتجاهات المعاصرة في دراسة قيم التنمية، دار المعارف القاهرة،ص52.

علام أحمد خالد(1995) التخطيط الإقليمي المكتبة الأنجلو مصرية ، ص 524.

علام أحمد و أخرون(1995)، التخطيط الإقليمي ، المكتبة الأنجلو مصرية للنشر ، ص 871.

علام أحمد،(2004) ، التخطيط الإقليمي، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهر، ص 469.

عيون عبد الكريم(1985)، جغرافية الغداء في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،ص391

غنيم عثمان محمد(1998)، التخطيط التنموي الإقليمي ، الطبعة ألأولى دار الصفاء للنشر التوزيع ، عمان ، ص 173.

فريجات اسماعيل، مكانة الجماعات المحلية في نظام الإداري الجزائري، شهادة الماجستير،جامعة الوادي ص 233

فريمش مليكة،(2012)، جور الدولة في التنمية، دراسة حالة الجزائر، شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، ص442.

قاسم انس جعفر(1998)أسس التنظيم الإداري و الإدارة المحلية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية.

قطش الهادي(2009)، أطلس الجزائر و العالم، دار الهدى عين مليلة ، ص 352.

مختار أمل (2012)، تجربة نمو اقتصاد البرازيل ، مركز الأهرام للاقتصاد.

مربيعي سعيد(1984) التغيرات السكانية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ص 289.

مسعودي عبد الكريم، تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية.....كلية العلوم الاقتصادية، ماجستير، جامعة تلمسان،ص 277.

مصيلحي فتحي محمد (2001)، التخطيط الإقليمي ، الإطار النظري و تطبيقاته العربية، الطبعة الأولى، كلية الآداب، جامعة المنوفية، ص 491.

ناصر فتحي،(2003)، التنمية المحلية و تأثيرها في تنظيم مجال ولاية الطارف، جامعة الأخوة منتوري ، قسنطينة، ماجستير ،ص 267.

وديع محمد عدنان(2010)، قياس التنمية و مؤشراتها ، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، ص 297.

وزارة التجهيز و التنمية العمرانية(1995)، الجزائر غدا وضعية التراب الوطني، ملفات التنمية العمرانية ، الجزائر ، ص 359.

المجلات:

أكلي نعيمة،(2016)، استراتيجية التنمية في الجزائر، جامعة تيزي وزو، ص 12.

بوطالب إبراهيم،(2010)،اشكالية ميزانية البلدية، جامعة تلمسان إدارة ، العدد4، ص 51.

بونقاب عادل (2017)، سياسة التنمية المحلية و الحضرية و مؤشرات قياسها في مجال تنفيذ الأجندة للتنمية المحلية المستدامة، ط2، ص ص 50-72.

التلباني،(2019)، التجربة الاقتصادية الماليزية، التقويم والدروس المستفادة، دراسات اقتصادية و علوم ساسية، جامعة الاسكندرية ص 1-73.

حبشي لزرق، بن الحاج جلول ياسين، (2016)، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية، العدد2، جامعة تيارت، ص 106-123.

الحسن عبد الرحمان محمد،(2013)،مؤشرات التنمية في السودان، مجلة النيل الأبيض للدراسات و البحوث، كلية النيل الأبيض، العدد14، ص 140-167.

الزبيري عز الدين، رحيم حسن،(2015)، نظام الانتاج المجلي كألية للتنمية الصناعية المحلية ، قراءة في التجربة الفرنسية، مجلة الاقتصاد الصناعي ، العدد8، ص 58-81.

صارني عمار، جمعي صليحة(1985) ،الاقتصاد الجهوي في الجزائر، مجلة التخطيط، المركز الوطني للدراسات و التحاليل، مطبعة جريدة الوحدة، ص 108.

الصاوي عبد الحفيظ، (2013)، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مجلة الوعي الإسلامي، رقم العدد 451، السنة الثالثة ،الكويت.

صيداوي رفيق رضا ، (2018)، البرازيل القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية، مركز دراسات الجزيرة، ص 62.

مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي ،(1999)، التمويل و التنمية، المجلد 36، العدد4، مساعدة صندوق النقد العربي للإنماء الاقتصادي، ص 5.

مختار أمل ،(2015) ، تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل، نموذج استرشادي في مصر مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، ص8.

مزاري فيصل ابراهيم،(2018)إشكالية التنمية المحلية في الجزائر قراءة التحديات و المتطلبات جامعة الشلف.

المعهد التونسي،ورقة مذكرات و تحليل سامي بن رابح،(2016)، ماهية و دلالات التنمية في علاقة الواقع التونسي، العدد41، سامي بن نافع، ص 18.

مولاي حاج مراد، (2020)، واقع و مصير السياسة الاقتصادية و الاجتماعية المستقلة جامعة وهران2 ، ص 15.

نادر الفرجاني (2000)، الحكم الصالح في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي بيروت ص 256.

نادر الفرجاني، (1998)، هجرة الكفاءات و التنمية في الوطن العربي، المستقبل العربي العدد09، بيروت ،ص 150.

وزارة الاعلام و الثقافة الجزائرية،(1976)، عشر سنوات من الانجازات، مجلة تنموية، ص 21.

الادوات (وثائق و خرائط)

إحصاء حول الشبكة الحضرية1987-1998-2008 .

إحصاءات المعطيات الاحصاء لكل ولايات الدراسة لسنة 2008.

احصائيات من وزارة المالية 2016.

إحصائيات2017 حول الجزائر.

تقارير احصائية نهاية الفتر الاستعمارية.

خرائط طوبغرافية متعددة المقاييس مثل خريطة1/200.000 و 1/500.000 التي تغطي مجال الدراسة.

رئاسة الحكومة، (2004)، مخطط الانعاش الاقتصادي ، مركبات البرنامج ، ص 4

معطيات إحصائية مجمعة من طرف كثير من القطاعات (التعلمية، الصحية الصناعية...الخ2017.

معطيات مناخية حول بعض المحطات الموجودة في منطقة الدراسة (باتنة، الطارف، عنابة تبسة....الخ)

مونوغرافيا ولايات الشرق الجزائري (2012-2017) من مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية و تغير اسمها إلى مديرية الموازنة.

وثائق مختلفة متعلقة بالسكان إبان الفترة الاستعمارية خلال الفترة(954-1900).

وزارة المالية، (2016)، تقرير احصائي جزائري، ص 1-20.

المواثيق والدساتير .

دستور 1963.

دستور 1989.

دستور 1996.

الميثاق الوطني لسنة 1964.

الميثاق الوطني لسنة 1976.

الميثاق الوطني لسنة 1982.

النصوص القانونية

الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 20أوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسة العمومية الاقتصادية وتسييرها، الجريدة الرسمية رقم 47.

الأمر رقم 67-24 المؤرخ في 18 جانفي 1967 المتضمن القانون البلدي الجريدة الرسمية رقم 44.

الأمر رقم 74-26 المؤرخ في 20 فيفيري1974 الخاص بتحويل النشاطات العقارية للبلديات.

القانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 جوان 2010 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني للتهيئة الإقليم ، الجريدة الرسمية عدد 01.

القانون رقم 87-03 المؤرخ في 27 جانفي 1987 المتعلق بالتهيئة و التعمير.

القانون رقم 90-08 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية رقم 15.

القانون رقم 90-09 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية رقم 15.

القانون رقم 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة العمرانية.

القانون رقم81-02 المؤرخ في 04 جويلة1981 المعدل و المتمم للأمر رقم 67-24 المؤرخ في 18 جانفي 1967 المتعلق بالقانون البلدي.

المرسوم التنفيذي رقم 08-86 المؤرخ في 04 جانفي 1986 المتضمن تنظيم صندوق الجماعات المحلية المشترك و عمله.

المرسوم رقم 73-136 المؤرخ في 03 أوت1973 المتضمن شروط تسيير و تنفيذ المخططات البلدية للتنمية.

المرسوم رقم 81-378 المؤرخ في26 ديسمبر 1981 المحدد لصلاحيات البلدية و الولاية.

Les Ouvrages

Baud Pascal et autres,(1986), indépendance politique et libération économique, opu, Algérie, 364p.

Baud Pascal et autres,(1997), dictionnaire de géographie, Hatiers, Paris,p509.

Belhadi Amar,(1996),développement régional rural et local ,cahier du CERES ,série géographique,opu,Alger.

Benmaamar Belkacem-Hocine,(2003),Redéploiement de l'état et la régionalisation de l'Algérie, édition Dar El-Abid,Algérie,96p.

Bernard et Ficheur,(1902),les régions naturelles en Algérie, Annales de géographie,Paris,450p.

Bisson,J et Autres, (1985), Le Maghreb (Homme et espèces) Armand Colin éditeur, Paris , 360p.

Bonnel,Jean ;(2008),ingénierie sociale et développement local ,programme dz coopération…..NEA 51p.

Boukarzaza.H et Charrad.S,(1996),activité économique et organisation territorial dans l'Algérie nord-est ,espace rural n32,Montepellier.

Brulé J.C et Fantaine.J,(1990),L'Algérie volontarisme étatique et aménagement du territoire, opu, Alger.

Cote Marc,(1981), Mutations rurales en Algérie, le cas des hauts plaines de l'est,2eme édition opu,Algérie.

Cote Marc,(1993), L'Algérie ou l'espace retrouvé, Média-Plus, Constantine.

Cote Marc,(1996),L'Algérie, édition Média-Plus, Constantine, paris,249 p.

Despais et Rynal,(1967), géographie l'Afrique du nord-ouest,Paris,570p.

Ministère des finances ,(2006),Le développement régional , direction des études , 29p.

Pumain D , Saint-Julien T ,(1997),L'analyse spéciale, armand colin Paris, 167p.

Sedjari Ali,(1981), les structures administratives territoriales et le développement local au Maroc, édition de la faculté des sciences juridiques 407p.

Troin Jean-François,(2002),Maroc régions, pays, territoire, Maisonneuve et Larose , Tarik ,Paris ,502 p.

Les Thèses :

Badi A,(2015),territoriaux et développement régional en Algérie ,(défis et perspectives),doctorat en science économie, université de Tlemcen….p.

Badjadja,Abdelkarim , (1974), cartographie agraire de l'est Algérien à la fin du XIX siècle , étude de géographie historique à partir des archives du sentature consulte, Université de Constantine.

Badri Abdelmadjid,(2015), PME territoriaux st développement régional en Algérie, défis-perspectives, ouest Algérie ,doctorat en sciences économiques, université Tlemecen,305p.

Bord Jean, Paul L,(1981),cartographie de l'utilisation du sol dans l'est d' Algérie ,thèse de doctorat de 3eme cycle, université Paul Valery ,Montpellier III , 289p.

Boudjadja Karima,(2013) les acteurs et le développement local, ….. et représentation cas des territoires ruraux au Maghreb, doctorat en géographie et aménagement de l'espace, université Montpellier III ,384p.

Charrad salh-eddine ,(1987), problématique de l'aménagement de l'espace rural en Algérie ,analyse du discours pratique spéciale et perspectives , thèse d'état, Montpellier…..p.

Hamani Menouba,(1985), de la tribu à la révolution agraire et les statuts fonciers dans l'es- Algérien, thèse pour doctorat de 3 3eme cycle, université de Montpellier…p.

Hdjira Najet,(2010),le développement local conception et usage, cas de l'Algérie, magistère en sciences de gestion, université de Mostaganem, 125p.

Laala Ahmed,(2016), cartographie de la viabilité thermique des écosystème forestier de l'est Algérien, université des frères Mentouri Constantine…p.

Lakhel Abdelwahab, (1996), base économique de rôle spatial des petites villes dans l'est d'Algérie, essai de typologie, doctorat d'état en géographie aménagement, université de Constantine, 372p.

Lakhel Abdelwahab,(1982),essai méthodologie de définition de petites villes algériennes, l'est de l'Algérie ,Thèse de 3eme cycle Strasbourg….p.

Mebarki Azzedine,(2016), Hydrologie des bassins de l'est Algérien, ressources en eau, aménagement et environnement, université Constantine, doctorat, 350p.

Raham djamel,(2001), les structures spatiales de l'est algérien, thèse doctorat de la terre et géographie , 267p.

Articles :

Bellet Maurice, et autre, (1996) quelques réflexions sur l'analyse du concept de proximité, Revue d'économie industrielle, n°61, pp 111-120.

Cheikh Faye all, (2019), data classification technique and system for predicting discharges in the Gambia river basin, analele universty din Oradea, seria géografie 29(2), pp 158-173.

Herman grigor vasil, grama vasil,(2018),Geographical aspects of space-time evolution of independent states, revue Romana de géografie politica20 (02),pp49-56.

Office nationale des statistiques, (2017), l'Algérie en quelque chiffres, résultats 2015-2017 n°48 eme Edition.

Perroux Francois, (1961), l'économie xxe siècle, presse université de France, p598.

Sen Amartya, (1999), développement as freedom, New York, oxford university press.

Solow Robrt, (1956), a contribution to the theory of économie, raeth , The mit press pp65-94.

Woolcock Michael, Narayan Seeta ,(2000),capital social, implication pour la théorie , la recherche et la planification du développement , The Word Bank reserurch 15(2) p 225-44.

Yen Richard, (2014), régionalisation et régionalisme et intégration régionale, la régionalisation du monde : construction territoriale et articulation globale locale, pp23-44.

قائمة الأشكال:

1. مهام و تمثيل الفاعلين المحليين في التنمية.	38
2. التسلسل الإجرائي المرحلي لإنجاز مشاريع التنمية.	59
3. مؤشر جيني و معدل للفترة في البرازيل (1992 – 2008).	92
4. الشرق الجزائري: التنظيم الإداري في الفترة ما قبل 1830	103
5. الشرق الجزائري: التنظيم الإقليمي الإداري قبل 1956.	110
6. الشرق الجزائري: علاقة توزيع الأمطار بالأهمية لسنة الفلاحية.	122
7. الشرق الجزائري: توزيع أحجام و النمو السكاني للفترة(1987-1998-2008).	130
8. الشرق الجزائري: التركيب العمري للسكان لسنة(2008).	134
9. الشرق الجزائري: تطور الكثافات للفترة (1987-1998-2008).	136
10. الشرق الجزائري: توزيع سكان الحضرمن سكان الريف.	137
11. الشرق الجزائري : منحنى لورنز للتوزيع الأمثل سنة(2008).	140
12. الشرق الجزائري : الأحجام السكانية و علاقتها بمعدل النشاط لسنة(2008).	143
13. الشرق الجزائري: توزيع المساحات الزراعية الكلية و المسقية للموسم(2013-2014).	148
14. الشرق الجزائري : توزيع أنواع المساحات الزراعية للموسم(2013-2014).	150
15. توزيع الأصناف الغابية لسنة 2008.	152
16. الجزائر: توزيع الناتج المحلي عبر القطاعات الاقتصادية للفترة(2006-2016).	154
17. الشرق الجزائري: توزيع أطوال الطرق بالنسبة للمساحة و السكان للفترة(2009-2016).	156
18. الجزائر: توزيع الاستثمارات الاقتصادية على القطاعات الاقتصادية ضمن المخططات للفترة(1967-1979).	165
19. الجزائر: توزيع الاستثمارات الاقتصادية للمخططين الخماسيين للفترة (1980-1989).	168
20. الجزائر: الأهمية النسبية للاستثمار الاقتصادية (2001-2009).	172
21. الجزائر: الأهمية النسبية للاستثمارات عبر القطاعات الاقتصادية(2004-2009).	172
22. الجزائر: الأهمية النسبية لتوزيع الاستثمارات الاقتصادية(2010-2014).	173
23. نموذج التخطيط اللامركزي في الجزائر.	175

24. المسار التقني و الإداري لإنجاز المخططات الولائية و البلدية.	179
25. أدوات التهيئةوالتخطيط في مختلف المستويات.	183
26. الجزائر: دد البلديات العاجزة للفترة (1994-2006)	197
27. الشرق الجزائري: مستويات التنمية المحلية لسنة 1998.	199
28. الطريقة المدمجة لاستحداث أقاليم تنمية.	239

قائمة الجداول:

1. العناصر الفاعلة مهامها في التنمية المحلية	**37**
2. تطورات نظريات التنمية المطبقة في الجزائر.	**45**
3. أساليب التخطيط التنموية التقليدية و الحديثة.	**58**
4. تحديد نقاط القوة و الضعف للمشروع التنموي المحلي.	**61**
5. الجزائر: المؤشرات المستخدمة في قياس مستوى التنمية المحلية:	**73**
6. معدلات النمو الاقتصادي للفترة (1920 – 1980).	**91**
7. الشرق الجزائري: أمثلة البلديات المنبثقة من دواوير لسنة(2008).	**102**
8. الشرق الجزائري: توزيع أعداد القبائل قبل (1830).	**104**
9. الشرق الجزائري: تكسير وحدة القبيلة إلى دواوير سنة (1956).	**105**
10.الشرق الجزائري: خصائص محافظة قسنطينة لسنة (1956).	**106**
11.الشرق الجزائري: توزيع البلديات المختلطة و ذات التصرف التام على المحافظات.	**108**
12.الشرق الجزائري: توزيع المحافظات الفرعية و البلديات لسنة(1956).	**109**
13.الشرق الجزائري: توزيع الولايات و البلديات لسنة(1974).	**112**
14.الشرق الجزائري: التنظيم الإداري بين (1974–1984).	**114**
15.الشرق الجزائري: توزيع التساقط على الوحدات التضاريسية.	**123**
16.الشرق الجزائري: توزيع المياه السطحية لسنة .1995	**123**
17.الشرق الجزائري: توزيع الترب الزراعية لسنة 1995.	**127**
18.الشرق الجزائري: توزيع الأحجام و النمو السكاني للتعدادات(1987–1998–2008).	**129**
19.الشرق الجزائري: توزيع السكان و المساحة للفترة(1987–1998–2008).	**132**
20.الشرق الجزائري: توزيع السكان و المساحة لسنة (2008).	**133**
21.الشرق الجزائري: تطور و توزيع الكثافات السكانية للفترة(1987–1998–2008).	**135**
22.الشرق الجزائري: توزيع المستويات الحضرية لسنة(2008).	**137**

23.الشرق الجزائري: توزيع التجمعات و سكان الحضر لسنة (2008).	**140**
24.الشرق الجزائري: توزيع السكان و معدل النشاط الاقتصادي للسكان لسنة (2008).	**142**
25.الجزائر: خصائص المساحات الزراعية للموسم(2008-2009).	**146**
26.الشرق الجزائري: توزيع المساحة الكلية و المستغلة زراعياً للموسم(2013-2014).	**146**
27.الشرق الجزائري: توزيع أنواع الزراعات للموسم(2013-2014).	**149**
28.الشرق الجزائري: تطور إنتاج الصيد البحري للفترة(2013-2016).	**151**
29.الشرق الجزائري: توزيع المساحات الغابية لسنة(2008).	**152**
30.خصائص النشاط الصناعي للفترة.(2016-2018)	**155**
31.الشرق الجزائري: توزيع الأهمية النسبية للطرق البرية لسنة(1979-2016).	**156**
32.الشرق الجزائري: توزيع المؤسسات العمومية لسنة(1974).	**185**
33.ولايات الشرق الجزائري: القرى الاشتراكية للفترة(1979-1980).	**186**
34.الجزائر : مؤشرات التنمية للفترة(2005-2017).	**195**
35.الجزائر: تطور عدد البلديات العاجزة للفترة(1994-2006).	**197**
36.الشرق الجزائري: مستويات التنمية لسنة (1998)	**198**
37.الجزائر : الحصيلة الجبائية للدولة و البلديات للفترة (2001-2006)	**220**
38.ولايات الشرق الجزائري: توزيع نسب الانفاق حسب الأولوية لسنة (2007).	**221**
39.الجزائر : التقسيمات التي عرفها المجال الرسمية و غير الرسمية خلال 120 سنة.	**233**

قائمة الخرائط:

1 خريطة توقيعية لإقليم الشرق الجزائري.	**24**
2 العالم: توزيع مواقع الدول المستخدمة كنماذج للدراسة لسنة (2009).	**78**
3 التنظيم إلى قبائل قبل(1830).	**103**
4 الشرق الجزائري: التنظيم الإداري في العهد العثماني قبل سنة (1930).	**105**
5 الشرق الجزائري: التنظيم الإداري إلى دواوير سنة (1956).	**106**
6 الشرق الجزائري: التنظيم الإداري إلى بلديات مختلطة و ذات التصرف التام و محافظات فرعية لسنة (1958).	**107**
7 الشرق الجزائري: توزيع البلديات المختلطة لسنة (1958).	**108**
8 الشرق الجزائري: التنظيم الإداري لسنة (1963).	**111**
9 الشرق الجزائري: التقسيم الإداري لسنة (1974).	**113**
10 الشرق الجزائري: التنظيم الإداري لسنة (1984).	**115**
11 الشرق الجزائري: التقسيم الإداري و الأبعاد القطرية لسنة (1984).	**117**
12 الشرق الجزائري: توزيع الوحدات البنائية و الطورغرافية.	**119**
13 الشرق الجزائري: توزيع النطاقات البيومناخية لسنة (2015).	**121**
14 الشرق الجزائري: توزيع الأحواض التجمعية شبكة الأنهار و المسطحات المائية و السدود لسنة(1974).	**124**
15 الشرق الجزائري: توزيع المساحات الغابية لسنة(2008).	**126**
16 الشرق الجزائري: خريطة الترب لسنة(2005).	**128**
17 الشرق الجزائري: البيانات التنموية لسنة (2012).	**202**
18 الشمال الجزائري: التقسيمات في الفترة العثمانية ، الفرنسية و الجزائرية للفترة 1830 – 2001	**232**
19 الجزائر: الأقاليم التخطيطية لسنة 2001.	**235**
20 الشرق الجزائري: استحداث أقاليم التنمية لسنة 2016.	**241**

الملاحق

الملحق رقم 01 : مؤشرات التنمية المحلية

الهدف الانمائي	المؤشرات
محاربة الفقر	– نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 01 دولار في اليوم – نسبة السكان تحت الفقر الوطني(%) – نسبة السكان عند سن 15 سنة فأكثر(%) – نسبة نقص التغذية(%) – الناتج المحلي الإجمالي للفرد المشتغل (سعر ثابت بمعدل القدرة الشرائية للدولار عام 1990) – انتشار سوء التغذية.
تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	– نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي – نسبة الرسوب في التعليم الابتدائي – معدل انهاء المرحلة الابتدائية – المعدل العام للقراءة و الكتابة 15 سنة فأكثر – معدل المام القراءة و الكتابة عند (من15 –24 سنة)
تقليل وفيات الأطفال	– معدل التحصين ضد الحصبة(12 شهر–23 شهر) – معدل وفيات الأطفال(جون سن الخامسة) – معدل وفيات الرضع(15–100 مولود حي)
تحسن صحة الأمهات	– معدل خصوبة المراهقات (المواليد 100.000 امرأة من النسبة العمرية 15–19 سنة) – معدل وفيات الأمومة لكل 100.000 مولود حي . – عدد الحوامل الاتي يتلقين رعاية ما قبل الولادة.
الشواغل البيئة	– السكان الدين يعيشون في مساكن غير لائقة – المساحة
	–
امتلاك الموارد من اجل التنمية	– خطوط هاتفية رئيسية – معدل امتلاك الحواسيب – ربط شبكة الانترنت – مشتركو الهاتف الخلوي – معدلات الادخار

الملحق رقم 02 الشرق الجزائري: توزيع سكان الحضر والريف لسنة 2008

	التعداد السكاني 2008			
	سكان الريف	النسبة	سكان الحضر	النسبة
أم البواقي	166.892	26,84	455.720	73,15
باتنة	434.792	38,82	684.999	61,17
تبسة	162.079	24,98	486.624	75,01
جيجل	247.600	38,87	389.349	61,12
سطيف	701.557	47,09	788.422	52,91
سكيكدة	382.663	42,53	516.617	57,46
عنابة	970.880	15,92	512.411	84,07
قالمة	181.715	37,67	300.679	62,32
قسنطينة	101.497	10,81	836.977	89,18
المسيلة	372.252	37,57	618.338	62,42
برج بوعريريج	239.215	38,06	389.260	61,93
الطارف	167.717	41,06	263.244	58,93
خنشلة	123.439	31,92	256.963	68,07
سوق أهراس	181.751	41,34	256.963	58,65
ميلة	319.947	41,72	446.939	58,27

المصدر : أنجز انطلاقاً من معطيات ONS لسنة 2008

ملحق (03): تحديد المؤشرات التنموية المستخدمة في التقييم.

المجموعة	طبيعة المؤشر	ماهية المؤشر
الأولى	الجانب الاقتصادي و التشغيل	1. الناتج المحلي الاجمالي 2. العمالة في القطاع الزراعي 3. العمالة في قطاع الخدمات. 4. معدل البطالة. 5. معدل الإعالة 6. معدل المشاركة في القوى العاملة 7. تطور المديونية في الجزائر(مليار دولار) 8. الرقم القياسي للادخار الاستهلاكي
الثانية	الجانب الاجتماعي الديموغرافي	9. معدل النمو السكاني(%) 10.سكان المناطق الحضرية من مجموع السكان 11.العمر المتوقع عند الولادة(إناث– ذكور) 12.معدل وفيات الرضع لكل 1000 مولود حي 13.معدل الخصوبة الكلية(ولادة لكل 100 نسمة) 14.نسبة الانفاق على الصحة من الناتج المحلي 15.معدل جرائم القتل العمدي لكل100.000 من السكان 16.عدد مقاعد النساء في البرلمان
الثالثة	جانب الاداء التعليمي	17.نسبةالالتحاق بالاقسام الابتدائية(اناث– ذكور) لكل 100من السكان 18.نسبة الالتحاق بصفوف الاقسام الثانوية 19.نسبة الالتحاق في التعليم من الناتج الاجمالي المحلي 20.معدل الالمام بالقراءة و الكتابة 21.معدل التسرب من التعليم الابتدائي
الرابعة	جانب البنية التحتية و حركة رأس المال	22.عدد المشتركين في الهاتف الخلوي لكل 100 ساكن 23.عدد الأفراد الذين يستخدمون شبكة الانترنت 24.نصيب الفرد من إمدادات الطاقة 25.فرص الحصول على مياه نقية(نسبة الريف–حضر) 26.صافي المساعدة التنموية الرسمية من الناتج الاجمالي

المصدر: أنجز انطلاقاً من معطيات(الديوان الوطني للإحصاء) بيانات تقرير الأمم المتحدة للإنماء+ تحديث الإحصائي لسنة 2018.

ملحق رقم:(04) الشرق الجزائري معطيات ديمغرافية و سكنية لسنة 2008.

الولاية	السكان			عدد الأسر	معدل النمو السنوي %	مجموع السكنات	المساكن المشغولة
	ذكور	إناث	المجموع				
أم البواقي	319353	325009	644364	111475	2.2	128716	100398
باتنة	559089	568941	1128030	187304	1.6	222788	167859
تبسة	326955	330272	657227	110069	1.8	131145	101729
جيجل	314860	319651	635412	98758	1	122240	87624
سطيف	736954	759596	1496150	244316	1.3	289178	217766
سكيكدة	449442	454753	904195	150842	1.4	129916	129926
عنابة	319791	304265	603369	108321	1.4	103786	112307
قالمة	240048	242213	482261	94079	1.2	103786	83294
قسنطينة	471571	471540	943112	173948	1.5	200672	158407
برج بوعريريج	310620	323776	634396	103182	1.3	132750	95330
الطارف	206298	205486	411783	77459	1.3	82025	69330
خنشلة	190326	193942	384268	67722	1.6	85395	62971
سوق اهراس	220172	220127	440299	81491	1.8	86422	73424
ميلة	380743	387675	768419	125583	1.3	239449	113647
الجزائر	17051053	17462676	34459729	5806300	2.6	6748057	5244347

المصدر : انجز انطلاقا من معطيات ons لسنة 2008

ملحق رقم:(05): الشرق الجزائري: توزيع بعض المتغيرات الزراعية لموسم (2013-2014)

الولاية	انواع الاراضي										
	اجمالي المساحة الزراعية	الأراضي المسقية	نسبتها%	زراعة ارضية	اراضي في الراحة	براري طبيعية	اشجار مثمرة	اراضي منتجة	Pacage et parcourt	الكروم	الاجمالي
ام البواقي	360885	38762	10.67	220120	137884	670	2209	32033	122564	2	515402
باتنة	422677	64937	17.88	196996	202144	907	22537	83923	237426	93	744026
تبسة	312175	21592	5.94	209928	91421	120	10706	72094	434088	00	818357
جيجل	44125	7127	1.96	6862	15203	4925	17091	14511	40003	44	98639
سطيف	363643	42440	11.68	225702	104683	1958	31275	41085	55121	25	459849
سكيكدة	131880	39000	10.74	80840	29087	484	20260	18323	42977	1209	193180
عنابة	48177	6170	1.69	26446	17430	2223	1996	2786	7585	82	58548
قالمة	187338	15724	4.33	110427	64746	306	11790	26405	50875	69	264618
قسنطينة	131096	3485	0.95	78074	50809	/	2195	/	51290	18	182386
برج بوعريريج	187747	11950	3.29	920564	36494	150	30595	10556	48598	44	247001
الطارف	74173	13100	3.60	35800	23361	5000	9158	1340	8518	854	84031
خنشلة	232757	41265	11.36	110230	102119	20	20320	75373	466581	38	374711
سوق اهراس	253606	5246	1.44	157867	86187	1515	8117	8546	49340	0	311492
ميلة	237557	13992	3.85	122348	102237	832	12134	16444	21956	6	275957
الشرق الجزائري	3265210	363050	100	1780944	1242406	19203	220173	/	/	2484	/
الجزائر	9103041	1147255	/	4403937	3065544	25777	898930	/	/	708853	/

المصدر: وزارة الفلاحة الموسم الفلاحي(2013-2014)

ملحق رقم :(06) الجزائر: البرنامج التكميلي للإنعاش الاقتصادي (2001-2009)

2004-2001			2009-2005		
المحاور	المبلغ	النسبة %	المحاور	المبلغ	النسبة
الفلاحة	65	9.73	برنامج ظروف السكان	15794	88.58
الصيد البحري	9.5	1.42	برنامج تطوير المشاريع الأساسية	1300	7.29
تنمية محلية	113	16.92	برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	1.89
التشغيل و الحماية الاجتماعية	32.7	4.89	تطوير الخدمات العمومية	348.8	1.95
تعزيز الخدمات و التهيئة العمرانية	353.4	52.92	برنامج التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	0.28
تنمية الموارد البشرية	100.18	15.09			
الاجمالي	667.78		الاجمالي	17830	

المصدر: أنجز انطلاقا من معطيات برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2009)

الملحق رقم :(07) : الجزائر توزيع الاستثمارات عبر القطاعات الاقتصادية (2010-2014)

المحور	المبلغ (مليار دج)	النسبة %
التربية الوطنية	852	8.41
التعليم العالي	868	8.57
التكوين المهني	178	1.75
الصحة	916	6.11
السكن	3700	36.55
الري	2000	19.75
الطاقة	350	3.45
الشباب و الرياضة و الثقافة	1270	12.54
الاتصالات	106	1.04
الشؤون الدينية	120	1.18
التضامن الوطني	40	0.39
المجاهدين	19	0.18

المصدر : انجز انطلاقا من التقرير السنوي للبرنامج الخماسي (2010-2014)

نموذج استمارة مقابلة لمسؤولي ورؤساء بعض الجماعات المحلية في الشرق الجزائري

حول الانشغال التنموي المحلي

ملاحظة: الاستمارة استخدمت من أجل تقييم أداء الجماعات المحلية ، ومعرفة عن قرب الانشغال الذي يعيق الأداء التنموي المحلي

1-معلومات حول مسئولي الجماعات المحلية

- الاسم اللقب والعنوان
- الهيئة ونوعية المسؤولية
- الحالة الاجتماعية

2-تقييم الأداء التنموي المحلي

2-1 معلومات حول الجماعات المحلية المعنية

- كم عدد السكان ونسب تطور سكان البلدية؟
- تحديد إن أمكن عدد الأطفال المتمدرسين وعدد المدارس المتوفرة؟
- أهمية مختلف السكنات المتوفرة مع أهمية ربطها بمختلف الشبكات التقنية (التزود بالمياه صرف صحي وإنارة)
- ماهي نسبة تغطية لمختلف الحاجات؟
- معلومات حول العقار من حيث (توفره ، ندرته ، توزيعه ، طبيعته ...اخ)

2-2 تحسين الخدمات

- هل قامت البلدية بأعداد البرنامج السنوي للاستثمار؟
- تحدد قيمة الاستثمارات ان أمكن؟
- مجموع الاستثمارات التي تم صرفها في تلك السنة؟
- ماهي نسبة الانجاز المالي للبرامج السنوية للاستثمار؟

2-3 انجاز الصفقات العمومية ومخططاتها

- هل برمجت البلدية عدد من الصفقات

- ما هو عدد الصفقات المبرمجة في السنة المعنية؟
- ماهي عدد الصفقات التي تم برمجتها والعمل بها؟
- ماهي عدد الصفقات العمومية التي تم الاعلان عنها؟

2-3 نشاط البلدية في مجال النظافة

- هل للبلدية دفتر متابعة في عملية النظافة؟
- هل استحدثت البلدية خدمات أو تقنيات حديثة في عملية تجميع القمامة المنزلية؟
- ما هي كمية الفضلات المرفوعة في السنة؟
- ما هي الصعوبات التي تواجهونها في عملية الجمع؟

2-4 أهمية مشاركة الموطنين

- ما هو العدد الاجمالي للجلسات الخاصة والعامة التي تم حضور فيها الموطنين؟
- ما هو عدد المشاركين الإجمالي وطبيعة الجلسات المنعقدة؟
- ماهي الفئات الاكثر حضورا في الجلسات؟
- هل تأخذ اراء المشاركين في الجلسات للمختلف الأغراض؟
- هل يشارك الموطنين في انجاز المشاريع؟
- هل يتم مشاورة السكان في اعداد مخططات التنمية؟
-هل هم منظمون في اطار جمعيات؟
- هل تستطيع تقييم ظروف مشاركة السكان والجمعيات في تحديد اختيارات الجماعات المحلية؟

2-5 جودة نوعية التسيير الاداري للموارد البشرية

- هل البلدية سياسة تحدد فيها الاحتياجات من الوظائف ذات النوعية
- هل يمكن معرفة كيفيات التوظيف في البلدية؟
- هل تقوم البلدية بسياسة تكوينية؟

2-6 تسوية وضعية الديون إن وجدت

- هل البلدية لها ديون في السنة المعنية؟

– إذا كانت الإجابة بنعم هل وضعت البلدية مخطط للتطهير ديونها؟

– ماهي مبالغ الديون المراد خلاصها مع ذكر أسباب التي أدت إلي تراكم الديون إن أمكن؟

– ماهي المبالغ التي تم تسديدها؟

الملخص:

تناول العمل البحثي الصـــعوبات التي تواجه عمل الجماعات المحلية في الشـــرق الجزائري، محاولين معرفة الأســباب التي تمنع وصــول فوائد التنمية المحلية لكل الأماكن المشــكلة للإقليم، الواقع الحالي لمستوي التنمية المحلية يتطلب المزيد من العمل لتغيير هذا الواقع

أكدنا ان الإطار النظري والعملي في تطور ويمكن الاســـتفادة منه، المقومات التنموية موجودة وهي حافز قوي لدفع التنمية سواء في جانبها التنظيمي، الطبيعي والبشري، الدراسة بينت ان الواقع التنموي للجماعات المحلية يشهد تخلف تارتا مرتبط بأسباب بشرية ومادية وتارة مرتبط بعدم كفاية الموارد المالية.

توصـــلنا انه يمكننا وضـــع قيادة جديدة تحقق تنمية محلية ترتكز على أســـلوب الأقلمة كإطار نعالج من خلاله مختلف إشـكالات التي تعاني منها الجماعات المحلية في الشـرق الجزائري، الاقلمة وسيلة فعالة تقوم بتوسيع الاختيارات واشباع كل الحاجات الأساسية للحياة.

Résumé :

Les travaux de recherche ont abordé les difficultés auxquelles sont confrontées les communautés locales dans l'est de l'Algérie, en essayant de savoir pourquoi les avantages du développement local empêchent les avantages du développement local d'atteindre tous les lieux formés dans la région, la réalité actuelle du niveau de développement local nécessite plus de travail pour changer cette réalité.

Nous avons souligné que le cadre théorique et pratique du développement et peut être utilisé, les composantes de développement existent et est une forte incitation à conduire le développement à la fois dans son aspect réglementaire, naturel et humain, l'étude a montré que la réalité du développement des communautés locales est témoin du retard de la tarta lié aux causes humaines et matérielles et parfois lié à des ressources financières insuffisantes. de travail pour changer cette réalité.

Nous avons conclu que nous pouvons développer un nouveau leadership qui réalisera le développement local basé sur la méthode de régionalisation comme un cadre à travers lequel nous abordons les divers problèmes rencontrés par les communautés locales dans l'est de l'Algérie, la régionalisation est un moyen efficace d'élargir les choix et de satisfaire tous les besoins fondamentaux de la vie.

Summary:

The research work dealt with the difficulties facing the work of local groups in the Algerian east, trying to find out the reasons that prevent the benefits of local development from reaching all the problem places of the region, the current reality of the level of local development requires more work to change this reality.

We affirmed that the theoretical and practical framework is developing and can be benefited from. The developmental ingredients are present and they are a strong incentive to advance development, both in its organizational, natural and human aspects. The study showed that the developmental reality of local communities is witnessing underdevelopment that is linked to human and material causes and sometimes linked to insufficient financial resources. We have concluded that we can develop a new leadership that will achieve local development based on regionalization as a framework through which we address the various problems experienced by local communities in eastern Algeria, and regionalization is an effective means of expanding choices and satisfying all the basic needs of life.

قائمة الرموز

- ECIL: تقييم و تثمين المبادرات المحلية.
- PNUD: برنامج الأمم المتحدة للإنماء
- ANGEM : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
- ANSEJ: الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب
- PNDA: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
- CNES: المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي
- APC: المجلس الشعبي البلدي
- APW: المجلس الشعبي الولائي
- PCD: مخطط التنمية البلدي
- PSC: البرامج القطاعية المركزية
- CNRU: المكتب الوطني للإنجازات و التعمير
- SAU: المساحة الزراعية المستغلة
- FMI: صندوق النقد الدولي
- SNAT: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير
- POS: مخطط شغل الأرض
- ANAT : الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية
- ANRH: الوكالة الوطنية للموارد المائية
- DPAT: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية
- GDP: الناتج المحلي الإجمالي